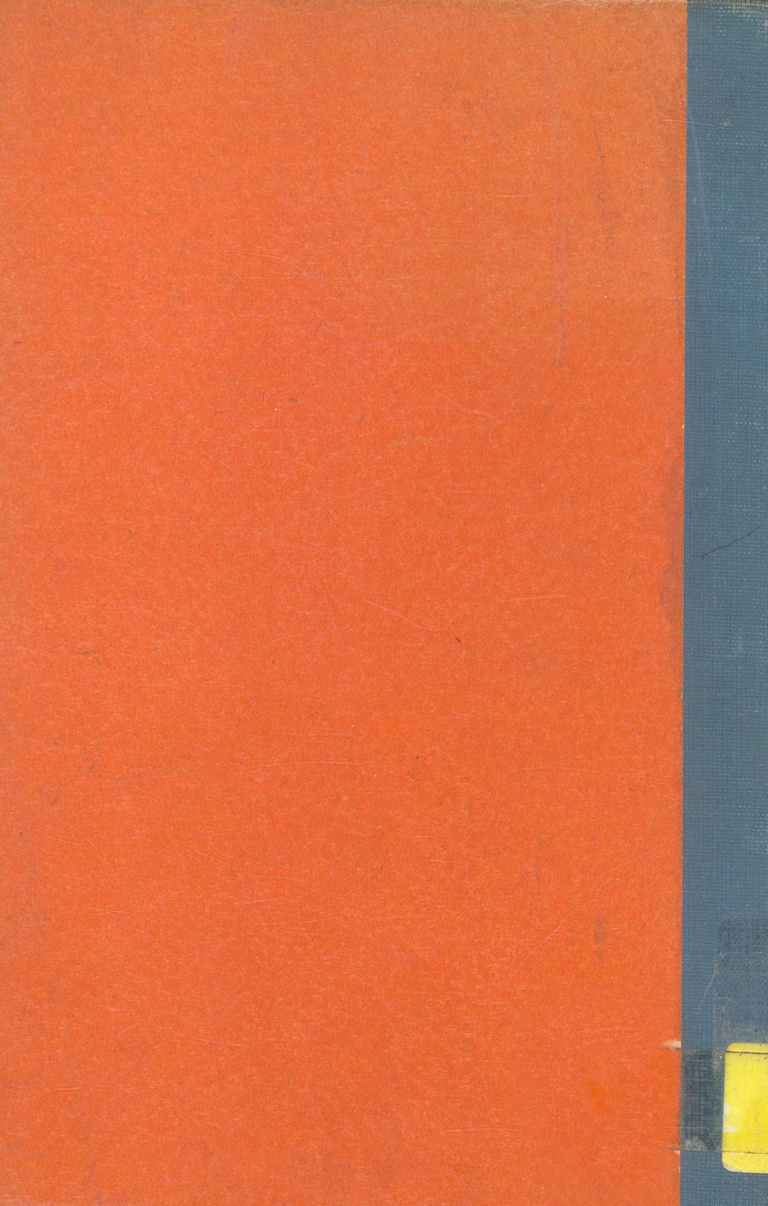


اخترنا لك

تاريخ الاشتراكية البريطانية

بقلم : م . بير

ترجمة : نبيل موسى علام

مراجعة : حسين الحوت

الجزء الأول

حركة الميثاق الشعبى

١٨٣٦ - ١٨٥٤

الفصـــل الأول
نمو حركة الميثاق الشعبى

١ ـ مراكز الحركة وزعماؤها :

فى عام ١٨٣٦ تجدد نشاط الطبقة العاملة وأصبح واضحا مميزا وكان ذلك النشـاط يرتبط فى كل مكان بالسياسات البرلمانية ، وفى ذلك الوقت كانت هناك أربعة مراكز تمد جميع العمال الصـناعيين بالفـكر والحماسـة ، وهذه المراكز هى لندن فى الجنوب وبرمنجهام فى الوسط ونيوكاسل وليدز فى الشمال وجلاسجو فى أسكتلندة ٠

وكان المتطرفون والمثاليون والثوريون من أبناء الطبقة المتوسـطة يديرون جميـــع المراكز فى بداية الأمر باستثناء لندن التى كان العمال المهرة الأذكياء فيها يقفون فى مقدمة الداعين لحركة الميثاق الشعبى .

وفى عام ١٩٣٩ أصبحت منشستر مركز التفكير والعمل بالنسبة للحركة فى شمالى انجلترا ، وقدمت برادفورد للحركة بعضا من أخلص أنصارها .

وعلى الرغم من أن لندن كانت مركز القوة المعنوية لحركة الميثـاق الشعبى فان تمثيل القوة المادية لم يكن ناقصا فيها ، وعلى أية حال كانت اليد العليا لدعاة القوة المعنوية لانه كان من بينهم أذكى الاعضاء وأقـدر الكتاب والخطباء وكان ألمعهم جميعـــا وليم لوفيت وهنرى هيثرينجتون وجيمس واتسون وهنرى فينسنت .

أما فى وسط انجلترا فقد سيطر توماس أتوود على مسرح الاحداث حتى عام ١٨٤٠ يحيط به مساعدون من أمثال سكولفيلد ومونتز وبسولت ودوجلاس ٠ وقد ظل أتوود يعمل فى عزم واصرار للدعوة لمشروعه الخاص باجراء اصلاحات نقدية الى أن خرجت الحركة عن سيطرته وتجاوزت نطاق أهدافه .

وفى الشمال كان فيرجوس أوكونور وتايلور وستيفنس ولووارى يتزعمون جماعة الدعوة لاستخدام القوة المادية والتى تمثل الجزء الأكبر والاشد صلابة من أنصار حركة الميثاق الشعبى ولم يقتصر تأثيرهم على شمالى انجلترا وحده بل كان واضحا فى ويلز أيضا .

وقد تميزت الحركة فى أسكتلندة بصفات ذهنية تشابه تلك التى تميزت بها لندن اذ كان لرجال القوة المعنوية فيها الغلبة على أشياع أوكونور وعلى الرغم من أن حركة الميثاق الشعبى فى أسكتلندة كان لديها عدد كبير نسبيا من الكتاب النابهين والدعاة الجادين ، لم يظهر هناك أى زعيم عظيم يشابه لوفيت أو أوكونور أو أتوود .

أما فى أيرلندا فلم يكن هناك أى تنظيم للحركة لأن العمال فيها كانوا على درجة من الفقر ونقص التعليم لم تمكنهم من تفهم الحركة العمالية أو تأييدها فضلا عن أن كل الكتاب والخطباء الراديكاليين الأيرلنديين ممن كانوا يستطيعون تنظيم الحركة هناك كانوا يعيشون فى انجلترا . وعلى كل فقد أمدت أيرلندا حركة الميثاق بأعظم خطبائها وهو أوكونور وأكبر الكتاب الذين دافعوا عنها وهو برونتير اوبرين .

وقد كان انصار الحركة ينتمون عادة الى قطاعات الطبقة العاملة التى تتمتع بدخل أكبر ونشاط فكرى أوفر أو كان هذا هو الحال فى الفترة مابين عامى ١٨٣٦ و ١٨٤٢ على الأقل .

وتشير الدلائل المعاصرة للحركة الى أنه لامجال للشك فى أنها لم تكن تنبعث من الطبقة الدنيا من المجتمع ، بل كانت تنبع من أحسن عناصر السكان المشتغلين فى الصناعة .

٢ ـ زعماء الحركة فى لندن

وليم لوفيت (١٨٠٠ ـ ١٨٧٧)

كان وليم لوفيت ، وهو أبرز زعماء الحركة وواضع صيغة الميثاق عاملا من كورنوول قدم الى لندن فى عام ١٨٢١ . وكان لوفيت فى الاصل يصنع الحبال ثم تحول الى صناعة الخزائن وأصبح صانعا فنيا قديرا .

وقد قرأ لوفيت وتعلم الكثير والتحق بمعهد العلوم الميكانيكية وانضم الى جمعيات المناظرات كما انضم فى عام ١٨٢٦ الى اتحاد العاصمة السياسى ثم أخذ يتجه تدريجيا الى اتباع مبادىء أوين الاشتراكية .

وكان لوفيت من أول المشيدين للمحال التعاونية وعمل على نشر مبادىء أوين الاشتراكية بين العمال الا أنها كانت مرتبطة دائما بالاتجاهات الراديكالية . وتوثقت العلاقات بينه وبين أوين وهنت وكوبيت وغيرهم من الزعماء الاشتراكيين بحكم نشاطه كسكرتير لجمعية نشر الوعى التعاونى وباعتباره واحدا من المهتمين بالسياسة وجعله ذلك من أبرز زعماء العمال فى لندن وأكثرهم احتراما .

وتؤكد البيانات الكثيرة التى أصدرها لوفيت وكتاباته الاخرى ، ونضاله من أجل الطبقات العاملة ، ذلك النضال الذى استمر قرابة ثلاثين عاما ، يؤكد هذا كله مدى ماكان عليه من قوة ذهنية ومعنوية .

والواقع أن شخصية لوفيت كانت تخلو تماما من كل أثر للتهريج السياسى . وقد لخص لوفيت جوهر معتقداته التى اكتسبها من لهيب المعركة الاشتراكية فى النصيحة التالية التى قدمها للطبقات العاملة :

« يجب أن تصلحوا أموركم السياسية والاجتماعية بأنفسكم والا فلن تستمتعوا بالحرية أبدا لان الحرية الحقيقية لايمكن أن تنتقل اليكم بالقوانين التى يصدرها البرلمان أو المراسيم التى يصدرها الحكام ، ولكنها ينبغى أن تنبع من المعرفة والاخلاص والفضائل الخاصة بشعبنا » .

ولم يسلم لوفيت باعتباره زعيما لحركات ثورية من هجوم الاصدقاء والاعداء على السواء . وفى يوليو عام ١٨٣٩ حكم عليه بالسجن مدة عام لاتهامه بالدعوة الى التمرد وعومل معاملة المجرمين العاديين ، ومع ذلك فقد كان كل مالاقاه فى السجن أقل تأثيرا فى نفسه من الهجوم الذى شنه عليه أوكونور وانصاره لابقائه دعوته داخل نطاق الحدود القانونية والسلمية ولدعوته الحارة الى تعليم الجماهير وللخطة التى ابتكرها فى أثناء وجوده فى السجن التى تستهدف اتمام نظام للتعليم الشعبى .

وقد ظل لوفيت الذى أحيا حركة الميثاق الشعبى ديمقراطيا طوال عقدين ، كما أنه كان فى الفترة مابين عامى ١٨٢٦ و ١٨٤٢ من أنصار أوين . ثم أخذ بعد ذلك يتخلص تدريجيا من مبادىء أوين ومن الحرب الطبقية وبدأ يفكر فى الاصلاحات الديمقراطية والتعليمية باعتبارهاأفضل الوسائل لتحسين أحوال الطبقات العاملة .

هنرى هيثرينجتون (١٧٩٢ — ١٨٤٩) .

كان هنرى هيثرينجتون من أوائل الطلبة فى معهد العلوم الميكانيكية واتبع التيار الفكرى للعمال الاذكياء فى العاصمة وشايع مبادىء أوين الاشتراكية وأصبح مفكرا ديمقراطيا حرا .

وفى عام ١٨٢٨ نشر هيثرينجتون كتيبا دافع فيه عن حرية الفكر ، وفى الأول من أكتوبر من عام ١٨٣٠ تعهد بنشر صحيفة « بنى بيبر » التى صارت فيما بعد « بورمانز جارديان » . وقد حذا هيثرينجتون حذو وليام كاربنتر الذى نشر جريدة « بوليتيكال ليترز » دون أن يدفع الرسوم التى كانت تفرض على الصحف فى ذلك الوقت وبدأ المعركة ضد الضرائب

المفروضة على مصادر المعرفة · واظهر هيثرينجتون فى هذه الحملة أنه زعيم قدير صلب لايلين .

وفى عام ١٨٣١ وجهت اليه ثلاث تهم وحكم عليه بالسجن ستة شهور ، ولكن هيثرينجتون واصل حملته دون توقف بعد قضاء فترة العقوبة ووجد من برونتير أوبرين سندا قويا له .

وفى عام ١٨٣٢ نشر هيثرينجتون صحيفة أسبوعية أسماها « ريبابليكان » وفى نهاية عام ١٨٣٢ قضى فى السجن ستة شهور أخرى ولكنه استطاع عن طريق الخطابات والمقالات أن يثير الرأى العام ضد الرسوم المفروضة على الصحف ، وفى عام ١٨٣٣ تولى هيثرينجتون نشر صحيفة « ديستراكتيف » أو « بيبولز كونسيرفاتيف » ، وبعد ذلك أصدر صحيفة « بنى ديسباتش » ثم صحيفة « لندن ديسباتش » وقد عبرت الاخيرة عن الدعوة الى الآراء الاساسية للميثاق والى اتباع سياسة سلمية لايستخدم فيها الا الاسلحة التى تتفق مع الاخلاق .

وكانت آراء هيثرينجتون فيما يتعلق بالميثاق تشابه آراء لوفيت . وقد صدرت كل الصحف التى ذكرناها دون دفع الرسوم مما اضطر الحكومة الى تخفيض الرسم المفروض على الصحف ·

ومن ناحية مبادئه الخلقية كان هيثرينجتون من أتباع مذهب الاطهار وكان يمتنع امتناعا تاما عن المشروبات الروحية كما كان انسانى النزعة الى حد انكار الذات . وبموته فقدت حركة الميثاق الشعبى واحدا من أكثر أنصارها بسالة وتصميما وانكارا لذاته وقد ترك هيثرينجتون وصية جاء فيها .

« تلكم هى آرائى وأنا أغادر وجودا مزقته الآثام والرغبات الجامحة لنظام قائم على الانانية والصراع والمنافسة ، نظام يبطل فيه الطموح المعنوى والاجتماعى لأكثر البشر نبلا بالحرمان المادى والعمل المضنى المتواصل · والواقع أن الناس جميعا يتدربون فى ظل هذا النظام على أن يكونوا اما عبيدا واما منافقين واما مجرمين، ومن هنا كان ارتباطى الوثيق بمبادىء ذلك الرجل العظيم روبرت أوين ، وانى لأغادر هذا العالم وأنا أومن ايمانا لايتزعزع بأن النظام الذى وضعه أوين هو الطريق الصحيح الوحيد لتحرير البشرية ، وأنه فى الحقيقة النظام العادل الوحيد لتنظيم شئون البشر الشرفاء الأذكياء فضلا عن أنه النظام الوحيد الذى عرفته البشرية حتى الآن ويقوم على الحق والعدل والمساواة .

وطالما أن الأرض والآلات وأدوات الانتاج وجهود الكادحين من البشر تقتصر ملكيتها جميعا على حفنة ممن لايؤدون أى عمل ، وطالما أن العمل

هو كل مايمتلكه منتجو الثروة ، والعمل سلعة تباع فى الاسواق يشتريها ويتحكم فيها العاطلون الاغنياء ، فلابد أن يكون الشقاء الابدى هوالنصيب الحتمى لغالبية البشر . أما اذا فهم نظام روبرت أوين فهما صحيحا وطبق باخلاص فانه سوف يقوم كل هذا الانحراف ، فهو يجعل الانسان مالكا لعمله ولعناصر الانتاج ، ويضعه فى ظروف تهيىء له الاستمتاع بثمرات كده كاملة وتوفر له المقومات التى تجعل منه انسانا ذكيا مفكرا سعيدا .

انى أتقدم بالشكر وعرفان الجميل للسيد أوين على السعادة التى مارستها وأنا أتأمل فى تفوق النظام الذى وضعه ، ولا أستطيع أن أموت وأنا سعيد دون أن أوصى اخوانى المواطنين بأن يدرسوا مبادىء هذا النظام ويكافحوا فى حماسة من أجل وضعها موضع التنفيذ .

انى أسامح بمحض ارادتى كل أولئك الذين أساءوا الى فى نضالى وأموت وعزائى أننا نقترب من ذلك الوقت الذى تتخلى فيه الانانية عن مكانها للعواطف الاخوية والتعاون العالمى من أجل تدعيم سعادة الانسان»

لندن فى ٢١ من أغسطس عام ١٨٤٩

جيمس واتسون : (١٧٩٩ ـ ١٨٧٤) .

كان جيمس واتسون يشبه هيثرينجتون فى شخصيته وفى تدبيره للامور . وقد ولد واتسون فى يوركشير لأبوين ينتميان الى الطبقةالعاملة وعلمته أمه القراءة والكتابة ، وفى عام ١٨١٩ أصبح جيمس واتسون مفكرا حرا نتيجة لقراءته للصحف التى كان كوبيت وكارليل يصدرانها . وفى عام ١٨٢٣ حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة العمل على نشر الاعمال الادبية التى تحث على التمرد وتمتاز بالتفكير الحر .

وفى عام ١٨٢٦ أصبح واتسون من أنصار مبادىء أوين الاشتراكية، وبعد ذلك بعامين أصبح أمين مخزن لأول اتحاد تعاونى فى لندن ، وتوطدت الصداقة بينه وبين لوفيت . وكان واتسون أول مبشر جال فى البلاد داعيا للحركة التعاونية وساهم مساهمة فعالة فى قيامها فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٨٣١ أسس واتسون مكتبا ومكتبة لنشر وبيع الكتب التى تتعلق بالتفكير الحر ومبادىء أوين وانضم الى الاتحاد القومى ، كما ساهم فى زيادة توزيع جريدة « بورمانزجارديان » ولكن واتسون عاد فى عام ١٨٣٢ فعارض فى احدى المناقشات العامة عداء أوين للحركةالبرلمانية كما عارض أنصار أوين الذين يتبعون مبادئه اتباعا حرفيا ، وفى عام ١٨٣٣ حكم على واتسون مرة ثانية بالسجن ستة شهور كما حكم عليه مرة

ثالثة فى عام ١٨٣٤ . وكان واتسون عضوا فى لجنة الميثاق الشعبى وقد عمل من أجل حـركة الميثـاق على الاسس التى سـار عليهـا لوفيت وهيثرينجتون .

هنرى فينسنت : (١٨١٣ ــ ١٨٧٩)

أما الرابع بين جماعة العمال فى لندن فهو هنرى فينسنت وهـو أحد الأعضاء المؤسسين لحركة الميثاق اذ انه انضم اليها منذ بدايتها .

وقد كان فينسنت أكثر المتحدثين شعبية بين العمال فى لنـدن ، كما كان أبرز الخطباء الداعين لحركة الميثاق .

وفى فبراير من عام ١٨٣٩ أسس فينسنت جريدة أسـبوعية هى « ذى ويسترن فينديكاتور » وحول مجال نشـاطه فى الدعوة لحـركة الميثاق الى ويلز .

وبتزايد فترة غيابه عن لندن تزايدت السرعة التى نسى بها الخطط السلمية والمعنوية التى حبذها لوفيت وهيثرينجتون ، واحتذى حـذو أوكونور وستيفنس ، واتجه الى استعمال العبارات العنيفة والى التكهن بعظمة النصر الذى سيحرزونه .

وفى مايو عام ١٨٣٩ اعتقل فينسنت لاشتراكه فى اجتماعات مخلة بالامن ، وفى ٣١ من يوليـو حكم عليه بالسـجن مدة عام ، وفى ٢٦ من مارس عام ١٨٤٠ وقف فينسينت مرة أخرى أمام هيئة المحلفين بتهمـة الاشتراك فى اجتماعات تخل بالامن وحكم عليه بالسـجن ثمانية شهور.

وبدأ فينسنت يمارس نشـاطه اعتبـارا من عام ١٨٤٢ على أنه محاضر معتدل وسياسى راديكالى .

٣ ــ زعماء الشمال

فيرجوس أوكونور :

تلقت الحركة الاشتراكية والثورية للجماهير فى أكثر بلاد العـالم تصنيعا خطيبها وزعيمها أكونور من ايرلنـدا التى كانت فى ذلك الوقت أكثر انحـاء المملكة المتحـدة تخلفا من النـاحية الاقتصـادية وأكثرها اضطرابا من الناحية الوطنية ، ومع ذلك فقـد كان أوكونور غريبا عن الحركة سواء من ناحية الجنس أو اللغة ، وقد أبلغ العمال فى يوركشير أنه أجنبى بالدم واللغة . ولم تكن هنـاك اية علاقة بين أسـباب ثورته وأسباب ثورتهم ، فقد كانت أحلام أوكونور فى الليل وأفكاره بالنهـار

تتركز حول قيام ايرلندا المستقلة على حين كان العمال يتطلعون الى ثورة اشتراكية .

والواقع أن وضع أوكونور بالنسبة لحركة الميثاق الشعبى يعتبر مشكلة من أعقد المشاكل فى تاريخ الحركة العمالية البريطانية . وقد تساعدنا النظرة الخاطفة الى تاريخ حياة فيرجوس أوكونور بالاضافة الى تاريخ ايرلندا فى الفترة مابين حوالى عام ١٧٥٠ وعام ١٨٤٠ على حل تلك المشكلة .

ففى النصف الاول من القرن الثامن عشر عندما أصبحت تربية الماشية تدر أرباحا أكثر من الزراعة أقام ملاك الارض الاسوار حول كثير من المزارع الصغيرة لتكوين مزارع كبيرة للرعى بل ان الاماكن التى كان بها العامة سورت أيضا لكى تصبح جزءا من تلك المراعى ، وفقد الكثيرون من صغار ملاك الاراضى الايرلنديين وسيلة معيشتهم كلية ، ونتيجة لذلك كون هؤلاء جمعيات سرية مثل جمعية « الوايت بويز » التى كانت تقوم بهدم تلك الاسوار ، ولكنها لم تقم بأى عمل من أعمال العنف .

وفى الثلاثين عاما الأولى من القرن التاسع عشر كانت منظمة الوايت بويز ما تزال قائمة وانضم اليها فيرجوس أوكونور ، وقد خلفت هذه المنظمة السرية فى تفكيره أثرا لا يمحى ، وفى الفترة نفسها كان هناك تحول فى الرأى شمل جزءا من البروتستانت الايرلنديين مما أحدث تأثيرا عميقا على الفكر الايرلندى .

ونتيجة لفساد الحكم وسوء الادارة المالية ازدادت الكراهية للاستعماريين البريطانيين فى ايرلندا ، ووجد البروتستانت والكاثوليك أن لهما مصالح مشتركة ضد بريطانيا وتأثر الكل فى هذه الحالة من التمرد بآراء الحركة الراديكالية فى انجلترا وبحرب الاستقلال الامريكية ، وأخيرا بالثورة الفرنسية وتشبع الايرلنديون البروتستانت بالآراء الثورية وقدموا للشعب الايرلندى المفكرين والزعماء للقيام بالتمرد على بريطانيا كما ساهم الايرلنديون الكاثوليك بعدد من الزعماء كان من بينهم آرثر أوكونور وهو عم فيرجوس أوكونور هذا ، وكونوا منظمة الايرلنديين المتحدين وقرءوا لروسو وبين ولوك واتصلوا بالجمعية البريطانية المماثلة .

وبعد ذلك بخمس سنوات تآمروا مع الحكومة الفرنسية لتحرير الشعب الايرلندى من نير الانجليز بمساعدة فرنسا ، ولكن التمرد فشل وحكم على عدد من الزعماء بالاعدام على حين هرب آرثر أوكونور الى فرنسا ، والتحق بالجيش الفرنسى ووصل فيه فى النهاية الى رتبة الجنرال وكان آرثر أوكونور كاتبا سياسيا أيضا ، وقد نشر فى عام

١٧٩٨ مقالا تحت عنوان « الحالة فى ايرلندا » أوضح فيه أن منح حق الانتخاب لجميع الرجال البالغين ضرورة محتومة حتى يستطيع الشعب تغيير حقوق الملكية طبقا لرغبات الغالبية العظمى .

وكان فيرجوس أوكونور يتخذ من عمه هذا مثلا أعلى : ففى السنة الاولى لصدور جريدة « نورثرن ستار » ظهر تاريخ حياة آرثر أوكونور فى سلسلة من الاعداد المتتابعة ، كما أخرج فيرجوس أوكونور فى يونيو عام ١٨٤٣ طبعة جديدة من مقال عمه الذى أشرنا اليه وتزكية لأنصار حركة الميثاق باعتباره خلاصة لكل الحكمة السياسية والاقتصادية .

وقد أعطت هذه التقاليد الوطنية العائلية الثورية فيرجوس أوكونور وجهة نظر تاريخية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاشتراكية البريطانية وحركة الميثاق الشعبى مثل الاصلاح الزراعى على اسس اجتماعية وسيادة الشعب وقانون الطبيعة والكراهية لحكم الاقلية والضرورة المحتومة لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين .

وقد صاحبت هذا التطابق الذهنى للحركة الثورية للطبقات العاملة فى بريطانيا قوة خطابية هائلة لم تضعف قط فى التأثير على الجماهير فى المدن الصناعية ، فقد عبر فيرجوس أوكونور بالخطب العنيفة عن رغبات الجماهير التى حاولت التعبير عنها بالانفجارات العاطفية المفاجئة والاضرابات المثيرة والمؤامرات الخرقاء . وكانت ثقافته الذهنية محدودة لدرجة تدعو الى الدهشة ، ولم تكن معلوماته القانونية عميقة بدرجة ترفعه فوق مستوى الجماهير ، وبذلك لم يكن هناك ما يدعوه للهبوط من أية آفاق علمية مرتفعة ليصل الى مستوى الجماهير ، كما لم يكن من الضرورى لهذه الجماهير أن تبذل أى جهد لكى تفهمه ..

وبعد حياة سياسية قصيرة فى برلمان الاصلاح الاول (١٨٣٣ - ١٨٣٤) كان فيرجوس أوكونور يتحدث خلالها فى الغالب عن الشئون الايرلندية كما كان يصوت عادة الى جانب الراديكاليين ، بدأ يحضر اجتماعات الطبقة العاملة ويدافع عن قضية الاصلاح الاجتماعى ، ولكنه لم يفلح قط فى اكتساب ثقة الصناع المهرة فى العاصمة اذ كان عمال لندن المفكرون ينظرون اليه على انه مهرج سياسى يحمل فى جعبته عددا هائلا من الجمل يضعها تحت تصرفه .

وعندما قام الصراع العلنى بينهم وبينه وصارحوه برايهم فيه أجاب فيرجوس اكونور قائلا : لا بد أن تخوضوا المعركة لاثبات ذلك فاما أن تسحقونى واما أن أفنى اتحادكم » .

وكان الصناع المهرة فى المدن الكبيرة لا يثيرون الا سخرية أوكونور واستهزاءه ولم يكن ينظر اليهم على أنهم عمال على الاطلاق !

وبمرور الوقت كانت حدة ذلك الصراع تخف من حين لآخر ولم يستطع اللندنيون انكار نشاط أوكونور الذى لا يفتر وفى الوقت نفسه تعلم أوكونور بدوره الكثير وخصوصا فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٢ و ١٨٤٤ ، وتوصل نوعا الى تفهم المشكلات الصناعية الحديثة .

ومع ذلك فان القطيعة بين أوكونور والصناع المهرة فى لندن لم تختف تماما فى أى وقت ، ولم يستطع أوكونور أن يثبت أقدامه فى لندن، ولذلك نقل مجال نشاطه الى يوركشير حيث كان العمال يعدون العدة فى خريف عام ١٨٣٧ لاصدار صحيفة ، خاصة بهم ، وساهموا بثمانمائة جنيه لهذا الفرض ، وصار فيرجوس أوكونور محررا لهذه الجريدة التى سميت « نورثرن ستار » ، وقد ظهر أول عدد من أعداد هذه الصحيفة الى حيز الوجود فى ١٨ من نوفمبر عام ١٨٣٧ .

وفى عام ١٨٤٤ انتقلت صحيفة نورثرن ستار من ليدز الى لندن حيث استمر ظهورها الى عام ١٨٥٢ ، وقد بلغ أقصى توزيع لصحيفة نورثرن ستار حوالى ٤٥ ألف نسخة الا ان كل عدد كان يقرؤه عشرة اشخاص على الأقل .

وكان تأسيس « الاتحاد الشمالى العظيم » واحدا من مغامرات أوكونور الكثيرة ، وقد كان هناك من قبل اتحاد لعمال ليدز على غرار اتحاد العمال فى لندن ، وأجهد أوكونور نفسه ليجعل منه اتحادا مركزيا لكل الجمعيات العمالية الراديكالية التى فى شمالى انجلترا .

وفى ٢٦ من ابريل عام ١٨٣٨ انعقد اجتماع عام لاتحاد عمال ليدز وشكلت لجنة تتولى وضع برنامج للاتحاد الشمالى العظيم ، وتم انتخاب أوكونور سكرتيرا لهذه اللجنة ، فوضع أوكونور برنامجا يؤكد أهمية اجراء اصلاحات برلمانية ديمقراطية واقامة اتحاد للعمال ، وكان من بين أهداف الاتحاد الشمالى العظيم ما يلى :

« ان آخر الاهداف وليس أقلها أهمية والتى تثق لجنتكم فى أن الاتحاد الشمالى سوف يضعها دائما موضع التنفيذ هو أن يوحد كل أولئك الذين يرغبون فى السلام ، ولكنهم مصممون على المخاطرة بأرواحهم للحصول على حقوقهم . وعلى ذلك ترى اللجنة أنه من المناسب أن يفهم كل عضو بوضوح قبل الانضمام الى الاتحاد انه فى حالة فشل القوة المعنوية فى الحصول على الحقوق التى يضمنها الدستور سيكون من المحتم الالتجاء الى القوة المادية اذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل

الدفاع عن مبدأ المساواة فى ظل القانون وللمحافظة على المزايا التىتوفرها القوانين التى هى حق للرجال الاحرار منذ ولادتهم . ولما كان الهدف من الولاء هو الحصول على الحماية فان منع الحماية يعتبر انتهاكا للرابطة التى ينبغى أن تربط الرعية بالملك ، ولذلك يجب ألا يعترف الاتحاد بأية سلطة أخرى غير السلطة التى تنبثق من المنبع الشرعى لكـــــل ألوان الشرف وهو الشعب » ·

وقد تمت الموافقة على الخطوط الرئيسية للبرنامج فى اجتماعكبير عقد فى ليـــدز فى الثـــالث من مايو عام ١٨٣٨ وحضرته وفود عـــدة من هاليفاكس وأيلاند وديوزبورى وعدد آخر من المدن الصغيرة · وتعهـــــد المجتمعون بأن يعترفوا بفيرجوس أوكونور زعيما لهم أو بأنه رســـول الشمال كما قال فرانسيس بلاس .

وقد أدخلت سياسة جديدة على الحركة نتيجة لتوصية أوكونور باستخدام القوة المادية ضد الحكومة ونداءاته الى العمال بأن يعــدوا أنفسهم لمثل تلك الأحداث .

وليس ثمة شك فى أن أوكونور لم يكن يعنى أكثر مما قاله وهو أن تكون معارضة السلطات القـــائمة الملاذ الأخير ، ولـكن طريقته فى الخطابة التى تنم عن العصيان واشارته للأعمال البطولية لجمعية الوايت بويز وتمجيده لعمه آرثر أوكونور ترتب عليها أن فهمت اتجاهاته فهما خاطئا .

جون تايلور (١٨٠٤ ــ ١٨٤١) :

ينتمى جون تايلور لأسرة أســـكتلندية غنية ، وقد درس الطب وصار جراحا فى الأسطول ، وورث جون تايلور ثلاثين ألف جنيه أنفقها كلها تقريبا فى اعـــداد سفينة حربية لمســـاعدة اليونانيين فى حربهم التحررية ضد الاتراك ، كما عاش جون تايلور عدة سنوات فى باريس بعد قيام ثورة يوليو واتصل بالزعماء الثائرين والمتآمرين ، وكان جون تايلور محاربا بفطرته لا يميـــل الى الأحاديث والخطب الســـياسية المطنبة ، وعندما صارت الحركة الراديكالية ملموسة فى بريطانيا العظمى عاد الى اسكتلندة وأقام فى جلاسجو وأسس صحيفة « جلاســـــجو ليبيراتور » ولكن وجودها لم يستمر الا فترة قصيرة · وقد خاض جون تايلور الدعوة بجسده وروحه ، وكان يعمل تحت تأثير أوكونور ، وكان رأيه فى عمال لندن هو رأى رئيسه أوكونور · ولم يغير جون تايلور من رأيه هذا الا فى عام ١٨٤١ بعد أن شاهد اصرار وليم لوفيت ومـــدى قدرته على التضحية بالنفس ·

وقد اختتم جون تايلور خطابا القاه فى نيوكاسل فى نهاية ديسمبر عام ١٨٣٨ بقوله :

« لن أتخلى عن سيفى الا وأنا الفظ آخر أنفاسى ، وستكتب يدى على جبين الطاغية العبارة التى تكتب على ضريحى بقلم من صلب وحبر من دماء ! » .

وكان تايلور فى عامى ١٨٣٨ و ١٨٣٩ فى مقدمة « الجماعة » السرية للمتطرفين من انصار حركة الميثاق الشعبى .

أوجست هاردنج بومونت (١٨٠٠ - ١٨٣٨) :

كان محاميا انجليزيا ينتمى لأسرة تميل الى الراديكالية ، وقد اتصل منذ الشباب بالحركة الراديكالية فى ايرلندا وأسس صحيفة رايديكالية فى لندن الا أنها لم تعمر طويلا . وبعد ذلك انتقل الى نيوكاسل حيث ساعد فى تأسيس صحيفة نورثرن ليبيراتور وتولى تحريرها .

وكان بومونت من أشد الداعين الى سياسة استخدام القوة المادية حتى انه طالب فى اجتماع عام عقد فى الأول من يناير سنة ١٨٣٨ فى نيوكاسل باعدام لورد جون روسل ولورد ميلبورن وسير روبرت بيل .

ستيفنس :

كان ستيفنس يتفوق على فينسنت وأوكونور فى قدرته على التعبير وانثيال أفكاره فى ترتيب منطقى دقيق وسيطرته على المشاعر الوطنية ، كما كان يتفوق على بومونت وتايلور من حيث تطرفه العنيف فى الدعوة الى المعارضة بقوة السلاح .

وقد عبر ستيفنس فى عنف شديد عن كل مجالات الصواب والخطأ والعدل والظلم وحب الفقراء وكراهية الاغنياء ، وكانت مصادره فى هذا كله الانجيل وقانون الطبيعة . وكان ستيفنس المبشر بالثأر من قبل اله السخط ورسولا بعثت به الكتب الاسرائيلية القديمة التى تلهب المشاعر وتحث على العنف ، ولكن مغامرته البطولية هذه لم تدم طويلا ، فقد أعاده أول احتكاك له بالقوة المادية الى الحقائق الأليمة للحياة ، وتحول ستيفنس الى مبشر متحفظ معتدل .

وعند ماوضع قانونالفقراء الجديد موضع التنفيذ حذا ستيفنس حذو أوستلر ، وعارض هذا القانون معارضة شديدة ، ولما تزايدت قوة حركة الميثاق الشعبى فى عام ١٨٣٧ أيد ستفينس دعوتها وأعلن انه يتعصب عن ايمان لحق الجميع فى الانتخاب .

وفى سبتمبر عام ١٨٣٧ ساعد ستيفنس فى تمويل صحيفة نورثرن ستار اذ اشترى عشرين سهما قيمة كل منها جنيه واحد . وعلى أية حال فليس من الممكن اعتبار ستيفنس من المشـــايعين حرفيا لحركة الميثاق اذ كان هدفه الرئيسى هو الغاء قانون الفقراء الجديد وتحسين الأحوال المادية للفئات الكادحة من الشعب : وكان الميثـــاق فى نظره وسيلة مناسبة لتحقيق هذه الغاية ، ولكنه كان دائما ينظر الى النواحى السياسية على انها ثانوية بالنسبة للاصلاح الاجتماعى .

وفى أواخـــر عام ١٨٣٨ وصلت دعـــوته الى درجة الغليان اذ كانت الاجتماعات تعقد فى الخلاء ويشهدها آلاف العمال ، وقد حمل الكثيرون منهم المشاعل المتوهجة على حين حمل البعض الآخر البنـــادق وكلهم يصفون بشغف الى خطبه العنيفة . وبدأت طبقات الملاك تشعر بالذعر ، وصدر مرسوم ملكى فى ١٢ من ديسمبر عام ١٨٣٨ بتحريم الاجتماعات التى تحمل فيها المشاعل .

رتشرد أوستلر (١٧٨٩ - ١٨٦١) :

كان رتشرد أوستلر يرى فى قانون الفقراء الجديد هدما للدستور فحرض الجماهير على معارضته بقوة السلاح وكان مما قاله :

« الى السلاح اذن يا اخوانى المواطنين ضـــد هذا القانون اللعين الذى يفرضه الطغاة ! الى السلاح يا أبناء بريطانيا يا من تتحصن ارواحهم بالدستور ، احملوا السلاح لتخرسوا الخونة وتجعلوهم يرتعـــدون ، لا تجعلوا اية زينة أخرى موضع اهتمام فى بيوتكم الا الســـلاح اللامع الجيد ، السلاح اذن من اجل السلام والعدل لأن الطغـاة لو علموا انكم تمتلكون السلاح فلن تكونوا فى حاجة الى استعماله ، كونوا واعـــين ، كونوا متيقظين ، كونوا رجالا » .

ولم يعلن أوستلر قط فى صراحة أنه يؤيد الميثاق اذ أن ضميره كان مع حزب المحافظين ولم يكن يقبل الديمقراطية الراديكالية ،وكان أوستلر يكره على وجه الخصوص الفلسفة التحررية والفكر المتحرر الذى يعـارض المعتقدات الثابتة .

وعلى أية حال كان أوستلر يرتبط ارتباطا وثيقا بأوكونور وبرونتير أوبرين كما كان أوستلر هو وستيفنسن على صداقة مع روبرت أوين .وقد تحدث أوستلر وستيفنسن فى اجتماع عقد فى هديرزفيلد فى ١٧ من مايو عام ١٨٣٧ فأيدا قرارا يدعو الحكومة الى أن تقـدم الدولة مسـاعدتها فى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية من أجل المتعطلين كما طالب أوستلر بأن تزرع الأرض بطريقة جماعية وأن تبقى ملكا مشتركا للعاملين فيها .

٤ ـ أستاذ حركة الميثاق الشعبي :

ليس هناك بين جميع زعماء حركة الميثاق الشعبي من أعطاها بمفرده شكلها الكامل كما فعل جيمس برونتير أوبرين (١٨٠٥ ـ ١٨٦٤)، وقد كان له أشياع ومعجبون في كل مكان ٠ وكان أنصار حركة الميثاق ينظرون الى برونتير أوبرين على أنه أستاذهم ، وكان وضعه بالنسبة للمفكرين من أنصار الحركة يماثل وضع أوكونور بالنسبة للجماهير ٠

وكان لروبرت أوين وأوجيلفي وجراي الفضل الاكبر في تكوين آراء أوبرين ، ولكنه بعد ذلك استمد الكثير من الالهام من صحيفة «لابوردفيندد» التي أصدرها هودجسكين ٠ ولم يضف أوبرين أي شيء الى أفكار هؤلاء الأربعة فقد كانوا يكونون الجعبة التي يستمد منها أسلحته في الحملات السياسية وحملات الاصلاح الاجتماعي ٠

كذلك فان تأثير سبنس وجودوين وبراي على أوبرين واضح أيضا ٠ وكانت الافكار الاساسية في أعمال أوبرين الصحفية تتركز في الاصلاح الزراعي والاصلاحات النقدية والصراع بين رأس المال والعمال ٠

وقد أمضى أوبرين أيام الدراسة في وطنه ايرلندا ودرس القانون في كلية ترينتي ، ثم انتقل الى لندن في عام ١٨٣٠ ليكمل دراسته وهناك انغمس بسرعة في الحركة الراديكالية وانضم الى جوبيت وهنت وترك العمل بالمحاماة ٠

وفي يناير وفبراير من عام ١٨٣١ نشر أوبرين ثلاث مقالات في صحيفة « بوليتيكال ليترز » التي يصدرها كاربنتر تحدث فيها عن الحالة في انجلترا وكانت تشيع فيها روح الراديكالية ومبادىء روبرت أوين ٠ وكان أوبرين يرى أن مبادىء أوين الشيوعية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق برلمان يشترك الجميع في انتخابه ، على أن تحصل الدولة في الوقت نفسه على الاراضي والآلات اللازمة لتحويل العمال الى منتجين مستقلين بذاتهم ٠

وجذبت هذه المقالات انتباه هيثرينجتون الذى كان يبحث في ذلك الوقت عن محرر ذى كفاية للجريدة الاسبوعية التي كان يصدرها فعينه هيثرينجتون في تلك الوظيفة ٠

ومن الممكن أن نتتبع التطور الذهني لأوبرين بقراءة صحيفتي «ميدلاند ريرزنتاتيف » و « بورمانزجارديان » : ففي عام ١٨٣١ كان أوبرين مايزال يشايع مبادىء أوين كما كان راديكاليا يدافع عن التعاون ضد الرأسمالية والنقابات العمالية على السواء ، اذ كان يرى أن النقابات العمالية سخف ومضيعة للمال ولا تؤدى الا الى الخلاف والشغب ، وكان أوبرين ما يزال

يرفض رفضا قاطعا آراء هودجسكين عن الصراع الطبقي التى كان يعرضها في صحيفة « لابورديفندد » ، ولكنه عندما استقر فى لندن ودرس مبادىء الاتحاد القومى للطبقات العاملة صار من أبطال نظرية الصراع الطبقى ، وأصبح يقتبس من هودجسكين وعلى الاخص من مقالته عن « الحق الطبيعى والحق المصطنع للملكية » التى كانت تتجاوب أكثر من كل ما عداها مع طريقته الخاصة فى التفكير ، كذلك أشار أوبرين الى جودوين وسبنس وغيرهما من النقاد الاجتماعيين الفرنسيين ٠

ثم أعطى أوبرين الأدب الفرنسى المتعلق بالاصلاح الاجتماعى المزيد من الاهتمام اعتبارا من عام ١٨٣٣، وبعد ذلك بثلاث سنوات ظهرت ترجمة انجليزية بقلم أوبرين لكتاب بوناروتى « التآمر من أجل تحقيق المساواة » الذى وجد أوبرين أنه يتضمن آراءه نفسها وبعد عامين نشر أوبرين المجلد الأول من أحد الأعمال الأدبية عن حياة روبسبير الا أنه لم تظهر أى مجلدات أخرى ٠ وفى الوقت نفسه كان أوبرين يقوم بنشاط صحفى كبير : ففى عام ١٨٣٧ أصدر صحيفة « برونتيرزناشونال ريفورمر»التى استمرتشهورا قليلة ، وفى عام ١٨٣٨ ساهم فى جريدة نورثرن ستار ، وفى نهاية عام ١٨٣٨ صار محررا لصحيفة « أوبيراتيف » وهى صحيفة أسبوعية كان يمتلكها جماعة من العمال الذين اختلفوا مع لوفيت وهيثرينجتون٠ وعندما توقفت هذه الصحيفة قرب نهاية عام ١٨٣٩ انضم أوبرين الى كارينتر وأصدرا معا صحيفة « سوثرن ستار» فى الشهور الاولى منعام ١٨٤٠ ثم قضى أوبرين الفترة من أبريل عام ١٨٤٠ الى منتصف عام ١٨٤١ فى السجن ، وفى النصف الأخير من عام ١٨٤٢ قام أوبرين بتحرير صحيفة « برتش ستيتسمان » ثم أصدر صحيفتى « ناشونال ريفورمر » و« مانكس ويكلى ريفو » (فى أعوام ١٨٤٥ و ١٨٤٦ و ١٨٤٧) ، وأخيرا كتب أوبرين فى صحيفة « رينولدز » بعد عام ١٨٥٠ ٠ وفى الوقت نفسه كان أوبرين منهمكا فى القاء المحاضرات لمن تبقى من أنصار حركة الميثاق ٠

وعلى النقيض من أوكونور الذى استبعد الاصلاح الزراعى فى عام ١٨٤٥ ظل أوبرين اشتراكيا حتى النهاية ، وكان الفرق الوحيد بينه وبين أنصار أوين الذين يتبعون مبادئه حرفيا هو أن أوبرين كان يرى الوصول الى الهدف النهائى على مراحل ، كما كان يرى أن القفز من حالة الفساد وعدم المساواة القائمة فى المجتمع الى الجنة الاشتراكية التى رسمها أوين دون أن يسبق ذلك اعتراف بحقوق الانسان أو سن قانون واحد ينقذ الشعب من الجهل المطبق الذى يتردى فيه ما هو الا مجرد أوهام ٠

وقد مات أوبرين فى ٣ من ديسمبر عام ١٨٦٤ أى بعد شهرين من تأسيس الاتحاد الدولى للعمال فى لندن ٠

جورج جوليان هارنى (١٨١٧ - ١٨٩٧) :

شارك هارنى مثل أستاذه أوبرين فى حركة الميثاق الشعبى من البداية حتى النهاية ·

وقد تعلم هارنى فى مدرسة الاسطول الملكية فى جرينتش من سن الحادية عشرة الى الرابعة عشرة ، ولكن عمله كبحار سرعان ما انتهى ·

وفى عام ١٨٣٣ بدأ هارنى يقرأ صحيفة بورمانز جارديان وانضم الى هيثرينجتون فى حربه ضد الضريبة المفروضة على الصحف ، واعتقل عدة مرات بتهمة العمل كوكيل للصحف التى لا تدفع الرسوم ، وحكم عليه بالسجن ستة شهور فى عام ١٨٣٦ ·

وكان هارنى يقدس أوبرين كمرشد وفيلسوف وصديق ، واستمد منه حبه للادب الثورى فى فرنسا ، كما كان هارنى مغرما بأن يطلق على نفسه لقب « صديق الشعب » واتخذ هارنى فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٨ و ١٨٤٠ اتجاه الثورة والتمرد ، ولكنه أصبح أكثر اعتدالا فى آرائه بعد عام ١٨٤٠ عندما تبين الآثار الرهيبة لمثل تلك السياسة · وفى أواخر عام ١٨٤٢ أو أوائل ١٨٤٣ انضم هارنى الى هيئة تحرير صحيفة نورثرن ستار ·

وفى نهاية نوفمبر عام ١٨٤٧ تعرف هارنى بكارل ماركس الذى كان قد جاء الى لندن فى ذلك الوقت قادما من بروكسل لحضور المؤتمر الذى أدى الى وضع البيان الشيوعى · وكان هارنى يكون حلقة الاتصال بين حركة الميثاق الشعبى فى بريطانيا وبين الثوريين وزعماء البروليتاريا فى أوربا ، ولكنه برغم ذلك كان أقرب لسياسة أوبرين ولوى بلان منه للسياسة الماركسية ·

الفصل الثانى
التنظيم السياسى للجماهير

١ ـ اتحاد عمال لندن :

فى الشهور الأخيرة من عام١٨٣٥ وأوائل عام ١٨٣٦ بذل أوكونور من ناحية وأصدقاء فرانسيس بلاس من الناحية الاخرى جهودا منفصلة لتنظيم العمال سياسيا الا أن تلك المحاولات كانت عقيمة لأن العمال لم يكونوا مستعدين لتقبل زعامة أناس لا ينتمون الى الطبقات العاملة • وقداستنكر بلاس أن يكون العمال غرباء تماما عن الطبقة المتوسطة على حين اتهم أوكونور زعماء الصناع فى لندن بأنهم يخشون منافسته وأنهم يعملون على ابعاد العمال عنه لكى يبيعوهم للراديكاليين • وترتب على ذلك أن خفف أصدقاء بلاس من جهودهم ، وحول أوكونور نشاطه الى شمالى انجلترا وأسكتلندة ، وبعد أن أخلى المدعوون المسرح السياسى لعمال لندن اجتمع لوفيت وأصدقاؤه فى ٦ من يونيو عام ١٨٣٦ لتشكيل اتحاد لعمال لندن يكون نواة لحزب عمالى قائم بذاته • وقام لوفيت بوضع جدول الاتحاد والقواعد الخاصة به• وبعد ذلك بعشرة أيام عقد اجتماع عام تم فيه تأسيس الاتحاد والموافقة على قواعده • وقد نما الاتحاد بسرعة وقامت الاقاليم بمحاكاته • وكان يشترط فى أعضاء الاتحاد أن يكونوا ممن ينتمون الى الطبقات الكادحة ، وأن يكونوا على أخلاق حميدة وتواقين الى التعليم والاستنارة ، وأن يعلنوا تأييدهم لاجراء اصلاحات ديمقراطية فى النظام البرلمانى ، وكانت بطاقات عضوية الاتحاد تحمل الشعار التالى :

« ان الذى لا يؤدى نصيبه من العمل انما يقلل من الثروة العامة ويلقى بواجباته على عاتق جاره » •

وقد اتخذت اللجنة التنفيذية على الفور الخطوات التى من شأنهاأن تجعل هذه المنظمة موضع اهتمام من العمال ، فنشرت بيانا موجها الى عمال المملكة المتحدة جاء فيه :

« ان الصراع يدور الآن داخل البرلمان وخارجه بين الحزبين الكبيرين فيه ، وبمعنى آخر بين أصحاب الاراضى الزراعية والحقوق المتوارثة من ناحية وبين رجال المال والتجارة من الناحية الأخرى • ونحن لا ننتظر من كلا الفريقين الا القليل ، فهناك أناس من بين طبقة رجال المال تظاهروا بالاصلاح

ليخدعوا اخوانهم المواطنين ، والكثيرون منهم يتشدقون بالحرية فى الوقت الذى يعملون فيه على استعبادنا ، ويدعون للعدالة وهم انفسهم يساعدون على ظلمنا ، والكثيرون منهم يطالبون باجراء اصلاحات تدريجية لانهم يخشون أن نرى بأسرع مما يريدون مدى حرماننا من حقوقنا السياسية ، فنتقدم الى الامام لنحرمهم حقوقهم . وطالما أنه يغرر بنا بهذه الطريقة وطالما أننا نواصل البحث عن خلاصنا السياسى على أيدى الآخرين فان التشريعات الفاسدة ستظل سائدة ، وسنظل أذلاء مستعبدين للقلة المتغطرسة الطاغية .

ان الرجال الذين فى البرلمان الآن لهم مصالح تتعارض مع مصالحكم ، ونحن بسذاجتنا نتوقع أن يضحوا بمصالحهم ويبدءوا العمل الكبير الخاص بالاصلاح السياسى والاجتماعى .

أيها العمال ، ابحثوا هذا الموضوع فاذا ماشعرتم بمشاعرنا نفسها فابتعدوا عن كل المشروعات وارفضوا أن تكونوا أداة لأى حزب لا يعطى العمال أولا وبصفة أساسية حقوقا سياسية واجتماعية متساوية .

وانه ليوجد فى المملكة المتحدة حاليا ٦٫٠٢٣٫٧٥٢ من الذكور الذين تزيد أعمارهم على واحد وعشرين عاما ولا يتمتع من بينهم بحق التصويت الا ٨٤٠٫٠٠٠ فقط ونتيجة للتمثيل غير المتساوى فان أقل من خمس هذا العدد يملك القدرة على توافر أغلبية الاعضاء فى البرلمان » .

وبعد ذلك بدأ اتحاد العمال يعقد الاجتماعات العامة وكان يهتم دائما بأن تكون للعمال السيطرة على تلك الاجتماعات . وكان كل موظفى الاتحاد من بين العمال العاديين ، وذلك لاقناع الرأى العام بالكفاية البرلمانية للطبقات العاملة . وكانت العادة المتبعة حتى ذلك الوقت هى دعوة أحد السياسيين المعروفين أو أحد أعضاء البرلمان البارزين ليكون رئيسا لأية مظاهرة عامة كبيرة ، ولكن اتحاد عمال لندن خرج على تلك القاعدة واعتبر الرأى العام ذلك الخروج بمثابة اعلان الاستقلال من جانب الطبقات العاملة .

وقد حذا عمال منشستر حذو عمال لندن ، وأسست الاتحادات العمالية فى مدن عدة من شمالى انجلترا ووسطها وجنوبيها .

ومع بداية عام ١٨٣٧ كان لوفيت وهيثرينجتون وواتسون وهارتويل وفينسنت وأصدقاؤهم قد أحرزوا من التقدم ما جعلهم يعدون الخطط لعقد اجتماع كبير يتم فيه وضع الميثاق واعلانه . وقد عقد ذلك الاجتماع فى ٢٨ من فبراير عام ١٨٣٧ ، وحضره ثلاثة آلاف عامل كما حضره السياسيون الراديكاليون البارزون كذلك سافر فيرجوس أوكونور من اكستر الى لندن لحضور هذا الاجتماع .

وقد حظى هارتويل برياسة ذلك الاجتماع الذى لا ينسى فى يوم ميلاد الميثاق الشعبى ، وألقى هارتويل كلمة قال فيها :

« اننى أعبر عن امتنانى لكم لأنكم وضعتم أحد العمال رئيسا لهذا الاجتماع بدلا من الجرى وراء رجل له لقب رنان ممن لهم مقدرة كبيرة وأمانة قليلة ، وهذا دليل على التقدم الكبير للتعليم الديمقراطى بين العمال. اننا نريد الديمقراطية والحقوق السياسية للملايين المنتجة ، وانه لمن المتناقضات ألا يتمتع بحق التصويت الانتخابى الا واحد من بين كل سبعة ذكور بالغين فى بلد ارتفعت فيه العلوم والفنون الى آفاق عالية عن طريق الصناعة بصفة أساسية وبمهارة الصناع وجهودهم ، وانه فى مثل هذا البلد الذى يعترف فيه الجميع بأن العمل هو مصدر كل الثروات تستبعد الطبقات العاملة من نطاق الحياة السياسية .

كيف نحرر أنفسنا اذن فى هذه الحالة من العبودية السياسية ؟

ان هذا لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على طبقة السياسيين الوجلين المترددين التى ظهرت مؤخرا بين الراديكاليين ، ولا بالاعتماد على أعضاء حزب الاحرار الجبناء ، ولا بوضع الثقة فى أعضاء حزب المحافظين الطغاة ، ولكنه يتحقق بالاعتماد الكامل على قوتنا نحن وعلى عدالة مطالبنا » .

ثم تحدث لوفيت فقال :

« ان القوةالمطلقة للاغنياء وذوى الحقوقالمتوارثة كانت فى كلالعصور العقبة الكئود التى تقف فى وجه التقدم البشرى ، ولما فشل نفوذهم الضار فى أن يقيد بصورة فعالة من قوة الفكر المتزايدة وعندما فجرت الصناعة والفنون أبناءهما المستعبدين وصار من غير الممكن لحكم الاقلية أن يسود تحول هؤلاء الى حماة عطوفين وزعماء مصلحين ، وبالمران الدقيق والعناية الفائقة تمكنوا سريعا من أن يسخروا المعرفة لخدمة أغراضهم وضموا الى صفوفهم الشجعان وذوى العزيمة وأهل الطموح وذلك بأن خلعوا عليهم ألقاب الشرف والتعظيم الزائفة ، واستطاعوا عن طريق بذل الوعود بالتفضيل والألقاب والثروات والمتع أن يقيموا حولهم سياجا منيعا . وبقسوة القانون أزاحوا بقية الجنس البشرى الى الوراء . وعلى ذلك ينبغى عليكم أيها العمال ألا تعتمدوا الا على أنفسكم » .

وبعد ذلك اقترح لوفيت القرار التالى :

« يرى الحاضرونفى هذا الاجتماع أنه ما دامتالقوة السياسية تتركز بصورة مطلقة فى أيدىالقلة فان هذه الأقلية ستواصل تدعيم قوتهاوتسخر الأغلبية لتحقيق أغراضها وتجعل منهم آلات وأدوات للانتاج تكدح من الشباب الىالشيخوخة للحصول على جزء زهيد منالطعام والكساء ولايجدون الوقت لتنمية مواهبهم الذهنية ولا وسائل الاستمتاع بالمباهج الفكرية » .

وبعد لوفيت تحدث فينسنت فقدم القرار الثانى وهو :

« اننا نعتقد أن الضمان الوحيد ضد فساد الاقلية واذلال الاغلبية هو اعطاء جمهرة الشعب حقوقا سياسية واجتماعية متساوية يستطيعون بممارستها أن يحسنوا أحوالهم ويكتسبوا المعرفة تدريجيا ثم يتعلموا عن طريق التجارب ٠

وللحصول على تلك الحقوق فانه من الضرورى أن يكون لكل رجل تجاوز الواحد والعشرين عاما من عمره الحق فى اختيار ممثله فى البرلمان دون أن يلحقه أذى أو تصيبه خسارة،الامر الذى لا يتحقق الا بسبيل واحد هو الاقتراع السرى ٠ ولكى تكون جميع الطبقات ممثلة فى البرلمان أصبح التمثيل المتساوى أمرا ضروريا ، كما أنه لكى يتطهر النظام البرلمانى من بقايا الفساد لا بد أن تحدد مدة البرلمان بعدد من السنين » ٠

ثم تلاه عدد آخر من العمال ، وأخيرا تحدث أوكونور ولكنه لم يلق الا كلمات قليلة لأن المجتمعين استقبلوه ببرود ، وتقرر فى هذا الاجتماع تقديم الملتمس الوطنى الى البرلمان وهو الملتمس الذى كانت اللجنة التنفيذيه قد نشرته فى ٢٥ من فبراير والذى يتضمن الاصلاحات الآتية :

١ ـ أن يكون حق التصويت لجميع الذكور البالغين ٠

٢ ـ أن تحدد فترة بقاء البرلمان بعدد من السنين ٠

٣ ـ أن يكون الاقتراع سريا ٠

٤ ـ أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية ٠

٥ ـ أن تستبعد شروط وجود ممتلكات معينة لدى المرشحين للبرلمان ٠

٦ ـ أن تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان ٠

وكانت الخطوة التالية هى تقديم الملتمس الوطنى الى البرلمان فى صورة مشروع بقانون ٠

وقد طلب أعضاء اتحاد العمال عقد اجتماع لهذا الغرض تمت فيه الموافقة على اقتراح تقدم به هارتويل ، ويقضى بتشكيل لجنة للاتصال بالأعضاء الراديكاليين فى مجلس العموم ودعوتهم الى التعاون مع اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال لندن فى صياغة مشروع بقانون يتضمن النقاط الست السالفة الذكر ٠

وقد نفذت اللجنة ذلك الطلب ودارت المشاورات فى ٣١ من مايو و ٧ من يونيو بين الراديكاليين فى البرلمان ووفد يمثل اتحاد عمال لندن لوضع ميثاق الشعب وتقديمه للبرلمان ٠

ولما كان قانون المراسلات يجعل من المستحيل نقل نتائج تلك الاجتماعات الى اتحادات العمال فى الأقاليم عن طريق المراسلات الخاصة المباشرة فقد نشر لوفيت خطابا فى الصحافةالراديكالية أبلغهم فيه النتائج ثم قال :

« وفى خلال الأسابيع القليلة القادمة سيتم اعداد وطبع هذا المشروع بقانون لتوزيعه باسم « الميثاق الشعبى » الذى سيكون نقطة التجمع بالنسبة للمصلحينالراديكاليين كما أنه سيكون المقياسالذى يتم به اختبار كل أولئك الذين يطلقون على أنفسهم اسم « أصدقاء الشعب » .

ويجب أن يتم تأسيس اتحادات عمالية فى كل مدينة وكل قرية فى جميع أنحاء البلاد وينبغى أن ينضم اليها كل العقلاء والأخيار من جميع الطبقات . واننا نحذركم أن تجعلوا لاتحاداتكم فروعا لأن قانون المراسلات ما يزال سارى المفعول . كذلك نحذركم أن تتراسلواعلىنطاق خاص ، وانما ينبغى أن يتم ذلك عن طريق الصحافة » .

وقد امتدت الحركة فى كل مكان بسرعة جعلت اتحادات العمال فى الاقاليم تطلب من اتحاد عمال لندن ارسال مبعوثين الى شمالى انجلترا لتنظيم جماهير العمال الذين انضموا الى الحركة ، وقد تولى هيثرينجتون وفينسنت وكليفت هذه المهمة واستقبلوا بحماسة فى كلمكان،وتم تنظيم عمال يوركشير ودور هام ونورثمبرلاند .

وكان اتحاد عمال لندن مقتنعا اقتناعا تاما بضرورة قيام تضامندولى للعمال ولكل الشعوب المغلوبة على أمرها،فقد أيد هذا الاتحاد قضية المستعمرات البريطانية المقهورة كما دعا الى منح كندا الاستقلال الذاتى .

٢ ـ الميثاق الشعبى :

مر أربعة عشر شهرا بين اجتماع ٢٨ من فبراير عام ١٨٣٧ وبين تاريخ نشر الميثاق لأن أعضاء البرلمان الستة الذين تعهدوا فى اجتماعات ٣١ من مايو و ٧ من يونيو عام ١٨٣٧ بأن يعاونوا على صياغة مشروع بقانون يتضمن النقاط الست اضطروا للعودة الى دوائرهم الانتخابية نتيجة حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فى صيف عام١٨٣٧، ولميعودواالى لندن الا فى نوفمبر ، وكان لوفيت وأصدقاؤه مشغولين تماما بصراعهم من أجل البقاء واصدار البيانات وانجاز الاعمال المتعلقة بالاتحادات العمالية بدرجة لم تسمح لهم بصياغة مثل هذا المشروع بقانون فى فترة قصيرة ، وهو أمر ليس باليسير بالنسبة لأناس تنقصهم الدراية القانونية .

وكان لوفيت الوحيد من بين الاثنى عشر شخصا الذين عينوا لهذا الغرض الذى تعهد بهذا العمل وكرس له أوقات فراغه .

وفى ٨ من مايو عام ١٨٣٨ نشر الميثاق الشـعبى وكان يشتمل على النقاط الرئيسية التالية :

« ميثـاق الشعب : مشروع بقـانون يوفر التمثيل العـادل لشعب بريطانيا العظمى وايرلندا فى مجلس العموم » ·

« انه لمن الضرورى لضمان قيام حكومة عادلة قدر المستطاع أن يخضع أولئك الذين يملكون سلطة اصدار القوانين لمسئولية سليمة ودقيقـة أمام الذين تجب عليهم طاعة تلك القوانين عند صدورها · ولمـا كانت أفضل وسيلة لتحقيق تلك المسئولية أن يتم ذلك عن طريق هيئة تنبثق من الشعب بأكمله وتخضع له وتمثل مشاعره ومصالحه تمثيلا كاملا ، ولما كان المفروض أن مجلس العموم يمـارس حاليا سـلطة اصدار القوانين باسـم الشعب ولمصلحته فانه ينبغى أن يصبح هذا المجلس ممثلا لرغبات الشعب ومشاعره ومصـالحه تمثيلا صادقا صحيحا » ·

وبعد هذه المقدمة تأتى النقاط الست التى تقرر منح حق التصويت لكل رجل تجاوز الواحد والعشرين عاما من العمـر بشرط أن يكون سليم العقل ولم تسبق ادانته فى أية جريمة على أن يسمح بمنح الجنسية للاجانب بعد الاقامة سنتين فى المملكة المتحدة وأن تقسم البلاد ثلثمائة دائرة انتخابية وأن تشـتمل كل دائرة قدر المستطاع على عدد متساو من السكان وألا يطلب من المرشـحين أى مؤهلات سوى أن يتم انتخابهم بمعرفة النـاخبين ، وأن تحدد مدة بقاء البرلمان بعـدد من السنين ، وأن يكون الاقتراع سريا ، وأن يتلقى كل عضو من أعضاء البرلمان خمسمائة جنيه سنويا مقابل جهوده فى الخدمة العامة ·

وقد تحمل لوفيت تكاليف طبع الميثاق وكتب البيان التالى ايذانا بنشره :

« من اتحاد عمال لندن الى المصلحين الراديكاليين فى بريطانيا العظمى وايرلندا » ·

« أيها الاخوة المواطنون :

اننا نرى أنه من المتعارف عليه فى السياسة أن حكم الشعب لنفسه عن طريق التمثيل البرلمانى هو الأساس الوحيد العادل للقوة السياسية والأساس الصحيح الوحيد للحقوق الدستورية والمصدر الشرعى الوحيـد للقوانين السليمة · ونرى أن الحقيقة التى لا تقبل الجدل هى أن كل الحكومات التى تقوم على أى أساس آخر تتجه دائما الى الفوضى والاستبداد أو تخلق عبادة الطبقات والثروات من ناحية والفقر والبؤس من الناحيـة الأخرى · ومع هذا فاننا فى الوقت الذى نناضل فيه من أجل مبدأ حكـم

الشعب لنفسه يقرر أن القوانين لن تكون عادلة الا بمقدار استنارة الشعب، تلك الاستنارة التى تتوقف عليها سعادة الجميع سياسيا واجتماعيا ٠

ولما كانت المصلحة الذاتية التى لا تقترن بالفضيلة تبحث دائما عن مصلحتها البحتة لذلك فان الطبقات التى تمتاز بحقوق خاصة ستعمل دائما وأبدا على تدعيم قوتها وحرمان الشعب من الاستنارة ٠

ولقد حفزنا اعتقادنا القوى بهذه الحقائق الى الايمان بأن معظم مساوينا الاجتماعية والسياسية انما ترجع الى التشريعات الفاسدة المتحيزة وبأن علاجها هو توسيع ممارسة الحقوق التى نحتكرها الاقلية بحيث تشمل الشعب بأسره ، حفزنا ذلك كله الى أن نضمن مبادئنا هذا الميثـــاق ٠

أيها الاخوة المواطنون :

اننا نأمل أن يصر الناخبون وغير الناخبين على أن يتعهد المرشحون بتنفيذ ذلك الميثاق ، ونأمل أن يعمل الجميع على تداوله ومناقشة مبادئه وأن يصمموا على أن هذا المشروع بقانون سوف يصبح فى النهاية قانونا للبلاد » ٠

لندن : ٨ من مايو سنة ١٨٣٨

وكان التأثير الذى أحدثه الميثاق فى الاتحادات العمالية فى جميع أنحاء البلاد مناسبا للغاية اذ جاء نشر الميثاق فى وقت كانت فيه البـــلاد تغلى بالهياج السياسى ، بل لقد كان واضحا فى أواخر عام ١٨٣٧ أن العاصفة السياسية بدأت تهب بين صفوف الشعب : فقد اجتمع مجلس العموم الجديد فى حوالى منتصف نوفمبر من ذلك العام ، وفى العشرين من نوفمبر قرأت الملكة الشابة خطاب العرش الذى أثار خيبة أمل مرة فى دوائر المصلحين المتفائلين ٠

وفى خلال المناقشات التى دارت حول خطاب العرش عقب انتهـــاء الملكة من القائه مباشرة قدم النائب توماس واكلى نائب فنزبورى ، وهـــو راديكالى من الأصدقاء القدامى للاتحاد القومى ، تعديلا أعرب فيه عن أسفه لان خطاب الملكة لم يشر اطلاقا الى توسيع نطاق التمتع بحق الانتخـــاب والاصلاحات البرلمانية الأخرى التى يريدها الشعب وأيده فى ذلك زملاؤه الراديكاليون ٠

وقد رد لورد جون رسل باسم الحكومة فقال : ان الحكومة لا يمكن أن تؤيد الاضطرابات الداعية الى اجراء المزيد من الاصلاحات البرلمانية ٠

وأضاف أن الذين وضعوا مشروع قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ قد ذهبوا الى أبعد مدى ممكن وأنهم كانوا يعتبرون ذلك المشروع بقانون نهائيا

وهم لم يغيروا وجهة نظرهم هذه ، وعلى ذلك فمن الصعب عليهم أن يغيروا الحدود التى وضعوها لتكون نهائية وأن يعملوا فى اتجاه يناقض أهداف المشرعين .

وأدى اعلان لورد رسل أن الحكومة تعتبر قانون الاصلاح الصادر عام ١٨٣٢ الكلمة الاخيرة فى الاصلاحات البرلمانية ، أدى الى اليأس المطلق فى دوائر المصلحين وأثار نشاطا محموما بين الراديكاليين واتحادات العمال .

ومن الطبيعى أن القادة التقدميين للعمال كانوا متهيئين لتلقى مثل ذلك الاعلان ، ولذلك فقد نظروا اليه على أنه مجرد تبرير لموقفهم ومجرد حافز لهم على بذل جهود أكبر . ففى ليدز كانت جريدة نورترن ستار قد بدأت تظهر تحت اشراف فيرجوس أوكونور اعتبارا من ١٨ من نوفمبر ، وفى نيوكاسل كانت جريدة نورثرن ليبراتور قد بدأت فى الظهور بشكل كامل قبل ذلك بشهر .

وفى ديسمبر عام ١٨٣٧ أعلن اتحاد برمنجهام السياسى مطالبته بأن يكون حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين واتخذ الخطوات لتعبئة الجماهير فى وسط انجلترا وشماليها .

٣ ـ اتحاد برمنجهام السياسى :

شهد عاما ١٨٣٦ و ١٨٣٧ أزمة مالية عنيفة وان كانت متقطعة . وقد أدى التمادى فى المضاربة بأسهم السكك الحديدية والحصص الأجنبية بالاضافة الى رد الفعل الذى أحدثته الأزمة فى الولايات المتحدة الامريكية الى حالة من الذعر أثرت بوجه خاص فى المدن والأقاليم التى كانت تعتمد على التجارة المصدرة الى أمريكا والهند والصين .

ونتيجة لتلك الأزمة قصرت مدد القروض ورفع بنك انجلترا سعر الفائدة لكى يمنع نفاد الذهب .

وفى خريف عام ١٨٣٦ أفلس عدد كبير من الشركات وكانت أكثر المدن التى عانت من الأزمة هى برمنجهام وشيفيلد بالصناعة المعدنية وليفربول وجلاسجو اللتين تمتازان بصناعة السفن .

وكان أتوود وأنصاره يرون أن مشروع القانون الذى قدمه سير روبرت بيل عام ١٨١٩ هو المسئول عن كل تلك المساوى ، كما كانوا يرون أن العلاج الشامل لذلك انما هو اصدار عملة ورقية ، وأرسلوا ممثلين الى الحكومة فى عام ١٨٣٧ لتوجيه نظرها الى تلك الأسباب وكيفية علاجها .

وكان أتوود وصديقه سكولفيلد عضوين فى البرلمان عن برمنجهام

وفعلا كل ما فى وسعهما لحث الحكومة على الاصغاء لنظرياتهما ومقترحاتهما، ولكن جهودهما كلها ذهبت أدراج الرياح ٠

وفى الوقت نفسه بدأ العمال يدخلون مرة أخرى الى المسرح السياسى ويطالبون بالاصلاحات ٠ وقد أسس عمال برمنجهام « اتحاد الاصلاح» ليحل محل الاتحاد القومى الذى انتهى بنهاية عام ١٨٣٤ والذى فعل الكثير لضمان نجاح مشروع قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ ٠

وكان البؤس يشيع فى مدينة برمنجهام وفقد كثير من العمال أعمالهم نتيجة للأزمة المالية وما ترتب عليها من توقف الأعمال ، وعانى العمـــال وصغار أصحاب الأعمال الكثير ، ولذلك بدءوا يوجهون اهتمامهم الى الاصلاحات السياسية ٠

وفى ١٥ من يناير عـام ١٨٣٧ أقيمت مأدبة غداء تكريما لأتوود وسكولفيلد لاغرائهما بالانضمام مرة أخرى الى حركة الاصلاح ٠ وقد أعلن كل منهما فى الخطاب الذى ألقاه بعد الغداء أنه ليس ثمة ما ينتظر من البرلمان الذى جاء نتيجة لقانون الاصلاح الصادر عام ١٨٣٢ ووضعا البرنامج التالى للاصلاح :

أن يكون حق التصويت الانتخابى لجميع أرباب الأسر ، وأن يكون الاقتراع سريا ، وأن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات ، وأن تلغى شروط وجود ممتلكات معينة لدى المرشحين للبرلمان ، وأن تدفع مرتبات للنواب ٠

وفى ٢٣ من مايو أعيد تنظيم الاتحاد السياسى القديم وعرض عليه هذا البرنامج الا أنه نتيجة للهياج الذى ساد العمال الذين ينتمون الى الاتحاد استبدل بحق التصويت لجميع أرباب الأسر حق التصويت لجميع الذكور البالغين ٠

ويشتمل برنامج اتحاد برمنجهام كما نرى على خمس نقاط فقط لأن أتوود لم يوافق على أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية، ويرجع ذلك الى أنه كان يخشى أن يؤدى ذلك يوما ما الى سيطرة الايرلنديين على البرلمان وخصوصا فى حالة تزايد عدد سكان ايرلندا بمعدل أكبر من معدل تزايد سكان انجلترا ٠

وبعد وضع البرنامج مباشرة قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد ارسال مبعوثين للدعوة له فى جميع مراكز الصناعة والتجارة فى وسط انجلترا وشماليها وفى أسكتلندة ٠

٤ ـ الملتمس الوطنى :

كانت اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد السياسى تعقد أسبوعيا

بانتظام وتبين النشاط المحموم الذى لا يفتر فى مركز الحركة وكانت النتيجة الرئيسية للمشاورات هى التصميم على عدم الاكتفاء بالملتمسات المحلية التى تقدمها اتحادات متفرقة للحصول على بيان وطنى معقول تشترك فيه جميع أنحاء البلاد ، وكان لابد من وضع ملتمس وطنى يوقع عليه الملايين من العمال والمصلحين من الذكور والاناث لتقديمه الى البرلمان ·

وفى مارس وأبريل عام ١٨٣٨ وضع ر · ك · دوجلاس محرر جريدة برمنجهام صيغة الملتمس الذى نشر فى ١٤ من مايو وقد جاء فيه :

« الى أعضاء مجلس العموم المحترمين لبريطانيا العظمى وايرلندا »

« ان مقدمى هذا الملتمس اليكم يعيشون فى بـــلاد اشتهر تجارها بمشروعاتهم ، واشتهر صناعها بمهارتهم والأرض نفسها طيبة ، والتربة غنية ، ودرجة الحرارة مناسبة وعناصر التجارة متوافرة والموانى مريحـة ومتعددة ، وهى تتفوق فى مواصلاتها الداخلية على كل البلاد الأخرى ، ولقد تمتعنا بالسلام ثلاثا وعشرين سنة الا انه برغم كل عناصر الرخـاء الطبيعية التى ذكرناها ومع كل محاولاتنا وجهودنا للافادة منها فاننا نجد أنفسنا مثقلين بشتى أنواع الشقاء الخاص والعام ، فنحن نئن من عبء الضرائب الملقاة على عاتقنا وتجارنا يرتعدون على حافة الافلاس وعمالنا يموتون جوعا ورءوس الأموال الصغيرة لا تعطى أى ربح ، والعمل لا يعطى أى جزاء ، والملاجىء مزدحمة والمصانع مهجورة ·

ولقد نظرنا حولنا وفى كل اتجاه ودققنا البحث لكى نتعرف أسباب هذا البؤس الفاشىَ والذى طال مداه فلم نجد سببا واحدا يرجع الى الطبيعة أو الى الخالق ، فلقد ترفقت السماء بشعبنا ولكن حماقة حكامنا أفسدت علينا نعم الله · ولقد استنفدت طاقة أمة قوية لتوافر القوة لعدد من الرجال الجهلة الأنانيين وبعثرت مصادر ثروتها فى سبيل تعظيمهم وفضلت مصالح فئة قليلة على مصالح أمة بأكملها ، وتولت الأقلية الحكم لمصلحة الأقلية على حين أهملت مصالح الأغلبية أو داستها بالأقدام بكل وقاحة وطغيان ·

ولقد انتظر الشعب بشغف أن يكون فى قانون الاصلاح الصادر عام ١٨٣٢ علاج للجزء الاكبر من أسباب شكواه ان لم يكن لها كلها ، ولقد طلب من الشعب أن ينظر الى هذا القانون على أنه وسيلة رشيدة لغايات عظيمة وأنه نواة لتشريعات أفضل تكون ارادة الجماهير فى ظلها أمرا ممكنا فى النهاية · ولكن الشـعب خدع بطريقة وضيعة تبعث على الاحساس بالمرارة ، ولم تلبث الثمار التى بدت جميلة للناظرين أن تحولت عند جنيها الى رماد ، اذ أن قانون الاصلاح نقل مركز القوة من حزب متحكم الى حزب آخر ، وترك الشعب كما كان من قبل لا حول له ولا قوة · وقد استبدل

بعبوديتنا عبودية من نوع جديد الأمر الذى أضاف الى شعورنا الأليم بالهوان الاجتماعى احساسا بالمرارة على أمل قد خاب .

لقد جئنا الى مجلسكم الموقر لنبلغكم أن هذا الوضع ينبغى ألا يستمر وهو لا يمكن أن يستمر طويلا دون أن يعرض استقرار العرش وأمن المملكة للخطر . وانه اذا ما أمكن بعون الله وبكل الوسائل القانونية والدستورية وضع حد لذلك فاننا عازمون تماما على أن ينتهى الأمر عند هذا الحد .

ونحن نقول لمجلسكم الموقر : ان رءوس الأموال الخاصة بصغار المستثمرين ينبغى ألا تحرم بعد الآن الربح اللائق وان جهود العمال ينبغى ألا تحرم بعد الآن الجزاء المناسب ، وان القانون الذى يجعل الطعام عزيزا والمال قليلا والعمل رخيصا ينبغى أن يلغى ، وان الضرائب ينبغى أن تفرض على الملكية لا على الصناعة وان مصلحة الأغلبية ينبغى أن تكون الغاية الوحيدة للحكومة حيث انها الغاية المشروعة لها .

ونحن نطالب بمنح هذه الحقوق للشعب كخطوة أساسية أولى نحو تحقيق هذه التغييرات الضرورية وغيرها لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالح الشعب وتأمينها بطريقة فعالة . وان الدولة عندما تطلب جنودا يدافعون عنها أو تطلب أموالا فان الفقر أو الجهل لا يقوم مبررا للرفض أو التأجيل . وكما أننا مطالبون باطاعة القوانين فان الطبيعة والعقل يدعواننا لأن نطالب بأن يكون صوت الجميع مسموعا عند وضع القوانين ، وما دمنا نمارس واجبات الأحرار فيجب أن تكون لنا حقوق الأحرار .

اننا نطالب بأن يكون حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، وأن يكون الاقتراع سريا ، وأن تكون مدة البرلمان محدودة بعدد من السنين،وأن تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان ، وأن تلغى شروط الملكية للمرشحين » .

وأصبح الهدف بعد ذلك أن يكون الملتمس الوطنى مسألة قومية وأن تؤيده الجماهير فى المملكة المتحدة وهى الفكرة التى كان يراها اتحاد عمال لندن فيما يتعلق بميثاق الشعب ، ولكن عمال برمنجهام عارضوهم وأصبحت المنافسة واضحة بين الفريقين .

وقد حظى ملتمس برمنجهام بالأسبقية فى بادىء الأمر نظرا لمقام أتوود فى الاتحاد السياسى لعام ١٨٣٢ الا أنه فى خلال ستة شهور أصبح ميثاق الشعب هو مقياس الحركة الذى تستمد منه اسمها وأهدافها على حين اعتبر ملتمس برمنجهام مجرد أداة فى المعركة . ويعزى النصر الذى أحرزه لوفيت على أتوود برغم أنه كان غير معروف تقريبا فى وسط انجلترا وشماليها الى الاطار الواقعى الذى أحاط به لوفيت المبادىء الديمقراطية -

الفصل الثالث
تعبئة أنصار الميثاق

١ ـ خطة العمل :

استطاعت أحداث عام ١٨٣٧ أن تجعل نفسها ملموسة فى سرعة مذهلة ، وفى عام ١٨٣٨ ترتب على اعداد الميثاق والملتمس الوطنى وتأسيس الصحافة الموالية لحركة الميثاق الشعبى أن أصبحت الطبقات العاملة معبأة بسرعة ، وقد تولى أتوود وأوكونور تدبير الامور يساندهما فى ذلك عدد من الخطباء النابهين مثل ستيفنس وفينسنت وتايلور ولووارى ودوجلاس وكولنز وغيرهم ، وأصبحت المظاهرات فى وسط انجلترا وشماليها أشبه ما تكون بالاستعراضات العسكرية ٠

وفى كل مكان كانت جماهير العمال تسير فى طوابير متتالية ترافقهم الجماعات المسلحة وحملة الأعلام وكلهم متجهون الى أماكن الاجتماعات ٠

وبدأت قرب نهاية ذلك العام الاجتماعات الليلية المثيرة التى تحمل فيها المشاعل الوضاءة ، وكان ستيفنس وأوكونور يلهبان الجماهير بخطبهما فى تلك الاجتمـــاعات ٠ وفى الوقت نفسه بدأت جريدة نورثرن ستار تطالب بتنفيذ مبادىء أوين الشيوعية ومبادىء توماس سبنس ٠ وكان برونتير أوبرين ينظر الى عام ١٨٣٨ على أنه علامة البدء الحقيقى لتحرير الشعب كما عبر فرانسيس بلاس عن دهشته البالغة للغليان السريع لمشاعر الجماهير ٠

وكانت برمنجهام هى نقطة الانطلاقة الفعلية ، ولاقت جولة الاثارة التى قام بها جون كولنز مبعوث برمنجهام الى اسكتلندة نجاحا سريعا ، اذ كانت الجموع الغفيرة تؤم الاجتماعات التى عقدها هناك ، وقد بعث كولنز بتقرير الى برمنجهام قال فيه :

« ان فى اسكتلندة وحدها من البؤس والذكاء والحمية ما يكفى تحقيق أهدافنا » ٠

وقد قامت الاتحادات العمالية فى كل مكان بدور فعال فى اثارة الجماهير وتكاتفت مع قطاع المفكرين من أبناء الطبقات العاملة ٠

وبعد ذلك أعرب المصلحون الأسكتلنديون عن رغبتهم في تنظيم مظاهرة ضخمة في جلاسجو ودعوة المصلحين البارزين فى لندن وبرمنجهام لحضور هذه المظاهرة . وفى الأسبوع الأخير من أبريل عام ١٨٣٨ أرسلت الدعوات وتم قبولها وحدد يوم ٢١ من مايو موعدا لمظاهرة جلاسجو التى كان الغرض منها هو الحصول على تأييد الشعب الاسكتلندى للملتمس الوطنى وتوقيعاته عليه .

وبدأت لجنة اتحاد برمنجهام السياسى تعالج الكيفية التى تنظم بها القوة المعنوية للشعب على أحسن وجه حتى تجذب انتباه البرلمان الى النقاط الخمس التى يشتمل عليها الملتمس الوطنى .

وكانت اللجنة مدركة للحقيقة تمام الادراك وهى أن البرلمان لا يعير الملتمسات الا القليل جدا من الاهتمام . وفي الوقت نفسه كانت الحكومة قد أنقصت الى حد كبير الوقت المخصص لقراءة الملتمس ومناقشته . وفوق هذا كله كانت الملتمسات الى ذلك الوقت ما تزال محلية فى طبيعتها وكان من الضرورى أن يكتسب ملتمس برمنجهام شكلا قوميا وأن يتضمن مختلف الآراء الشعبية وأن يكون بيانا معبرا عن الجماهير . ومع ذلك كان لابد من التخوف من أن الحكومة ربما لا تعيره أى اهتمام .

ونتيجة لذلك وضعت الخطوط العريضة لخطة تستهدف عقد مؤتمر وطنى يكون بمثابة برلمان للشعب يجمع كل قواه المعنوية لتأييد الملتمس على أن يكون السلاح الاخير فى جعبة المؤتمر هو الدعوة الى الاضراب العام لمدة أسبوع .

تلكم كانت خطة الحملة التى وضعها آتوود وأصدقاؤه فى الجزء الاخير من ابريل والنصف الاول من مايو عام ١٨٣٨ ، والتى أعلنوها فى مظاهرة جلاسجو يوم ٢١ من مايو . وكانت هذه المظاهرة اشارة البدء بعقد اجتماعات للجماهير فى جميع أنحاء بريطانيا العظمى ، وتم انتخاب وفود من كل أنحاء البلاد للاشتراك فى المؤتمر الوطنى .

وقد عقد اجتماع لندن فى ١٧ من سبتمبر عـــام ١٨٣٨ فى فنـــاء قصر وستمنستر على مسافة غير بعيدة من البرلمان ، ولم يكن هـــذا الاجتماع صاخبا كالحال بالنســـبة للمظاهرات التى قامت فى وســـط انجلترا وشماليها ولهذا السبب وحده كان لهذا الاجتماع تأثير قوى على الامة .

وفى اجتماع برمنجهام الذى عقد فى ٦ من أغسطس عام ١٨٣٨ تقرر جمع مساهمات مالية من المناطق التى ترسل وفودا عنها الى المؤتمر الوطنى بواقع خمسين شلنا عن كل ألف من سكانها ، وعلى الرغم من

أن هذه المساهمات المالية قد طلبت فى الواقع من اتحادات العمال والاتحادات السياسية فانه بالنظر الى أن قانون المراسلات لم يكن يسمح بقيام أى تحالف بين المنظمات فقد عقدت كل الاجتماعات على أنها تمثل المدن ، ولذلك طلب الى المدن أن تدفع هذه الاموال ، كما أن الوفود المشتركة فى المؤتمر الوطنى كان ينظر اليها على أنها تمثل المدن . وطبقا لقانون المراسلات لم يكن من الممكن أن يشترك فى المؤتمر اكثر من تسعة وأربعين عضوا .

ولكن الطبقات العاملة لم تكد تستيقظ وتحقق لنفسها وجودا سياسيا قويا حتى نشب الصراع فيما يتعلق بالسياسة الحزبية .

٢ ـ المشاكل السياسية والشقاق الداخلى :

أثارت الخطب التى ألقاها أوكونور وستيفنس وتايلور وأصدقاؤهم فى شمالى انجلترا وفى اسكتلندة الريبة والشك لدى اتحاد برمنجهام واتحاد عمال لندن والغالبية العظمى من المنظمات الاسكتلندية لانها جميعا كانت تنظر الى النداءات المستمرة بالمعارضة المسلحة على أنها نوع من التعصب . وقد كان اتحاد برمنجهام يركز اهتمامه على تنظيم الجماهير ووضعها تحت قيادة الزعماء ، وكانت لندن تنتظر أن يتحقق كل شىء عن طريق تنظيم وتعليم الطبقات العاملة والاستقلال بها بالاضافة الى اجراء الاصلاحات الديمقراطية كما كانت لندن ترى تركيز الجهود من أجل الحصول على حكم ديمقراطى .

كذلك كان الاسكتلنديون أنصارا مخلصين للسياسة السلمية وكانوا يرون أن أية دعوة الى استخدام القوة المادية تضعف من فاعلية القوة المعنوية .

ولم يكن ستيفنس يولى تلك الاعتراضات الا القليل جدا من الاهتمام .

أما بالنسبة لاوكونور وأوبرين فقد كانت تلك المبادىء السياسية تختفى وتطفو طبقا للاحداث والاحوال التى يعالجانها . وفى خلال الشهرين الاخيرين من عام ١٨٣٨ كان ستيفنس هو داعية الارهاب حتى انه صاح فى اجتماع عام ضم ستة آلاف عامل فى نورويش قائلا :

« انى أقول للاغنياء أن يكتبوا وصاياهم فالشعب معنا والجيش ليس ضدنا . ان العمال ينتجون كل الثروات ، ولكنهم بائسون وهم لايطالبون بأكثر من أجر مناسب مقابل عملهم . ان حق الملكية معلق بخيط واحد رفيع هو حق العمال الذى لايمكن أن يتغير فى عيش مريح . ان العامل هو مالك كل الثروات فى المملكة ، فاذا لم يحصل عليها فان له الحق فى أن ينقض على الاغنياء حتى يحصل عليها » .

وقد أوردت صحيفة نورثرن ستار هذه الخطب كل أسبوع تقريبا وان كان من المحتم أن تكون الكلمات العنيفة والجمل التى تدعو الى التخريب قد استبعدت لان جون كولنز الذى كثيرا ما كان يتكلم من المنصة التى يتكلم منها ستيفنس قرر أمام لجنة اتحاد برمنجهام السياسى أن ستيفنس حرض بلغة صريحة على حرق المصانع وقتل رجال البوليس ، كذلك فان خطب ستيفنس تبدو على قدر كاف من الارهاب حتى وهى بالصورة التى كانت نشرت بها فى جريدة نورثرن ستار .

وقد طالب اتحاد برمنجهام باستبعاد ستيفنس من الحركة كذلك أطلقت صحف الطبقة المتوسطة صرخة هائلة ضد دعوة الارهاب.

ومن ناحية أخرى فان أوكونور وقف الى جانب ستيفنس بثبات أكثر ودعا العمال الى أن يشكلوا من أنفسهم فرقة حراسة لستيفنس وأن يدفعوا عنه أعداءه بكل ما أوتوا من قوة بدنية .

وفى نهاية عام ١٨٣٨ كان اوكونور عصبيا منهكا مضطرب الذهن نتيجة لدعوته المتصلة المتسرعة ، وليس ثمة شك فى أنه تجاوز الحدود التى يمليها عليه العقل فى مساندته لستيفنس .

ولما بدأ أوكونور يشعر بأن طاقاته بدأت تتلاشى أخذ يتجه الى القيام بنوع من أعمال العنف لتنفيذ الميثاق فى اقصر وقت ممكن ، بل انه حدد يوم ٢٩ من سبتمبر عام ١٨٣٩ كحد أقصى لوصول الشعب البريطانى الى تحقيق أهدافه .

ولم يكد أوكونور يسمع بالتذمر الذى حدث فى برمنجهام حتى ذهب الى هناك ليدافع عن ستيفنس وعن نفسه وشرح وجهة نظره فى اجتماعين . وعلى أية حال فقد اتخذ اتحاد برمنجهام السياسى القرار التالى :

« يندد هذا الاجتماع بكل قوة بجميع أنواع التحريض على استخدام القوة المادية للحصول على حق الانتخاب والاهداف الاخرى للملتمس الوطنى »

وتحدث أوكونور فى لندن فى نهاية ديسمبر ودافع عن خط العمل الذى يسير فيه ولكن لوفيت عارضه قائلا :

« ان الدعوة الى استخدام القوة المادية تضر بالحركة وتصيبها فى الصميم . ان المطلوب هو تعليم العمال وليست البنادق وأن ستيفنس وأوكونور بوضعهما المطالب الثانوية فى المقدمة انما يمزقان الحركة . ان الكلمات العنيفة لا تقتل أعداء حركتنا بل تقتل أصدقاءها . ان أوكونور

يريد الحصول على كل شيء باثارة العاصفة ويريد تحويل الميثاق الى قانون خلال سنة واحدة .

غير أن كل هذه العجلة والتسرع وكل هذا التعاظم والتهديد بالمعارضة المسلحة لا يمكن أن يؤدى الا الى انفجارات سابقة لأوانها والى تحطيم حركة الميثاق فاذا لم يدرك ستيفنس وأوكونور وانصارهما ذلك فان الكثيرين سوف يتخلون عن الحركة . ما الذى حدث للاتحاد الوطنى بلندن ؟ لقد سلبته التعبيرات العنيفة حياته وحطمتها ، ان الدعوة بالاسلحة المعنوية لن تنجح أبدا طالما أنه ينظر اليها على أنها غير فعالة بالقياس الى الاسلحة المادية » .

وفى ديسمبر أيضا عقد فى أدنبره مؤتمر حضرته وفود عن المنظمات العمالية الاسكتلندية لمعالجة موضوع الشقاق واتخذ المؤتمر القرار التالى :

« يرى هذا الاجتماع انه لا محل للتعبير عن أى رأى فيما يتعلق بمدى دستورية امتلاك الشعب للسلاح واستخدامه فى الدفاع عن نفسه لأننا مقتنعون تماما بأن استخدام الاسلحة المعنوية أمر مناسب تماما فى النضال الحالى من أجل الوصول الى الحرية مهما كانت المعارضات .

واننا اذ نعتمد فى ثقة لا تتزعزع على فاعلية الوسائل المعنوية الكثيرة التى يمتلكها الشعب فى تحقيق أهدافه نستنكر فى صراحة وبكل قوة أى نداءات الى استخدام القوة المادية وأى تحريض على شراء الأسلحة لأن مثل تلك النداءات تميل الى تبديد التأثير الهائل للقوة المعنوية .

ان الشعب اذا استخدم فى النضال الحالى الأسلحة الدستورية والسلمية وحدها بحكمة وقوة ومثابرة فان أية حكومة مهما كانت لايمكن أن تقاوم طويلا مطالبه العادلة بالمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية .

اننا نرفض أن يكون لنا أى ارتباط بأولئك الذين يستخدمون لغة عنيفة غير مشروعة وضارة فى الوقت نفسه .

وعلى الرغم من كل القرارات والبيانات التى اتخذت لم يمكن الوصول الى قرار نهائى ، الامر الذى كان فى مصلحة الحركة كلها وظلت سياستها تتذبذب الى الوراء والى الامام لانه طبقا لقانون المراسلات فى ذلك الوقت لم يكن فى استطاعة أية حركة أن يكون لها وحدة العمل وكان الشعار الوحيد الذى يتفق الجميع عليه هو استخدام الوسائل السلمية ما أمكن واستخدام القوة اذا لزم الامر .

٣ ــ الأهداف الاشتراكية :

كان كل أنصار حركة الميثاق يؤمنون بأهداف محدودة أو دوافع أخيرة، كما كانوا يطلقون عليها فى ذلك الوقت وخاضوا النضال من أجل الميثاق باعتباره وسيلة لتحقيقها ٠

وقد تلقت مبادىء أوين الاشتراكية قوة دافعة جديدة فى عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ بعد أن كانت أهميتها قد تضاءلت كثيرا منذ عام ١٨٣٥ ٠

وكان العمال كثيرا مايوجهون الخطابات الى محررى الصحف الموالية لحركة ميثاق الشعب ويطلبون كتابة بعض المقالات عن رأس المال وأجور العمال ٠ وقد كتب برونتير أوبرين فى هذا الشأن فقال :

« لقد حثنى أصدقائى ومن يراسلوننى مرارا على أن أكتب بعض المقالات عن الأجور وما شابه ذلك وعن المطالب المتصارعة للعمال ورأس المال ٠ وقد كان يسعدنى أن أستجيب لهذه الرغبة ولكن ما الفائدة من مناقشة أمور ليس لنا سلطة التدخل فيها ؟ وما جدوى البدء فى مناقشة نظريات لايمكن تطبيقها عمليا تحت ظل الظروف الاجتماعية الراهنة ٠ ؟ والى جانب هذا فاننى لو نشرت الآن ما أعتقد أنه الصواب فيما يتعلق برأس المال فاننى سوف أزعج وأسىء الى طوائف كثيرة تتعاون معنا الآن وفى بسالة من أجل أن يكون حق الانتخاب للجميع ٠

واننى أعتقد أن الخوض فى النواحى المتعلقة بالعمال ورأس المال أمر لاجدوى منه الى أن تنتهى مسألة الحصول على حق الانتخاب للجميع » ٠

وعندما ارتضى أوبرين بناء على رغبة أوكونور أن يكتب مقالا عن المسائل المتعلقة بالملكية سجل العدد الذى نشر فيه هذا المقال رقما قياسيا فى التوزيع ٠

ولا مجال للشك فى أنه حتى عام ١٨٤٥ كان لحركة ميثاق الشعب أهداف اجتماعية ثورية الى جانب الاهداف السياسية ٠

وقد كتب أحد السياسيين الراديكاليين من أبناء الطبقة المتوسطة ممن كانوا لايستسيغون هذه الاوضاع فقال :

« ان من يتتبع تقدم الفكر يدرك أن مبادىء أوين الاشتراكية قد أصبحت بشكل ما عقيدة القطاع الاكبر من أبناء الطبقات العاملة » ٠

كذلك كتب أحد السياسيين المحافظين قائلا : « انه بصرف النظر عن المطالب السياسية لحركة ميثاق الشعب فان هذه الحركة تمتاز بمبادىء أخرى مهمة ٠ وان عداء أنصار حركة ميثاق الشعب ليس موجها الى

الامتيازات السياسية التى كانت الى الآن هدفا لسخط الديمقراطية بقدر ماهو موجه ضد الرأسماليين بصفة عامة . وان أنصار حركة الميثاق لا يطالبون باجراء تغييرات شاملة فى نظام الحكم للحصول على المزيد من السلطة والحقوق بل لخلق نوع من المجتمع لايكون للأجور أو العمال أو رأس المال أى وجود فيه .

كذلك فان الصحيفة الرئيسية لحركة الميثاق أعلنت صراحة أن الاشتراكية وحركة الميثاق يسعيان لتحقيق الأهداف نفسها وانهما يختلفان فى الوسائل فقط .

وعلى الرغم من كل ذلك ظل فريق من الأ صار الذين يتبعون مبادىء أوين حرفيا وبالأخص روبرت أوين نفسه لايعطف على حركة الميثاق الشعبى بل ويناصبها العداء . كيف نفسر اذن هذه الظاهرة الغريبة ؟ وما مصدر هذا التوافق والتنافر فى وقت واحد ؟ .

انه لمن العبث أن نبحث عن اجابة مرضية لذلك فى الصحف التى كانت تنتمى الى كلتا الحركتين لأننا على أحسن الفروض قد نصل الى أن الحركة البرلمانية هى التى فرقت بينهما ، وهى اجابة خاطئة لأنها تأخذ مظهر الاختلاف بين الحركتين على أنه سبب الاختلاف . والواقع أن كلا المعسكرين كان يفتقر الى المفكرين فى الفلسفة الاجتماعية ممن كانوا يستطيعون اقتفاء آثار المشكلة حتى نهايتها المنطقية .

وعلى أية حال فان المشكلة وحلها يرجعان الى الخلاف الذى نشب بين نوع من اليوتوبيا أو الدولة المثالية من ناحية وبين حركة طبقية من الناحية الأخرى أو بين مذهب وحزب سياسى .

وقد أزاحت المرحلة النقابية بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٤ الستار عن الهوة القائمة بين الدولة المثالية والحركة الطبقية على حين كشف بدء حركة ميثاق الشعب والمرحلة البرلمانية عن التعارض بين المذهبية والحزبية . وقد كانت جماهير الطبقات العاملة التى كانت تنتمى الى حركة الميثاق توافق على النقد الاجتماعى الذى يشتمل عليه نظام أوين ولكنهم عارضوا مبادئه فيما يتعلق بالخلاص وهى التى كان أوين يرى أنها على وجه التحديد أهم ما فى النظام الذى وضعه كله وعلى ذلك كان يرى أن حركة ميثاق الشعب خطوة الى الوراء .

وقد شهدت الفترة مابين عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٥ تحطم مذهب أوين الى أجزاء متناثرة .

وليس ثمة شك فى أن الصمت الذى التزمته حركة الميثاق فيما يتعلق

بأهدافها النهائية بالاضافة الى التسفاق والى الجدل الذى قام بين أتباع أوين الاشتراكيين وبين أنصار حركة الميثاق هو الذى ادى فى بعض الاحيان الى الخطا فى فهم الطبيعة الاجتماعيه الثورية لحركه ميثاق الشعب ، وساهم فى ذلك عامل آخر هو مطالبة النقابات العماليه بأن يلقى العمـــال أجرا مناسبا عن أعمالهم ، فبصرف النظر عن أن النتائج المنطقيه لهذا الطلب طبقا لمفهوم أنصار الميثاق كانت تتضمن الغاء الرأسمالية وتنفيذ مبدأ القانون الطبيعي القائل بان العامل ينبغي ان يتلقى كل نتاج عمله كأجر مقـابل قيامه بهذا العمل فان أستاذ حركة الميثاق لم يسمح بقيام أدنى شـك بالنسبه للرأى القائل بأن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق برلمان تسيطر عليه جمهرة العمال ، وبمعنى آخر فانه ينبغى عليهم الافادة من القوة السياسية فى تحقيق ثورة اجتماعية لمصلحة البروليتاريا (الطبقات العاملة) وكان مما قاله لقرائه فى هذا الشأن :

«ان الأجر المناسب جملة خلابة ولكنها يمكن أن تحور الى معان كثيرة ، وليس هناك احتمال فى تحقيق هذا المطلب فى ظل الظروف الراهنة لأن القوة المتحدة لرأس المال والنظام الآلى والمنافسة ستظل تعمل باستمرار على تخفيض الأجور وتقلل من احتمال تحقيق العمال لمصـــالحهم عن طريق النقابات العمالية وحدها فأقصى ما تستطيعه هذه النقابات هو أن تمنع أصحاب الأعمال من تخفيض أجور الصناع المهرة والميكانيكيين الى مستوى العمال الزراعيين نفسه ، والنقابة العمالية لا تكون فعالة الى حد ما الا فى نواحى العمل التى تقوم المهارة الشخصية للميكانيكيين فيها بدور كبير . والآن هل هناك بارقة أمل فى أن يستطيع العمال تحقيق مطالبهم بأن يكون لهم أجر مناسب دون أن يتغير النظام القائم تغييرا شاملا ؟ فى رأيى أن ذلك مستحيل » .

وقد حدد ستيفنس بوضوح المفهوم الكامل للميثاق بالنسبة للجماهير التى تنتمى الى الحركة فى شمالى انجلترا فى اجتماع كبير عقـــد فى كيرسالمور بالقرب من منشستر اذ قال :

« ان القـرار الذى ســأتحدث عنه يتضمن مبدأ يرغم الجميع على الاعتراف به لأنه المبدأ الذى يعترف بحق كل انسان يستنشق هواء الله ويسير على أرضه الواسعة فى أن يكفل له مسكنا ومدفأة وزوجة وأبناء .

ان مسألة اعطاء حق الانتخاب للجميع هى مسألة لقمة العيش برغم كل ما يقال ضدها . واذا سألنى أى انسان عما أعنيه بمنح حق الانتخاب للجميع فاننى أجيبه قائلا : ان معناه أن يكون لكل عامل فى هذه البلاد الحق فى معطف جيد يرتديه ومسكن مريح يؤويه وأسرته وطعام طيب على مائدته وألا يعمل الا بالقدر الذى يبقيه فى صحة جيدة ، وأن يلقى أجرا على عمله

يضمن له الرخاء ويوفر له التمتع بجميع نعم الحياة التى قد يرغبها أى رجل عاقل ·

اننى أهدف من وراء منح حق الانتخاب للجميع الى أن أرى معرفة فى العقل ومبدأ فى القلب وقوة فى الضمير وصلابة فى الساعد تكفل للعامل مواجهة صاحب العمل بجرأة وهو مرفوع الرأس دون أن تعلو جبينه وصمة العبودية أو تكسو وجنتيه حمرة العار والذل ·

اننى أريد أن أرى العامل يتمتع فى المصنع بنفس الحرية التى يتمتع بها خارجه ، وأن يتكلم عندما يطالب بأجره بنفس الحرية التى ينفق بها جزءا من هذا الأجر مع رفاقه ·

اننى أريد أن أرى كل انسان حرا بدرجة يستطيع معها أن يعبر عن آرائه بحرية ، وأن يعمل طبقا لضميره وألا يصيب أحدا بأذى ·

اننى أؤيد هذا القرار وسنسانده بقلوبنا وأرواحنا ما استطعنا الى ذلك سبيلا وبقدر استطاعتكم أنتم اذا ما عملتم معى فى الاتجاه نفسه ولسوف نحقق الميثاق فى النهاية » ·

ولسنا فى حاجة الى شرح مسهب لكى نستنتج أن المثل الأعلى الذى يبغيه ستيفنس لا يمكن أن يتحقق فى ظل الرأسمالية وأنه يستلزم فترة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ·

كانت هذه هى الآراء التى أيدها العمال عندما خاضوا النضال من أجل ميثاق الشعب وعندما انتخبوا وفودا لتمثلهم فى المؤتمر الوطنى ».

الفصل الرابع
المؤتمر العام

١ ـ افتتاح المؤتمر :

كان المؤتمر الوطنى هو النتيجة العاجلة للجهود التى بذلت خلال عام ١٨٣٨ وقد انعقد هذا المؤتمر فى لندن فى الرابع من فبراير عام ١٨٣٩ لحث البرلمان على اقرار الملتمس الوطنى والميثاق الشعبى ٠

وكان هذا المؤتمر بمثابة أول برلمان عمالى فى بريطانيا العظمى وكان يعرف فى بادىء الأمر باسم المؤتمر الوطنى ، ولكنه بالنظر الى أن هذا الاسم كان يعيد الى الاذهان ذكريات الثورة الفرنسية ومن ثم يزيد من عداء الطبقات الحاكمة لحركة الميثاق فقد وافق زعماء حركة الميثاق على تغييره وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم المؤتمر العام للطبقات العاملة فى بريطانيا العظمى ٠

وقد بلغ عدد المبعوثين المنتخبين من مختلف المدن ٥٦ مبعوثا لم يقبل المهمة منهم سوى ٥٣ ٠ ولم يكن المبعوثون متحدين فى آرائهم وخططهم بأية حال وقد كونوا تدريجيا ثلاثة أحزاب هى حزب اليمين وحزب اليسار وحزب الوسط ٠ وكان حزب اليمين الذى ينتمى اليه كوبيت وهادلى وسولت يرفض رفضا قاطعا قيام أى نوع من النضال أو القاء الخطب العنيفة وكان يؤيد أن يعمل المؤتمر بدقة فى نطاق حرفية القانون ٠ وكانت الغالبية العظمى فى المؤتمر ومن بينها أوكونور ولوفيت وأوبرين تؤيد استخدام الوسائل القانونية والدستورية وكان مفهوم الوسائل الدستورية فى نظرهم هو ألا تتضمن النضال والمقاومة ضد السلطات القائمة ، وقد فسر أوكونور النضال ضد السلطات القائمة بأنه حرب الشوارع على حين فسره لوفيت من ناحية أخرى بأنه يشتمل أيضا على الاضرابات والاحتجاجات التى يحتمل أن تؤدى الى محاكمة أعضاء المؤتمر وسجنهم ٠

وكان حزب اليسار يتكون من تايلور وكاردو وريدر وهارنى وفروست وبورنزوبوسى ومارسدين ولووارى الذين توصلوا تدريجيا الى الاعتقاد الراسخ بأن العصيان المسلح ينبغى أن يفضل على أى عدد من الخطب أو الملتمسات ٠

والواقع أن القليل من المبعوثين هم الذين جاءوا الى المؤتمر ولديهم آراء محدودة بوضوح تجاه السياسة التى تتبع ٠

واذا ما تكلمنا بصورة عامة فقد كانت هناك جهود واضحة تبذل من اجل تدعيم أهداف المؤتمر وتشجيع الجماهير على توقيع الملتمس الوطنى واثارة اهتمام أعضاء البرلمان بالملتمس والميثاق وتنوير الرأى العام عن طريق مناقشة الملتمس الوطنى وميثاق الشعب ٠

وعلى الرغم من ان كل المبعوثين الى المؤتمر كانوا يدركون تماما حقيقة وجود تشعب كبير بينهم فى الرأى بالنسبة للسياسه التى تتبع فانهم أجهدوا أنفسهم في التزام الصمت تجاه نقاط الخلاف بينهم والتركيز على المبادىء المشتركة والعمل معا فى تناسق ٠ وكان ذلك واضحا على وجه الخصوص فى انتخاب لوفيت سكرتيرا للمؤتمر اذ رشحه جون كولنز لهذا المنصب وبدا أن المؤتمر يوافق بالاجماع على هذا الاقتراح عندما وقف أوبرين وعارضه فى ذلك وأوضح أن وفود الشمال ربما لا تقبل سياسة لوفيت ، وأكد الخلاف فى وجهات النظر بين اتحاد عمال لندن ومنظمات العمال فى شمالى انجلترا ، واقترح ترشيح أسماء أخرى ٠ وبعد ذلك تحدث المبعوثون من كل أنحاء البلاد فعارضوا أوبرين وأوصوا بانتخاب لوفيت سكرتيرا فسحب أوبرين اقتراحه ، وبذلك انتخب لوفيت بالاجماع سكرتيرا دائما لأول برلمان عمالى في بريطانيا العظمى ٠

وقد أشار جون تايلور الى هذه الواقعة فقال :

« فى الوقت الذى أجدنى فيه مضطرا للاعتراف بأننى جئت الى لندن وأنا متعصب الى حد كبير ضد لوفيت وكل أولئك الذين ينتمون الى اتحاد عمال لندن اذ لم أكن أنظر اليهم على أنهم أكثر من مجرد أدوات فى يد حزب الأحرار فاننى أؤكد الآن دون تردد أن تعيين أى شخص آخر فى هذا المنصب ماكان ليفيد المؤتمر أو البلاد أكثر من تعيين لوفيت ، وما كان لأى رجل آخر أن يتفوق على لوفيت فى موهبته وطاقته وأمانته » ٠

وخلال الأسبوع الأول لانعقاد المؤتمر تم جمع سبعمائة جنيه وكسور ، وعين المؤتمر خطباءه البارزين ليكونوا مبشرين وليتولوا تنوير جماهير الطبقات العاملة وتبصيرهم بطبيعة الميثاق ويقوموا باستكمال المنظمات العمالية ، كذلك كون المؤتمر لجنة تتولى الاتصال بأعضاء البرلمان وضمهم الى جانب الملتمس الوطنى وميثاق الشعب وجمع المعلومات منهم عن موقف البرلمان تجاه الميثاق اذ كانت وجهة نظر الكثيرين من أعضاء البرلمان غير معروفة لزعماء العمال ٠

وفى الوقت نفسه كانت الحكومة لا تضيع أية فرصة لاعلان موقفها من الميثاق ٠

ففى الخامس من فبراير عام ١٨٣٩ أى بعد افتتاح المؤتمر بيوم واحد افتتح البرلمان بخطاب للملكة جاء فيه :

« لقد آلمنى أن ألاحظ الجهود المتواصلة التى تبذل فى بعض أنحاء البلاد لتحريض رعاياى على العصيان ومناوأة القانون والتوصية بأمور خطيرة غير مشروعة » .

وكانت هذه اشارة واضحة لأنصـــــار الميثاق بأن الحكومة تتحين الفرصة لتحريك قوات الدولة ضد الداعين الى الاصلاح .

وقد أجاب المؤتمر على ذلك بخطاب موجه الى الشعب استرعى فيه نظر الحكومة والملكة الى أن هذا الانذار أمر غير لائق كما اشتمل الخطاب أيضا على التهديد بالمقاومة المسلحة وجاء فى هذا الخطاب :

« اننا اذا ما أجبرنا على الالتجاء الى حق الدفاع عن النفس فاننـــا نفضل الالتجاء الى هذا الملاذ الأخير على الاستمرار فى العبودية ، واننـــا لنفضل أن نضع رءوسنا على المقصله ونحن أحرار على أن نريحها على الوسائد ونحن مستعبدون .

وعلى أية حال فان استخدام القوة أمر لا يتوقف علينا نحن ، واذا كان ولع أولئك الذين يمارسون السلطة باستخدام القوة سيدفعهم للالتجاء اليها بالطريقة التى يمارسون بها القـــــوة فى تضييق الخناق على حرية البريطانيين بكل وقاحة فمن المؤكد أنهم سيواجهون ذلك التصميم الأكيد الذى يدفع الرجال اما الى النصر أو الى الموت » .

وقد جرد المؤتمر من نصـــــف أعضائه تقريبا نتيجة للوفود التى أرسلت للجولان فى البلاد كمبشرين للدعوة للميثاق والملتمس الوطنى ونتيجة لانسحاب بعض الأعضاء للعمل فى اللجان المختلفة التى شكلها المؤتمر .

وكان هناك موضوعان ظلا يشغلان وقت المؤتمر حتى ١٤ من سبتمبر عام ١٨٣٩ وهما موقفه تجاه الدعوة الى حرية التجارة ومسألة الاجراءات الأخيرة التى يجب اتخاذها اذا ما رفض البرلمان الملتمس الوطنى وميثاق الشعب . وقد استطاع المؤتمـــر أن يضع الأسس الخاصـــة بموقفه تجاه الدعوة الى مقاومة قانون القمح وذلك بدون معارضـــة ولكن الحال كانت تختلف تماما بالنسبة « للاجراءات الأخيرة » فقد انقسمت وجهات النظر بصورة حادة خلال المناقشات التى دارت حول هذه المسألة الدقيقة التى تتضمن التسلح والقيام باضراب عام . وأدى ذلك بأعضاء المؤتمر فى نهاية الأمر الى الانفصال والانقسام والسجن .

٢ ـ الشقاق فى المؤتمر :

على الرغم من تجنب كل المناقشات النظرية واجماع الآراء على أن الميثاق أهم من اى موضوع آخر فقد نشب النزاع فى جلسات المؤتمر حتى فى أثناء الاسابيع القليله الأولى • ويمكن البحث عن سبب الشقاق فى اختلاف وجهات النظر تجاه الاجراءات الأخيرة التى تتبع فى حالة رفض البرلمان للملتمس الوطنى أو الميثاق • وقد حال التعارض القديم بين أنصار استخدام القوة المعنوية وأنصار القوة المادية دون الوصول الى أية تسوية فى هذا الشأن •

وقد كانت مسألة الاجراءات الأخيرة تستحوذ على اهتمام الغالبية العظمى من المندوبين الذين كانوا يشعرون أو ربما كانوا مقتنعين بأنه ليست هناك أدنى فرصة فى أن يوافق البرلمان على الميثاق •

وكانت الأسئلة التى تشغل الأذهان هى : ماذا يكون العمل ؟ وما الاجراءات التى ينبغى اتخاذها اذا لم يؤد التأثير المعنوى لمناقشات المؤتمر وملتمسات الشعب واجتماعات الجماهير والمنشورات المختلفة الى أية نتيجة ؟

ومن الممكن حتى فى وقتنا هذا أن نتبين من قراءة تقارير المؤتمر مدى العذاب الفكرى الذى عاناه المندوبون فى محاولتهم الاجابة عن تلك الأسئلة •

فقد كانوا من ناحية يكرهون تبادل الآراء بشكل صريح كامل ، وكانوا من الناحية الأخرى يبذلون الجهود فى شغف من أجل الوصول الى اجابة لهذه الاستفسارات • ولم يكن الخوف من النتائج القانونية أو الخوف من سطوة الحكومة هو الذى يزعجهم فى هذه الناحية ، بل قلقهم على استقرار المؤتمر وحرصهم على أن تتمتع حركة الميثاق بوحدة العمل •

وقد بدأت المناقشات حول هذا الموضوع فى الأسبوع الثانى لانعقاد المؤتمر وكانت هذه المناقشات تؤجل ثم تستأنف ثم تؤجل مرة أخرى ، وهكذا الى أن جعل اتجاه الأحداث تأجيل اتخاذ قرار فى هذا الشأن أمرا مستحيلا •

وفى الثامن من فبراير قدم أحد المندوبين الأسكتلنديين فى المؤتمر الاقتراح التالى :

« انه فى تاريخ سابق بحث المؤتمر فى الوسائل الأخيرة التى قد يستخدمونها أو الاجراءات التى قد يلجئون اليها أو يوصون الطبقات الصناعية باتباعها للوصول بسرعة الى حقوقهم السياسية وتأمينها بصورة

فعالة وذلك اذا فشل المبعوثون لسوء الحظ فى محاولتهم اقناع أعضاء مجلس العموم بعدالة المبادىء التى يتضمنها الميثاق » ٠

وفى ١١ من فبراير قدم كراج اقتراحه هذا للمناقشة وقال : ان اصدار بيان واضح حول هذا الموضوع قد يساعد على أن نكسب الى جانبنا أولئك الذين مازالت تساورهم الشكوك تجاه جدية أنصار حركة الميثاق ٠

وقد عارض تايلور هذا الاقتراح لأنه لا ينبغى الافتراض مقدما بأن البرلمان قد يعارض رغبات الشعب ولأن اصدار مثل هذا البيان قد يضع العقبات التى لا مبرر لها فى طريق الوفود التى عينها المؤتمر للتأثير على أعضاء البرلمان وكسبهم الى جانب الملتمس الوطنى وميثاق الشعب ٠

وأيد أوكونور الاقتراح قائلا ان أفضل الطرق هى أن نذهب بالملتمس الوطنى فى يد والاجراءات النهائية فى اليد الأخرى ونواجه البرلمان بكلتا اليدين ٠

أما أوبرين فقد أيد رأى تايلور وقال : ان المؤتمر يجب ان يتصرف على أساس أنه يتوقع للميثاق نهاية موفقة ٠ وانه لمن الحماقة أن نتكلم عن الاجراءات النهائية دون أن نحصل على توقيعات مليونين أو ثلاثة ملايين على الميثاق فاذا مارفضه البرلمان بعد ذلك فان غضبة الشعب فى هذه الحالة ستوفر السبيل للاجراءات النهائية ٠

كذلك كان سولت يرى تنظيم الشعب هو المسألة الرئيسية فاذا ما أصبح الشعب على درجة كافية من القوة فسيضطر الطغاة الى اتخاذ اتجاه أكثر توافقا مع الحرية ٠

وقدم فنسنت تعديلا على الاقتراح يوصى بتعيين لجنة تبحث وتحدد الاجراءات التى يلزم اتخاذها فى حالة الفشل فى المجلس التشريعى وتقدم تقريرا الى الجمعية ٠ وكان التعديل الذى قدمه فنسنت مخرجا مناسبا من هذا الموقف الدقيق وعلى ذلك تمت الموافقة عليه ٠

وقد أعرب كوبيت عن استيائه لهذا القرار واعتبر ذلك دليلا على أن أغلبية أعضاء المؤتمر مصممون على عدم التسليم اذا ما رفض الملتمس الوطنى ، ولذلك قدم استقالته من عضوية المؤتمر ، وكان كوبيت بذلك أول من ضرب على وتر الخلاف فى المؤتمر وتلاه هارنى الثائر المتقد الذى لم يكن فى ذلك الوقت قد بلغ الثانية والعشرين من عمره والذى كانت تسيطر عليه فكرة أن يصبح مثل « مارات » ، وقارن هارنى بين المؤتمرات الفرنسية والمؤتمرات الانجليزية ، الأمر الذى لم يكن فى مصلحة الاخيرة٠ واطلق العنان لعقله للتفكير فى الأعمال البطولية فى الوقت الذى كانت فيه الوفود مشغولة من الناحية الأخرى بالملتمس الوطنى ، وكانت تتجنب

الكلمات الجارحة كما كانت تحرص على ألا تلحق بالملكة أية أساءة . وقد سارع ريدر ومارسدين وهمـــا مبعوثان الى المؤتمر بالانضمام الى جانب هارنى وتوصلوا جميعا الى قرار بأنه ليس فى المؤتمر سوى ثمانية من الرجال الشرفاء ، ولكنهم لم يكشفوا عن أسماء الخمسة الآخرين . وقد صاح هارنى قائلا : « ان الحقيقة هى أنه ليس هناك سوى سبيل واحدة لتحقيق الميثاق وهذه السبيل هى الثورة » وبعد مارس أصبح من العسير السيطرة على لسانه . وفى شهر أبريل أسس أحد أصدقاء هارنى صحيفة « لندن الديمقراطية » وهى صحيفة أسبوعية تعتبر منجما حافلا بالجمل الفوضوية وهذه عينة من تلك الجمل :

« ان التنظيم لن يفيد فليست الجماهير المنظمة هى التى ســتحرز النصر . ان هذا يتوقف على المخلوقات المنبوذة التى لا صديق لها ممن لا يجدون منزلا يأوون اليه ولا طعاما يدفــع عنهم غائلة الجوع ولا غطاء يوفر لهم الدفء ولا يملكون أى شىء يجعل حياتهم جديرة بأن يحــافظوا عليها . ان المعركة سيخوضها وينتصر فيها أولئك الذين يخفون أنفسهم عن أنظار الناس ليتفادوا من قسوة القوانين الظالمة . ان من يسمونهم بقطاع الطرق هم الذين سيخوضون هذه المعركة .

كما أن هارنى نفسه نصح الشعب بأن ينتخب أنصار الميثاق لعضوية البرلمان ثم يكون فرق حراسة تحيط بكل عضو وتتكون كل فرقة من عدة آلاف من الرجال الأشداء ، وعندما يصل جميع الأعضاء الى العاصمة يكون معهم مالا يقل عن مليون شخص واقترح ربط أعضاء البرلمان من أعناقهم وأرجلهم بالحبال والقائهم فى نهر التيمز اذا ما رفضــوا اخلاء أماكنهم للأعضاء الجدد .

وكان يساعد هارنى فى ذلك ميجور بينيوسكى وهو لاجىء بولندى جاء الى انجلترا هاربا بعد فشل الثورة البولندية فى عام ١٨٣١ . وكان بينيوسكى يكتب المقالات بانتظام فى صحيفة « لندن الديمقراطية » وكان يتحدث فى تلك المقالات عن الثورة البولندية والاستراتيجية والتكتيكات العسكرية وامكانية القيــام بغزو لانجلترا . وقد اختــاره المتطرفون اليساريون من أعضاء المؤتمر فيما بعد ليكون قائدا للتمرد الذى حدث فى جنوبى ويلز .

وبدأ هارنى وريدر ومارسيدين يعقدون الاجتماعات فى لندن اعتبارا من شهر مارس عام ١٨٣٩ ، وكانوا يحثون الشعب فى هذه الاجتماعات على أن يسلح نفسه ويتخذ جميع الترتيبات الأخرى لمواجهة القوة بالقوة .

كما أرسلوا قرارا الى المؤتمر يقولون فيه : انه لوكان أعضاء المؤتمر يتسمون بالشجاعة حقا لأصبح الميثاق قانونا خلال أربعة أسابيع .

وقد قدم اقتراح الى المؤتمر يقضى بطرد هارنى ورفاقه من عضويته ، ولكن هذا الاقتراح رفض على أساس أن المؤتمر لم يخول السلطة لالغاء وابطال عضوية أناس مفوضين من قبل الشعب .

ومن ناحية أخرى وافق المؤتمر بأغلبية الأصوات على قرار يقضى بلوم هارنى ورفاقه الا أن ذلك لم يصلح من الأمر شيئا .

وفى ١١ من مارس عقد اجتماع كبير فى لندن تحدث فيه من أعضاء المؤتمر كل من فروست وأوكونور وهارنى وغيرهم فاستخدموا لهجة تنم عن التهديد ودعوا الجماهير الى الاستعداد للمعركة المقبلة . وقد هيأت هذه الدعوة الى التسلح الفرصة أمام الصحف التى تعادى حركة الميثاق لتسترعى الانظار الى الطبيعة الحقيقية للحركة وتبصر الأمة بالأخطار المحدقة بها . وأدت هذه التقارير الصحفية الى انتكاسة فى المؤتمر كما تسببت فى استقالة ثلاثة من ممثلى برمنجهام وهم هادلى وسولت ودوجلاس .

وأدى ذلك الى الانتقاص من قوة المؤتمر ومكانته على الرغم من أن الاماكن التى خلت شغلت ثانية بأناس آخرين كما أدى انسحاب أنصار التكتيكات الدستورية الى ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لدعاة المقاومة المسلحة ، وتعددت المناقشات فى المؤتمر وطالت حول الحق الدستورى للشعب فى حمل السلاح .

وأخيرا وافق المؤتمر على اقتراح تقدم به دكتور فليتشر يعلن فيه أن حق الشعب فى التسلح أمر لا يتطرق اليه الشك ولا يحتاج الى أية مناقشة .

ويرجع السبب الحقيقى فى ذلك الى أن المؤتمر اقتنع بأنه ليست ثمة من فرصة فى أن يوافق البرلمان على الملتمس الأمر الذى اتضح من مضمون التقرير الذى قدمته الى المؤتمر اللجنة المكلفة بالاتصال بأعضاء البرلمان .

وفى الأسبوع الرابع من أبريل أصدر المؤتمر بيانا مقتضبا الى الشعب أبلغه فيه أنه من العبث أن ينتظر أى تخفيف لآلامه على أيدى القائمين على السلطة وقال : انه لم يعد يأمل أى شىء آخر سوى تصميم الشعب وقوته ودعا المؤتمر الشعب الى عقد الاجتماعات فى كل مكان لتحديد الاجراءات الأخيرة التى تتبع .

وفى الوقت نفسه قدم باتريك ماثيو ودكتور ويد استقالتيهما الى المؤتمر لأنهما كانا يريان أن خط العمل الصحيح الوحيد هو اتباع السياسة السلمية .

وقد بدأ عدد كبير من أنصار الميثاق فى لانكشير وويلز يسلحون أنفسهم بالحراب والبنادق كما بدأ العمال تدريباتهم العسكرية فى مختلف الأقاليم •

وفى التاسع والعشرين من أبريل انتفض الشعب ثائرا فى ويلز الا أن الثورة فشلت وانتهت باعتقال سبعة عشر من أنصار حركة الميثاق •

ونتيجة لعدم وجود أى تنظيم قوى للجماهير لم يكن الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بمدى تسليح الشعب أمرا ممكنا بالنسبة للزعماء وجمح بهم الخيال فى هذه الناحية • وفى الوقت نفسه فان عملاء الحكومة أمدوها بالتقارير عن مدى قوة الاستعدادات العسكرية للشعب واتخذ مجلس الوزراء احتياطات خاصة فى الجيش والبوليس ليكونا على استعداد للطوارىء ودعمت الحكومة حامياتها فى وسط انجلترا وشماليها ووضعتها تحت قيادة موحدة •

وفى الثالث من مايو خول لورد جون رسل القضاة باعتباره وزيرا للداخلية السلطة فى أن يصادروا الأسلحة التى مع المدنيين فى جميع الحالات التى يشوبها الشك وأن يعلنوا أن الاجتماعات التى يؤمها الشعب حاملا السلاح تعتبر غير مشروعة ، وأخيرا شجع لورد رسل كل المواطنين من ذوى النيات الطيبة على أن يشكلوا فرقا من المتطوعين تقوم بحماية الحريات والأرواح والممتلكات •

وفى الأسبوع الثانى من مايو وصل اضطراب الجماهير فى وسط انجلترا وشماليها الى حافة الخطر وساعد على ذلك ماقامت به الحكومة من ارسال البوليس الى الأرياف • لأن البوليس فى ذلك الوقت لم يكن معروفا لا فى المناطق الريفية فحسب بل فى كثير من المدن حتى ان برمنجهام نفسها لم تكن تعرف نظام البوليس • وقد اعتبر انصار الميثاق أن هذا العمل صفعة موجهة اليهم ودعوا الشعب الى السلاح ، وأصبح قيام صراع رهيب بين الشعب والقوات المسلحة للدولة يبدو أمرا لا يمكن تجنبه •

ولما كان المؤتمر يرى البدء باتخاذ اجراءات احتياطية للمحافظة على سلامته من ناحية ويرغب فى أن يكون قريبا من ميدان المعركة من الناحية الأخرى فقد قدم أوكونور فى العاشر من مايو اقتراحا بعقد اجتماعات المؤتمر فى برمنجهام بدلا من لندن • وأعلن براون مندوب برمنجهام فى المؤتمر « أن الشعب فى برمنجهام مستعد لجميع الاحتمالات وأنه سيقف كسياج من حديد لحماية المؤتمر » • وعلى ذلك قرر المؤتمر اتخاذ هذه الخطوة •

وفى ذلك الوقت كان قد وقع على الميثاق ، الذى بلغ طوله ميلين ،

أكثر من مليون ومائتين وخمسين ألف شخص . وقد وضع الميثـــاق في عربة ضخمة مزدانة بالأعلام .

٣ ـ دورة برمنجهام والاجراءات الأخيرة :

وفى الثالث عشر من مايو عام ١٨٣٩ وصل أعضـــــاء المؤتمر الى برمنجهام واستقبلهم خمسون ألفا من العمال استقبالا حماسيا عنــد وصولهم وكون العمال من أنفسهم مربعا وضعوا أعضاء المؤتمر فى وسطه ثم زحفوا الى مكان الاجتماع .

أوضح العمال بهذا العمل أنهم مستعدون لحماية ممثليهم من سطوة البوليس والجيش . وكانت السلطات بدورها قد اتخذت الاستعدادات منذ الصباح البـــاكر اذ تحركت قوات المشـــاة والمدفعية ووقفت على أهبة الاستعداد للعمل .

وفى اليوم التالى نشر المؤتمر تقرير اللجنة التى كان قد شكلهـــا لبحث الاجراءات الأخيرة ، وقد صدر هذا التقرير فى صورة بيان شـــن فيه المؤتمر هجوما عنيفا على حزب الاحرار وتصرفاته الغامضة ثم قال :

« اننا بالنظر الى المراسلات الكثيرة التى تلقيناها فاننا نعتقد أنكم تنتظرون منا أن نجمع ارادة الشعب حول أفضل الوسائل التى تجعـل من ميثاق الشعب قانونا للبلاد .

ولما كنا تواقين الى أن نتعرف بوضوح وفى أقصر وقت ممكن رأى الشعب وقراراته . ولما كنا تواقين أكثر باطراد الى أن نحافظ على أهداف الشعب العادلة خالية من كل أثر للدماء ولا تشوبها أية شائبة فاننـــا بكل احترام نضع أمامكم المسائل التالية لتكون موضع بحثكم الجدى :

اننا نطلب منكم أن تقدموا الى الشعب فى الاجتماعات العامة التى تعقد تلقائيا لتقديم الملتمسات الى الملكة ان تتخذ لنفسها مستشـــارين صالحين وفى كل الاجتماعات الأخرى التى تعقدها اتحاداتكم حتى الأول من يوليو القادم الأسئلة التالية :

١ ـ هل هم مستعدون لأن يسحبوا بناء على طلب من المؤتمر كل الأموال التى يودعونها بصورة فردية أو جماعية بنوك الادخار والبنوك الخاصة أو لأن يضعوها فى يد أى شخص يعادى حقوقنا العادلة ؟ . وبناء على الطلب نفسه هل هم مستعدون لأن يستبدلوا بالعملة الورقية التى فى حوزتهم عملة ذهبية وفضية ؟ .

٢ ـ وهل سيمتنع الشعب فى اصرار عن الذهاب الى أعمـــاله اذا

ما قرر المؤتمر أن الاضراب العام مدة شهر أمر ضرورى لاعداد الجماهير وضمان تحقيق ميثاق خلاصهم السياسى ؟

٣ ـ وهل الشعب مستعد لأن يرفض دفع الايجارات والعوايد والضرائب ؟

٤ ـ وهل الشعب طبقا لحقه الدستورى القديم قد أعد نفسه لحمل السلاح كما يحمله الأحرار للدفاع عن القوانين والحقوق الدستورية التى ورثها عن أسلافه ٠ ؟

٥ ـ وهل سينتخب الشعب لنفسه مرشحين من أنصار الميثاق ليكون مستعدا لفرضهم كممثلين له فى الانتخابات العامة القادمة ، فاذا ما فرض البرلمان قبولهم اعتبروا أنفسهم الممثلين الحقيقيين للشعب واجتمعوا فى لندن فى ميعاد يحدد فيما بعد ؟

٦ ـ وهل الشعب مصمم على أن يعمل مع أنصار الميثاق وحدهم ؟ وهل هو على استعداد فى حالات تعرضهم للاضطهاد لأن يتجمع لحماية أولئك الذين يقاسون فى سبيل هذا المطلب العادل ؟

٧ ـ وهل سيناضل الشعب من أجل الأهداف العظيمة لميثاق الشعب بكل ما فى استطاعته من وسائل ويصر على أن أية دعوة مضادة بغية اعطائه حقوقا أقل لن تحوله عن أهدافه العادلة ؟

٨ ـ وهل سيمتنع الشعب عن شراء الصحف التى عارضت حقوقه ؟

٩ ـ وهل هو عازم على اطاعة جميع المطالب الدستورية العادلة التى يقرها أغلبية الأعضاء فى المؤتمر ؟

وكانت هذه الأسئلة تتضمن الاجراءات الأخيرة التى كان المؤتمر يريد التيقن من احتمال امكان تنفيذها ٠

وبالاضافة الى ذلك قرر المؤتمر وقف اجتماعاته طوال الفترة من ١٦ من مايو الى الاول من يوليو وذلك لاتاحة الفرصة أمام أعضائه لعقد الاجتماعات وللتعرف على مدى امكانية تنفيذ الاجراءات الاخيرة ٠

وقبل أن يوقف المؤتمر اجتماعاته أصدر التعليمات التالية (وقد وضعها أوبرين) لاتباعها فى الاجتماعات التى توشك الجماهير أن تعقدها :

١ ـ ان السلام والقانون والنظام ستظل شعارا لهذا المؤتمر طالما ان الذين يستبدون بنا سيعملون طبقا لروح السلام والقانون والنظام ولكن اذا ما استبدل أعداؤنا بالسلام الحرب واذا ما حاولوا كتم دعوتنا التى تتفق مع القانون والنظام باتباع العنف غير المشروع فسوف نعتبر أن

الواجب المقدس للشعب هو أن يواجه القوة بالقوة وأن يدفع القتل غير المشروع بالقتل المشروع .

٢ ـ وأنه طبقا للقرار السابق فان المؤتمر لا يستخدم الا الوسائل السلمية المشروعة لتحقيق الاهداف العظيمة العادلة لهذه الحركة . ولما كنا نرغب فى ألا تتاح للعدو آية ذريعة للتقول على دوافعنا أو استخدام القوات المسلحة ضدالشعب فاننا نوصى أنصار الميثاق الذين قديحضرون الاجتماعات التلقائية التى أصبحت وشيكة الحدوث بأن يتجنبوا حمل الحراب أو المسدسات أو أية أسلحة أخرى ونوصيهم بأن يسيروا الى أماكن الاجتماعات فى وقار ونظام دون أن يحملوا معهم أى سلاح ، كما نوصيهم بأن يعاملوا كل من يستعرض الأسلحة أو يقوم بأى عمل طائش أو اجرامى يخل بالسلم على أنه عدو لأهدافهم .

٣ ـ اننا نطلب من المشرفين على النظام فى هذه الاجتماعات التلقائية أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لتنفيذ التوصيات التى تضمنتها القرارات السابقة . كما نوصيهم بأن يتشاوروا فى جميع الحالات مع السلطات المحلية قبل انعقاد الاجتماعات .

٤ ـ اذا قام الظالمون من الطبقات المتوسطة والعليا بتحريض السلطات على مهاجمة الشعب بالقوة المسلحة الأمر الذى يناقض القوانين القائمة فى المملكة فان هؤلاء الظالمين من أبناء الطبقات المتوسطة والعليا سيكونون مسئولين فى أشخاصهم وممتلكاتهم عن أية خسائر قد تحدث للشعب نتيجة لمثل هذا التحريض الشنيع .

وقد كان اصدار هذه التعليمات أمرا ضروريا لأن كل يوم كان يشهد حصول الشعب على المزيد من أسلحة الدفاع على نطاق واسع .

وقد سجلت المبيعات من كتيب بنبو عن الاضراب القومى وكتاب ماسيرونى عن حرب الشوارع أرقاما خيالية . كما أن أنصار حركة الميثاق فى شمالى انجلترا الذين كانوا دائما يؤيدون استخدام القوة المادية أصبحوا منذ أوائل مايو عام ١٨٣٩ مقتنعين تماما بأن تأجيل نشوب الثورة لم يعد ممكنا أكثر من ذلك .

وقد كان من حسن حظ الطبقات العاملة أن لورد جون رسل عين الجنرال سير تشارلز نابير قائداً أعلى للقوات التى فى شمالى انجلترا . فقد كان نابير قائدا بفطرته وكان انسانى النزعة مستنيراً محباً للحرية كارها لحكم الأثرياء وكان يعطف الى حد ما على المبادىء السياسية والاجتماعية لحركة ميثاق الشعب . وينحدر نابير من أسرة تمتاز بالمقدرة الذهنية ونبل الأخلاق وقد أمدت هذه الأسرة الأمة

البريطانية بالجنرالات والادميرالات الموهوبين ، وعلى الرغم من أن نابير كان يعطف على الشعب فانه كان مطيعا للنظام العسكرى وقام بقمع حركة الميثاق . وقد كتب نابير فى مفكرته فى عام ١٨٣٩ ما يلى :

« اننى أؤيد وجود بوليس قوى ولكن الشعب ينبغى أن يحصل على حق الانتخاب للجميع والاقتراع السرى والبرلمانات المحدودة بعدد من السنين ومزارع للشعب وتعليم متناسق ، اننى أعارض الاقطاع والرأسمالية . ان منشستر هى مدخنة العالم .

ان الشعب ينبغى أن ينال حقوقه حتى يصبح قادرا على أن يحمى نفسه . ان الحكومات الصالحة تقوم على القوانين السليمة المطاعة وان فى انجلترا لعددا وافرا من القوانين السيئة ولكن أينبغى لأى شخص أن يحمل السلاح ضد القانون الذى يرى أنه سيىء ؟ كلا ! ان القوانين السيئة يجب أن تصلح عن طريق عقل الأمة المركز الذى يؤثر تدريجيا فى المجلس التشريعى لا عن طريق حراب الافراد التى تمزق جسد السلطة التنفيذية .

ولكن بؤس الشعب يحطم القلوب . ان قمع حركة الميثاق ينبغى الا يؤدى الى انتصار النزعة العسكرية . وعلى أية حال فان العالم لا يقف ساكنا :

فالحقيقة تمضى فى زحفها برغم أنها مقيدة بصورة تبعث على الأسى ولكن الصحافة سوف تحررها من قيودها ولسوف تحدث مائة العام القادمة من التغيرات فى أحوال البشر اكثر مما احدثته الف العام الماضية » .

تلكم كانت الآراء التى تسيطر على نابير عندما تولى القيادة العليا لشمالى انجلترا .

وفى السادس عشر من مايو تفرق أعضاء المؤتمر ، وفى الأسبوع الرابع من الشهر نفسه عقدت الاجتماعات فى نيوكاسل وشيفلد ومونموث وباث وليفربول وهانلى وبرمنجهام وكيرسال مور وسندرلاند ونورثامبتون وبريستول وجلاسجو وعدد كبير من المدن الصناعية الصغيرة . وفى كل مكان كانت الجماهير الغفيرة تؤم هذه الاجتماعات كما حضر معظمها عدد من أعضاء المؤتمر . وكانت الخطب فى هذه الاجتماعات تتركز على توضيح الاجراءات الأخيرة ولكنها كانت تشتمل أيضا على الكثير من العنف الذى يعبر عن المشاعر الثورية للخطباء من ناحية وكوسيلة لالهاب الجماهير واكتساب موافقتهم على الاجراءات المقترحة من الناحية الاخرى .

وقد انتهت الاجتماعات فى كل مكان دون حدوث ما يعكر صفو الأمن ، وقد شهد الجنرال نابير والكولونيل ويميس الاجتماع الذى عقد فى كيرسال مور ولم يجدا فى الخطب التى استمعا اليها شيئا ينطوى على طبيعة خطيرة ، وكان كلا القائدين يؤيد حـــرية الخطابة الى أقصى درجة ولكنهما كانا ينظران الى سياسة استخدام القوة المادية على أنها هوس ، لأن القوة المادية فى يد الدولة وليست فى يد الشعب المسكين .

وتشير كل الظواهر الى أن أنصار حركة الميثاق لم يدركوا السبب فى عدم تدخل القوات العسكرية وقد كانوا لا يعـــرفون الجنرال نابير ولا يعلمون شيئا عن الصراع الذهنى الذى يعانيه ، واعتبروا أن منـع القوات من التدخل يرجع الى الخوف من قوة أنصار الميثاق . وبمجرد عودة أعضاء المؤتمر الى برمنجهام فى الاول من يوليو عام ١٨٣٩ واستئناف المؤتمر لمداولاته . بلغت الحمية الثورية لأعضاء المؤتمر درجتها القصوى ولم يعد هناك أى تقدير للموقف على حقيقته ، وقدم الاعضـــاء تقريراتهم عن الاجتمـاعات الـكبيرة التى عقــدت والتى تمت فيها الموافقة على الاجراءات النهائية باجماع الآراء وبكل حماسة .

وقد بالغ أعضاء المؤتمر دون أن يشعروا فى تقدير عدد الحاضرين فى تلك الاجتماعات وكان تقديرهم للرجال المتـأهبين لحمل الســلاح هو تقديرهم نفسه لعدد الحاضرين ، وكان تايلور وعصـــبته الخاصة قد استطاعوا الحصول على خمسة مدافع نحاسية قديمة دفنوها فى مكان ما لاخراجها عند الحاجة اليها ، وكانوا يتخيلون أن فرقة المدفعية البريطانية ستكون غير فعالة لأنها توقفت عن العمل منذ انتهاء معركة ووترلو .

وبالاضافة الى هذا كله كانت هناك حقيقة أخرى وهى أن عـــددا من الجنــود الذين يعملون تحت امرة الجنـــرال نابير كانوا يحضرون اجتماعات أنصار الميثاق ويؤيدون الحركة . وكم كان من السهل فى ظل هذه الظروف أن يستسلم قادة حركة الميثاق لخيالاتهم وينظروا اليهــا على أنها حقائق ملموسة .

وقد بلغت هذه الأمور مسامع الجنرال نابير فدعا ممثلا عن حركة الميثــــاق للتفتيش على المدفعية البريطانية والتيقن من مدى استعدادها للعمل . كما قام الجنرال نابير بتنظيم جنوده فى منشستر لاعادة العناصر الثائرة بين العمال فى مقاطعة لانكشير الى الادراك الســـليم لحقيقة الموقف ، وبناء على نصـــيحة لورد جون رسل لم توقع العقوبات على الجنود الذين يؤيدون حركة الميثاق ، وانما اســتخدمت معهم طريقة المناقشة لكى يدركوا مدى حماقة سياسة استخدام القوة المادية .

وفى الوقت نفسه كان المؤتمر يواصل مداولاته واعلن تايلور :

« ان الشعب قد حصل على البنادق ولكنه ما يزال فى حاجة الى السونكى حتى يستطيع مقاومة هجوم فرقة الفرسان ، واقترح ان يصدر المؤتمر على الفور رجاء الى الشعب بصفة عامة بأن يسحب أمواله من البنوك والأفراد الذين يعادون ميثاق الشعب . وأن يحول كل العملة الورقية الى ذهب وأن يبتعد عن كل المواد الكمالية التى تفرض عليها الضرائب وأن يختار الأشخاص الذين يتعامل معهم ويجهز الاسلحة ، وأن يجتمع أعضاء المؤتمر فى الخامس عشر من يوليو لتحديد اليوم الذى يبدأ فيه الاضراب العام مدة شهر ، وقد أيد أوكونور هذا الاقتراح كما أيده دكتور فليتشر على حين أعرب مدول عن رغبته فى قيام تنظيم أدق على غرار جمعية الايرلنديين المتحدين وأيده بورنز فى ذلك قائلا :

« ان قيام مثل هذه المنظمة امر ضرورى فاذا ما جعلت الحكومة من الشعب » « ووترلو أخرى » فينبغى أن نجعل من البلاد « موسكو جديدة » !

وفى الوقت نفسه فان القضاة فى برمنجهام ومن بينهم مونتز وسكولفيلد وهما من الأنصار السابقين لحركة الميثاق اتخذوا احتياطات واسعة لقمع الحركة ، فقد اعتقلوا اثنين من زعماء حركة الميثاق هما براون وفوسل فى السادس عشر من مايو . كما أنهم أصدروا فى أوائل يوليو اعلانا يقضى بتحريم اجتماعات العمال فى ساحة « بول رنج » . ولما لم يكن فى برمنجهام أية قوة بوليسية فقد أرسل القضاة فى طلب مائة من رجال البوليس من لندن وأخذ هؤلاء يجوبون ساحة « بول رنج » ما بين الساعة الثامنة والساعة التاسعة مساء ويستخدمون هراواتهم لتفريق الجماهير

وقد سارع العمال بالهرب فى بداية الأمر ، ولكن لم تمض دقائق قليلة حتى عادوا ثانية ليهاجموا البوليس . وقد كان الهجوم المضاد الذى شنه العمال على درجة بالغة من العنف حتى ان البوليس تفرق فى كل اتجاه والتجأ الى المنازل وخلف البوليس وراءه فى ساحة « بول رنج » ثلاثة من رجاله أصيبوا بجراح بالغة واثنين آخرين امسك بهما العمال وصمموا على الثأر لانفسهم منهما لولا أن تايلور بادر بالذهاب اليهما وأنقذ حياتهما .

وقد استمرت المظاهرات فى برمنجهام عدة ساعات الى ان نجح أعضاء المؤتمر فى تهدئة الشعب . وفى ساعة مبكرة من صبيحة اليوم التالى وهو اليوم الخامس من يوليو اعتقل عدد من أنصار الميثاق كان

من بينهم تايلور ، وفى الساعة التاسعة اجتمع المؤتمر لمناقشـــة هذه الأحداث ووقف لوفيت على الفور ليتكلم وقدم القرار التالى :

١ ــ « يرى هذا المؤتمر أن انتهاكا صارخا فاضحا ظالما قد وقع على الشعب فى برمنجهام قامت به قوة غير دستورية ومتعطشة الى الدماء جاءت من لندن لتعمل تحت امرة أناس كانوا يؤيدون اجتماعات الشعب ويشاركون فيها عندما كانوا خارج الوظيفة ، ولكنهم الآن وقد أصبحوا يشاركون فى السلب العام فانهم يعملون على ابقاء الشعب مجردا من حقوقه الاجتماعية والسياسية .

٢ ــ ويرى المؤتمـــر أن الشعب فى برمنجهام أفضــــل قاض يستطيع الحكم على مدى حق الشعب فى الاجتماع فى ساحة « بول رنج » أو فى اى مكان آخر لتبادل المشاعر والتشاور بشأن هذا الاعتداء الذى وقع ، كما أن الشعب أفضل قاض يستطيع الحـكم على قوة الشعب ووسائله لتحقيق العدالة .

٣ ــ ويرى المؤتمر أن الاعتقال التعسفى لزميلنـــا المحترم تايلور يقدم برهانا مقنعا جديدا على اختفاء العدالة تماما من بريطانيا ويبين بوضوح أنه لن يكون هناك أى ضمان للأرواح والحريات والممتلكات الى أن يكون للشـــــعب نوع من الاشراف على القـــوانين التى يطلب منه أطاعتها » .

وتمت الموافقة على هذا القرار بالاجمـــاع ثم طبع بعد ذلك فى صورة اعلان يلصق فى كل مكان فى المدينة .

وقد كان كل أعضـــاء المؤتمر على استعداد لأن يضعوا أسماءهم على هذا الاعلان ولكن لوفيت حذرهم ذلك وقال : ان المؤتمر ينبغى أن يضع فى اعتباره أنه يجب ألا يحرم الشعب بضربة واحدة كل ممثليه ، وأضاف أنه يكفى أن يكون هناك توقيع واحـد على هذا الاعلان وأنه يقدم هذه التضحية بكل سرور . ووقع لوفيت الاعلان وحده وذهب الى المطبعة يرافقه كولنز وبعد الظهر كان الاعلان قد طبع وعلق فى كل مكان ، وفى مساء الســـادس من يوليو اعتقل لوفيت وكولنز ثم وقفا أمام القاضى فى ساعة متأخرة من الليل .

ولم يكن ينتظر من رجل مثل لوفيت سوى أن تكون أقواله صريحة تتسم بالرجولة وقد أكسبه هـــذا احترام القاضى ، وقرر لوفيت انه يتحمل المسئولية الكاملة لهذا القرار ومسئولية نشره بطريق اللصـــق وأعلن انه يؤيد كل كلمة جاءت فيه .

وفى خلال أيام قليلة أفرج عن لوفيت وكولنز وتايلور بكفالة . وفى

الوقت نفسه اعتقل هارنى فى نورثمبرلاند ونقل الى برمنجهـــــام وكان هارنى قد ألقى خطابات مثيرة فى الرابع عشر من مايو دعا فيها الشعب الى حمل السلاح واعلان الاضراب العام مدة شهر واتباع نصيحة بنبو بأن يعيش طوال مدة الاضراب على حساب الاقطاعيين والرأسماليين . وقد أسقط الاتهام عن هارنى فى نهاية الأمر كما أسقط عن تايلور أيضا ، ولم يقف أمام هيئة المحلفين فيما بعد سوى لوفيت وكولنز .

وفى خلال ذلك كانت شوارع برمنجهام فى قبضة الجيش والبوليس وكانت جميع الاجتماعات تمنع أو تفرق بالقوة وساد قانون الأحكام العرفية تلك المدينة التى كانت القلب النابض لدعوة الاصلاح البريطانية الأولى منذ سبع سنوات . وأخذت غضبة الشعب تزداد حدة الى أن وجدت لها متنفسا فى أعمال العنف التى قامت فى الخامس عشر من يوليو والتى أحرق فيها المنازل والمنشآت الخاصة الأعداء البارزون لحركة الميثاق ، وفى أثناء ذلك نثرت المصنوعات الذهبية والفضية فى الشوارع ، ولكن أحدا من العمال لم يقم بالتقاطها ، ولم يقم أى منهم بأعمال السلب والنهب ، ولم يفكر أى واحد منهم فى مصـــالحه الخاصة . وقد لاذ الأغنياء بالفرار لانهم لم يستطيعوا الحصول على حماية أى من الجيش أو البوليس ، وبدأ العمال يفيدون من حقهم فى الاجتماع بصـــورة كاملة .

وبما أنه لم يكن هناك أى تدخل فى هذه الاجتماعات فقد عادت برمنجهام مرة أخرى الى حالة الأمن الطبيعية ، وقد عقـــد العمـال اجتماعات فى جميع أنحاء البلاد احتجاجا على الأعمال التعسفية التى قامت بها السلطات فى برمنجهام . وبينما وقف الجنرال سير تشارلز نابير الى جانب الشعب وألقى باللائمة على القضاة فان الدوق الحديدى عند ما تحدث فى مجلس اللوردات ندد بتلك الأعمال الفظيعة الشريرة التى قام بها الفوغاء فى برمنجهام والتى أحدثت من الخسائر ما لا يحدثه أشد الاعداء وأقساهم .

وقبل ذلك كان المؤتمر قد قرر فى الثـــامن من يوليو العودة الى لندن لانه كان من المقرر أن تتم فى الثـــانى عشر من يوليو القراءة الثانية للملتمس الوطنى فى مجلس العموم ولأن الاجراءات الاخيرة يمكن تنفيذها فى العاصمة بنجاح أكبر ، وقد وصل أعضاء المؤتمر الى لندن فى العاشر من يوليو .

٤ ــ الملتمس الوطنى والبرلمان :

كان مصير الملتمس الوطنى يلقى ظلاله على كل مناقشات المؤتمر

ومجادلاته وعلى كل اجتماعات وقرارات أنصار الميثـاق . ومن وجهة النظر غير المتحيزة يمكن القول بأن هذا الملتمس قد حظى بمعاملة طيبة لا وجه للمقارنة بينها وبين المعاملة التى لقيتها كل الملتمسات الأخرى في البرلمان اذ أن عـــدد التوقيعات التى كانت عليه وطبيعته الجامعة بالاضافة الى عنف الدعوة له فى جميع أنحاء البلاد فرضت احترامه على الجميع بما فى ذلك أكثر أعضاء البرلمان تحفظا .

وفى الرابع عشر من يونيو قدم اتوود الملتمس الذى جاء محمولا على عدد من العربات وقرىء الملتمس للمرة الأولى وطبع باعتبـــاره مستندا برلمانيا .

وفى الثانى عشر من يوليو اقترح أتوود قراءة الملتمس للمرة الثانية وأيده فى خطاب طويل أشار فيه الى أنواع البؤس التى تعانيها الطبقات العاملة ، وأرجع سبب هذا البؤس الى وجود العملة الذهبية وقال: ان النظر فى هذا الملتمس بعين العطف سيكون له اثر مهدىء على عقول العمال ويضع حدا لسياسة استخدام القوة المادية التى قال : انه كان يرفضها دائما .

وقد أيد جون فيلدن هذا الاقتراح فى خطـــاب قصـــير دعا فيه بحرارة الى تضييق نطاق الضرائب غير المبـــاشرة الى أقصى درجة ممكنة ودعا الى ادخال ضريبة الملكية على النظام الضريبى وقال : انه كان يبدو دائما أن المجلس يرعى الأغنياء ويهمل رغبات الفقراء . وأضـــاف أن الموافقـــة على الملتمس خطوة ضرورية كما أنه من الضرورى بالدرجة نفسها أن يتحمل الأغنياء نصـــيبا من أعباء الدولة ، واختتم خطابه قائلا : ان العدالة وحدها هى التى تستطيع أن تحول دون وقوع الكارثة الاجتماعية التى باتت وشيكة الوقوع .

وقد رد لورد جون رســـل بالنيابة عن الحكومة فهنأ أتوود على رفضه الارتباط بمن أوصوا باســـتخدام الســـلاح والقوة المادية واستخدموا ، تحت ستار تأييد ما يسمى بالملتمس الوطنى ، لغة عنيفة ثائرة لا تقل فى عنفها وفظاعتها عن أسوأ الألفاظ التى استخدمت أيام الثورة الفرنسية وحرضوا الشعب على هدم القوانين بقوة السلاح .

وقال : ان الحكومة لا تعادى الآراء السياسية للملتمس والميثاق التى تبغى مصـــلحة الحرية ، ولكنها تعادى موقف التهديد الذى يتخذه زعماء حركة الميثاق .

وأضاف أن الوزراء لم يستطيعوا تخيل أى شـــكل للحكومة أو المجلس التشريعى يمكن عن طريقه تحقيق حالة دائمة من الرخاء للمجتمع

كله أو يمكن به منع انخفاض الأجور وما يترتب عليه من البؤس الذى كان فى كل الأزمان يؤثر على أولئك الذين يقفون فى أدنى السلم ، أو يمنع التقلب المتبادل بين الرخاء والبؤس وهو ما يحدث فى كل مجتمع يماثل المجتمع البريطانى فى الاعتماد الزائد على التجارة والمصنوعات .

ومضى لوردجون رسل قائلا : ان الولايات المتحدة تمتلك من قبل كل ما يطالب به الميثاق ولكن هل حال ذلك دون أن تمر الولايات المتحدة بتجربة الازمات التجارية والاجور المنخفضة والبطالة ؟ ان الاوضاع فى انجلترا كما يعرضها الميثاق مبالغ فيها بدرجة كبيرة جدا : انظروا الى بنوك الادخار : أليست هذه البنوك تقدم الدليل الكافى على تعدد المدعين فى هـــذا البلد الذين لم يستطيعوا الحصول على أجور مناسبة فحسب بل انهم يتطلعون أيضا الى رعاية أسرهم فى المستقبل ؟

ان نائب برمنجهام « أتوود » كان يرى دائما أن اصـــدار عملة ورقية هو العلاج الوحيد لكل الشرور التى نعانى منها ، ولكن من أدراه أن البرلمان الذى يشترك الجميع فى انتخابه سوف يلجأ الى استخدام هذا العلاج ؟ ان زعماء المؤتمر العام السيد / فيرجوس أوكونور والسيد لوفيت والسيد / كولنز والسيد / فروست والكثيرين غيرهم أعلنوا أنهم يعارضون فى اصدار مثل هذه العملة .

وفى ختام خطابه حذر لورد جون رسل المؤتمر وأنصـــار حركة الميثاق بصفة عامة استخدام الاجراءات الأخيرة التى لا يمكن أن تؤدى الا الى الاضطراب والارتباك والاضرار بمصالح العمال ، كما نصـــح العمال بأن يديروا ظهورهم لحركة الميثاق .

ثم تحدث النواب الراديكاليون وزعماء الدعوة الى حرية التجارة مثل فليزر وهيوم وواكلى فأيدوا احـــالة المشروع على احدى اللجان ولكن المحافظين ومن بينهم دوزرائيلى عارضوا فى ذلك .

وفى ختام هذا الجدل أجاب أتوود على لورد جون رسل ، فأشار الى ما أعلنه بخصوص الودائع التى فى بنوك الادخار وقال : ان الودائع التى فى بنوك الادخار الانجليزية تبلغ فى مجموعها اثنين وعشرين مليونا من الجنيهات ولكن الودائع التى تقل عن عشرين جنيها يبلغ مجموعها مليونين فقط وهذه وحدها يمكن أن تنسب الى الصناع والعمال .

وبعد ذلك انقسم المجلس على الوجه التالى :

الموافقون ٤٦
غير الموافقين ٢٣٥

وبذلك رفض الملتمس الوطنى .

وكانت هذه آخر خدمة قدمها أتوود لحركة الميثاق لأن أحداث الشغب ومعارضة أنصار الميثاق لآرائه فيما يختص بالاصلاحات النقدية وسيطرة حزب القوة المادية كل ذلك حفز أتوود على الاستقالة من مقعده فى البرلمان والانسحاب من الميدان السياسى ٠

٥ ـ المؤتمر والاضراب العام :

استأنف المؤتمر مداولاته فى الثالث عشر من يوليو ولم يكن يحضر اجتماعاته فى العادة أكثر من نصف الاعضاء فقد كان سبعة من أعضائه معتقلين على حين انهمك نحو العشرين منهم فى اثارة الجماهير أو فى التآمر ولم يولوا شئون المؤتمر الا القليل من الاهتمام ٠ وكان الملتمس الوطنى قد رفض بأغلبية حاسمة أصبح من الضرورى معها استبعاد كل أمل للنجاح فى البرلمان ٠

ومن ناحية أخرى فقد شاهد أعضاء المؤتمر الطريقة التى استعرض بها العمال فى برمنجهام قوتهم وفى اليوم الذى استأنف فيه المؤتمر اجتماعاته فى لندن وصلت أنباء من نيوكاسل تفيد أن خمسة وعشرين ألفا من عمال المناجم أعلنوا الاضراب احتجاجا على اعتقال تايلور ولوفيت وكولينز وهارنى ٠

وكان أعضاء المؤتمر يدركون دلالة هذه الأحداث وهى أن قوة حركة الميثاق تتمثل فى الشعب لافى البرلمان ٠ وعلى ذلك بدأ المؤتمر يعمل على تعبئة الجماهير وجعل موضوع الاضراب العام مدة شهر موضع بحثه ٠ واستمرت المناقشات حول هذه الموضوعات أسابيع عدة ثم أرسل سكرتير المؤتمر الى الأعضاء الذين كانوا منهمكين فى اثارة الجماهير يطلب منهم العودة فورا الى لندن للاشتراك فى المناقشات واتخاذ القرارات حول موضوع الاضراب العام ٠

ولكن هذا الطلب أغفل فترة من الوقت ، ثم ظهر بعض الاعضاء فى ختام المناقشات فقط وذلك لوضع نهاية للموضوع ٠ وكان هناك شعور عام بأن رفض الملتمس قد أنهى وظيفة المؤتمر وان كان ذلك لم يعلن صراحة ٠ لماذا اذن لم يحل المؤتمر نفسه ؟

والاجابة هى : اما أن أعضاء المؤتمر كانت تنقصهم الشجاعة للاعتراف بهزيمتهم ، واما أنهم اعتبروا أنه من الأصلح أن يطيل المؤتمر بقاءه ليكون موجها للشعب فى حالة الثورة ، ولابد أن الاعتبار الأخير كان هو السائد بين غالبية الاعضاء ٠

افتتح المؤتمر مناقشاته حول موضوع الاضراب العام فى الثالث عشر

من يوليو ، وكان معظم المبعوثين يشاركون فى الاعتقاد بأن الاضراب العام ليس الا مجرد مقدمة للثورة العامة للشعب وأن حرب الشوارع نفسها لا التوقف عن العمل هى التى ستضع حدا للأمر • وكان معظم المبعوثين يتحدثون عن كتيب بنبو الذى قرر أن مئونة أسبوع تكفى بدء الثورة الاجتماعية ، وبعد ذلك يكون الشعب سيدا للموقف ، ويستطيع الافادة من الثروة المكدسة طبقا للقرارات التى تصدرها اللجان الثورية •

وكان الأعضاء الذين يتوقعون حل الموضوع عن طريق حرب الشوارع يرون أنه ليس من الضرورى مناقشة احتمالات الاضراب العام أو حتى مناقشة الاستعدادات لتنفيذه ، وكانت النقطة الأساسية بالنسبة لهم هى وضع مشكلة الالتجاء الى التخريب أو الى حرب الشوارع أمام الحركة للتصرف فيها ، وكان هؤلاء الاعضاء يؤمنون بعدالة قضية الشعب والانتصار الحتمى للعدالة •

ولما كان النصر يتضمن قيام حرب الشوارع فان تنظيم الحملة كان هو الشىء الوحيد الذى ينبغى عمله •

وعلى ذلك كانوا يرون أنه ليس ثمة فائدة تعود من الانغماس فى التكهنات فيما يتعلق بالاضراب العام مادام لايعدو مجرد كونه الخطوة الأولى فى النضال •

وكان أعضاء المؤتمر الذين يعتنقون هذه الآراء ينتمون الى ذلك القسم من المؤتمر الذى يتميز بالتصميم الأكيد ، وقد استطاعوا لفترة من الوقت أن يجروا المترددين الى جانبهم ، وكان اوكونور وفريقه ينتمون الى فئة المترددين هذه •

أما أوبرين فكان فى بداية الامر يقف الى جانب الداعين الى الاضراب العام وحرب الشوارع ولكنه عارضهم فيما بعد • ولم يشترك لوفيت فى دورة المؤتمر هذه لانه كان مشغولا بالاستعداد لمحاكمته ، وقد وقف أمام محكمة الجنايات فى أغسطس ، وكان هيثرينجتون مستعدا للاضراب العام ، ولكنه كان يرغب فى اجراء بحث واضح محدود للموقف ، وكان معظم رجالات لندن يوافقون هيثرينجتون فيما يختص بضرورة اجراء مناقشة تفصيلية حول طبيعة الاضراب العام واحتمالاته لأنهم كانوا لا يعتقدون بحرب الشوارع •

وفى حوالى ذلك الوقت ظهر وليام بنبو على المسرح مرة أخرى بصورة مفاجئة ، ولكنه لم يكن فى لندن التى لم يلق تطرفه العنيف أية استجابة فيها وانما ظهر فى لانكشير ويوركشير ، وأخذ يجول فى البلاد لبيع كتيبه ويعقد الاجتماعات فى الخلاء •

وقد قرأنا أنه خطب فى كولنى وفى ستوكبورت وحرض جماهير العمال على انفاق كل أموالهم فى الحصول على البنادق وفى الاستعداد للاضراب العام مدة شهر ·

وفى الرابع من أغسطس عام ١٨٣٩ اعتقل بنبو ثم وقف أمام هيئة المحلفين فى منشستر فى الحادى عشر من الشهر نفسه ولكنه لم يقف أمام محكمة جنايات شستر الا فى أبريل عام ١٨٤٠ ·

ولا مجال للشك فى أن كتيب بنبو كان المصدر الذى استمد منه أنصار الميثاق كل آرائهم فيما يتعلق بالاضراب العام وفيما يلى نورد مقتطفات من عدد صحيفة « الميثاق » الصادر فى الحادى والعشرين من يوليو عام ١٨٣٩ ، وهذه المقتطفات تعطينا خلاصة المجادلات والقرار النهائى الذى اتخذه المؤتمر تجاه موضوع الاضراب العام :

فى الثالث عشر من يوليو وهو اليوم التالى لرفض الملتمس فى البرلمان قدم لووارى عضو المؤتمر القرار التالى :

« انه ما دام مجلس العموم قد رفض احالة الملتمس الوطنى الى اللجنة فمن العبث أن نتوقع أى انصاف من هذا المجلس » ·

وعلى ذلك يرى المؤتمر ألا يؤدى الشعب أعماله بعد الثانى عشر من أغسطس القادم مالم يعط أو تضمن له سلطة التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان حتى يستطيع حماية عمله وحقوقه ·

وبعد أن قدم لووارى قراره أعلن موار (مندوب اسكتلندة) أنه لن يقترع على هذا الموضوع لانه لم يتلق أى تعليمات من أبناء دائرته على الرغم من أنه طلب منهم أن يخبروه بآرائهم وعلى ذلك ينبغى عليه أن يعتبر عمله فى المؤتمر منتهيا ، ولكنه أضاف قائلا :

« ان رأيى الشخصى على أية حال هو أن المسألة المعروضة على المؤتمر ذات طبيعة بالغة الأهمية ، فالحقيقة هى أن الاضراب العام مدة شهر لايعدو أن يكون بداية ثورة لايستطيع أحد أن يتكهن بنهايتها · وعلى ذلك فان رأيى هو أن تنظيم الشعب ينبغى أن يتم بصورة أكمل مما هو عليها الآن قبل التوصية بشىء من هذا القبيل · وليس كافيا أن يكون قطاع صغير من الطبقات العاملة عازما على تنفيذ قرار الاضراب العام ، وانما ينبغى أن يلقى هذا القرار موافقة عامة ان لم تكن موافقة اجماعية والا كانت نتيجته وبالا لاخيرا · واننى أرى أنه ينبغى أن تتخذ الخطوات للحصول على موافقة كل مدينة كبيرة على الأقل بالعمل طبقا لمثل هذه التوصية قبل أن نوصى بها »

وقد أكد نيسوم وسكيفينجتون ودكتور فليتشر وهم من أعضـــاء

المؤتمر أن مدن بوزى ولوفبورج وجلوسستر وورسستر وسومرست تؤيد الاضراب العام . ولكن مندوب روكديل عارض القرار قائلا :

« ان المسألة التى نبحثها بالغة الأهمية وينبغى أن أسأل أولا : ما معنى الاضراب العام ؟ هل نمتنع تماما عن أداء كل أنواع العمل ؟ واذا كان الامر كذلك فهل تم اعداد الخبز الذى يكفى مدة شهر ؟ هل تم طحن القمح الذى يكفى مدة شهر ؟ اننى انفى أن ذلك قد حدث . ان الشعب فى روكديل يرى أنه ليس فى جنوبى لانكشير من الطعام ما يقيم أود الناس هناك مده أسبوعين . انه لأمر بالغ الأهمية ألا نفكر فى امكانية التنفيذ عمليا وحسب وانما ينبغى أن نفكر أيضا فى النتائج التى تترتب على مثل هذا الاجراء . لقد قيل : ان هذه محاولة غير دامية ، ولكن الذين قالوا ذلك هم خير من يعلمون أن هذا سوف يؤدى الى سفك الدماء والسلب معا . اننى لا أقول : اننى ضد هذا القرار . ولكننى أريد أن أرى مقدما المكاسب التى قد نحصل عليها حتى لو نجحنا والخسائر التى تترتب عليه اذا ما فشلنا . ان ذهنى متفتح للاقتناع وعلى الرغم من أننى أرى أن الاضراب العام مدة شهر غير عملى وينطوى على الحماقة فان المجادلات التى تقدمونها قد تغير من رأيى هذا » .

وأعلن بورنز الذى كان مشتركا فى مؤامرة تايلور :

« انه لافائدة من البكاء . ومهما كان العمل الذى نقوم به الآن فاننا سوف نخاطر مخاطرة عظيمة . ان الهدف من الاضراب العام مدة شهر هو أن نبين أننا لو توقفنا عن العمل توقفت الحكومة عن الحكم وتوقف صائدو الربح عن الحصول على الأرباح » .

ورد عليه وليم كاربنتر قائلا :

« ليس هناك مايعادل شعورى بالأهمية البالغة لهذه المسألة سوى الحيرة التى أحسها عندما أتكلم عنها وأحس بها أكثر باطراد لمعرفتى بأن كل من يحاول أن يقول أو يفعل شيئا يكبح من جماح النفوس المتحفزة بيننا انما يضع نفسه موضع الاتهام بالجبن ان لم يكن بما هو أسوأ من ذلك .

ان الشجاعة الأدبية للرجل تتضح فى جرأته على فعل الصواب عندما يكون معرضا لان يقدح ويلعن أكثر مما تتضح فى تركه التيار يجرفه معه كالاعمى دون مبالاة ، وعلى ذلك ينبغى أن نناقش هذه المسألة . ان معنا الآن ثلاثين مبعوثا فى المؤتمر من بين ثلاثة وخمسين . ولقد كتبت الى المبعوثين المتغيبين لحثهم وحثهم بقوة على العودة الى أماكنهم . أين أوكونور؟ أين أوبرين ؟ أين كريج ودكتور تايلور وفروست ؟

ان الحقيقة هى أننا نتناول هذه المسألة دون الاعداد المناسب لها ، وان كل ماقيل انما يبين أننا متماثلون فى جهلنا بمدى احتمال اطاعة الامر بالاضراب العام والطريقة التى يمكن أن يتحول بها الاضراب الى حدث هام. حتى فى حال احتمال اطاعة الشعب الامر وترك أعماله . وانه لمن الجرم فى ظل هذه الظروف أن نفعل أى شىء يتسبب فى حدوث هذه الأزمة .

انه لصحيح أن الرجال فى نيوكاسل والأماكن المجاورة لهـــا على استعداد لأن يطيعوا المؤتمر ، ولو أن هؤلاء الرجال كانوا عينة للشعب بصفة عامة ماكنت لأتردد فى التصويت الى جانب الاضراب العام ، ولكن الحال ليست كذلك ، واننى لأفضل أنأكونممثلا سيئا لهمعلى أنأصدر الأمر باتخاذ اجراء سيؤدى حتما الى التضحية بهؤلاء الاخوة الشجعان .

أيها الاصدقاء ، اننا نخدع أنفسنا فجلاسجو ليست مستعدة وأشتون ليست مستعدة ، ولم تقدم أية من منشستر أو شيفيلد جوابا شافيا . والآن هل نطلق مئات الآلاف من الرجال البائسين الجائعين لينقضـــوا على المجتمع دون أن يكون لدينا هدف محدود ودون أن نضع أية خطةللعمل تاركين الامر لسلسلة من المصادفات لتحدد النتائج ؟

لقد حزمت أمرى ولسوف أعارض فى تحديد ميعاد للاضراب العام الى أن تتوافر لدينا أدلةأفضل بالنسبة لمدىامكانية الاضراب منالناحية العملية أو مدى احتمال تنفيذه بطريقة فعالة « أولا » ، وبالنسبة للطريقة التى يفاد بها من هذا الاضراب « ثانيا » ..

وعلى الرغم من الخطب التى عارضت فى القيام بالاضراب العام فقدتمت الموافقة على اقتراح لووارى فى السادس عشر من يوليو . وعلى أية حال فان هذه المعارضة لم تذهب هباء اذ ترتب عليها عودة تايلور وأوكونور وأوبرين الى لندن ، وشكلت لجنة من سبعة أعضاء للبحث فى أكثر الوسائل فاعليه والتى يمكن بها تنفيذ الاضراب العام . وفى الوقت نفسه دارت مشاورات سرية فى المؤتمر انتهت الى اتخاذ قرار باصدار بيانحولموضوع الاضراب العام .

وكان « مدول » يرغب أولا وفوق كل شىء فى طلبمعونةالاتحادات العمالية فى تنفيذ الاجراءات الاخيرة . ولم يعد المؤتمر مقتنعا بأن القرار الذى اتخذ فى السادس عشر من يوليو ينطوى على الحكمة ، وبدأ يبحث عن وسيلة للتهرب من هذا الموقف العصيب .

وقد اكتشف أوبرين وسيلة التهرب اذ ألقى الخطاب التالى فى الثانى والعشرين من يوليو :

انه ليشفع لى فى التغيب عن المؤتمر أننى كنت أقوم بنشر الدعوة فى

شمالى انجلترا وفى لانكشير · وانه لتنتابنى المخاوف من أن الشعب هناك ليس مستعدا للاضراب العام ، وعلى ذلك فاننى أناشد المؤتمر ألا يتسرع فى مثل هذه الأمور ، اننى أريد أن أرى جماهير غفيرة من الشعب تستمر فى الاضراب ، ولكن هذا لن يكون اذا ماحددنا الثانى عشر من أغسطس موعدا لذلك ·

ومهما يكن من أمر فينبغى علينا أن نستقصى الحقائق ونضعها أمام الشعب دون ماخوف ·

اننى أتقدم بالقرار التالى :

«ان المؤتمر مايزال يرى بالاجماع أنه ليس ثمة اجراء أقل من الاضراب العام أو التوقف عن الأعمال فى جميع أنحاء البلاد يمكن أن يكفى اقامة الحقوق والحريات · ولكننا على الرغم من ذلك لانستطيع أن نتحمل مسئولية فرض الوقت أو الظروف التى يقوم فيها مثل هذا الاضراب لأننا نعتقد أنه ليست لنا القدرة على ذلك للأسباب الآتية :

١ ــ لأن عددنا قد انخفض بدرجة كبيرة نتيجة لتخلى بعض الأعضاء أو الاعتقال التعسفى الذى شمل نسبة كبيرة منا ·

٢ ــ لأن تشعبا كبيرا فى الراى يسود بين من تبقى من الاعضاء بالنسبة لامكانية تنفيذ الاضراب عمليا فى ظل الحالة التجارية الراهنة فى الاقاليم الصناعية ·

٣ ــ لأنه يبدو أن تشعبا مماثلا فى الرأى يسود خارج المؤتمر فيمن يمثلهم وفى الطبقات العاملة بصفة عامة ·

٤ ــ لأنه فى ظل هذه الظروف يكون هناك أكثر من مجرد الشك فى احتمال أن الامر الذى يصدره المؤتمر بالاضراب العام مدة شهر سيلقى طاعة عامة ، وبمعنى آخر فى احتمال أن الاضراب لن يكون مصيره الفشل ·

٥ ــ لأننا فى الوقت الذى نؤمن فيه أيمانا راسخا بأن الاضراب الاجماعى سوف يحقق الخلاص للبلاد فاننا مقتنعون بالقدر نفسه بأن الاضراب الجزئى لن يترتب عليه سوى الآلام والحرمان بالنسبة لكل من يشاركون فيه ، وأنه ليس من المستبعد فى هذه الحالة الراهنة من السخط التى تسود الرأى العام أن يؤدى الاضراب الى العنف والفوضى ·

٦ ــ ولأنه على الرغم من أن واجب المؤتمر هو أن يشارك فى كل الأخطار التى يتعرض لها الشعب فانه ليس من بين واجبات المؤتمر خلق أخطار لامبرر لها ·

٧ ـ لأننا نعتقد أن العمال أنفسهم هم خير من يستطيع الحكم على مدى حقهم ومدى استعدادهم للاضراب عن العمل وقتما يشاءون ، كما أنهم خير من يستطيع الحكم على مواردهم وامكانياتهم فى مواجهة المقتضيات التى تترتب على مثل هذا الحدث •

وفى ظل هذه الظروف فاننا نقرر تعيين لجنة من عشرة أعضاء لاعادة النظر فى القرار الصادر فى السادس عشر من يوليو والاستعاضة عنه بخطاب يترك للشعب نفسه تحديد احتمال بدء الاضراب العام مدة شهر فى الثانى عشر من أغسطس القادم أولا ، وتقوم فى الوقت نفسه بشرح الأسباب التى أدت الى اتخاذ مثل هذا الاتجاه ، كما تقوم بأخذ تعهد على المؤتمر بأن يتعاون مع الشعب فى أى اجراءات يرى أنها ضرورية لضمان سلامته وتحريره » •

وبعد مناقشة طويلة تمت الموافقة على قرار أوبرين بأغلبية ستة أصوات وقد غادرت الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر العام لندن وعادوا الى دوائرهم • وتم اختيار مجلس من سبعة أعضاء يتولى ادارة شئون المؤتمر كما ظل الأعضاء العشرة للجنة الاضراب العام فى لندن لتلقى التقارير من المقاطعات • وعلى أساس تلك التقارير صدر البيان التالى فى السادس من أغسطس •

« اننا نرى بالاجماع أن الشعب غير مستعد لتنفيذ الاضراب العام لمدة شهر اعتبارا من الثانى عشر من أغسطس عام ١٨٣٩ ، وعلى أية حال فان الدلائل نفسها جعلتنا نقتنع بأن الغالبية العظمى من العمال بما فى ذلك العاملون فى معظم الحرف ممن يمكن اغراؤهم بالتوقف عن العمل فى الثانى عشر من أغسطس يوما أو يومين أو ثلاثة أيام لتكريس هذا الوقت للاجتماعات والمواكب للتداول فى الحالة الرهيبة الراهنة فى البلاد ولابتكار أفضل السبل لمنع الاستبداد البشع الذى يتهدد الفئات الكادحة بوساطة غالبية أبناء الطبقات العليا والمتوسطة أولئك القتلة الذين يفترسون ثمار أعمال الكادحين • وفى الوقت نفسه فاننا نعلن للبلاد أن الرأى القاطع لهذا المجلس هو أنه مالم يتعاون أرباب الحرف فى بريطانيا العظمى بصورة جماعية موحدة مع اخوانهم الذين يقاسون مزيدا من الكرب فى القيام باضراب معنوى هائل فى الثانى عشر من أغسطس فسيكون من المستحيل انقاذ البلاد من ثورة دامية ستنتهى بعد تضحيات هائلة من الارواح والممتلكات الى خضوع العمال خضوعا مطلقا لقتلة المجتمع من أصحاب الأموال •

واننا فى ظل هذه الظروف لنرجو من كل اخواننا من أنصار حركة الميثاق أن يستبعدوا فكرة القيام بالاضراب العام مدة شهر لأنه غير عملى

على الاطلاق فى الوقت الحاضر ، وأن يعدوا أنفسهم لتنفيذ الأهـداف الدستورية التى ذكرناها .

كما أننا نتوسل الى أبناء الحرف المتحدة اذا ماكانوا راغبين فى انقاذ بلادهم من الاضطرابات العنيفة وانقاذ أنفسهم من الدمار أن يقدموا الى اخوانهم التعسين كل مافى وسعهم من مسـاعدة فى الثانى عشر من أغسطس من أجل تحقيق الهدف من الاضراب .

يا أبناء الحرف ، ان خلاص البلاد فى أيديكم .

ويكشف هذا البيان عن شعور باليأس اذ كانت المناقشـات حول الاجراءات الاخيرة قد أفزعت أصحاب الحرف . كما أن تهديد العمال بأن يقتصروا على شراء حاجاتهم من أنصار الميثاق وبأن يقوموا بالاضراب العام مدة شهر حفز أصحاب المحال وأصحاب الاعمال الى طلب الحماية من لورد جون رسل الذى أصدر فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٨٣٩ تعليمات الى القضاة بأن يتخذوا خطوات جبارة ضد أية محاولة لتنفيذ الاجراءات الاخيرة ، وأن يعتقلوا كل من يدعو لهذه الاجراءات ويسجنوه حيث انها غير مشروعة وتخل بالأمن . وكانت الاعتقالات قد بدأت منذ أبريل ثم صارت شائعة بعد ذلك ، وفى شهر أغسطس وحده تم اعتقال مـائة وثلاثين من زعماء حركة الميثاق ، وقد سجن بعض أعضاء المؤتمر على حين تقرر تقديم البعض الآخر الى المحاكمة وأفرج عنهم بكفالة ، ومن بين هؤلاء فينسنت ولوفيت وكـولينز وبراون وأوكـونور ومدول وتايلور وريتشاردسون وأوبرين وكارير وتيسوم وديجان .

وقد وضع هذا البيان منذ صدوره نهاية لخطة بنبو ، وقام العمال بالاضراب فى الثانى عشر من أغسطس واتبعوا نصيحة المؤتمر العام بعقـد اجتماعات كبيرة والسير فى مواكب فى كل المدن الصناعية تقريبا ، وأدى ذلك الى بعض الاضطرابات فى عدد من الأماكن ، وقد قام مبعوثون عن المؤتمر العام بحضور كل الاجتماعات تقريبا وظلوا خارج لندن الى الخامس والعشرين من أغسطس . وقد توجه أوكونور بناء على طلب المـؤتمر العام الى جلاسجو حيث عقد مؤتمرا شهده سبعة وخمسون وفدا من أسكتلندة وقد عارض الجزء الأكبر من تقارير الوفود القيام باضراب عام مدة شهر . وكانت الأقلية هى التى تؤيد التسلح على حين أيدت الاغلبية سياسة القوة المعنوية .

وفى السادس والعشرين من أغسطس استأنف المؤتمر العـام اجتماعاته فى لندن ولكن وظيفته كانت قد انتهت اذ مات الملتمس وألغى الاضراب العام ، ولم يعد من الممكن بعد ذلك انكار الحـاجة الى تنظيم

متناسق ، كما أن موجة الاعتقالات والادانة لم تتوقف • وبذر الفشل الذى لقيه المؤتمر بذور التفكك بين الوفود المشتركة فيه ، واقترح أوبرين حل المؤتمر العام وذلك فى السادس من سبتمبر وأيد تايلور هذا الاقتراح وتمت الموافقة عليه بأغلبية اثنى عشر صوتا مقابل أحد عشر صوتا •

وفى الرابع عشر من سبتمبر انحل المؤتمر العام بصفة نهائية وعاد قليل من أعضائه الى العمل بالصحافة مثل كربينتر وأوبرين وعاد أوكونور الى مواصلة الدعوة على حين عاد تايلور وفروست وبورنز وكارود وبوسى الى تآمرهم ، ذلك التآمر الذى سنعالج نهايته المؤلمة فى فصل آخر •

وكان من بين الأعمال الأخيرة التى قام بها المؤتمر العام صياغة اعلان الحقوق الدستورية البريطانية •

ففى خلال المناقشات التى دارت حول منح حق الانتخاب للجميع والبرلمانات المحدودة بعدد من السنين وحق التدريب على الأسلحة وحملها وعقد الاجتماعات وما الى ذلك أدرك المؤتمر العام أن الحقوق الدستورية للمواطنين البريطانيين غير محدودة ، ومن ثم فهى قابلة لتفسيرات قانونية غير ملائمة ، وعلى ذلك قرر المؤتمر استشارة محام مختص بالشئون الدستورية ، واستشار المؤتمر أحد المحلفين الألمان يدعى شرودر وكان قد هاجر من وطنه للاقامة فى لندن ، وكتب شرودر رأيه على شكل «اعلان للحقوق» قسمه تسعا وثلاثين مادة، وربما كان ذلك على غرار المواد التسع والثلاثين للعقيدة الكنسية البريطانية ، وقسم مطالب أنصار الميثاق الى فقرات ، وذيل كل مادة بالاستشهادات القانونية التى تبين معرفة خارقة بالأدب الدستورى فى بريطانيا • وأفاد شرودر فى ذلك بأهم ما فى السنن والمواثيق والدساتير القديمة والاسفار ، كما وضع تحت تصرف أنصار الميثاق كل ما يتعلق بهذه الموضوعات من سوابق واحكام قانونية وآراء مشاهير المحامين البريطانيين ورجال الدولة فى القرون الوسطى والعصور الحديثة •

وبلغ سرور أعضاء المؤتمر بهذا الاعلان حدا جعلهم يعتبرون أنه أهم ما تمخض عنه المؤتمر العام •

الفصل الخامس
ثورة أنصار الميثاق والضمير الوطني

١ ـ التمرد في جنوبي ويلز :

اتخذت حكومة الأحرار موقفا سلبيا من الدعوة التي قام بها أنصار الميثاق في أعوام ١٨٣٦ و ١٨٣٧ و ١٨٣٨ · ولم تشعر الحكومة بأي قلق تجاه الخطب العنيفة التي ألقاها ستيفنس وتايلور وبومونت وأوكونور وتجاه تزايد عدد أنصار الميثاق الذين يدعون الى استخدام القوة المادية ، ولم يشعر بالقلق تجاه هذه الامور سوى السلطات المحلية وصحف حزب المحافظين ، ويرجع ذلك بالنسبة للأولى الى الخوف من أن تؤدي الخطب العنيفة الى الاخلال بالأمن أما الأخرى فكانت السياسة الحزبية هي التي تدفعها الى ذلك لكي تزعزع الثقة في حكومة الاحرار في كل أنحاء البلاد · وأخيرا اضطرت الحكومة في خريف عام ١٨٣٨ الى اتخاذ موقف جديد تجاه هذه الدعوة ·

وفي الثامن من أكتوبر عام ١٨٣٨ ألقى لورد جون رسل خطابا في مأدبة أقيمت في ليفربول تكريما له وتحدث فيه عن الحالة العامة في البلاد والخدمات التي قدمها برلمان الاصلاح وانتهز الفرصة للتعبير عن رأيه في الدعوة التي يقوم بها أنصار حركة الميثاق فقال :

« ان الحياة العامة تنبض بقوة في الوقت الحاضر وتعبر عنها الاجتماعات العامة الكثيرة التي يجري عقدها في مختلف أنحاء البلاد · وقد يقلل البعض من قيمة الآراء التي يعبر عنها في هذه الاجتماعات ، ولكن هذا ليس رأيي ولا رأي الحكومة التي أعمل معها فانا أعتقد أن الشعب له الحق في أن يعقد الاجتماعات · واذا لم يكن لديهم مايؤلمهم فان الادراك السليم سيسارع الى انقاذهم ويضع حدا لهذه الاجتماعات ، وليس هناك ماتخشاه الحكومات من المناقشات الحرة أو اعلان الرأي العام في صراحة · وقد كان هناك خوف عندما كان الناس يدفعون بالقوة للانضمام الى الاتحادات السرية فقد كان الخوف والخطر يكمنان في ذلك لا في المناقشة الحرة » ·

كانت هذه هي سياسة الحكومة ، وكان موقف لورد جون رسل من أنصار الميثاق يتسم بنزعة انسانية زائدة ، وقد أملى هذا الموقف رغبته

الصادقة فى تجنب اراقة الدماء ، وقد عبر سيرتشارلز نابير الذى كان على اتصال وثيق به عن هذا الرأى نفسه ، ولكن الفزع المتزايد للسلطات المحلية والعنف المتزايد لزعماء حركة الميثاق فى شمالى انجلترا والمعارضة المرة لصحف المحافظين التى كانت ترى أن مشروع الاصلاح كان المقدمة لحركة الميثاق ، هذا بالاضافة الى تناقص الاغلبية التى يتمتع بها حـزب الاحرار فى البرلمان ، كل ذلك أجبر الحكومة على اتخاذ الاجراءات لقمع حركة الميثاق .

وفى السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٨٣٨ اعتقل ستيفنس فى منشستر واتهم بالتحريض على الشغب ، وعلى الرغم من الافراج عنه بكفالة فان اضطراب مشاعر الشعب فى لانكشير ويوركشير وفى شمالى انجلترا كله أخذ يتزايد باستمرار . وكان وضع فينسنت فى ويلز وغربى انجلترا يماثل وضع ستيفنس فى شمالى البلاد ، فقد اعتقل فينسنت فى الثامن من مايو عام ١٨٣٩ بعد قيام بعض أحداث الشغب . وفى يوليو وأغسطس وسبتمبر من عام ١٨٣٩ كانت حالات الاعتقالات قد تعددت بدرجة أصبح معها كل زعماء حركة الميثاق ممن لهم أية أهمية اما معتقلين واما فى انتظار المحاكمة . ولكن هذه المحاكمات لم تثر شعورا بالمرارة فى أى مكان آخر بقدر ما أثارته فى ويلز .

فلقد كان العمال فى ويلز بطبيعتهم البسيطة العاطفية المتحمسة يتوقعون من أية حركة شعبية أن تقوم بأعمال مثيرة . وكان مزاجهم يشابه مزاج البروليتاريا فى فرنسا الا انه كان يتغذى ويتأثر بالمشاعر المسيحية الفطرية أكثر مما يتغذى ويتأثر بالاستدلالات المنطقية .

وقد تلقى أهالى ويلز رسالة حركة الميثاق من هنرى فينسنت المتحمس البليغ .

وكانوا ينظرون الى الحركة على أنها تجسيم للعدالة والحرية والأخوة التى كانت قلوبهم تتوق اليها . وكانت أحوالهم المادية أفضل كثيرا من أحوال معظم العمال البريطانيين ، وكانت الثورة الصناعية تكاد تكون غير معروفة فى ويلز ، وكانت البروليتاريا تتكون فى الحقيقة من عمال المناجم الذين كانوا يتلقون أجورا طيبة فضلا عن أن مسائل العمل والاجور كانت تنظمها علاقات المحبة والروابط الدينية اذ أن الفقراء والأغنياء فى ذلك الوقت كانوا يلتقون معا فى الكنائس توحدهم المصالح المشتركة .

ولهذا كله كانت حركة ميثاق الشعب فى ويلز حركة معنوية أكثر منها حركة اقتصادية ، وكان أهم قادة الحركة فى ويلز جون فروست الذى كان يمارس تأثيرا قويا على رفاقه بسبب وضعه وشخصيته اذ أنه كرس جهوده منذ

عام ١٨١٧ لتدعيم العقائد الراديكالية وتسبب لنفسه فى عقوبة السجن ستة شهور عام ١٨٢٢ ، وبعد انتصار مشروع قانون الاصلاح وادخال نظام الحكومات المحلية في المدن انتخبه المواطنون لعضوية مجلس المدينة ، ثم عين فروست بعد ذلك عمدة ثم قاضيا ثم قاضيا للصلح على التوالى • وعندما جاء فينسنت بحركة الميثاق الى نيوبورت كان فروست قاضيا للصلح، ولكنه مع ذلك أعرب فى الحال عن عطفه على الحركة الجديدة وسمح لنفسه بأن ينتخبه انصار الميثاق ممثلالهم فى المؤتمر العام •

وعندما اجتمع المؤتمر فى لندن قامت صحف المحافظين بلوم فروست ، ونتيجة لذلك اقترح عليه لورد جون رسل أن يستقيل من منصبه كقاض للصلح • وقدم فروست استقالته مصحوبة بالاحتجاج لأنه اعتبر أن طلب لورد جون رسل فيه انتهاك لحرية الفكر • ونشر احتجاج فروست فى الصحف الموالية لحركة الميثاق ، وجعله ذلك واحدا من الرجال المحبوبين فى الحركة • وقد انضم فروست الى تايلور بدافع من الألم الناجم عن معاملة الحكومة له وبسبب طبيعته المتحمسه ،وفى نهاية الأمر اشترك فروست فى مؤامرة تايلور التى استخدمت فيها القوة المادية

وهنا نصل الى فصل من تاريخ حركة الميثاق مايزال الى الآن يحيط به الغموض الى حد ما ، ويمكن أن نستلخص من كل القصص التى قيلت بعض الحقائق نوردها فيما يلى :

عندما رفض الملتمس الوطنى وأخطأت الدعوة السلمية الهدف عقد اجتماع سرى بين تايلور وكاردو وبوسى وبورنز وربما لوواى أيضا ، واعتزم هؤلاء تحرير الطبقة العاملة عن طريق العصيان المسلح • وقد أرسل الميجور البولندى بنبوسكى الى ويلز ليكون قائدا عسكريا كما تم تعيين بعض من صف الضباط القدامى المتقاعدين فى بعض المدن فى شمالى انجلترا ووسطها بغية تدريب العمال •

ويبدو من مفكرات السير تشارلز نابير أن معظم هؤلاء كانوا على علاقة بالسلطات العسكرية وأمدوها بالمعلومات الخاصة بالاستعدادات الجارية •

وقد نظمت المؤامرة السرية على نمط جمعية الايرلنديين المتحدين وقسمت البلاد الى أقاليم ، ثم قسم أنصار الميثاق فى تلك الاقاليم الى جماعات تتكون من عشرة أشخاص ومائة شخص وألف شخص •

وعندما اعتقل كاردو فى نوفمبر عام ١٨٣٩ أمكن اكتشاف بعض الخطط الخاصة بهذه المنظمة • وقد أثارت عقوبات السجن القاسية وتحريم الاجتماعات ومصادرة الاسلحة وأخيرا المعاملة التى لقيها فينسنت على يد

سلطات السجن ، كل ذلك أثار شعور المرارة فى ويلز بدرجة هائلة · وكان العمـال مصممين أولا وفوق كل سىء على اطلاق سراح فينسنت بالقوة · ولم يعد فروست قادرا على كبح جماح الشعب مما اضطره الى أن يقف فى مقدمتهم · وفى اليوم السابق لحل المؤتمر العام شرح فروست الموقف فى ويلز لأصدقائه الحميمين وأعلن أن حركة الميثاق فى هذا الجزء من البلاد ستكون عرضة للخطر ما لم يتخذ اجراء ما دون تأخير · ولما كانت ويلز لا تستطيع أن تقوم بعمل منفرد فقد كان اشتراك شـمالى انجلترا ووسطها فى التمرد وفى وقت واحد أمرا ضروريا ·

وقد ردّ بوسى مبعوث برادفورد الى المؤتمر العام على ذلك قائلا : انه سوف يقف الى جانب أهالى ويلز ، وانه سوف يثير يوركشير كلها الى التمرد المسلح · وعاد فروست الى ويلز ليبدأ العمل على حين لم يفعل بوسى أى شيء ولم يكن ينوى أن يفعل ·

وقد علم أشتون وهو أحد الزعماء المحليين للعمال فى يوركشـير بمشروع المؤامرة ، وكان آشتون يعلم أيضا أن بوسى كاذب مدع وتكهن بالكارثة التى توشك أن تقع فاتصل بهيل محرر صحيفة نورثرن ستار . وأخبره أن أهالى ويلز يعدون العدة للتمرد المسلح اعتمادا على مساعدة بوسى الذى سوف يتخلى عنهم ، ورجاه آن يبلغ آوكونور الامر دون تأخير لأنه الرجل الوحيد الذى كان فى مركز يسمح له بأن يكبح جماح أهالى ويلز . وقد أكد هيل انه نقل رجاء أشتون الى أوكونور وأفضى اليه بالسر كذلك علم أوبرين بمجرى الاحداث فى ويلز ، وكان يشارك فى الرأى نفسه وهو أن أوكونور ينبغى أن يتدخل فى الحال ليبعد الحظ العاثر عن أهالى ويلز .

وطبقا للقصص التى رواها هيل وأوبرين عام ١٨٤٥ فان أوكونور لم يتخذ أية خطوة لانقاذ أهالى ويلز من مصيرهم المحتوم ، وانما ابتعـد فى هدوء الى ايرلندا ولم يرد عنه أى خبر الى ان أسىء تنفيذ التمرد فى ويلز وسجن قادته .

ومن ناحية أخرى أكد أوكونور أن أيا من هيل أو أوبرين لم يخبره بالمؤامرة السرية فى ويلز ، وأنه ذهب الى أيرلندا لقضاء بعض أعماله وهو يجهل حقيقة الأوضـاع فى ويلز · ورواية أوكونور هذه تستحق من التصديق قدرا أكبر مما تستحقه روايتـا هيل وأوبرين لأنه مهما أسىء الظن بأوكونور فمما لا شك فيه أنه لم يكن جبانا ولا كان خائنا ·

وقد سارت أحداث هذا التمرد على النحو التالى :

فى حوالى نهاية أكتوبر اتفق فروست ووليم جونز وزيفانيا وليامز

على أن يقوموا فى ليلة الثـالث من نوفمبر بزحف على مدينة نيوبورت ومعهم نحو ألف رجل ويطلقوا سراح فينسنت من السجن .

وتم تعبئة أنصار الميثـــاق وقسموا ثلاثة طوابير ، وكان بعضهم مسلحا بالغدارات القديمة والبعض مسلحا بالمهاميز على حين تســلح عدد آخر بالهراوات الغليظة وبدءوا سيرهم وهم ينشدون الاناشــيد الحماسية الى أن دخلوا مدينة نيوبورت فى الصــباح الباكر من اليوم الرابع من نوفمبر · وكانت السلطات على علم كامل بهذه الحركة فوضعت قوة من رجال البوليس وفرقة خاصة من الكونستبلات وخمسة وثلاثين رجلا من جنود فرقة المشاة فى حالة استعداد للعمل ·

وعند ظهور أنصـار الميثـاق فى نيوبورت أبدى رجـال البوليس والكونستبلات بعض المقاومة ثم ولوا الأدبار ، وسارعوا الى فندق وستجيت حيث كان الجنود بقيـــادة ملازم يتخذون مواقعهم فى نوافذ الفندق وهم شاهروا السلاح ·

وتشير كل هذه الظواهر الى أن فروست وزملاءه كانوا لايعلمون بوجود الجنود فى هذا الفندق وانما كانوا يعلمون فقط بأن القاضى فيه ، وزحف قادة التمرد ورجالهم الى الفندق ، وطلبوا اطلاق سراح المسجونين · وفجأة سمع صوت اطلاق البنادق ولم تمض عشرون دقيقة حتى كان عشرة من انصار الميثاق قد قتلوا فى ميدان فندق وستجيت وأصيب خمسون آخرون بجراح على حين لاذ الباقون بالفرار ، وهكذا انتهى هذا التمرد ·

وقد كان بين القتلى من أنصار الميثاق شاب فى الثامنة عشرة من عمره يدعى جورج شل . وكان هذا الشاب قد أرسل الى والديه فى الليلة السابقة للمعركة الخطاب التالى :

بنتيبول فى ليلة الاحد ٣ من نوفمبر عام ١٨٣٩

والدى العزيزين :

أرجو أن يصلكماخطابى هذا وأنتما فى خير حال تماما كحـــالى الآن ·

اننى سوف أخوض الليلة نضالا مجيدا من أجل الحرية ، فاذا شاءت ارادة الله أن تبقى على حياتى فسألقاكما سريعـــا ، وان أبت مشيئته فلا تحزنا من أجلى لأننى سأكون قد سقطت فى سبيل أنبل قضية ·

المخلص

جورج شـــل

وأعقب قمع الحركة اعتقال الكثيرين ووجهت تهمة الخيانة العظمى الى فروست ووليام جونز وزيفانيا وليامزوأربعة آخرين ، وأرسلت الحكومه هيئة خاصة من الفضـــــاة الى مونموث حيث بدأت المحاكمات فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٨٣٩ ، وانتهت فى الثالث عشر من يناير عام ١٨٤٠ . وقد حكم على فروست وجونز ووليامز بالاعدام ، كما حـــكم على الاربعة الآخرين بالاعدام أيضا ، ولكن النية كانت مبيتة على أن يستبدل بعقوبة الاعدام بالنسبة لهؤلاء الأربعة النفى مدى الحياة ، ولكنه نتيجـة لخطأ فنى أو ربما بسبب الاضطراب الهائل الذى شمل الشعب فى بريطانيا بسبب الحكم على زعماء ويلز الثلاثة بالاعدام فقد خففت العقوبة على هؤلاء الثلاثة أيضا واستبدل بالاعدام النفى مدى الحياة . ثم نالوا جميعا العفو الشامل فى عام ١٨٥٦ .

اعتقالات بالجملة :

اعتقل فى الفترة ما بين ابريل عام ١٨٣٩ ويونيو عام ١٨٤٠ ثلثمائة وثمانون من أنصار حركة الميثاق فى انجلترا بالاضافة الى اثنين وستين من زعمائها فى ايرلندا . وقد برىء بعضهم وحكم على البعض الآخر بعقوبات تتردد ما بين السجن ثلاثة شهور والنفى مدى الحياة .

وفى الثالث من أغسطس عام ١٨٣٩ قدم أربعة أشخاص الى المحاكمة لاشتراكهم فى اضطرابات برمنجهـــام التى كانت قد قامت فى الخامس عشر من يوليو ، وقد وقفوا أمام محكمة جنايات واروبك وحكم على ثلاثة منهم بالاعدام ، ولكن هذه العقوبة استبدل بها بعد ذلك النفى مـــدى الحياة .

وفى السادس والسابع من أغسطس وقف كولنز ولوفيت أمـــام المحلفين أنفسهم . وقد تولى أحد المحامين الدفاع عن كولنز ولكن لوفيت تولى الدفاع عن نفسه ذلك الدفاع الذى أثار اعجاب المدعى العام والقاضى . وكانت النقاط الأساسية فى الاتهام الموجه اليه تتضمن قيامه بتأليف ونشر قرارات الخامس من يوليو التى لام فيها بوليس لندن وسلطات برمنجهام مستخدما فى ذلك أعنف الألفاظ . ولم يسحب لوفيت كلمة واحدة مما جاء فى هذه القرارات ، وأوضح أن الشعب له الحق فى الاجتماع وحرية المناقشة . وقد حكم على كل من كولنز ولوفيت بالسجن مدة عام وعوملا معاملة المجرمين العاديين .

وفى العاشر من أغسطس قدم عدد من أنصار حركة الميثاق والمتصلين بها الى محكمة الجنايات فى شستر ، وكان من بينهم ستيفنس ومدول .

وقد دافع ستيفنس عن نفسه بخطاب استغرق خمس ساعات ، ولكنه كان خاليا تماما من أى دفاع عن الميثاق اذ أن ستيفنس تنصل من كل علاقة له بالحركة ، وانكر أن يكون قد دافع فى يوم من الايام عن حق الانتخاب للجميع ، وتحدث عن برنامج اجتماعي متحفظ على طريقة دزرائيلي وأوستلر وقال : انه مستعد لان يكرس حياته لمثل هذا البرنامج .

وعلى أية حال فانهذا التراجع لم يجده نفعا اذ حكمعليه بالسجن ثمانية عشر شهرا ، ولكنه على النقيض تماما من لوفيت وكولنز تلقى معاملة طيبة من سلطات السجن . وقد أثار ارتداد ستيفنس حنقا شديدا فى دوائر أنصار حركة الميثاق واتهم بالخيانة .

وكانت التهمة الموجهة الى مدول هى التحريض على جمع السلاح والتشجيع على حرب الشوارع . وقد استغرق الخطاب الذى ألقاه مدول دفاعا عن نفسه خمس ساعات أيضا ولكنه كان فى الواقع شرحا لمبادىء حركة الميثاق .

وقد تمت معظم المحاكمات الكبيرة بتهمة الخيانة العظمى فى مارس وأبريل من عام ١٨٤٠ ، فحكم على أوكونور بالسجن ثمانية عشر شهرا بتهمة التآمر ضد الدولة ، وحكم على اوبرين بالعقوبة نفسها كذلك حكم على بنبو بالسجن ستة عشر شهرا وقد استغرق الخطاب الذى ألقاه دفاعا عن نفسه أكثر من عشر ساعات وشبه بنبو نفسه بالمسيح وشبه حزب الاحرار الحاكم باليهود كما شبه القاضى ببيلاطس النبطى .

وقد حكم على هولبيرى الذى لم يكن يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره بالسجن أربعة أعوام لانه فى حماسته الرومانتيكية الثورية قام بقيادة أنصار الميثاق ضد الجنرال نابير واستولى على مدينة نوتنجهام ، وقد مات مولبيرى فى زنزانته بعد ذلك بعامين ودفن فى شيفيلد بعد جنازة مؤثرة اشترك فيها عشرون ألف عامل ، وألقى هارنى خطاب التأبين فى تلك الجنازة .

وكانت خطب الدفاع تعتمد فى الجزء الاكبر منها على قانون الطبيعة الا أن بعض هذه الخطب كان يلقيها عمال عاديون فكانت خالية تماما من أى اطلاع قانونى أو تاريخى ، ولكنها كانت تقدم وصفا مؤثرا للبؤس السائد بين الطبقة العاملة ، وقد وقف أحد المتهمين وهو نجار يدعى جورج لويد أمام هيئة المحلفين فى ليفربول فرسم فى خطابه صورة محزنة لما يعانيه العمال أنصار الميثاق من ألم واضطهاد حتى انه أسال دموع الحاضرين .

وفرضت هذه الاعتقالات الجماعية التزامات كثيرة على روح التضحية

لدى أنصار الميثاق والحركة العمالية ، فجمعت الاموال لصالحة أسر المسجونين وانشىء صندوق خاص لمساعدتهم . ومع ذلك فقد كانت الاموال التى جمعت لا تكاد تكفى التخفيف من البؤس الذى تعانيه تلك الاسر .

وقد خصص أوكونور جزءا من أرباح صحيفة نورثرن ستار لمساعدة المعتقلين ، كما أن المنظمات المحلية قامت بعمل الكثير من أجل زعمائها المعتقلين وساعدتهم فى الحصول على طعام أفضل فى السجن ، وكانت أسر الزعماء البارزين تتلقى جنيها كل أسبوع ·

وعقب النهاية المحزنة للتمرد الذى حدث فى جنوبى ويلز انسحب تايلور من الدعوة على الفور ومات بعد ذلك بفترة قصيرة ·

أما بوسى فكان قد جلله العار وهاجر الى أمريكا · وبالاضافة الى كل هذا عانت الصحف الموالية لحركة الميثاق من الاضطهاد حتى أنه فى عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٠ توقفت الصحف التالية عن الصدور :

تروسكوتسمان وأوبريتيف وشارتر وشامبيون وساوثرن ستار ووسترن فينديكيتور ونورثرن ليبريتور ·

الفصل السادس
اعادة التنظيم والسياسة الانتخابية

١ ـ اتحاد الميثاق الوطنى :

كان للتجربة التى مرت بها حركة الميثاق فى سنواتها الاولى أثرها فى اقتناع الزعماء بأن المنظمات المحلية غير المتماسكة لا تلائم وحدة العمل، وصار التنظيم مسألة ملحة تشغل اهتمام كل المفكرين من أنصار الميثاق. وفى حوالى منتصف عام ١٨٤٠ نشطت الاتصالات بين زعماء حركة الميثاق حول هذا الموضوع • وفى العشرين من يوليو عام ١٨٤٠ اجتمع ثلاثة وعشرون مبعوثا من وسط انجلترا وشماليها على هيئة مؤتمر فى منشستر لابتكار خطة للتنظيم • ونظر هذا المؤتمر فى خطط للتنظيم رسمها فيرجوس أوكونور وأوبرين وبورنز ومدول وبنبو •

وقد كان أوكونور يؤيد بصفة أساسية تدعيم صحافة حركة الميثاق وذلك بتحويل صحيفة نورثرن ستار الى صحيفة صباحية يومية تخصص لاحداث تغيير شامل فى أحوال الطبقة العاملة باغرائها على العودة الى الزراعة •

وكانت الخطة التى وضعها أوبرين ترتكز على اقامة اتحاد انتخابى •

واقترح مدول تدعيم حركة ميثاق الشعب عن طريق تنظيم الحرف المختلفة •

أما خطة بنبو التى كانت تقع فى ثمان وعشرين صفحة فلم تعلن محتوياتها ، وانما أعلن أنها غير ملائمة •

ووضع لوفيت وكولنز خطة تنبنى تماما على اقامة اتحادات تعليمية•

وقد استمر اجتماع المؤتمر من العشرين الى الرابع والعشرين من يوليو وأقر المؤتمر الاقتراح التالى للتنظيم :

انضمام أنصار الميثاق فى بريطانيا العظمى الى اتحاد الميثاق الوطنى، والهدف من هذا الاتحاد هو الحصول على اصلاحات راديكالية فى مجلس العموم ، وبمعنى آخر الحصول على تمثيل صحيح كامل لشعب المملكة المتحدة بأسره • والأسس اللازمة لضمان مثل هذا التمثيل هى : أن يكون

لكل رجل بلغ الحادية والعشرين من عمره الحق فى انتخاب أعضاء البرلمان بشرط أن يكون سليم العقل والا تكون هناك اشتراطات بوجود ممتلكات معينة لدى أعضاء البرلمان ، وأن تدفع مرتبات للاعضاء ، وأن يكون الاقتراع سريا ، وأن تقسم الأقاليم الانتخابية بحيث ينال كل اقليم عددا من الممثلين يناسب عدد الناخبين فيه ، وأن تكون الانتخابات سنوية .

ويجب ألا يستخدم فى تحقيق تلك الأهداف الا الوسائل السلمية والدستورية مثل عقد الاجتماعات العامة لمناقشة الآلام الناجمة عن النظام الموجود الآن ولتوضيح فائدة التغييرات المقترحة ولتقديم الملتمسات الى البرلمان .

ويمكن كل شخص أن يكون عضوا فى هذا الاتحاد بشرط أن يوقع على اعلان يبين موافقته على أهداف الاتحاد ومبادئه ودستوره عند منحه بطاقة العضوية التى سيتم تجديدها كل ثلاثة أشهر ، ويقوم العضو بدفع بنسين مقابل هذه البطاقة . وسوف يتم تشكيل الاعضاء حيثما كان ذلك ممكنا فى جماعات من عشرة أشخاص تجتمع أسبوعيا ، وتختار كل جماعة واحدا منها يتولى رياستها ، ويتم تعيينه بمعرفة الهيئة التنفيذية ، ويقوم رئيس كل جماعة بجمع بنس واحد فى الاسبوع من كل عضو من أعضاء جماعته ، وسوف تقسم كل مدينة الى عدد من الاقسام طبقا للخطة الواردة فى قانون اصلاح المجالس البلدية . ويعقد أعضاء هذه الاقسام اجتماعا شهريا يشهده رؤساء الجماعات ويقدمون تقارير عن حالة الجماعات التى يرأسونها مع استخدام لغة مشروعة فى تلك التقارير .

وينبغى لهذه الاقسام أن تقترح فى أول اجتماع لها اسم شخص ليعين محصلا بمعرفة الهيئة التنفيذية ويدفع له رؤساء الجماعات الأموال التى يقومون بجمعها ويقوم المحصل بتسليم تلك الاموال الى أمين صندوق المدينة فى الاجتماع الاسبوعى للمجلس المحلى وسيكون لكل مدينة رئيسية وضواحيها من القرى المجاورة مجلس يتكون من تسعة أشخاص بما فى ذلك من أمين الصندوق والسكرتير .

ويعقد المجلس المحلى اجتماعاته مرة فى الاسبوع ويكون له سلطة تخصيص نصف الاموال التى يتم جمعها للانفاق منها على الاغراض المحلية . كما يتولى هذا المجلس مسئولية التحقق من تنفيذ التوصيات التى تصدرها الهيئة التنفيذية للاتحاد .

وسوف يكون على رأس اتحاد الميثاق الوطنى هيئة تنفيذية من سبعة أعضاء بما فيهم من أمين الصندوق والسكرتير ، وسيقوم الحزب كله بانتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية ، وستدفع لهم مرتبات مقابل عملهم ، وسيقوم

الامين العام للصندوق بنشر بيان أسبوعى من الحسابات فى صحف حركة الميثاق .

وقد تمت الموافقة على هذه الخطة التنظيمية فى الرابع والعشرين من يوليو عام ١٨٤٠ .

وكما سنرى فان خطة التنظيم كما وضعها المؤتمر كانت ذات طبيعة مركزية ولم تكن قانونية بأيةحال ، ومع ذلك فقد تمتالموافقة عليها ونفذت وظلت حركة الميثاق تحتفظ الى النهاية باسم « اتحاد الميثاق الوطنى » .

وقد أصدرت الوفود فى ختام المؤتمر خطابا الى أنصار الميثاق دعتهم فيه الى أن ينضموا الى هـذه المنظمة ، ويعملوا من أجل تحقيق أهدافها فى نطاق الحدود الدستورية وأن يتجنبوا أولا وقبـل كل شىء تكوين منظمات سرية وأن يؤيدوا قضية الاعتـدال ونشر المعرفة وأن يعاونوا بصفة خاصة فى الاكتتاب من أجل صحف حركة الميثاق ويعملوا على اكتساب المكتتبين لهذا الغرض .

ومع أن أنصـار الحركة فى الاقاليم وافقوا على هـذه الخطة فان الذين انضموا الى اتحاد الميثاق الوطنى لم يتجاوز عددهم عشرين ألف شخص .

وقد ساهم الافراج عن لوفيت وكولنز ومدولوغيرهم من زعماء حركة الميثاق الذين كانوا قد سجنوا فى عام ١٨٣٩ فى احياء قضية الميثـاق فى صيف عام ١٨٤١ لأنهم زاروا كثيرا من المدن فى بريطانيا العظمى وعقـدوا الاجتماعات واشتركوا فى المظاهرات . وألفت هـذه الاجتماعات من جديد بين أنصار حركة الميثاق ، كان أن هؤلاء القادة حثوا أنصـارهم على الصبر والاتحاد ومواصلة النضال دون هوادة فأيقظت كلماتهم الملهمة الآمال القديمة .

٣ ـ خطط أخرى للتنظيم :

فى الاسابيع الاخيرةلانعقاد مؤتمر لندن فى عام ١٨٣٩ توصلأوبرين الى نتيجة قاطعة وهى أن منظمات أنصار الميثاق لا يمكن أن تسلم من أخطار الجمعيات السرية والمؤامرات الا بتركيز كل نشاطها على الانتخابات البرلمانية ونشر المعرفة السياسية ، وعلى ذلك فقد اقترح أوبرين أن يتقدم أنصار الميثاق بأسماء مرشحين فى كل الانتخابات البرلمانية حيثما كان ذلك ممكنا حتى تتاح الفرصة لهؤلاء المرشحين لشرح مبـادىء الحزب ، كما ينبغى أيضا أن يشهد أنصار الميثاق الاجتماعات الانتخابية التى تعقدها الاحزاب الأخرى ويشـتركوا فى المناقشـات ويدخلوا التعديلات على القرارات التى تعرض على تلك الاجتماعات .

وكانت خطة مدول تختلف تماما فى طبيعتها ، فقد حاول أن يجمع العمال من أنصار الميثاق فى اتحادات تقوم على أساس الحرف التى يعملون بها وذلك لكى تنفذ روح الميثاق الى النقابات العمالية . وقد نفذ التنظيم على هذه الأسس الى حد كبير فى لندن ومنشستر .

وكان المشروع التنظيمى الذى اقترحه لوفيت وكولنز ينبنى على الاتحادات التعليمية لانها لا تدخل فى نطاق قانون المراسلات ، وعلى ذلك يمكن تشكيل منظمة قومية لها فروع . وقد كان كلاهما مقتنعا بأن العمال فى حاجة الى التعليم أولا وقبل كل شىء لان عدم التعليم هو الذى يوقع العمال فى أيدى أوكونور أو أتوود أو أى سياسى اخر من ابناء الطبقة المتوسطة ممن تحالفوا مع العمال من أجل مصالحهم الخاصة ، وصاروا أصناما يعبدها العمال وقد أعلنا الخطة التالية فى منشور موجه الى أنصار الميثاق .

ان خطتنا تشكيل اتحاد قومى يدعم الاصلاحات الاجتماعية والسياسية للشعب وخطتنا فى ذلك هى :

١ ــ أن يتم تجميع كل من يرغب فى تدعيم الاصلاحات السياسية والاجتماعية للشعب ممن ينتمون الى مختلف العقائد والطبقات والآراء فى هيئة واحدة .

٢ ــ خلق رأى عام مستنير يؤيد ميثاق الشعب ويعمل على تحقيقه بكل الوسائل السلمية حتى تمتلك الطبقات الكادحة حق التصويت الانتخابى الذى يعتبر أهم خطوة نحو الاصلاح السياسى والاجتماعى .

٣ ــ ارسال العدد اللازم من الدعاة لزيارة مختلف الاقاليم لتنوير الشعب وتنظيمه .

٤ ــ تشييد المكتبات المتنقلة التى تشتمل كل منها على عدد يتردد ما بين مائة ومائتين من الكتب المفيدة فى السياسة والاخلاق والعلوم والتاريخ .

٥ ــ طبع المقالات والكتيبات لتوزيعها .

٦ ــ اقامة قاعات عامة أو مدارس للشعب فى كل أنحاء البلاد على أن تستخدم هذه القاعات فى أثناء النهار كمدارس ابتدائية واعدادية وعالية . وينبغى أن تشتمل كل قاعة على ملعبين وحمامات باردة وساخنة ومعمل وورش يتعلم فيها المدرسون والطلبة العلوم والعناصر الأساسية لمختلف الحرف عن طريق التجارب .

٧ ــ اقامة مدارس المعلمين لتخريج المدرسين .

٨ ـ اقامة المدارس الزراعية والصناعية بالقدر اللازم لتعليم الأطفال اليتامى وعولهم ·

واذا ما انضم كل من وقعوا على الملتمس الوطنى الى هذا الاتحاد ودفع كل منهم حوالى بنس واحد فى الاسبوع فسيكون من الممكن تنفيذ الأهداف الهامة التالية كل سنة ·

(أ) اقامة ثمانين قاعة أو مدرسة للمعلمين أو مدرسة صناعية تتكلف كل منها ثلاثة آلاف جنيه بمبلغ اجمالى قدره ٢٤٠ ألف جنيه ·

(ب) اقامة ٧١٠ مكتبات متنقلة تتكلف الواحدة عشرين جنيها أى بمبلغ اجمالى قدره ١٤٢٠٠ جنيه ·

(ج) ارسال أربع بعثات للدعاية تتكلف الواحدة مائتى جنيه أى بمبلغ اجمالى قدره ثمانمائة جنيه ·

(د) توزيع ٢٠ الف كتيب كل أسبوع بمبلغ اجمالى ٧٨٠ جنيها .

(هـ) نفقات الطبع والبريد والمرتبات وتبلغ سبعمائة جنيه فيكون المجموع ٢٥٦٫٨٤٠ جنيها ، ولما كان الدخل يبلغ حوالى ٢٥٧٫١٨٠ جنيها فسيكون هناك فائض بسيط قدره سبعمائة جنيه يخصص للنفقات غير المنظورة ·

وعلى ذلك فقد كانت خطة لوفيت ترمى الى تأسيس منظمة تابعة لاتحاد الميثاق الوطنى هدفها نشر المعرفة وتعليم الطبقات العاملة ·

وفى الوقت الذى نشرت فيه هذه الخطط كانت حركة الامتناع عن المشروبات الروحية تنطلق مسرعة بين صفوف العمال وكان هنرى فينسنت اكثر المتحمسين فى الدعوة لها .

وأخيرا ظهرت حركة « العهد المسيحى » فى أسكتلندة وبرمنجهام فحملت دعوة الميثاق الى الكنائس لتلقين آراء الحركة فى القداس الدينى فى أيام الآحاد .

وقد عارض أوكونور كل هذه الجهود وقام بنشاط صحفى كبير من داخل زنزانته فى سجن يورك ، وكتب مقالا عارض فيه تشرب حركة الميثاق بالدين والامتناع عن الخمور والمعرفة وكان الجزء الاكبر من هذه المقالة موجها ضد هذه الحركة على وجه الخصوص، ولكنه سرعان ما شدد حملته على لوفيت أيضا لأنه تجرأ على أن يكتب ضد عبادة الأبطال ، وبمعنى آخر ضد عبادة أوكونور وشعر أوكونور وعصبته أن الهجوم موجه ضدهم واعتبروا ذلك

محاولة لاثارة الشعب عليهم ، فوصموا لوفيت وهيثر ينجتون وجيمس واتسون بالخيانة والردة وبأنهم أدوات فى يد حزب الأحرار ٠

ولما كانت صحيفة نورترن ستار قد عودت أنصار الميثاق على أن أوكونور زعيم منزه عن الخطأ فقد أصدر أنصار الحركة فى مناطق كثيرة قرارات تعادى زعيم العمال فى لندن ولم يرد لوفيت على ذلك وكان هيثرينجتون الوحيد الذى ألقى بالقفاز ، ولكن ذلك أدى الى مهاترات غير مستساغة، وصار من المستحيل أن تلتئم شقة الخلاف القديم بين أوكونور والصناع المهرة فى لندن فى يوم من الايام ، وبدلا من أن يقدم أوكونور الأدلة على خيانة لوفيت الأمر الذى كان الجميع يطالبونه به اكتفى أوكونور بتكويم الشكوك حول معارضيه ٠ وعاد التعارض القديم بين الحركة الثورية الزراعية الايرلندية وبين القسم المفكر من الطبقات العاملة فى العاصمة ٠ ولم يتعلم أوكونور أى شىء من الأحداث المحزنة التى وقعت فى النصف الأخير من عام ١٨٣٩ وامتلأ مرة أخرى بالتعاظم والتهديد بالجبروت الذى لا يقهر والقوة الثورية لانصار الميثاق .

وبعد شهر واحد من مناصبة أوكونور وهيثرينجتون العداء أحدهما للآخر وجه أوكونور الخطاب التالى الى الاقطاعيين فى ايرلندا :

« اننا على تنظيم متقن ومع ذلك فان كل أمل نتوق اليه نحو احداث تغيير اجتماعى سريع يبوء بالفشل ، وان رفضكم هذا لا يترك أمامنا أى اختيار سوى أن نجرب الانقضاض على ممتلكاتكم، اننا نستطيع أن نسلبكم كل شىء فى أقل من ستة أسابيع برغم أن القضاء وأعضاء مجلس اللوردات وأعضاء مجلس العموم يقفون الى جانبكم ٠ واذا ما فعلنا ذلك فسوف يقذف بكم فى أتون الثورة مع أصحاب الأموال والقساوسة والمستغلين » ٠

وقد حاول أوكونور بهذه الطريقة أن يقنع الاقطاعيين الايرلنديين بأنه من مصلحتهم ومما يتفق مع الادراك السليم أن يؤمموا أراضيهم أو يؤجروها لصغار الملاك ٠

وبما أن أوكونور كان يعتنق مثل هذه الآراء فلم يكن أمامه الا أن ينظر الى خطة لوفيت على أنها عمل ينطوى على الخيانة والجبن ٠

٣ ـ السياسة الانتخابية :

فى عام ١٨٤١ صارت السياسة الانتخابية موضوع الساعة بالنسبة لأنصار حركة الميثاق، وكان هناك اتجاه واضح متزايد بين الطبقات المتوسطة نحو ايجاد ثغرات لينفذ منها أنصار الميثاق ، ومن ناحية أخرى كان هناك تيار خفى بين أنصار الميثاق يؤيد قيام تحالف مع العناصر الراديكالية من

أبناء الطبقة المتوسطة للعمل معا من أجل قضية منح حق الانتخاب للجميع. وقد قويت رغبة الأحرار فى الاتصال بالحركة العمالية بسبب التضحيات الباسلة لأنصار الميثاق والخطب التى ألقاها العمال المضطهدون دفاعا عن أنفسهم ، وبسبب المدى البعيد الذى بلغته الدعوة المؤيدة للمبادىء القديمة للحركة الراديكالية ، هذا بالاضافة الى الاتجاه الذى اتخذته الحكومة والذى يمانع فى قيام أى اصلاحات انتخابية أخرى ومعارضتها الحاسمة المتعنتة لجماعة مقاومة قانون القمح .

ولقد أظهر الشعب منذ عام ١٨٣٦ أنه تواق الى القيام بنشاط سياسى وأنه يهتم اهتماما بالغا بالعمل البرلمانى ، وقد قام الشعب بخلق المنظمات بغية تحقيق الميثاق فلماذا اذن يقف الأحرار بعيدا عن حركة من هذا النوع وهى التى تتوق الى ضمان الحقوق المدنية والحريات الدستورية ؟

ومن المؤكد أن الحركة كانت ما تزال غير ناضجة الى حد كبير ولكن الأحرار عزوا ذلك الى المغامرين من أمثال أوكونور وتايلور وغيرهما .

ولقد أظهر بعض زعماء حركة الميثاق مثل لوفيت وأوبرين أنهم يميلون الى الالتقاء مع هذه الرغبة فى منتصف الطريق، اذ أن فشل الملتمس الوطنى وما حدث فى عامى ١٨٣٩ و١٨٤٠ من أنواع الاضطهاد والتطرف كان حافزا لانصار الميثاق على السير فى العمل بمزيد من الحذر وعلى حث المفكرين من أبناء الطبقة المتوسطة على تأييد الميثاق .

ولقد كانت هذه المسألة موضع أخذ ورد حتى فى أثناء انعقاد المؤتمر العام (١٨٣٩) ونتيجة لذلك صدر نداء الى المفكرين والراديكاليين بأن يعلنوا تأييدهم للميثاق . ثم بعثت هذه الفكرة الى الحياة مرة أخرى فى عام ١٨٤١ الا أن القليلين كانت لديهم الشجاعة لمناقشة الموضوع بصورة علنية ويرجع ذلك الى الخوف من الشعب ومن أوكونور لان الشعب ظل سنوات يتلقى تحذيرات ضد أبناء الطبقة المتوسطة ، كما أن النغمة التى ترددت فى أذن الشعب عدة سنوات كانت تقول : ان الطبقات المتوسطة هى عدوه الحقيقى . كيف اذن يستطيع أى شخص أن ينصح الشعب الآن بالدخول فى حلف مع الطبقات المتوسطة ؟ أو ليس من المحتمل أن ينظر الشعب الى مثل هذه النصيحة على انها خيانة ؟ لقد كان الشعب يكره حزب الاحرار الذى كانت صحيفة نورثرن ستار تسميه «بالحزب الدنىء الذى لطخته الدماء» . وكان رأى الجماهير أن العدو السافر خير من الصديق الزائف الخائن وأن حزب المحافظين أفضل من حزب الاحرار .

وفى غمار كل هذه الأسئلة دعا الأحرار الى عقد اجتماع فى ليدز للوصول الى تفاهم مع أنصار الميثاق . وقد تحدث فى هذا الاجتماع كل الاعضاء الراديكاليين في البرلمان ممن عاونوا فى وضع ميثاق الشعب .

وقد عقد هذا الاجتماع فى الحادى والعشرين من يناير عام ١٨٤١ وقدم هيوم القرار التالى :

« لما كانت تجربة تحسين احوال البلاد عن طريق مشروع قانون الاصلاح قد فشلت فى تحقيق الغايات التى يريدها الشعب وأصبح اجراء مزيد من الاصلاح أمرا ضروريا فان هـذا الاجتماع يرى أن الجهود الموحدة لكل المصلحين ينبغى توجيهها للحصول على توسيع نطاق التصويت الانتخابى بالدرجة التى تجعل مصالح الممثلين مسايرة لمصالح البلاد كلها . وبهـذه الطريقة يمكن ضمان قيام حكومة عادلة من أجل جميع طبقات الشعب » .

وقد أعرب جميع الراديكاليين الذين تكلموا فى الاجتماع عن تأييدهم دون تحفظ لان يكون حق الانتخاب للجميع ، وتمت الموافقة على هذا القرار بالاجماع ، ثم وجد طريقه بعد ذلك الى سلة المهملات التى تعتبر المقر الاخير لغالبية القرارات التى تتخذ فى الاجتماعات .

وبعد ذلك بثلاثة شهور أجريت انتخابات برلمانية فرعية فى نوتنجهام وكان مستر والتر محرر صحيفة التايمز هو مرشح حزب المحافظين ، أما مرشح الحكومة فكان شخصا يدعى لاربنت . وكان لدى أنصار حركة الميثاق عدد من الأصوات تحت تصرفهم فى هـذه الدائرة ، فألقوا بأنفسهم قلبـا وروحا فى الحملة الانتخابية وعملوا لمصلحة والتر الذى نجح فى السـابع والعشرين من أبريل بأغلبية ٢٧٨ صوتا . وعلى الرغم من أنه لم يعرف قط احتمال أن أصوات أنصار الميثاق هى التى رجحت كفـة والتر فان نجاحه حرك العواطف بدرجة كبيرة : « أنصـار الميثاق حلفاء للمحافظين!! أنصار الميثاق عامل مؤثر فى الانتخابات ! »

وقد ترتب على هذه الحادثة اهتمام حقيقى من جانب أنصـار الميثاق تجاه مناقشة السياسة الانتخابية التى ازدادت أهميتها لأن حـل البرلمان أصبح أمرا لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك ، وعلى الرغم من أن حزب الاحرار كان يدير دفة البـلاد منذ عام ١٨٣٠ فانه بعـد عام ١٨٣٧ لم يكن يتمتع بأغلبية حقيقية ولما كان كل السخط السائد فى البلاد يعزى فى الغالب الى وجود حكومة الاحرار فان اجراء انتخابات جديدة وتغيير الحكومة بات أمرا وشيك الوقوع .

وقد استغل السير روبرت بيل زعيم المحافظين هذا الشعور فاقترح فى الخامس من يوليو عام ١٨٤١ التصويت على قرار بلوم الحكومة لارغامها على الاستقالة ، وقد نجحت سياسته وتخلى حزب الاحرار عن مقاليد الحكم .

وقبل أن تستقيل الحكومة كان قد عقد مؤتمر فى لندن حضره اثناعشر وفدا وذلك لتقديم ملتمس الى البرلمان يدعو الى اطلاق سراح المسجونين من أنصار الميثاق .

وقد ظل المؤتمر منعقدا من الثالث من مايو الى الثامن والعشرين منه ووقع على الملتمس ١٫٣٤٨٫٨٤٨ شخصا .

وتشير كل الظواهر الى أن المؤتمر تولى مناقشة السياسة الانتخابية واتخاذ قرار بشأنها لانه نشر فى الخامس عشر من مايو خطابا موجها الى انصار الميثاق شنت فيه الوفود هجوما عنيفا على حزب الاحرار وأوصت انصار الميثاق بالعمل على مضايقة مرشحى الحكومة فى كل مناسبة كما نصحتهم بانتخاب انصار الميثاق أو العمل على اسقاط مرشحى الحكومة .

وفى السابع والعشرين من مايو قدم توماس سليجبى وتكومب وهو نائب راديكالى الملتمس الى مجلس العموم وأيده فى خطاب طويل طالب فيه المجلس بأن يولى الملتمس اهتماما مناسبا ثم دارت مناقشة تحدث فيها انصار الحكومة مؤيدين الملتمس ، واخيرا أجرى اقتراع فى نهاية المناقشة فصوت ٥٨ من أنصار الحكومة الى جانب الملتمس وصوت ٥٨ من المحافظين ضد الملتمس .

وبما أن صوت رئيس الجلسة الذى يعتبر فاصلا فى حالة التساوى كان مع المعارضين فقد رفض هذا الملتمس .

وبعد ذلك عادت وفود المؤتمر الى دوائرها الانتخابية للاشتراك فى الحملة الانتخابية التى دارت فى شهرى يوليو واغسطس عام ١٨٤١ .

وعلى الرغم من أن المؤتمر اتخذ قرارا لارشاد الناخبين فان أنصار الميثاق لم يكن لديهم سياسة انتخابية موحدة . وعلى الرغم من أن صحيفة نورثرن ستار وصحيفة اوكونور كانتا فى الواقع توافقان تماما على قرار المؤتمر فانهما لم تجدا الشجاعة الكافية لتطلبا من أنصار الميثاق بصريح العبارة أن يصوتوا الى جانب حزب المحافظين .

وقد نشرت صحيفة نورثرن ستار مقالتين افتتاحيتين تحت عنوان « حل البرلمان » وذلك فى الثانى عشر من يونيو عام ١٨٤٢ فطالبت فى المقالة الاولى بممارسة حق الانتخاب للجميع عمليا وذلك بأن يختار الشعب أناسا منه يصلحون لتمثيله فى البرلمان على أن يكون المقياس فى ذلك هو موافقة المرشح على الميثاق واطلاق سراح المسجونين من أنصار الميثاق واعادة المنفيين منهم الى وطنهم والغاء قانون الفقراء وتحديد ساعات العمل بعشر ساعات مع اجراء اصلاحات شاملة فى نظام العمل فى المصانع الذى يتسبب فى قتل الاطفال والغاء بوليس الأرياف ووضع بوليس المدن تحت اشراف السكان والغاء القوانين التى تقيد من حرية الصحافة .

وأوصت الصحيفة أنصار الميثاق بأنه اذا كانت مصلحة مرشحيهم

فى بعض الاماكن تتطلب مقاومة حزب الاحرار فعليهم أن يفعلوا ذلك ، واذا كانت المصلحة فى بعض الاماكن الاخرى تتطلب مقاومة حزب المحافظين فليفعلوا ذلك أيضا • أما الاماكن التى لا يجدون لهم فيها مرشحا مناسبا أو التى لا يريدون المغامرة فيها بتحمل نفقات الحملة الانتخابية فعليهم أن ينتخبوا مرشحيهم فيها عن طريق رفع الايدى فى انتخابات التوصية وهى الانتخابات التى يشترك فيها الجميع •

أما المقالة الافتتاحية الاخرى فكانت على النقيض تماما من الاولى اذ أنها كانت موجهة بصفة خاصة ضد حزب الاحرار الذى تعتبر هزيمته الواجب الاعلى لكل أنصار الميثاق • ولم يعد الميثاق الهدف الرئيسى بل اصبح الهدف الرئيسى هو محاربة مرشحى الحكومة والعمل ضد حزب الاحرار ولمصلحة حزب المحافظين وجاء فى هذه المقالة :

« وفى كل الأماكن التى لا يمكننا أن نخوض المعركة الانتخابية فيها عن طريق مرشحينا فلنفعل كل ما فى وسعنا لضمان هزيمة حزب الأحرار » •

وبما أن أنصار الميثاق لم يكونوا فى أية دائرة انتخابية على درجة من القوة تكفى احراز النجاح بجهودهم وحدها فان نصيحة أوكونور هذه تعتبر من الناحية العملية توصية لأنصار الميثاق بأن يساعدوا حزب المحافظين ويصوتوا الى جانب مرشحيه .

وكان رأى زعماء العمال فى لندن تجاه السياسة الانتخابية يناقض راى أوكونور تماما ، فقد أوصى زعماء العمال فى لندن بأن يؤيد انصار الميثاق المرشحين الراديكاليين والاحرار الذين صوتوا فى البرلمان الى جانب الميثاق وضد كل الاجراءات المضادة له •

أما أوبرين وأنصاره فكانوا يرون أنه ليس ثمة شىء ينتظر من المحافظين أو الاحرار على السواء : فالمحافظون يكرهون كل ما هو ديمقراطى وانتصارهم المرتقب انما يرجع الى أن الرأى العام يتوقع من المحافظين أن يضطهدوا أنصار الميثاق دون شفقة ويقضوا على الحركة تماما ، وبمعنى آخر يتوقع من المحافظين أن ينجزوا ما فشل حزب الاحرار فى انجازه . وعلى ذلك فمن المستحيل أن يقوم أنصار الميثاق بمساعدة حزب المحافظين على احراز النصر فى المعركة الانتخابية ، وبذلك تكون توصية المؤتمر وتوصية أوكونور قد جانبهما الصواب •

ومن الناحية الاخرى كان أوبرين وأنصاره يرون أنه لا يمكن اتباع السياسة التى دعا اليها زعماء العمال فى لندن لانه ليس هناك ما ينتظره أنصار الميثاق من أبناء الطبقات المتوسطة نظرا للتعارض بين مصالح الطرفين •

وكان رأى أوبرين أن يفيد آنصار الميثاق من الانتخابات باعتبارها وسيله لنشر الدعوة والانارة خصوصـا أن النظام الانتخابى فى بريطانيا مناسب تماما لهذا الغرض، فهناك نوعان من الانتخابات : انتخابات التوصيه ويتم التصويت فيها برفع الايدى ، والانتخابات الفعليـة التى تتم بطريق الاقتراع . وبما أن كل سـكان بريطانيـا لهم حق المشاركة فى انتخابات التوصية لذلك كان أوبرين يرى أن يختـار آنصار الميثـاق مرشحين لهم يقفون على المنصات الى جانب المرشحين عن الاحزاب الاخرى فى الايام المحدودة لانتخابات التوصـية حيث يلقون خطبهم الانتخابية ويطلبون من الشعب أن يصوت الى جانبهم برفع الايدى . وعندما ينتهى التصويت بهذه الطريقة ويتم اختيار أنصار الميثاق ينبغى على الشعب أن يتخذ قرارا عنيف اللهجة يعلن فيه آنه لن يعترف الا بالمرشحين الذين انتخبهم .

وعلى الرغم من أن عدم اشتراك الشـعب فى الانتخابات الفعلية التى تتم بطريق الاقتراع يعتبر القاعدة العامة فانه قد يكون لدى أنصار الميثاق عدد من الاصوات فى كثير من المدن يمكن أن يرجح كفة الانتخابات بين المحافظين والاحرار ، وفى هـده الحاله يتفاوض آنصار الميثـاق مع أى من الحزبين لانه ليس هناك اى فرق على الاطلاق بين المحافظين والاحرار . فاذا ما أعلن اى من الحزبين استعداده لتأييد بعض مرشحى حركة الميثـاق فى الانتخابات التى تتم بطريق الاقتراع وضمان نجاحهم فيها يجب أن يمنح أنصار الميثاق مرشحى هذا الحزب أصواتهم ، وكان آوبرين يرى أن هـذه السياسه لها ميزتان الاولى أن الشعب بذلك انما ينتخب ممثليه بطريقـة غير مباشرة ، والاخرى هى ان اتبـاع هذه السـياسة سوف يكشـف عن الاختلاف الكبير بين نتائج انتخابات التوصية ونتـائج الانتخابات بطريق الاقتراع ، ويبين الخطأ الكبير الذى يعانى الشعب البريطانى منه ، ويوضح أن الشعب غير ممثل من الناحية العملية .

وعلى الرغم من تفوق أوبرين من الناحية الفكرية فان الشعب اتبع آراء أوكونور ، فقد كانت كراهية الشعب لحزب الأحرار عنيفة بدرجـة لايمكن مقارنتها بكراهيته لحزب المحافظين لان الشعب لم يعد يسترجع ذكريات الاعمال التى قام بها حزب المحافظين فى الفترة مابين عامى ١٨١٢ و ١٨١٩ ، ولم يعد يذكر موجة الاعدام بالجملة فى يناير عام ١٨١٣ ، ولا نظام التجسس الذى فرضه الحزب ولا الثورات الملفقة التى دبرهـا فى عام ١٨١٧ ، ولم يعـد يذكر بيترلو والقوانين الستة . وكل ماكان يذكره الشعب هو أن حزب الأحرار ألقى بزعماء حركة الميثاق فى السجن وأصدر قانون الفقراء الجديد ومشروع قانون الاصلاح ، ولم يضع الشعب فى اعتباره الأحداث التى وقعت فى أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ عندما تسلح نصف أبناء الطبقات العاملة بمختلف الاسلحة ، وعنـدما حرض

زعماء العمال الشعب للقيام بانتفاضات عنيفة ووضعوا الخطط والمشروعات للقيام بالعصيان المسلح ، كل ذلك دون أن ينفذ حزب الاحرار حكما واحدا بالاعدام ٠

وكانت هناك فكرة أخرى أثرت في أوكونور ولـــكنها لم تكن تدور بخلد الشعب : فقد كان أوكونور يعتبر الأرض المصدر الحقيقي الوحيد للحياة ، وكان يحلم في لحظات ثورته بانتزاع الارض بالقوة من الاقطاعيين وعلى ذلك فقد كان ينظر الى حزب الأحرار على أنه حاجز يحول بين الشعب والاقطاعيين ويعمل على منع قيام حرب مباشرة بينهما ولهذا كانت خطة أوكونور تستهدف تحطيم هذا الحاجز حتى يفتح الميـــدان للمعركة بين العدوين المتعارضين : السارق والمسروق ٠

وفي خلال الحملة الانتخابية التي دارت في يوليو وأغسطس من عام ١٨٤١ والتي أعادت حزب المحافظين الى البرلمان بأغلبية كبيرة اختار أنصار الميثاق مرشحين لهم في كثير من الأماكن ومنحهـــم الشعب أصواته في الانتخابات في كل مكان باستثناء ليدز التي كانت مقر صحيفة نورثرن ستار اذ عارض الشعب هناك في انتخاب ليتش ووليامز المرشحين عن حركة الميثاق ٠ وليس هناك شك على الاطلاق في أنه لو كان الشعب في ذلك الوقت يتمتع بحق التصويت بطريق الاقتراع لنجح مائة من مرشحي حركة الميثاق بعضوية البرلمان وصاروا ممثلين للشعب ٠

وكانت الحال تختلف تماما بالنسبة لمرشحي حركة الميثـــاق في الانتخاب بطريق الاقتراع ، وبمعنى آخر بالنسبة للمرشحين الذين كانوا ينوون فعلا أن يصبحوا أعضاء في البرلمان ٠ وقد دارت هذه الانتخابات في بانبوري التي كان فينسنت مرشحا عن أنصار الميثاق فيها ونوتنجهام التي كان مدول مرشحا عن أنصار الميثاق هناك بالتحـــالف مع حزب المحافظين وفي دائرتي ماريليبون وبرايتون ٠ وقد كان عدد الأصوات التي نالها زعماء حركة الميثاق الاربعة لايستحق أي اهتمام على الاطلاق ٠ وعلى ذلك فقد كانت النتيجة التي تمخضت عنها سياسة أوكونور أن اتهـــم أنصار الميثاق بالتحالف مع من يستميتون في عدائهم للحرية ٠

وفي ذلك الوقت بدأت الجفوة بين أوكونور وأوبرين ، ثم ما لبثت أن تحولت الى عداء في أوائل عام ١٨٤٢ مما أثر تأثيرا سيئا على حركـة الميثاق لان هذا العداء بذر بذور الشك والريبة والنزاع ، وترك زعامة الجماهير من أنصار الميثاق في يد أوكونور وحده ٠

وفي أغسطس أطلق سراح أوكونور وأوبرين وغيرهما من المسجونين بعد قضاء فترة العقوبة وأرسل أنصار حركة الميثاق ستة وخمسين مبعوثا الى مدينة يورك لتهنئة أوكونور كما شيدت عربة انتصار خاصة

بهذه المناسبة وتسلم أوكونور بنـــاء على طلبه حلة من القماش الذى يستخدمه العمال رمزا للمساواة بينه وبين عمال المصانع .

وكانت عبارة «أسد الحرية» يتردد صداها فى كل مكان يظهر فيه الزعيم العظيم · وكان من جراء الاجتماعات التى عقدها الزعمـــاء الذين أطلق سراحهم بالاضافة الى هزيمة حزب الاحرار فى الانتخابات البرلمانية أن ارتفع حماس الشعب حتى بلغ ذروته فى أواخر عام ١٨٤١ وأوائـل عام ١٨٤٢ ·

٤ ـ أنصار الميثاق والراديكاليون ·

دخلت مسألة السياسة الانتخابية التى أثارتها الانتخابات البرلمانية فى يوليو وأغسطس من عام ١٨٤١ مرحلة حادة فى عام ١٨٤٢ اذ أنه اعتبارا من خريف عام ١٨٤١ كانت هناك أزمة صناعية خطيرة تســود بريطانيا العظمى أثرت تأثيرا بالغا على جزء كبير من أبنـــاء الطبقــات المتوسطة . وقد ازداد الكرب حتى بات الجميع يخشون أن يتميز عام ١٨٤٢ بكارثة اجتماعية ، ولم يكن هناك ما ينتظر من البرلمان لأنه اذا كان حزب الاحرار نفسه قد حطم كل أمل فى وضع تشريعات تعيد الصناعة والتجارة الى حالتهما السليمة فكيف يمكن انتظار أى علاج من جانب حزب المحافظين ؟

وقد ترتب على هذا الكرب تحول فى تفكير الطبقة المتوسطة يؤيد الاصلاح ·

وكان هذا اليأس مختلطا بمشاعر الود تجاه القيام بالاصلاح ، فقد بات من المؤكد أنه ليس ثمة ما هو أسوأ من الحالة الراهنة وربما تتحسن الأمور كثيرا اذا منح الجميع حق التصويت الانتخابى لأنه فى هذه الحالة تكون دعوة أنصار الميثاق وهى التى تسببت فى زيادة العداء بين الطبقات العـــاملة والمتوسطة قد بلغت أهدافهـــا فضلا عن امكان مواجهة الكارثة الاقتصادية عند وقوعها بشىء من الفهم المشـــــترك بين الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة مما يسهل البدء فى اصلاحات تستهدف احياء الصناعة من جديد ·

وكان جوزيف ستورج صديق الانسانية الذى يحترمه الجميع يقف على رأس الحركة الداعية الى اجراء اصلاحات برلمانية ، وكان ستورج أيضا عضوا فى جماعة مقاومة قانون القمح كما أنه كان يعمل فى الوقت نفســه من أجل منح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين · وكان قلبه يتوق الى قيام صلح ما بين الطبقات العاملة والمتوسطة ، وقد حاول ستورج أن يقنع أصدقاءه بأن البرلمان الطبقى هو أساس كل المساوى الاجتماعية ، وأنه

ليس هناك أدنى احتمال فى وضع تشريعات تسير فى الاتجاه الذى يحقق العدالة والسعادة طالما أن الطبقات العاملة ينكر عليها حقها فى التصويت الانتخابى ٠

وقد أسس ستورج وأصدقاؤه ممن يعتنقون هذه الآراء نفسها صحيفة أسبوعية فى النصف الأخير من عام ١٨٤١ كانت تدعو الى المبادىء الديمقراطية ٠

وفى الأسبوع الثانى من فبراير عام ١٨٤٢ عقد ستورج اجتماعا عاما فى لندن لاجراء مناقشة بين زعماء حركة الميثاق والراديكاليين حول منح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ٠ وقد قبل وليم لوفيت الدعوة ، وتحدث فى هذا الاجتماع فأيد ميثاق الشعب وأيد الغاء الضرائب المفروضة على القمح ، وشرح لوفيت للراديكاليين الكيفية التى ثارت بها الشكوك لدى أنصار الميثاق بأن الدعوة المضادة لقانون القمح تعادى أنصار الميثاق ، وأعرب عن اعتقاده بأنه من اليسير على أنصار التجارة الحرة ازالة الشكوك التى تحيط بهم اذا ما أعلنوا تأييدهم للميثاق دون تحفظ .

وقد أدى الخلاف فى صفوف أنصار الميثاق خدمة لا تقدر لخطة ستورج اذ تجمع حوله الكثيرون من أنصار الميثاق ، ونتيجة لذلك صار بالامكان عقد مؤتمر فى برمنجهام فى الفترة ما بين الخامس والثامن من أبريل عام ١٨٤٢ ، وقد اشترك فى المؤتمر مائة وثلاثة مبعوثين ، واشترك فى هذا المؤتمر ستورج وبرايت وسبنسر ولوفيت وكولنز وأوبرين وفينسنت وريتشردسون وكثيرون غيرهم من الزعماء ، وناقشوا مسألة تأسيس منظمة تعمل على الترويج للنقاط الست التى يتضمنها الميثاق ٠ وكان كل المبعوثين متفقين حول مبادىء الاصلاح وعقدوا العزم على الدعوة الى مؤتمر آخر بغية الوصول الى فهم مشترك حول التفاصيل الخاصة بتلك المبادىء ، وكان من بين المبعوثين الى المؤتمر خمسة من برادفورد كانوا ينظرون الى المؤتمر فى ذاته على أنه نوع من أعمال الخيانة موجه ضد الطبقات العاملة وأنه محاولة لاضعاف الحرب الطبقية أو محوها ، وبعثوا الى أوكونور بتقارير سرية ضد أوبرين . وبمجرد أن أعلن المؤتمر تأسيس منظمة تسمى « الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة » ٠

أصبح مبعوثو برادفورد مقتنعين تماما بصحة استنتاجاتهم ، ووصموا أوبرين بالخيانة ووجد أوكونور وصحيفة نورثرن ستار من ذلك مادة لوضع أوبرين ولوفيت موضع الاحتقار من الشعب ، وكان الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة يبدو فى نظر أوكونور وصحيفة نورثرن ستار على أنه منظمة تستهدف تحطيم اتحاد الميثاق الوطنى ، وذلك على الرغم من أن ستورج أعلن فى وضوح أنه ليس لأنصار الميثاق أن يتخلوا عن منظماتهم

لأن الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة قد أسس فقط من أجل أولئك الذين يريدون الانضمام الى منظمات أنصار الميثاق .

وقد نشر أوكونور مقالة فى صحيفة نورثرن ستار كان أوبرين قد نشرها من قبل فى صحيفة بورمانز جارديان وهاجم فيها الطبقات المتوسطة وذلك لكى يبين خيانة أوبرين فى وضوح .

وقد مارس الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة نشاطه بنجاح حتى أن أوكونور نفسه اتخذ تجاهه موقفا يتسم باأود وايد ستورج .

وفى أغسطس عام ١٨٤٢ أجريت انتخابات فرعية فى نوتنجهام كان ستورج مرشحا فيها عن الراديكاليين وكان والتر (محرر صحيفة التايمز) مرشحا عن حزب المحافظين ، وقد جاء أوكونور وخيرة خطباء حركة الميثاق الى نوتنجهام فى ذلك الوقت للعمل من أجل ستورج وضد والتر . ولم يقف الى جانب والتر سوى ستيفنس الذى كان أوكونور فى ذلك الوقت يلقبه « بالقسيس المرتد » . وقد انتخب والتر بأغلبية أربعة وثمانين صوتا اذ انه حصل على الف وخمسة وثمانين صوتا مقابل واحد وألف صوت نالها ستورج .

وفى الوقت نفسه قرر أنصار الميثاق ارسال مبعوثين الى مؤتمر الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة الذى تقرر عقده فى ديسمبر وقد استمر انعقاد المؤتمر فى الفترة ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٨٤٢ وشهده تلثمائة مبعوث كان من بينهم أوكونور ، وقد دارت المناقشة الرئيسية فى المؤتمر حول النقطة التالية :

كانت لجنة الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة قد قامت بصياغة مشروع بقانون يشتمل على النقاط الست واقترحت أن تشكل هذه الصياغة الاساس الذى تقوم عليه المناقشة . وكانت كلمتا الميثاق وحركة الميثاق تقابل بالنفور من أبناء الطبقات المتوسطة حتى انه على الرغم من استعدادهم لتأييد منح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، كانوا يرغبون فى الابتعاد عن الحركة . وكانت اللجنة ترى أن تغيير الاسم الذى تتخذه الدعوة لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين والمطالب الأخرى لا يغير من الأمر شيئا بالنسبة للشعب ، وأن النقطة الرئيسية هى الموافقة على هذه المطالب .

وعلى الرغم من أن لوفيت كان عضوا باللجنة فانه حتى لحظة انعقاد المؤتمر لم يكن يعلم باعداد مثل هذا المشروع بقانون بل على العكس من

ذلك كان لوفيت في الواقع يؤمن بأن ميثاق الشعب ينبغي أن يشكل الأساس الذى تقوم عليه المناقشة ·

وبعد أن قدم المتحدث باسم اللجنة اقتراحه وقف أوكونور ولوفيت وطلب كل منهما الاذن له بالكلام · وعلى الرغم من أن أوكونور كان قد وقف أولا فانه نزل للوفيت الذى قال :

« اننى أقف بمزيد من الألم والقلق لأؤكد للمتحدث باسم اللجنة ضرورة سحب بعض كلمات قليلة من قراره وأن يستبدل بها كلمات قليلة أخرى · والكلمات التى ينبغى سحبها هى « أن مشروع القانون الذى يقدمه الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة سيكون أساسا للمناقشة » على أن تستبدل بها ما يلى « ان الوثيقة التى تسمى ميثاق الشعب ستكون أساسا للمناقشة » ·

ومضى لوفيت قائلا :

لقد انضممت الى هذا الاتحاد بتأثير من اقتناعى بأن الهدف الحالى للاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة انما هو تحقيق اتحاد ودى بين الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة ، وليس مجرد العمل على تهدئة جانب واهمال الجانب الآخر · ان الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة لن ينجح أبدا فى التوفيق بين الطبقات العاملة والمتوسطة اذا كان يخجل من ميثاق الشعب ·

ولقد بذل الشعب تضحيات كبيرة من أجل الميثاق ولضمان تحقيقه قاسى عدد هائل من اخوتنا المواطنين السجن والنفى . اننى أعترف بأن الدعوة الصاخبة التى صاحبت الميثاق قد خلقت فى أذهان الطبقات المتوسطة قدرا كبيرا من التعصب ضده الا أنه برغم كل شىء فان الامر لايعدو أن يكون تعصبا ، واذا لم تكن الطبقات المتوسطة على درجة كافية من القوة بحيث تتخلى عن مثل هذا التعصب فكيف يمكن أن تكون فى وضع يسمح لها بأن تعلن تأييدها لمنح حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ؟ لذلك فاننى أطلب من اللجنة أن تسحب تلك الكلمات من القرار فاذا لم تفعل فاننى أخشى الا يؤدى هذا المؤتمر الى أية نتيجة .

والواقع أن النزاع بين أنصار الميثاق وزعماء الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة لم يكن يرتكز على مسألة الالفاظ لان أمثال لوفيت وسبنسر وستورج لايتنازعون على مجرد شكليات ، وانما كان السبب الحقيقى أعمق من ذلك بكثير اذ أن ميثاق الشعب لم يكن مجرد برنامج للدعوة استمر خمس سنوات وحسب ، بل كان أيضا رمزا للاصلاح الاجتماعى أو الثورة الاجتماعية ، كما أنه كان يرتبط بآمال الطبقات العاملة وأفكارها وخططها الاجتماعية ، ولم يكن تغيير الميثاق بقصاصة

أخرى من الورق الا تمزيقا لجزء من روح الشعب وانتزاعه من قلبه أو تحويل الديمقراطية الاجتماعية الى ديمقراطية سياسية .

وبعد لوفيت تحدث أوكونور فاثنى على دفاع لوفيت عن الميثاق ودافع عن سياسة القوة المادية التى ارتبطت بالميثاق وألقى باللائمة على أولئك الذين عملوا على ابقاء العمال فى حالة من الجهل وحرموهم حقوقهم ودافع عن نفسه فقال : انه لايقود الشعب وانما الشعب هو الذى يدفعه أمامه ، وأعرب عن ارتياحه للوقوف على منصة واحدة مع السيد لوفيت للدفاع عن الميثاق ، كما أعرب عن اعتقاده بأن النزاع بينه وبين لوفيت انما يرجع الى تدخل طرف ثالث بينهما وقال : انه لايتردد فى الاعراب عن أسفه العميق للسيد لوفيت لأنه أخطأ دائما فى تقدير مدى أمانته ونزاهته .

وأضاف أوكونور قائلا : ان ماكان بالنسبة لى مجرد عمل كان بالنسبة للسيد لوفيت واجبا واننى لسعيد لان السيد لوفيت انتهز الفرصة لتدعيم المبادىء وتركنى لاتبعه .

واختتم أوكونور كلمته قائلا : اننى افضل أن أكون جنديا بسيطا فى معركة من أجل المبادىء على أن أكون قائدا لجيش يخوض المعركة من أجل السلطة .

ولما تعذر الوصول الى اتفاق بين لجنة الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة وبين أنصار الميثاق أجرى اقتراع على قرار اللجنة والتعديل الذى قدمه لوفيت . وقد نال التعديل ١٩٣ صوتا على حين نال قرار اللجنة ٩٤ صوتا فقط ، وكان معنى ذلك أن هناك انقساما وأصبح المؤتمر منتهيا من الناحية العملية وتلقى الاتحاد الوطنى للحقوق الانتخابية الكاملة ضربة قاضية ، وفوق هذا فان الصلح بين زعماء حركة الميثاق لم يتم لان لوفيت لم يكن يعتقد اخلاص أوكونور .

٥ ـ الملتمس الوطنى الثانى :

عقد ثلاثة وعشرون مبعوثا عن أنصار حركة الميثاق مؤتمرا فى لندن استمر من الثانى عشر من أبريل الى الثانى عشر من مايو عام ١٩٤٢ وذلك للتنظيم والاشراف على تقديم الملتمس الوطنى الثانى تأييدا للميثاق .

وقد وقع على هذا الملتس ثلاثة ملايين وثلثمائة وخمسة عشر ألفا وسبعمائة واثنان وخمسون عاملا وجاء فى هذا الملتمس :

« لما كانت الحكومة مصدرها الشعب والهدف منها حماية حريته وتدعيم سعادته وينبغى لها أن تكون مسئولة أمامه فان الهيئة الوحيدة

ألتى تملك سلطة اصدار القوانين وحكم المجتمع هى تلك التى تتكون من ممثلين عن الشعب .

وبما ان الغرض من الحكومة هو العمل من اجل مصلحة الشعب وحمايته وطاعتها وتأييدها واجب على الجميع فعلى ذلك ينبغى أن يكون الجميع ممثلين تمثيلا متساويا . وان أية حكومة تفشل فى تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ولاتمثل الشعب بأسره تمثيلا كاملا شاملا انما تكون حكومة طاغية غير دستورية ينبغى تقويمها أو مقاومتها . وان مجلسكم الموقر بشكله الحالى لم يتم انتخابه بمعرفة الشعب ويعمل دون أن يكون مسئولا أمامه وهو الى الآن لايمثل الا الاحزاب ولم تفد منه الا القلة دون ما اعتبار للشقاء والآلام التى تعانيها الكثرة أو الملتمسات التى تقدمها . ولقد أقر مجلسكم الموقر قوانين تتعارض مع الرغبات التى عبر عنها الشعب وفرض طاعة هذه القوانين بأساليب غير دستورية مما خلق الاستبداد الذى لايطاق من ناحية والعبودية المهينة من الناحية الاخرى .

وللتدليل على ماأشرنا اليه من أن مجلسكم الموقر لم ينتخب بمعرفة الشعب نذكر أن تعداد السكان حاليا فى بريطانيا العظمى وايرلندا يبلغ حوالى ستة وعشرين مليونا، ومعذلك فلم يسمح الا لعدد يزيد قليلا على تسعمائة ألف شخص بالتصويت فى الانتخابات التى أجريت أخيرا لاختيار ممثلين يصدرون القوانين التى يتم بها حكم الجميع . بل ان حالة التمثيل القائمة حاليا ليست محدودة وغير عادلة فحسب ، ولكنها أيضا موزعة توزيعا غير متساو وتعطى أصحاب الاراضى والاموال نفوذا زائدا على حساب الخراب الشامل لصغار التجار والطبقات العاملة . كما أن الرشوة والارهاب والفساد والتزوير والشغب تسود كل الانتخابات البرلمانية الى حد لايدركه جيدا سوى أعضاء مجلسكم الموقر .

ان مقدمى هذا الملتمس أليكم يشكون من أن ضرائب باهظة تفرض عليهم لتسديد فوائد مايسمى بالدين القومى الذى يبلغ فى الوقت الحاضر ثمانمائة مليون جنيه استرلينى .

وهذا الدين ليس الا جزءا من المبالغ الطائلة التى تنفق على حروب وحشية باهظة التكاليف بغية خنق كل الحريات على أيدى أناس لم يخولهم الشعب أية سلطة ، وعلى ذلك فليس لهم أدنى حق فى فرض الضرائب للانفاق على جرائمهم التى يرتكبونها فى حق البشرية . وان مقدمى هذا الملتمس يضجون بالشكوى من تزايد الدين القومى برغم مضى ست وعشرين سنة من السلم الذى يكاد يكون دائما فى الوقت الذى يسود البلاد فيه الفقر والاستياء .

ان الضرائب بقسميها العام والمحلى قد أصبحت الآن أكثر من أن تطاق ، كما أنها فى راى مقدمى الملتمس تتعارض مع صك حقوق الشعب الذى يقرر بجلاء أن أيا من الرعايا لن يجبر على المساهمة فى أية ضرائب أو مساعدات مالم يتم فرضها بموافقة عامة من البرلمان .

ان الآلاف من أبناء الشعب فى انجلترا وايرلندا وأسكتلندة يموتون من الفاقة الملحة وان مقدمى الملتمس فى الوقت الذى يدركون فيه أن الفقر أكبر دافع الى الجريمة ، يشاهدون بدهشة ممتزجة بالذعر سوء التدابير التى تتخذ من اجل الفقراء والمسنين والعاجزين ، وبالمثل فانهم يقابلون بمشاعر الغضب اصرار مجلسكم الموقر على الاستمرار فى تنفيذ قانون الفقراء دون ما اعتبار للادلة الكثيرة التى تمخضت عنها التجربة المرة لتطبيق المبدأ غير الدستورى الذى ينطوى عليه هذا القانون وطبيعته التى لاتتفق مع المسيحية والآثار الرهيبة القاتلة التى يحدثها فى أجور العمال وأرواح الرعايا من أبناء هذه المملكة .

وان مقدمى هذا الملتمس ليسترعون نظر مجلسكم الموقر الى التفاوت الكبير بين أجور الملايين المنتجة والمرتبات التى يتقاضاها أناس ينبغى أن يكون نفعهم موضع الشك .

فبينما يسود الغنى والترف بين الحاكمين يسود الفقر والموت جوعا بين المحكومين . وان مقدمى الملتمس اليكم يقارنون بكل احترام وولاء الدخل اليومى لصاحبة الجلالة الملكة بالدخل اليومى للآلاف من العمال فى هذه الامة وبينما علموا أن جلالتها تتلقى يوميا لمصروفاتها الخاصة مائة واربعة وستين جنيها وسبعة عشر شلنا وبنسا واحدا علموا أيضا أن آلافا كثيرة من الاسر لاتتلقى الا ثلاثة بنسات وثلاثة أرباع البنس للفرد فى اليوم .

وقد علموا ايضا ان صاحب السمو الامير البرت يتلقى كل يوم مائة واربعة وستين جنيها على حين يضطر الآلاف الى العيش على ثلاثة بنسات فى اليوم لكل منهم .

كذلك علم مقدمو الملتمس بمزيد من الدهشة أن ملك هانوفر يتلقى يوميًا سبعة وخمسين جنيها وعشرة شلنات على حين أن الآلاف من دافعى الضرائب فى هذا البلد يعيشون على بنسين وثلاثة أرباع البنس للفرد فى اليوم ، وعلموا بمزيد من الالم والاسف أن أسقف كانتربورى يتلقى فى اليوم الواحد اثنين وخمسين جنيها وعشرة شلنات فى حين يضطر آلاف الفقراء الى أن يعولوا أسرهم بدخل لا يتجاوز بنسين فى اليوم .

وان مقدمى هذا الملتمس اليكم ليعلمون أن من حقهم الدستورى الذى

لايتطرق اليه الشك ان يجتمعوا فى الوقت والمكان وبالطريقة التى يختارونها فى الاماكن العامة بطريقة سلمية فى اثناء النهار لمناقشة كروبهم والموضوعات السياسية وأى موضوعات أخرى أو لوضع او مناقشة أو اجراء أى تصويت او ملتمس او احتجاج حول أى موضوع مهما كان نوعه . وهم يشكون من أن هذا الحق قد نقض بطريقة غير دستورية اذ اعتقل خمسمائة من ذوى النيات الطيبة ، وطلبت منهم كفالات كبيرة وحوكموا محاكمات ملفقة ، وحكم عليهم بالسجن وعوملوا معاملة أسوأ المجرمين ، كما وزع فى كل أنحاء البلاد بوليس غير دستورى يتكلف نفقات باهظة ليمنع الشعب من ممارسة حقوقه .

وان مقدمى هذا الملتمس ليشكون من أن ساعات العمل وعلى الاخص بالنسبة لعمال المصانع تتجاوز حدود التحمل البشرى وأن الاجور التى يلقونها بعد هذا الاستغلال غير الطبيعى لجهودهم فى ورش ساخنة غير صحية لا تكفى للابقاء على قواهم الجسمانية وتوافر وسائل الراحة التى لاغنى عنها بعد هذه المغالاة فى استنزاف قواهم البدنية .

كما انهم يسترعون نظر مجلسكم الموقر الى أجور العمال الزراعيين تلك الاجور التى يترتب عليها موتهم جوعا . وهم يلاحظون فى فزع وغضب مدى تفاهة دخل أولئك الذين يوفرون بجهودهم النماء للحاصلات الغذائية اللازمة للشعب .

ويستنكر مقدمو الملتمس بشدة قيام أى نوع من أنواع الاحتكار فى هذه الأمة وهم اذ يندددون صراحة بفرض أى نوع من الضرائب على ضروريات الحياة وعلى تلك السلع التى تحتاج اليها الطبقات العاملة على وجه الخصوص فانهم فى الوقت نفسه يدركون أن الغاء كل أنواع الاحتكار لن يخلص العمال من الظلم الذى يلاقونه مالم يحصل الشعب على تلك السلطة التى يمكن فى ظلها الغاء كل أنواع الاحتكار والظلم . وان مقدمى الملتمس ليذكرونكم ببعض الاحتكارات القائمة حاليا مثل احتكار حق التصويت الانتخابى والعملة الورقية واحتكار الآلات والاراضى والصحافة العامة ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك من الشرور التى تفوق فى عددها كل حصر . وعلى الرغم من أن ذلك كله منشؤه التشريعات الطبقية فان مجلسكم الموقر كان يعمل دائما على زيادتها بدلا من العمل على تقليلها .

ونحن نستنتج من الملتمسات الكثيرة التى قدمت الى مجلسكم الموقر انكم على علم كامل بشتى أنواع الشقاء الذى يعانيه العمال . وان مقدمى هذا الملتمس ليرجون النظر الى حقوق العمال وآلامهم نظرة تستهدف حماية الاولى وازالة الاخرى لانهم يرون أن أسوأ أنواع المجالس التشريعية هى تلك التى تترك آلام المجتمع حتى يزيلها العنف أو الثورة وكلاهما قد يلتجأ اليه اذا ما أهملت الشكاوى واحتقرت الملتمسات .

وان مقدمي الملتمس ليشكون من ان مايزيد على تســـعة ملايين من الجنيهات يستقطع منهم سنويا بطريقة غير عادلة للصرف على الكنيسة ، ويرجون منكم أن تقــارنوا تصرفات القســاوســـة بسلوك مؤسس الديانة المسيحية الذى نــدد بعــابدى المال ودعا الى الاحسان والحـلم والحب الاخوى .

ويؤكد مقدمو الملتمس ان لكل رجل فى المملكة المتحدة حقا دستوريا متوارثا لايقبل الجدل فى ممارسة حق الانتخاب على أن يكون سليم العقل ولم يسبق ادانته فى أية جريمة ولم تقدم ضده أية قضية فى المحاكم .

وان مقدمى الملتمس ليؤكدون لمجلسكم الموقر أنهم لايستطيعون أن يعرضوا فى ملتمسهم معشـــار مالديهم من الشـــكاوى العــادلة ولكن اذا ماسمح مجلسكم الموقر بالاستماع الى ممثلين عنهم فان ذلك يمكنهم من سرد قصة طويلة من الاخطاء والمعاناة والظلم الذى لايطــاق الامــر الذى سيحدث لدى الرجال الطيبين دهشة بالغة من أن يكون شعب بريطــانيا العظمى وايرلندا قد تحمل هكذا طويلا وفى هدوء هذه الحالة البائسة التى ترتبت على حرمانهم السلطة الســياسية دون وجــه حق وعلى فســاد التشريعات الطبقية .

ان مقدمى الملتمس انما يمارسون حقهم الدستورى عندما يطلبون من مجلسكم الموقر معالجة الآثام الكثيرة الفاحشة البينة التى يشكون منها واقرار الوثيقة التى تعرف باسم ميثاق الشعب فى الحال دون تعديل أو نقص أو زيادة لكى تصبح قانونا للبلاد .

وفى الثانى من مايو عام ١٨٤٢ قــدم توماس دنكان الملتمس والقى خطابا طويلا فى اليوم التالى تأييدا له . ثم تلاه المتحــدثون الراديكاليون فأيدوا الملتمس أيضا ، ولكن المتحدثين من أعضـــاء حزب المحافظين والاحرار على السواء عارضوا هذا الملتمس ، ثم أجرى الاقتراع فى النهاية ، وكانت النتيجة أن عارضه ٢٨٧ عضوا ووافق عليه ٤٩ فقط .

وعلى أية حال كان فيرجوس أوكونور طربا لضخامة عــدد الموقعين على الملتمس وكان يعتبر أن هذا العدد الهائل يمثل أنصار الميثاق المستعدين للعمل من اجله وقد قال فى هذا الشأن :

« اننا أربعة ملايين بل أكثر لاتجعلوا هذه الحقيقة تغيب عن أعينكم لحظة واحدة ، اننا أربعة ملايين بل أكثر ، لكم كنت فخورا وانا أقول انكم مليونان منذ اثنى عشر شهرا مضت عندما كانت أسوار السجن تفرق مابيننا ، وكم ينبغى ان يتضاعف فخرى الآن عندما أقول : انكم أربعة ملايين وثمانمائة ألف » .

الفصل السابع

حركة الميثاق تبلغ ذروتها

١ ـ الضائقة الاقتصادية والاضراب العام :

ان شهر أغسطس من عام ١٨٤٢ سيظل دائما شهرا مشهودا فى تاريخ حركة الميثاق لانه الشهر الذى بلغت فيه الحركة ذروتها ، ولانه الشهر الذى قام فيه الاضراب العام فى النصف الشمالى من بريطانيا العظمى والذى تحققت فيه تبعية النقابات العمالية لحركة الميثاق السياسية . فقد كانت الامة تقترب من الطوفان الاجتماعى وكان سخط الطبقات العاملة واصرارها قد وصل الى القمة ، وكانت الاجور قدانخفضت بالرغم من كل الجهود التى بذلتها النقابات العمالية لابقائها فى المستوى الذى كانت عليه عام ١٨٣٩ .

واستطاع الخطباء من أنصار حركة الميثاق أن يعلنوا فى ذلك الوقت دون ماخوف من النقابات العمالية أن العمل الاقتصادى لم يعد يجدى وأن خلاص الشعب يعتمد كلية على تحويل الميثاق الى قانون أو على القوة السياسية . وكان العمال يعتقدون أن الازمة قد بلغت درجتها القصوى وانها لابد أن تعجل بالكارثة التى ستأتى بالخلاص فى أعقابها .

وفى غمار هذا الشعور العام باليأس بعثت من جديد فكرة الخلاص عن طريق الاضراب العام . وقرب نهاية يوليو عام ١٨٤٢ دعا العمال فى اشتون وستاليبردج وهايد الى عقد الاجتماعات للتداول بشأن الحالة الراهنة ، وقد حبذ كل المتحدثين فكرة التوقف عن العمل لوقف أى انخفاض آخر فى الاجور أولا ثم لرفع الاجور الى مستوى عام ١٨٣٩ بعد ذلك .

وفى الرابع من اغسطس اشترك عمال ستاليبردج فى الاضراب وزحفوا وهم يهتفون للميثاق واوكونور وصحيفة نورثرن ستار الى أشتون وجعلوا رفاقهم هناك ينضمون الى الاضراب ، وآخذوا يزحفون من مكان الى مكان واوقفوا العمل فى المصانع فى كل مكان ، وتزايد عدد العمال الزاحفين حتى كونوا موكبا ضخما بلغ مشارف مدينة منشستر فى التاسع من اغسطس حيث قابلتهم خارج المدينة قوات الجيش بقيادة الكولونيل

ويمس خليفة الجنرال نابير وصديقه . وقد دخل الموكب الى قلب المدينة بعد محادثات جرت بين الكولونيل ويمس وزعماء المظاهرة الذين وافقوا على تحمل المسئولية الكاملة للمحافظة على الامن العام .

وفى منشستر تفرق الموكب الى جماعات أخذت تسير من مصنع الى آخر لحث العمال على الاشتراك فى الاضراب . واتخذ الاضراب من منشستر مركز اشعاع الى الخارج فى كل الاتجاهات ، وشمل الاضراب لانكشير ويوركشير وواروكشير وستافوردشير ثم امتد الى ويلز . وفى الوقت نفسه أضرب عمال المناجم الاسكتلنديون بل ان أنصار الميثاق فى لندن نفسها عقدوا اجتماعات تلقائية للاستعداد للحرب .

وفى الاسبوع الثانى من أغسطس بدا أن حلم بنبو قد أصبح حقيقة ، واصبحت المراجل باردة والافران مطفأة وهجرت المناجم وصمتت أجراس المصانع وتوقفت كل عجلة عن الحركة .

وقد وقع صراع بين المضربين والجيش فى بريستون وبلاكبورن أسفر عن مقتل ستة من العمال واصابة عدد بجراح .

وبعد أيام قليلة من بدء الاضراب أصبحت مسألة الاجور شيئا ثانويا وبرزت الفكرة القائلة بأن الجهد اللازم انما هو للحصول على أجر أكبر يكفى ضمان تحقيق الميثاق الامر الذى لو تم فانه لن يحسن الاجور فحسب بل سيعمل على ضمانها وحمايتها . وأصبح العمال يعتقدون أنهم لو حققوا الميثاق فسوف يحصلون على القوة السياسية التى يستطيعون عن طريقها حماية ثمرات كدهم ووجدوا أنه ليس ثمة مايدعوهم لان يقصروا اضرابهم على مسألة الاجور .

كان ذلك هو رأى الاغلبية ومع ذلك فقد كانت هناك أقلية تعارض فى خلط السياسة بالاضراب العام .

وعندما حمى وطيس المعركة كانت الغلبة للفكرة السياسية والثورية على الرأى الصناعى المحض .

وفى الحادى عشر والثانى عشر من أغسطس عقد ممثلو النقابات فى منشستر اجتماعا بحثوا فيه الموقف من كل نواحيه ، واتخذوا قرارا يطالب بالديمقراطية والاشتراكية ويؤيد ميثاق الشعب والانتاج المتحد أو الجماعى .

وفى الثانى عشر من أغسطس أصدروا نداء طبع بالمانشت الاحمر وعلق على الحوائط وجاء فيه :

« العدالة والسلام والقانون والنظام » .

نحن ممثلى كل النقابات المختلفة الذين انتخبنا انتخابا قانونيا وقد اجتمعنا فى مؤتمر بعد أن خولنا السلطة من نمثلهم لرعاية مصالح الشعب وحمايتها ؛ نتوسل اليكم ألا تنخدعوا بدسائس الاعداء وأن تثبتوا على هدفكم للوصول الى حقوقكم العادلة التى تقررت فى اجتماعات الحادى عشر والثانى عشر من أغسطس الجارى . أننا ندعوكم الى المبادرة باختيار مبعوثين عنكم الى المؤتمر الكبير الذى سيعقد فى الخامس عشر من اغسطس .

واننا لنعاهد انفسنا على المثابرة فى بذل الجهود الى أن نحقق التحرر الكامل لاخواننا أبناء الطبقات العاملة من عبودية الاحتكار والتشريعات الطبقية عن طريق تحقيق ميثاق الشعب بالوسائل المشروعة . لقد نفذ أبناء النقابات فى بريطانيا العظمى مشروع قانون الاصلاح ولسوف ينفذون الميثاق .

وفى الخامس عشر من اغسطس اجتمع مايزيد على مائة مبعوث من لانكشير ويوركشير فى مؤتمر كبير . كما عقد الآلاف من العمال اجتماعات خارج قاعة المؤتمر ولكن الدوريات العسكرية قامت بتفريقهم ، واستمر المبعوثون فى اجتماعاتهم الى السادس عشر من اغسطس ثم قطع عليهم القضاة مداولاتهم . وكان الموضوع الرئيسى للمناقشة هو : هل الاضراب العام سيبقى على طبيعته الاصلية باعتباره مسألة تتعلق بالاجور أو سيتحول الى معركة فى سبيل الميثاق ؟ وقد اقترح تقديم قرارين يدعو أولهما الى الابقاء على مسألة الاجور فى المقدمة ، ويدعو الآخر الى تحويل الاضراب العام الى حرب أهلية فى سبيل الميثاق ، ولم يصوت الى جانب الاقتراح الاول سوى سبعة مبعوثين على حين صوت سبعة وسبعون الى جانب الاقتراح الآخر .

وعقب ذلك مباشرة أصدر رئيس المؤتمر نداء الى العمال جاء فيه :

الى أبناء النقابات فى منشستر والاقاليم المجاورة : اننا نسارع بابلاغكم بالاجراءات البالغة الاهمية التى تمت اليوم ، لقد كان المبعوثون من الاقاليم المجاورة اكثر اليوم منهم بالامس ، وان روح الاصرار التى يظهرونها فى تأييدهم لحقوق الشعب تتزايد ساعة بعد أخرى .

ولقد توقف اجتماعنا فجأة بسبب التدخل الظالم غير الدستورى الذى قام به القضاة وتفريقهم لاجتماعنا ولكن هذا لم يتم الا بعد أن تمت الموافقة تحت سمعهم وبصرهم على القرار التالى :

يوصى المبعوثون الحاضرون فى هذا الاجتماع العام الدوائر المختلفة التى يمثلونها بأن تستخدم كل الوسائل المشروعة لتحقيق ميثاق الشعب كما توصى بارسال مبعوثين الى جميع أنحاء البلاد للسعى الى الحصول

على تعاون الطبقات المتوسطة والعاملة فى تنفيذ قرار التوقف عن العمل الى أن يصبح الميثاق قانونا للبلاد .

يارجال انجلترا ، حافظوا فى اصرار على سلام البلاد وخيرها ، وبرهنوا باتباع قراراتنا بدقة على أننا نمثلكم فعلا .

ولم يكن الاضراب وما اشتمل عليه من ثورة واخلال بالامن العام مقصورا على لانكشير ويوركشير وحدهما ، ففى الوقت نفسه أضرب عمال المناجم فى أسكتلندة وستافوردشير . وكان توماس كوبر يقوم بجولة للاثارة فى ستافوردشير التى وقعت فيها اضطرابات خطيرة عقب القائه أحد خطاباته وصاحب تلك الاضطرابات تدمير الممتلكات واشعال الحرائق .

وفى خلال ذلك كان من المقرر أن يزاح الستار فى منشستر فى السادس عشر من أغسطس عن نصب تذكارى لهنرى هنت بمناسبة ذكرى بيترلو . وكانت الاستعدادات لهذه المناسبة قد بدأت منذ شهور . وقامت منظمات حركة الميثاق باختيار مبعوثين عنها لهذا الفرض وعقدوا النية على انتهاز هذه الفرصة للتداول حول الحالة الراهنة للدعوة وعلى الاخص حول الشقاق الذى نشب داخل الحركة .

وفى السابع عشر من أغسطس عقد المبعوثون عن حركة الميثاق اجتماعا سريا فى احدى الكنائس الصغيرة ، وقد استبعد جدول الاعمال الاصلى للمؤتمر لافساح المجال لمناقشة النضال الذى تقوم به النقابات العمالية من أجل الميثاق . وقد تحمس معظم المبعوثين للقيام بتعبئة الشعب على الفور لان الاعلان الذى أصدره مؤتمر مبعوثى النقابات العمالية اثار حماسا لايوصف بين أنصار الميثاق وأصبح المبعوثون يعتقدون تماما أن الوقت قد حان للقيام بمحاولة ناجحة لشل الحكومة .

وبعد أن قدم المبعوثون تقاريرهم وقف مدول واقترح باسم اللجنة أن يوافق المؤتمر على قرارات النقابات العمالية ، كما اقترح العمل على تشجيع الاضراب العام الى أن يصبح الميثاق قانونا .

ثم قدم كوبر تعديلا يقول : ان الاضراب العام السلمى أمر مستحيل لان قوات الحكومة ستحاول كتم واضطهاد المضربين وهذا الامر لايمكن مواجهته الا بالمقاومة الشعبية المسلحة . ولكن أوكونور عارض هذا التعديل وقال : اننا لم نجتمع هنا لنتحدث عن الحرب ، وانما جئنا للنظر فى الموافقة على قرار النقابات العمالية .

ثم تحدث وليم هيل محرر صحيفة نورثرن ستار فعارض كوبر وأوكونور على السواء ، وقدم تعديلا يقول : ان المؤتمر لايوافق مطلقا على الاضراب .

وحتى هارنى صديقنا القديم نفسه فى صحيفة لندن الديمقراطية والذى كان معجبا « بمهارات » وصديق الميجور بنيوسكى أعرب عن معارضته لسياسة استخدام القوة المادية .

وعندما أجرى الاقتراع لم يفز التعديل الذى قدمه هيل الا بستة أصوات وعلى ذلك قرر المؤتمر السير الى جانب النقابات . واتخذ المؤتمر قرارا أعرب فيه عن موافقته التامة على التوسع فى النضال الحالى والاستمرار فيه الى أن يتحقق الميثاق . كما أصدر المؤتمر بيانين تمت صياغة أولهما بلهجة معتدلة ووقعت عليه اللجنة التنفيذية ، اما الآخر فكان غفلا من التوقيع ويدعو الى استخدام القوة المادية والعصيان .

وبصدور القرار والبيانين انتهى عمل زعماء أنصار الميثاق . واننا لنتساءل : أكان الموقف الذى اتخذه زعماء حركة الميثاق هو الموقف الصحيح ؟ وهل يدل موقفهم هذا على أنهم كانوا يدركون أهمية الحالة ؟

لقد كانت المراكز الصناعية والتجارية فى وسط انجلترا وشماليها فى حالة من التمرد ، وكان من اليسير تعبئة الجماهير من اسكتلندة وويلز ولندن لامن أجل تحقيق أغراض النقابات العمالية وحسب بل لتأييد برنامج حركة الميثاق أيضا . ماذا كان واجب أوكونور ومساعديه فى ظل تلك الظروف ؟ لقد كان وسط انجلترا وشماليها وأسكتلندة وويلز فى انتظار أوامر الزعيم ، ولكن ماذا فعل الزعيم ؟ انه لم يفعل شيئا على الاطلاق وترك كل مبادأة الشعب وعاد الى لندن ! .

ولا يمكن أن نفسر القاء أوكونور لسلاحه الا بأنه دليل على أنه تكهن بفشل الاضراب العام ، ومن الواضح أنه كان من واجبه فى هذه الحالة أن يؤيد قرار هيل ، فقد كان هناك أحد أمرين : اما أن هيل كان على صواب ، واما أن كوبر كان على صواب ، وبما أن أوكونور لم يشارك كوبر فى رأيه فقد كان من واجبه أن يبلغ الشعب فى لغة صريحة أنه ينبغى عليه قصر الاضراب على مسألة الأجور .

وفى الأسبوع الرابع من أغسطس عام ١٨٤٢ أصبح من الواضح أن الاضراب بدأ يتلاشى فقد عاد العمال تدريجيا الى المصانع بعد أن تخلى عنهم زعماؤهم وتحت ضغط البؤس الذى ضاعف الاضراب العام من حدته . ومع ذلك ففى شهر سبتمبر كان الاضراب لا يزال قائما بصورة جزئية . وقد كانت الفائدة المعنوية لهذا الاضراب من نصيب جماعة الدعوة لمقاومة قانون القمح لأن الكثيرين من المحافظين والأحرار لم يعد باستطاعتهم مقاومة الاستنتاج القائل بأن الشعب ينبغى أن يحصل على ضروريات الحياة بأسعار أرخص حتى يتسنى له مواجهة انخفاض مستوى الأجور ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ونصف السنة قدمت حكومة المحافظين مشروعا بقانون لالغاء قوانين القمح .

٢ ـ المحاكمات :

فى اعقاب تراجع زعماء العمال وفشل الاضراب العام قامت حركه اعتقالات بالجملة وعلى نطاق أوسع مما كانت عليه الحال فى أسوأ عهود حكومه الاحرار • وقد كان الاعتقال أو التقديم الى المحاكمه نصيب كل الزعماء أو الخطباء من أنصار حركة الميثاق أو النقابات العمالية ونصيب كل عامل كانت تحوم الشكوك حول اشتراكه فى الاضراب العام • وليس باستطاعتنا أن نضع قائمه دقيقة بمن تم اعتقالهم بسبب تعطيل الصحف الموالية لحركة الميثاق وان كنا لا نذهب بعيدا اذا ما قلنا بأن عددهم كان حوالى ألف وخمسمائه معتقل. وبعد فتره قصيره أفرج عن حوالى ثمانمائة منهم أو قامت بمحاكمتهم محاكم البوليس على حين قدم سبعمائة وعشرة الى محاكم الجنايات فى يورك ولانكاستر وستافورد وتشستر وليفربول • وكانت قائمة المتهمين تشتمل على عمال يختلفون فى سنهم اختلافا بينا : فمن شباب فى الخامسة عشرة من العمر الى شيخ فى الواحد بعد المائة من عمره •

وفى أكتوبر من عام ١٨٤٢ وقف نحو سبعمائة وواحد وخمسين من المعتقلين أمام هيئة المحلفين أخلى سبيل مائة وخمسة وعشرين منهم وتلقى الباقون عقوبات تتردد مابين السجن بضعة شهور والسجن سنتين ماعدا تسعة وسبعين منهم حكم عليهم بالنفى الى أستراليا •

ولم يقف أوكونور وثمانية وخمسون من رفاقه من بينهم هيز وهارنى وكوبر أمام محكمة جنايات لانكاستر الا فى مارس من عام ١٨٤٣ ، وفى ذلك الوقت كان الرعب من الاضراب العام قد طواه النسيان وصار القضاة والمحلفون على السواء يحكمون بعقوبات معتدلة •

وقد ثبتت براءة ستة وعشرين منهم على حين لم يتلق الباقون سوى قرار هيئة المحلفين بأنهم مذنبون لأن محكمة الاستئناف أبطلت محاكمتهم بسبب خطأ فى الدعوى المقامة عليهم ، ولم تتخذ أى اجراءات أخرى ضدهم • ولكن كوبر لم يكن محظوظا مثلهم اذ أنه بعد اخلاء سبيله مع الثمانية والخمسين الآخرين حكم عليه بالسجن عامين بسبب خطبه التى حرض فيها الجماهير فى ستافورد شير •

وقد تولى أوكونور الدفاع عن نفسه فى أثناء المحاكمة بمهارة فائقة وعلى الأخص عند هجومه على الشهود الذين كانوا من أنصار الميثاق السابقين ، ثم دخلوا فى خدمة سلطات الادعاء •

وكان الخطاب الذى ألقاه بيلينج دفاعا عن نفسه يتميز على كل الخطب الأخرى بوصفه المؤثر للبؤس الذى كان يسود الطبقات العاملة فى عامى ١٨٤١ و ١٨٤٢ اذ رسم صورة محزنة للبؤس الذى أعقب الضائقة

الاقتصادية أثارت دموع هيئه المحلفين وهيئة المحكمة واضطر معها ممثل الاتهام الى أن يترك قاعه المحكمة حتى يتخلص من عواطفه . وبعد هذا الخطاب لم يستطع أى من القضاة أو المحلفين أن يتغاصى بعد ذلك عن الحقيقة ، وهى أن البؤس الرهيب الذى عاناه العمال هو المسئول عن حالات التطرف التى وقعت فى أثناء الاضراب وأن العمال بصفة عامة قد أظهروا الكثير من الصبر وضبط النفس ·

٣ ـ خطة أوكونور للاصلاح الزراعى :

كانت الفترة ما بين عامى ١٨٤٣ و ١٨٤٥ علامة بداية تدهور حركة الميثاق وقد ساهم فى الوصول الى هذه النتيجة حدثان : أولهما انهيار الاضراب العام فى أغسطس عام ١٨٤٢ والآخر فشل مستعمرة أوين الاشتراكية فى كوينوود عام ١٨٤٥ ، وقد قصم الحدث الأول ظهر حركة الميثاق فى شمالى انجلترا . وعلى الرغم من أن الشعب ظل فترةطويلة بعد ذلك يحترم حركة ميثاق الشعب باعتبارها مثلا أعلى فانها ظلت كلاما فى الهواء لأنها أثبتت أنها لا تصلح كسياسة تتبع على مسرح الأحداث .

وأدى الحدث الآخر الى حرمان الاشتراكيين من آخر اعتقاد لهم فى امكانية تحقيق هدفهم النهائى ، اذ كانت الآمال الحارة للاشتراكيين فى بريطانيا العظمى ترتبط بمستعمرة كوينوود · وأدى فشل هذه التجربة التى كانت الملاذ الأخير الى التخلى عن كل اعتقاد فى الاشتراكية ·

ويمكن أن نكتشف بوضوح من صحيفة نورثرن ستار كيف تخلى أوكونور عن الاشتراكية الزراعية ·

وقد شرح أوكونور خطته فقال : انها تشتمل على ثلاث مراحل : أولها خلق رأى عام ، وثانيها تنظيم هذا الرأى العام ، والمرحلة الثالثة هى توجيه هذا الرأى العام الى ناحية محدودة ·

وكان أوكونور قد واصل الدعوة للاصلاح الزراعى عدة سنوات ووجد أن الوقت قد حان لتنظيم أنصار الاصلاح الزراعى ·· وكان السؤال هو : ما الصورة التى ينبغى أن يتخذها هذا العمل الاصلاحى ؟ وقد أجاب أوكونور على ذلك بقوله : ان الودائع التى فى بنوك الادخار فى ليدز وما جاورها تصل الى مائتين وسبعة آلاف ومائتين وسبعين جنيها ونحن نناشد المودعين أن يسحبوا ودائعهم ويستثمروها فى احدى المستعمرات الاوينية الشيوعية · وبعد ذلك بأربعة أعوام كتب أوكونور مرة أخرى عن الموضوع نفسه وسار فى الاتجاه نفسه · وفى أوائل عام ١٨٤٥ صاح أوكونور قائلا :

« ان الارض ملك للشعب ، وان الارض تراث الشعب ، ولكن الملوك والامراء واللوردات قد سرقوها منه ، ان الاغتصاب هو مهنة الاغنياء وذوى النفوذ » ٠

وأخذ أوكونور يعمل فى تنفيذ خطته الزراعية تحت ثلاثة عناوين متتالية هى :

١ ـ جمعية أنصار الميثاق التعاونية للاراضى ٠

٢ ـ الشركة القومية التعاونية للاراضى ٠

٣ ـ الشركة القومية للاراضى ، وهذا يوضح التخلى عن حركة الميثاق ثم الاشتراكية ، وفى عام ١٨٤٧ أعلن أوكونور فى وضوح أن تملك الفلاحين للاراضى أفضل اساس يقوم عليه المجتمع ، وقد شيد أوكونور شركة التضامن لاصلاح الاراضى على هذا الاساس نفسه ٠

وسوف نعالج هنا باختصار تاريخ هذه التجارب الخاصة بتمليك الفلاحين قطعا صغيرة من الارض : ففى ابريل عام ١٨٤٥ انعقد مؤتمر فى لندن حضره خمسة عشر مبعوثا بما فى ذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية ، وكان تأسيس جمعية أنصار الميثاق التعاونية للاراضى هو أهم أعمال هذا المؤتمر ٠ وكان برنامج هذه الجمعية يستهدف شراء الاراضى لاعضائها لكى تتبين الطبقات العاملة فى المملكة مدى قيمة الارض كوسيلة للاستقلال بهم عن الرأسمالية الطاحنة أولا ولتبين لهم ضرورة ضمان سرعة تنفيذ ميثاق الشعب الذى سيحقق لهم بصورة قومية كل ما تستهدف الجمعية تحقيقه بصورة جزئية أى تحقيق التحرر السياسى والاجتماعى للطبقات العاملة المستعبدة ٠

وقد حاول أوكونور فى بداية الامر أن يسجل جمعية الاراضى على أنها احدى جمعيات الصداقة ، وأكد لقرائه أن الموثق لا يستطيع أن يرفض تسجيلها ، ومع ذلك فقد رفض الموثق رفضا باتا أن يسجلها استنادا الى أن الجمعية لها صفات الجمعيات السياسية ٠ وبعد ذلك حاول أوكونور أن يدخل جمعيته هذه فى نطاق قانون شركات التضامن ، ولكن نفقات التسجيل كانت مرتفعة نسبيا اذ تبلغ مصروفات الرسوم والتسجيل لهذا النوع من الشركات نحو أربعة جنيهات لكل مائة مساهم ، وكان الاعضاء يتضمون بسرعة مذهلة الى الجمعية حتى أنه فى الفترة ما بين عام ١٨٤٦ وأوائل عام ١٨٤٨ انضم اليها ما لايقل عن خمسة وسبعين ألفا من العمال وأنصار الميثاق ٠ وكان على كل عضو أن يساهم فى المتوسط بثلاثة أسهم قيمة كل منها ستة وعشرون شلنا على أن يدفع المبلغ بالتقسيط ٠

وفى الجزء الاول من عام ١٨٤٨ كان المبلغ المتجمع قد وصل الى ستة وتسعين ألف جنيه ، ولكن هذه الشركة التى كانت قد سميت

السركة القومية للاراضى كانت مسجلة تسجيلا مؤقتا فقــط ، وعلى ذلك لم يكن لها وضع قانونى • وعلى الرغم من ذلك فان انصار الميثاق لم يهتموا بعدم قانونية خطتهم التحررية • ولما لم يكن هناك أى اشراف قانونى على الشركة وكانت قائمة التسوية تنشر بصورة غير كاملة أو على فترات غير منتظمة فقد كانت هناك مادة واسعة للنقد العدائي من جانب المعارضين لأوكونور • وعلى الرغم من ذلك استمر العمــــال فى تأييدهم لزعيمهم القديم •

وفى خلال السنتين اللتين ازدهرت فيهما موارد الشركة لم يحصل على الاراضى سوى مائتين وثلاثين شخصــــا من بين خمسة وسبعين ألف مساهم • وقد نال كل منهم ثلاثة أفدنة فى المتوسط بتكاليف تصل الى ثلثمائة جنيه لكل منهم بما فى ذلك من نفقات المبانى والمعدات والماشية • واذا كان توطين مائتين وثلاثين شخصــــا يستغرق سنتين فكم يستغرق توطين خمسة وسبعين ألف شخص فى هذه المستعمرة ؟

من الواضح أن ذلك يستغرق ستمائة واثنتين وخمسين سنة ، واذا كان الفرد الواحد يتطلب اعتمادا قدره ثلثمــــائة جنيه فكم يبلغ الاعتماد اللازم لخمسة وسبعين ألفا ؟ من الواضح أن ذلك يتطلب اعتمادا قدره اثنان وعشرون مليونا ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية •

وعلى الرغم من أن الطبيعة الخيالية لخطة أوكونور كان يمكن كشفها بعمليات الضرب والقسمة البسيطة فانه كان من المستحيل اغراء العمال على اختبار هذه الخطة وفحصها • وفى يونيو عام ١٨٤٨ عين البرلمان لجنة منتخبة لفحص حالة الشركة وتم انتخاب أوكونور عضوا فى تلك اللجنة •

وقد كشف الفحص عن وجود ارتباك فى دفاتر الحسابات وأن هذه الدفاتر كانت فى حالة سيئة • وقد اتخذت اللجنة قرارا قالت فيه : ان دفاتر الشركة القومية للاراضى ودفاتر حساباتهــــا كانت تمسك بطريقة سيئة للغاية ، وقد أتلفت قائمة التسوية الاصلية ولم تستخرج الشركة سوى ثلاث قوائم للتسوية فى الفترة من سبتمبر سنة ١٨٤٧ الى مارس سنة ١٨٤٨ •

وقالت اللجنة فى تقريرها : انه بالنـــظر الى أن السيد/فيرجوس أوكونور أعرب عن اعتقاده بوجود فكرة خارج اللجنة تقــــول بأن أموال الشركة كانت تستغل لمصلحته الخاصة فان هذه اللجنة ترى بجلاء أنه على الرغم من أن حسابات الشركة لم تكن تتم بدقة وانتظام فان هذا كان ضد مصلحة السيد / أوكونور ولم يكن فى مصلحته ، كما أنه يبدو أن السيد/أوكونور يستحق لدى الشركة مبلغــــا يتردد ما بين ثلاثة آلاف ومائتين وثمانية وتسعين جنيها وأربعة آلاف جنيه •

الفصل الثامن
الومضات الأخيرة والانطفاء

١ ـ الانتخابات البرلمانية فى عام ١٨٤٧ :

كانت حركة الميثاق فى الفتره ما بين عامى ١٨٤٣ و ١٨٤٧ لا تبين الا القليل من مظاهر الحياة .. وقد واسى أوكونور أنصاره فى عام١٨٤٤ بقوله : « ان حركة الميثاق نائمة ولكنها لم تمت » ٠ وظلت نومتها هذه الى منتصف عام ١٨٤٧ ثم قامت مرة أخرى على قدميها بفضل الثـــورة الفرنسية التى قامت فى فبراير من ذلك العام ٠ كما ساهم فى بعث حركة الميثاق عام ١٨٤٧ عاملان : أولهما الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى صيف ذلك العام فى أعقاب انتصار الدعوة الى التجارة الحرة ، والعامل الآخر هو الدعوة التى قام بها اللاجئون القادمون الى لندن من أوربا ٠

ففى عام ١٨٤٦ تحول السير روبرت بيل الى تأييد الدعـــوة لحرية التجارة ، واستطاع الحصول على تأييد الاغلبية فى البرلمـــان لسياسته التجارية الجديدة ٠ ومن الغريب حقا أن أوكونور وصحيفة نورثرن ستار باركا هذا التحول على الرغم من أنهما كانا حتى عام ١٨٤٥ يعارضان دائما جماعة مقاومة قانون القمح ٠ وقد قال أوكونور فى هذا الصدد : « ان التجارة الحرة دون التمثيل الحر سوف تؤدى الى الثورة » ٠

وأضعف تحول السير روبرت بيل حزب المحافظين الذى كان قائما على السلطة منذ عام ١٨٤١ وأدى ذلك الى حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فى يوليو وأغسطس من عام ١٨٤٧ ، وقد تقدمت حركة الميثـاق ببعض المرشحين فى هذه الانتخابات ولكنهم نجحوا فقـــط فى انتخابات الاختيار التى يتم التصويت فيهـــا برفع الايدى باستثناء أوكونور الذى نجح فى انتخابات الاقتراع عن دائرة نوتنجهام بالتحالف مع المحافظين ، وايرنست جونز الذى نجح فى هاليفاكس ٠٠

وقد تقدم روبرت أوين الى هذه الانتخابات مرشحا عن ماريليبون وتقدم ببرنامج سياسى للاصلاح ، وعلى أية حال فلم يتم انتخابه الا فى انتخابات الاختيار برفع الايدى ٠ وكان من بين المطـــالب السياسية التى تقدم بها أوين فى هذه الانتخابات أن يتم الاستعاضة عن الجيش الدائم بقوات الميليشيا ٠

٢ ـ حركة الميثاق والاشتراكية الدولية :

فى سبتمبر عام ١٨٤٤ قامت لدى اللاجئين الالمـــان والبولنديين والايطاليين فى مدن عديدة تأسيس جمعية يتم عن طريقها تعريف الرأى العام البريطانى بأهدافهم · وقد قامت هذه الجمعية بالفعل وعرفت باسم « الاخوة الديمقراطيون » · وبناء على طلب كارل شابر ولويس ابروسكى وضع وليام لوفيت نداء الى أنصار الميثاق بأن ينضموا الى الجمعية ، وقد انضم اليها هارنى وجونز وكوبر وغيرهم ، كما أن صحيفة نورثرن ستار كانت تنشر على فترات منتظمة تفاصيل نشاط الجمعية وتقارير وافية عن المحاضرات التى كانت تلقى فى الاجتماعات · وقد عرفت هذه التقارير أنصار حركة الميثاق بالسياسات الدولية حتى انهم صاروا يكونون جزءا من الحركة الثورية فى أوربا · وقد كان مازينى يمارس نشاطه فى اتجاه مماثل ولكن العلاقة لم تتوثق قط بينه وبين أنصار الميثاق المتجمعين حول صحيفة نورثرن ستار . وكان أنصار الميثاق يقدرون الثائر الألمانى كارل شابر تقديرا عظيما كما كان فريدريك أنجيلز يلقى تقـــديرا كبيرا من القسم المفكر من أنصار حركة الميثـــاق ، وقد بدأ أنجيلز فى الكتابة عن الشئون الالمانية فى صحيفة نورثرن ستار اعتبارا من عام ١٨٤٥ ·

وفى صيف عام ١٨٤٦ نقرأ لأول مرة عن وجـــود علاقة بين كارل ماركس وحركة الميثاق اذ كان أوكونور قد خاض معركة انتخابات فرعية وفشل فيها ولكن الشيوعيين الالمان اللاجئين الى بلجيكا طلبوا الى ماركس وانجيلز وجيجوت أن يقوموا بتهنئة أوكونور على جهده فى هذه المعركة ، فبعثوا بخطاب من بروكسل بتاريخ ١٧ من يوليو عام ١٨٤٦ أثنوا فيه على اتجاهات صحيفة نورثرن ستار واتجـــاهات السياسة البريطانية ، وأبلغوا العمال البريطانيين أن المعركة الحقيقية تدور بين رأس المـــــال والعمل وبين الطبقات المتوسطة والعاملة وقالوا : ان أوكونور وصحيفة نورثرن ستار يدركان هذه الحقائق جيدا ·

وفى نوفمبر عام ١٨٤٧ قـــدم ماركس وأنجيلز الى لندن لحضور « مؤتمر الشيوعيين » وخولا سلطة وضع « البيان الشيوعى » المشهور · وفى هذا التاريخ نفسه عقد أنصار الميثاق اجتماعا عاما بمناسبة الذكرى السنوية للثورة البولندية فى عام ١٨٣٠ ، وكان هارنى وجونز وماركس وأنجيلز وكيد من بين المتحدثين فى هذا الاجتماع ·

وقد تحدث كارل ماركس عن حركة الميثاق فى خطاب ألقاه باللغة الالمانية فقال : « ان الديمقراطيين فى بلجيكا وأنصار الميثاق فى انجلترا هم الديمقراطيون الحقيقيون · وفى اللحظة التى تنفذون فيهـــا المبادىء الستة التى يشتمل عليها الميثاق سيفتح الطريق الى الحرية أمام العالم

كله . ياعمال بريطانيا ، نفذوا هـــذا الهدف الكبير فلسوف يهتف لكم الجميع بانكم منقذو الجنس البشرى كله »

وقد ألفت هذه العلاقات المتداخلة بقراء صحف الميثاق فى تيار المد الثورى الاوربى . وفى الوقت نفسه أعلن أنصار الميثاق تأييدهم المطلق للثورات الايرلندية .

وقد كتبت صحيفة نورثرن ستار فى الاول من ينـــاير عام ١٨٤٨ قائلة : « انالقوة المعنوية ما هى الا خداع ما لم يكن وراءها قوة مادية ». وفهم أنصار الميثاق هذا التلميح وبدأ التدريب وشراء الاسلحة سرا من جديد . وقد قالت صحيفة التايمز فى الثامن والعشرين من مارس : ان حماس أنصار الميثاق قد بلغ القوة والانتشار اللذين كان عليهما فى عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٢ .

وبينما كانت هذه الاســـتعدادات آخذة فى الازدياد وصلت الانباء الخاصة بقيام الثورة الفرنسية فى فبراير عام ١٨٤٨ . وطغت موجة من الحماس المحموم بين صفوف العمال وعقدت الاجتماعات وقامت المظاهرات فى كل أنحاء البلاد . وقد حدث اخلال خطير بالامن فى بعض المقاطعات :

ففى جلاسجو سار العمال المتعطلون فى شوارعهـــا وهم يصيحون « اما الخبز واما الثورة » .

وفى منشستر أحاطت الجمـــاهير بالملاجىء وطلبت تحرير القاطنين بهـــا .

وفى بريدجتون أطلق الجنود النار على العمال وأصابوا عددا منهم .

ولتجميع أنصار الميثاق وتقدير مدى قوتهم قررت اللجنة التنفيذية لاتحاد الميثاق الوطنى تقديم ملتمس الى البرلمان ، والحصول على التوقيعات على هذا الملتمس على نطاق واسع .

وكان من الضرورى عقد مؤتمر وطنى على غرار المؤتمر القديم لكى يتولى أمر هذا الملتمس . وقد اتبعت الحكومة أسلوبها القديم نفسه : فمن استعانة بالجواسيس الى تقوية الجنود وتعزيز القوات .

٣ ــ الملتمس واليوم العاشر من أبريل عام ١٨٤٨ :

فى الاول من ابريل نشر أوكونور النداء التالى :

« الى الامام فننتصر ، أو الى الخلف فنسقط ، ميثاق الشعب ولن نستسلم . »

« أيها الحراس القدامى ، اننى أعتقد من أعماق قلبى ان الوقت قد

حان لنجنى ثمار عملنا الذى استمر ثلاث عشرة سنة . اننى أفضل الموت على أن أتنازل عن ذرة واحدة من الميثاق . اننى ماكنت لاضحى بأى شىء فى سبيل الميثاق لو لم يكن لدينا نظام اجتمــاعى متين ليحل محل النظام المصطنع الذى نبغى تحطيمه . ولقد كان الخير فى أننا لم ننجح من قبل فى تحقيق الميثاق عندما لم يكن لدينا ذلك النظام الاجتماعى ، ان لدينا الى جانب الميثاق الاصلاح الزراعى الذى سيوفر الخبز للعمال عند تحقيق الميثاق ، ان الميثاق والارض هما هدفانا » .

وفى الوقت نفسه وضع أوكونور دستورا لجمهــورية ديمقراطية وكان يأمل أن يصبح أول رئيس لتلك الجمهورية .

وفى الثالث من أبريل عام ١٨٤٢ اجتمع مبعوثو أنصار الميثاق الى المؤتمر للنظر فى الحالة الراهنة والاهتمام بالملتمس الذى كان من المقرر تقديمه الى البرلمان فى موكب كبير فى العــاشر من أبريل . وكان هــذا الملتمس يشابه ملتمس عام ١٨٤٢ وقد جاء فيه :

« ان العمل هو مصدر جميع الثروات ، والشعب هو مصدر كل قوة سياسية ، ان للعامل الحق فى نتاج عمله وان فرض الضرائب دون التمثيل البرلمانى لطغيان . ان أفضل طريقة لتنمية مصــادر الثروة والامكانيات الاقتصادية للبلاد هى أن يتم ذلك عن طريق قوانين يسنهــا ممثلون عن الطبقات العاملة والكادحة .

واعترافا بهذه المبادىء يطالب أنصار الميثاق بأن يصبح ميثــاق الشعب قانونا للبلاد » .

وكانت الجملة القديمة « الوسائل السلمية ما أمكن والقوة اذا لزم الامر » يتردد صداها فى كل الخطب التى ألقيت فى المؤتمر .

وقد بدأ شراء كل أنواع الاسلحة سرا ، ولكن ذلك لم يكن يتم طبعا لخطة متناسقة وبدأت المؤامرات تحاك .

فى السابع من أبريل نشرت الحكومة اعلانا تبلغ فيه الشــعب أن المؤتمر هيئة غير مشروعة وحذرته المشــاركة فى الموكب الذى سيقام فى العاشر من أبريل . ولم تترك الحــكومة الزمام يفلت من يدها وحولت لندن الى معسكر مسلح ، واستدعت الحاميات من جنــوبى انجلترا الى لندن ، ووضعت سفن الاسطول الداخلى فى حالة استعداد ، كما اتخذت الاستعدادات العسكرية الواسعة لحماية برج لندن وبنك انجلترا .

وظل المؤتمر يعقد جلساته يوميــا للاصغــاء الى الخطب وتسلم التوقيعات ، ولكنه لم يكن يدقق فى فحص تلك التوقيعات ، ثم جاء اليوم

المستوم يوم العاشر من أبريل فأغلقت معظم المحال ووقف الكونستبلات على ابواب معظم البيوت ، وقامت فرق من البوليس بحراسة الكبارى التى على نهر التيمز والتى تؤدى الى مبنى البرلمان ، ووقف الجنود باسلحتهم داخل الثكنات أو حاملين البنادق فى ضواحى جنوبى لندن ٠

وفى الساعة التاسعة صباحا بدأ المؤتمر اجراءاته وقرأ كريستوفر دويل عضو اللجنة التنفيذية رسالة من رئيس البوليس استرعى فيها الانظار الى أن القيام بموكب الى مجلس البرلمان أمر غير قانونى ٠ وفى خلال المناقشة التى أعقبت ذلك تحدث أوكونور فبرر الاستعدادات العسكرية الواسعة التى اتخذتها الحكومة وقال : انها ترجع الى الخطب العنيفة التى ألقاها أعضاء المؤتمر ، وأخيرا أعلن أوكونور أنه علم من مصدر موثوق به أن البوليس والجنود قد تلقوا أوامر مشددة بأن يطلقوا النار على زعماء حركة الميثاق ٠

وفى الساعة العاشرة سار المبعوثون فى مقدمه الموكب وخصصت للملتمس عربة زينت أحسن زينة تجرها أربعة خيول يليها عربة مزدانة تجرها ستة خيول كان بداخلها أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد الميثاق الوطنى ، وتوجه الموكب الى مقر الشركة القومية للاراضى حيث كان الملتمس ثم سار الموكب الى كوبرى بلاك فريرز لكى يصل الى مكان الاجتماع فى كينيننجتن كومون ، وفى الطريق انضمت الى الموكب جماعات المتظاهرين القادمة من الشمال والشرق ، وكان معهم فى معظم الحالات الجماعات المسلحة والرايات ، وأخيرا وصل الموكب الى مكان الاجتماع ٠

وقبل أن يبدأ الاجتماع أرسل قائد البوليس الذى كان بأحد المبانى العامة القريبة فى طلب أوكونور ومكجراث عضوى اللجنة التنفيذية وأبلغهما أن الحكومة لا تعارض فى عقد الاجتماع ، ولكنه لاينبغى أن يسير أى موكب الى دار البرلمان مهما كانت الظروف ، كما أبلغهما أن الحكومة سوف تعتبر أوكونور شخصيا مسئولا عن ذلك ٠٠

وقد وعد أوكونور ومكجراث بأن يفرقا الموكب بعد انتهاء الاجتماع، وفى خلال ذلك انتشرت اشاعة بين المتظاهرين بأن زعيمهم قد اعتقل ولكنه سرعان ما ظهر بينهم وحيوه بعاصفة من التصفيق المتواصل ٠ ولكن أوكونور لم يكن يشعر بالارتياح ، فلطالما أبلغ الشعب أنه سوف يدق أبواب البرلمان بالملتمس فى يده وحوله مائة ألف من المحاربين الاشداء ، والآن حانت فرصته ومع ذلك يجد نفسه مضطرا لان يعيد الشعب الى منازله وأصبح كل شىء يعتمد الآن على مهارته الخطابية، ولم تخنه مهارته هذه وخطب بعده ايرنست جونز وهارنى وغيرهما ثم وضع الملتمس فى

ثلاث عربات صغيرة وتوجهت به اللجنة التنفيذية الى البرلمـــان على حين تفرق الشعب فى بطء وهدوء ٠

وقدم أوكونور الملتمس وقال . ان عدد التوقيعات يصل الى أكثر من خمسة ملايين وسبعمائة ألف توقيع ٠ وحول الملتمس الى لجنة تتـــولى فحصه فظهر أن عدد التوقيعات مليون وتسعمائة وخمسة وســـبعون ألفا وأربعمائة وتسعة وستون توقيعا فقط وفوق هذا ظهر أن عددا كبيرا من الاسماء كتب بالخط نفسه كما ظهر أن عددا كبيرا من الاسماء كان اما وهميا واما لم يوقع عليه أصحاب تلك الاسماء ، وهكذا تحول الملتمس بأسره الى أضحوكة ٠

وعلى أية حال فقد ظل العار عالقا بهذا الملتمس واعتبر أنصـــــار الميثاق أن سلوك أوكونور فى اليوم العاشر من أبريل هو الذى تسبب فى فشل الملتمس وأصبحت هناك ثورة عامة على زعامته ٠

وقد مر خمسة عشر شهرا قبل أن يصبح الملتمس موضع مناقشة فى البرلمان ولم يعد هذا الملتمس ينظر اليه نظرة جدية ، وفى الثالث من يوليو عام ١٨٤٩ صوت سبعة عشر عضوا الى جانب الملتمس على حين عارضه مائتان واثنان وعشرون ٠ وكانت الفترة التى مرت ما بين تقديم الملتمس ورفضه فترة كوارث بالنسبة لأوكونور اذ لاقت خطته الخاصة باسترداد الاراضى عن طريق ايجاد ملكيات صغيرة فشلا ذريعا فتحطم قلبه وبدأت قواه العقلية تخور ٠

٤ ــ المرحلة الاخيرة فى حركة الميثاق :

بدأت حركة الميثاق تتهاوى باستمرار وبصورة ملحوظة بعد العاشر من أبريل عام ١٨٤٨ ٠ وشعر أنصار الميثاق أن حركتهم قد تلقت ضربة قاضية ولكن القليلين منهم كانت لديهـــم الجرأة ليعلنوا ذلك صراحة ٠ وكان المؤتمر الذى انعقد فى الرابع من أبريل قد واصـــل اجتمـــاعاته ومناقشاته حتى الرابع والعشرين من الشهر نفسه ، ثم انحـــل المؤتمر وأعيد تشكيله من جديد فى الاول من مايو تحت اسم « الجمعية الوطنية » وانضم مبعوثون جدد الى هذه الجمعية ٠ وقد وافقت الجمعية على خطة لاعادة التنظيم وألقيت بعض الخطب المتزنة حول أحداث السنوات الاخيرة وفشل أوكونور فى أن يقوم بدور الزعيم ٠

وعلى أية حال كانت التكتيكات العسكرية لاتزال سائدة، واتخذت الحكومة من ذلك ذريعة لتوجيه الضربة القاضية ٠ وقد حلت الجمعية فى الثالث عشر من مايو ٠ ورحل القـــادة الى الريف فى حالة من اليأس والقنوط ، فعقدوا الاجتماعات الكبيرة وألقـــوا الخطب العنيفة وهددوا

بتنظيم حرس وطني . ووقعت أحداث العنف في بعض الاماكن على حين قام الجواسيس وعملاء البوليس بتلفيق مؤامرات سرية في البعض الآخر . وأعقبت ذلك حركة اعتقالات بالجملة ، واكتسح حكم الارهاب انجلترا في الفترة من مايو الى اكتوبر عام ١٨٤٨ . وقد حكم على حوالى تسعين من أنصار الميثاق بالسجن مددا مختلفة لا تتجاوز عامين ، وتلقى ايرنست جونز أقصى عقوبة، وعومل في البداية معاملة المجرمين العاديين الى أن بدأ أوكونور بدفع خمسة شلنات كل أسبوع ليضمن له معاملة أفضل .

وشهد عاما ١٨٤٩ و ١٨٥٠ نشاطا فكريا ملحوظا لحركة الميثاق وربما كان ذلك راجعا الى تدفق الزعماء الثوريين الاجانب على البلاد وخرجت الى الوجود صحافة صالحة كان يديرها العمال العاديون وحدهم تقريبا ولكنها لم تعمر طويلا .

وفي الوقت نفسه سارعت أحداث العاشر من أبريل بخطة أوكونور للاصلاح الزراعي نحو الفشل . ولم يكتسب العمال البريطانيون طبيعة دولية بقدر ما اكتسبوها في الفترة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥٠ فقد عرفوا أسماء الزعماء الثوريين في فرنسا وبروسيا والنمسا والمجر وأبدوا اهتماما بالغا بانتصارات باريس وبرلين في فبراير ومارس عام ١٨٤٨ ، وتتبعوا باهتمام اتجاه الاحداث في المجر .

وكان أنصار الميثاق يراودهم الامل في أن يكون لكل هذه الحركات الثورية رد فعل طيب على بريطانيا ، ثم وصلت الانباء السيئة وتلاشت كل الآمال الكبار ، وفر الزعماء الذين كانوا قد انتصروا في بداية الامر تاركين بلادهم الى انجلترا .

وكان انقسام حركة الميثاق الى شيع وطوائف عاملا مساعدا على تزايد ضعفها اذ شكلت عدة منظمات لتنافس اتحاد الميثاق الوطني ، وكان من بين هذه المنظمات جماعة الاصلاح الوطني التي كونها برونتيرأوبرين واتحاد ميثاق الشعب وجماعة الاصلاح الاشتراكي .

وفي عام ١٨٥٥ مات فيرجوس أوكونور في لندن بعد أن قضى عامين في مصحة للأمراض العقلية .. وقد اشترك في جنازته نحو خمسين ألف عامل .

وبعد ذلك بثلاث سنوات لفظ روبرت أوين آخر أنفاسه في مسقط رأسه « نيوتن » وقد ظل روبرت أوين مؤمنا بمعتقداته ثابتا على مبادئه حتى النهاية ، وعندما سئل : هل هو نادم على أنه ضيع حياته في جهود غير مثمرة ؟ أجاب وهو على فراش الموت : « ان حياتي لم تذهب عبثا ، لقد قدمت حقائق هامة للعالم فاذا كانت قد أهملت فان ذلك يرجع فقط الى قلة الفهم ، لقد كنت أسبق الزمن الذي أعيش فيه ! » .

الجزء الثاني

الاشتراكية الحديثة

١٨٥٥ - ١٩٣٩

الفصل التاسع
التيارات الرئيسية للفترة

ان التيارات التى سنبدأ الآن فى معالجتها أكثر تعقيدا وأكثر أهمية من أية من الفترات السابقة على الرغم من أنهـا بصفة عامة أقل اثارة للمشاعر فنحن نترك الآن التاملات الاشتراكية القديمة ومرحلة الطفولة بالنسبة للحركة العمالية ونقترب من الماضى القريب والحاضر المباشر ، وعلينا الآن أن نعالج مشـاكل المجتمع الحديث التى تمس صميم حياة الامة ، وانه لمن الافضل قبل الدخول فى التفاصيل أن نعطى فكرة عامة عن الاتجـاهات والصراعات فى تلك الفترة · ومن وجهـة نظر المؤرخ الاشتراكى فان الفترة ما بين عامى ١٨٥٥ و ١٩٢٠ تبين ثلاث مراحل مميزة :

١ ـ قمة التحررية :

كانت السنوات العشرون التى أعقبت انهيار حركة الميثـاق تكون العصر الذهبى للاتجاهات التحررية للطبقات المتوسطة ، فقد كانت روعة عقائدها التى وضعها « ميل » فى مقالته « عن الحرية » والنمو الواضح للتجارة البريطانية ووضع بريطانيا باعتبارها مصنع العالم دون منازع ، كل ذلك جعل الحركة التحررية البريطانية محط أنظار جميع الامم التى تتوق الى الحرية والغنى ، وكانت المنافسة تنظم العلاقات الاقتصادية ، وكانت حرية التجارة بمثابة الرابطة الدولية للسـلام والنية الحسنة ، وكانت السيادة العليا للحرية الفردية باعتبارها المثـل الأعلى المقدس للسياسات القومية ، وفى ظل هذا كله اختفت الآراء الاشتراكية الثورية عن الانظار ·

ويبدو أن جلادستون كان محقا عندما قال لمعارضيه المحـافظين فى عام ١٨٦٦ : انه لا جدوى من محاربة القوى الاجتماعية التى « تتقدم الى الامام فى قوة وعظمة والتى تقف الى جانبنا » وكان ينبغى له أن يوجه هذه الكلمات البليغة نفسها الى زعماء الاتحاد الدولى للعمال الذين كانوا فى ذلك الوقت على وجه التحديد وعلى رأسـهم كارل ماركس يقومون بمحاولة خطيرة لاحياء حركة ميثاق الشـعب وفصل الجماهير عن حزب

الاحرار ، وقد أصبحت الاشتراكية والسياسات العمالية المستقلة ينظر اليهما كنيات دخيل لا يمكن أن ينمو فى التربة البريطانية .

وقد نبذت النقابات العمـــالية كل أنواع الحروب الطبقية واكتفت فقط بمحاولة الافادة من حقوق المواطنة (١٨٦٧) ومن منظماتها الاقتصادية الآخذة فى النمو .

وفى عام ١٨٦٩ عقد أول مؤتمر للنقابات العمالية للعمل على توزيع الثروة القومية لمصلحة العمال ، وكان هدف النقابات وغاياتها أن تتحقق المساواة بين العمال والطبقات المالكة والحاكمة ، وعلى الرغم من النضال الذى قام من أجل التشريعات الخاصة بالنقابات العمـــالية كانت هذه الفترة التى استمرت الى حوالى عام ١٨٨٠ فترة سلام اجتماعى .

٢ ـ العمال الاحرار ـ مولد اشتراكية الدولة :

تتميز المرحلة الثانية بقيام نوع من المشـــاركة بين العمال وحزب الاحرار ، كما تتميز بميلاد ونمو اشتراكية الدولة والمجـــالس البلدية فضلا عن قيام حركة نقابية جديدة .

وكان بريق الحركة التحررية قد بدأ يخفت منذ عام ١٨٧٥ ، ثـم أصبح عدم كفايتها أمرا واضحا فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٠ و ١٨٩٠ ، وقد شهد عاما ١٨٧٣ و ١٨٧٤ اضرابات كبيرة فى المنـــاجم والاقاليم الصناعية والزراعية ، كما شهد هذان العامان دخول العمال الى البرلمان لأول مرة ، وأعقبت تلك الاحداث ضائقة اقتصادية ، ولم تستطع حرية التجارة أن تضمن وجود الرخاء وأثبتت المنافسة أنها لا تدمر غير الصالح فحسب ، وانما تدمر أيضا ذوى الثروات الصغيرة ، وتمكن رأس المـال الكبير من أن يسحق رأس المال الصغير دون اعتبار لكفاية مالكيه .

كما أن المنافسة الاجنبية وعلى الاخص الامريكية والالمانية التى كانت تدعمها تعريفة الحماية استطاعت أن تؤثر تأثيرا ملموســـا على رجال الصناعة والمصالح الزراعية فى بريطانيا ، وبالتدريج بدأ التجمع والحماية المتبادلة يتفوقان على نظم المنافسة ، وبدأت حركات الاصـــلاح الزراعى تتزايد قوتها وخلق لفظ (التأميم) وقامت المنظمات الاشتراكية مثـــل الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى الذى أسسه هايندمان والذى يدعو الى العقيدة الماركسية الخاصة بالحرب الطبقية ، ومثل الجمعية الفابية التى كان سيدنى ويب أكبر داعية لها والتى كانت تحاول تطبيق الاشتراكية فى السياسة العمالية ، ومثل حزب العمال المستقبل الذى عمل بقوة وعزم تحت زعامة جيمس كير هاردى على زعزعة الثقة فى زعمـــاء حزب العمال الاحرار وتعبئة المسئولين من الشـــباب فى النقابات العمـــالية بروح

الاشتراكية ، وكانت هـذه سنوات تطاحن بين التحررية والاشتراكية للاستحواذ على الطبقات العاملة ٠

وطالما كان جلادستون يمارس نشاطه لم تحرز الجهود الاشتراكية الا القليل من النجاح ، فقد كان جلادستون الذى ترك النفد الاجتماعى فى أربعينات القرن الماضى أثرا لا يمحى فى عقله ، لا يحـول بصره عن المنظمات العمالية ، وكان كلمـا وجدها تتحرك نحـو الحرب الطبقية والاشتراكية لا يدخر جهدا فى العودة بها مرة أخرى الى الميـاه الآمنة ، وكان جلادستون أكبر قوة شخصية لها تأثير فعال على التحررية العمالية كما كان تأثيره على رجال النقابات العمالية مذهلا ، وقد لاقوا منه اعترافا بهم بمجرد أن أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الحركة التحررية ، أى اعتبارا من عام ١٨٨٦ ، فقد كان جلادستون هو الذى رفع العمال الى المناصب الوزارية ، وبذلك بدأ الحقبة التى فتحت الابواب على مصراعيها فى نهاية الأمر أمام زعماء العمال والاشتراكيين للدخول الى مجلس الوزراء ٠

ويمكن قياس القوة المتزايدة للاشتراكية والسياسات العمالية بعد عام ١٨٨٠ على ضوء المعاملة التى لقيها الزعماء البارزون للنقابات العمالية والاشتراكيون على أيدى حكومات الاحرار فى الازمنة المختلفة : ففى عام ١٨٣٤ عين جودوين الشيوعى مؤلف « العـدالة الاجتماعية » فى وظيفة « باشحاجب » ، وفى عام ١٨٤٩ عين صامويل بامفـورد عامل النسيج الراديكالى وأحد زعماء مظاهرة بيترلو حارسا لباب قصر وستمنستر ٠

كانت هذه هى المكافآت التى لقيها فى ذلك الوقت زعمـاء العمال والاشتراكيون ممن كان يسر الحكومة أن تكرمهم ٠ وفى عام ١٨٨٦ عين هنرى برود هرست المساعد العمالى لجلادستون فى منصب وكيل وزارة ، وفى عـام ١٩٠٦ دخل جون بورنز الى مجلس الوزراء ، والفرق ما بين حارس باب أحد المبانى الحكومية وبين عضـو فى مجلس الوزراء يوضح مدى ارتفاع قيمة الاشتراكية والسياسات العمالية مابين عامى ١٨٣٤ و ١٩٠٦ ٠

٣ ـ العمال المستقلون : الاشتراكية الثورية :

بدأ حزب الاحرار يتدهور اعتبارا من عام ١٩٠٠ : ففى ذلك العام تكون حزب العمال تحت زعامة ماكدونالد وهاردى وأخذ ينمو بسرعة ، وفى عام ١٩٠٦ دخل حزب العمال الى البرلمان على أنه قوة سياسية قائمة بذاتها ووجدت الامة نفسها أمام حالة من عـدم الاستقرار المتسع النطاق فيما يتعلق بالعمال ، وأخذ هـذا القلق يزداد فى مقـداره وفى قوته الثورية ، وكانت القـوة المحركة لهذا القلق هى الرغبة فى تحقيـق الديموقراطية الصناعية والتحكم فى الانتاج ، الامر الذى لم يعد الوصول

اليه ممكنا عن طريق اشتراكية الدولة أو النظم الاجتماعية ، وانما يتم عن طريق القيام بعمل مباشر ، أى عن طريق تبعية النظم البرلمانية للحرب الاقتصادية ٠

ويبدو أن الحركة كلها انما كانت نتيجة حتمية للتعارض بين المساواة فى الحقوق السياسية والقانونية من ناحية وعدم الاستقلال الاقتصادى وعدم ضمان البقاء من الناحية الاخرى ، فقد كان العامل يستطيع أن يقيم الحكومات أو يسقطها ، ومع ذلك فلم يكن له أى رأى على الاطلاق فى الترتيبات الخاصة بعمله اليومى ، وعلى ذلك فقد كانت القوة السياسية دون القوة الاقتصادية تبدو فى نظره سخرية ووهما خطيرا ٠ وأصبح العامل الآن يرغب فى المشاركة فى الاشراف على الانتاج تماما كما كان يرغب منذ نصف قرن مضى فى أن يشارك فى وضع القوانين ، وبدأ تفكير الطبقات العاملة يتحول من السياسة الى الاقتصاد ثم من الاقتصاد الى الاخلاق الاجتماعية ، ولم يعودوا راغبين فى أن يكونوا مجرد سلعة بعد الآن ٠

وقد كان الاقتصاديون القدامى كما نعلم يجادلون ضد نظام الاجور على أسس اقتصادية وقالوا : ان العمل كسلعة يختلف عن غيره من السلع فى أنه لا يوفر القيمة وحسب بل يوفر فائض القيمة أيضا ، ولكن الاشتراكيين فى الوقت الحاضر والاشتراكيين الثوريين أو الاشتراكيين النقابيين ، وان كانوا يتفقون مع أسلافهم ، يجادلون على أساس أن العمل يختلف عن السلع الاخرى أيضا فى أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بروح بشرية ، ولقد نما الكيان الاخلاقى والفكرى للعمال وأصبحوا يطلبون من الامة أن تنظر اليهم وتعاملهم على أنهم شخصيات مستقلة ، وهذا الطلب يقوم على أسس اقتصادية بالاضافة الى أنه يقوم على أسس أخلاقية أيضا ٠

والآن وقد أصبحنا نضع هذه الخطوط العامة العريضة فى اعتبارنا فلسوف نبدأ فى معالجة المراحل المختلفة بالتفصيل عارضين الاحداث والحركات التى قامت فى كل منها بالاضافة الى عرضنا للنظريات التى تقف من ورائها ٠

الفصل العاشر
الدولية والعمال الأحرار

١ ـ سنوات الركود :

كانت السنوات العشر التى أعقبت فشل حركة الميثاق بمثابة فترة خمود ، وبرهنت كل الجهود التى بذلت لاحياء الحركة على أنها غير فعالة وفوق هذا كان يبدو أن العمال قد تركوا السياسة كلية وأخذوا يتجهون الى النقابات العمالية والتعاون وقد نعى السياسيون الراديكاليون من أمثال كوبدين وبرايت عدم المبالاة السياسية للطبقات العاملة وقد حاولت الطبقات الحاكمة التى كانت ما تزال تذكر الشغب الذى قام به أنصار الميثاق ادخال اجراءات اصلاحية معتدلة فيما يختص بحق التصويت الانتخابى ولكنها لم تلق أية استجابة من الجماهير ، وقد عبر كوبدين عن ذلك بقوله : « ان العمال يقفون هكذا ساكنين أمام الاهانات التى تلحق بهم ، اليس فيهم واحد مثل سبارتاكوس يتزعم ثورة طبقة العبيد على من يستبعدونهم سياسيا ؟ اننى أظن أن رد فعل الحماقات التى صاحبت حركة الميثاق هو الذى جعل الجيل الحالى يقف هكذا ساكنا ! »

وحتى فى عام ١٨٦٣ وصف كوبدين حالة العمال « بأنها حالة من الجمود السياسى » .

وعلى أية حال فاننا نجد العمال مرة أخرى يمارسون نشاطهم الكامل فى عام ١٨٦٥ من أجل الاصلاحات الانتخابية ثم نراهم فى عام ١٨٦٧ ، وقد استحوذوا على حق التصويت الانتخابى .

ويبدو أن هذا التحول السريع انما جاء نتيجة للاحداث المثيرة فى مجال السياسات الدولية مثل الحرب الاهلية الامريكية والثورة البولندية والدعوة الى اقامة الاتحاد الدولى للعمال .

وكان القسم المفكر من العمال البريطانيين قد ورث عن حركة ميثاق الشعب شعورا قويا بالعطف على الحركات التقدمية فى خارج البلاد : ففى خلال الحرب الاهلية الامريكية أظهروا عطفهم على ولايات الشمال ، وفى أثناء الثورة البولندية عام ١٨٦٣ كانوا يقفون بقلوبهم وأرواحهم

الى جانب البولنديين ، واستطاع الايطاليون فى نضالهم من أجل الحرية أن يعتمدوا دائمـــا على مشاعر الصداقة التى يحملهـــا لهم العمال البريطانيون حتى انهم استقبلوا غاريبالدى عند قدومه الى لندن استقبالا يليق بالملوك ، ولم يكد العمال يتحركون مرة أخرى حتى جذبتهم الدعوة الى اجراء اصلاحات انتخابية ، وشكل اتحاد التصويت الانتخابى فى عام ١٨٦٤ ، ثم تحول هذا الاتحاد الى جماعة الاصـــلاح التى كانت الأداة الفعالة فى جعل الحكومة تتقدم بمشروع قانون الاصلاح الثانى ، وتحولت المملكة المتحدة الى الديموقراطية ٠

وتتضح العلاقة الوثيقة ما بين الدولية والدعـــوة البريطانية الى الاصلاح فى أن نفس الرجال الذين نظموا الاجتماعات والمظاهرات تأييدا لمقاومة استعباد الولايات الشمالية وتأييدا للبولنديين والايطاليين كانوا أيضا زعماء جماعة الاصلاح ، كما كانوا بالمثل من أبرز أعضاء الاتحـــاد الدولى للعمـــال ومن بين هؤلاء جورج أودجـر وراندول كريمر وروبرت ابليجارث ٠

وقد كانت الدولية عاملا مؤثرا فى المجال الاقتصادى أيضا وبالقدر نفسه كانت مشاعر العطف التى يحس بهـا القسم التقدمى من الطبقات العاملة الفرنسية تجاه بولندا وايطاليا بالاضافة الى رغبة زعماء العمال الفرنسيين فى التعرف على الحركة النقابية البريطانية ، كانت حافزا لهم على الافادة من زيارتهم للمعرض الدولى فى لندن عام ١٨٦٢ للدخول فى علاقة أوثق مع زعماء العمال فى لندن ٠ وبعد تبـــادل الرسائل فى عام ١٨٦٣ ــ تقرر عقد مؤتمر فى لندن لتكوين اتحـــاد دولى للعمال ، وقد عقد ذلك المؤتمر فى الاسبوع الرابع من سبتمبر عام ١٨٦٤ وأنهى المسألة الرئيسية ، ولكى تتاح الفرصة أمام عمـــال لندن لتكريم أصدقائهم الاجانب ولتوثيق روابـــط الصداقة بين الطبقات العاملة الفرنســـية والبريطانية تقرر عقد اجتماع عام فى الثـــامن والعشرين من سبتمبر ودعوة ممثلين عن جميع الجمعيات العمالية التى تتخذ من لندن مقرا لها الى هذا الاجتماع ، وكان من بين الممثلين الذين قبلوا هذه الدعوة وحضروا الاجتماع كارل ماركس الذى كانت معرفته باقتصاديات الطبقات العاملة وقدراته الادبية قد قدرت له أن يكون القائد المفكر للمنظمة الجديدة ٠

٢ ــ كارل ماركس :

لقد تجمعت ظروف عدة لتجعل من الضرورى علينا أن نتكلم عن كارل ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣) باعتباره عاملا شخصيا حاسما بالنسبة للاشتراكية الحديثة فى بريطانيا العظمى :

وأول هـــذه العوامل أن ماركس قضى الجزء الاكبر من حياته فى لندن (١٨٤٩ ــ ١٨٨٣) حيث جمع فيها عناصر نظامه الاقتصادى ٠

وثانى هذه العوامل هو ان حركة ميثاق الشعب والحياة الصناعية فى بريطانيا كانتا المادة التى استمد منهـــا كارل ماركس استنباطاته الاجتماعية التى بنى عليها افتراضاته .

والعامل الثالث هو أن كل محاولات زعمـــاء العمال فى بريطانيا لوضع أساس نظرى للاشتراكية البريطانية الحديثة منذ عـــام ١٨٨٢ ترتبط ارتباطا وثيقا بالماركسية ٠

وتنقسم تعاليم ماركس ثلاثة أجزاء :

(أ) التفسير الاجتماعى للتاريخ أو المفهوم المادى له ٠

(ب) الحرب الطبقية ومعناها ٠

(جـ) تطور الرأسمالية ٠

(أ) المفهوم المادى للتاريخ :

ان مجرد النظرة العابرة الى التاريخ البشرى توضح أن الانسان كان من فترة لأخرى يعتنق آراء مختلفة تجـــاه الاخلاق والدين والفلسفة والقانون والحكومة والحرف والتجارة وأنه كانت له تنظيمات اجتماعية وحكومية مختلفة ومتنوعة ، وأنه قـــد مر بسلسلة كاملة من الصراع والحروب والهجرة ٠

فما السبب فى كل ذلك التباين وعدم الاستقرار وتلك التغييرات المتنوعة فى الفكر والعمل البشرى ؟

وكارل ماركس اذ يقدم هذا السؤال لا يستهدف من وراء ذلك أن يبحث عن الاصل السيكولوجى للآراء التى تقف من وراء هذه التنظيمات والحركات ، وانما يستهدف الوصول الى القوة الدافعة التى تسبب هذه التغييرات والثورات واكتشاف أسس الظـــواهر الفكرية والاجتماعية والاشكال التى تتخذها ٠

ويجيب ماركس عن هذا السؤال بقوله :

ان القوة الدافعة الرئيسية التى تســـبب التغييرات فى الادراك البشرى ومن ثم فى التنظيمات الاجتماعية لا يمكن العثور عليها فى العقل البشرى ولا فى أية فكرة سامية أو وحى مقدس ، وانمـــا يمكن العثور عليها فى الظروف المادية للوجود ، وأهم هذه الظروف انتاج ضروريات

الحياة ، ويعتمد ذلك على « قوى الانتاج » التى يكون بعضها جمادا (مثل التربة والماء والخامات والادوات والآلات) وبعضها الآخر بشريا (مثل العمال والمخترعين والمكتشفين والمهندسين) ٠

ويحتل العمال اليدويون والذهنيون المكانة الاولى بين قوى الانتاج ثم يليهم فى الاهمية الفنيون الذين يعتبرون قوة تغييرية وثورية هامة فى المجتمع ، وتعمل هذه القوى فى ظل « ظروف الانتاج » ، وبمعنى آخر فى ظل قوانين الملكية والتنظيمات السياسية والعلاقات الطبقية والمفاهيم الفكرية والاخلاقية التى يخلقها الانسان وفقا لعمل القوى المنتجة بغية تدعيم هذا العمل ، أى أن الانسان يبنى النظام الاجتماعى والحكومة والعقيدة والاخلاق والفن والفلسفة والعلم استجابة لتأثيرات قوى الانتاج ، وعلى ذلك فالانتاج المادى هو الاساس على حين أن النظم السياسية والدينية والاخلاقية والفلسفية والعلمية هى البناء العلوى أو الطبقات العليا من المجتمع فالاساس مادى والبناء العلوى انعكاس له ٠

ومن المستحسن أن نبقى فى أذهاننا هذين المفهومين الماركسيين : « قوى الانتاج » و « ظروف الانتاج » فالاولى تعتبر أساسا من هبات الطبيعة على حين يوجد الانسان الاخرى تحت تأثير قوى الانتاج طبقا لصفاته الاخلاقية والذهنية .

والبشر بما فى ذلك من أكثرهم بطولة ليسوا هم الذين يصنعون السيادة أو يضعون قوانين الحياة الاجتماعية ، وانما يقومون بتنفيذها فقط ، فهم يستطيعون تفهم القوى المادية التى تعتمل فى الاساس الاجتماعى ويعبرون عن اتجاهات هذه القوى ومطالبها تعبيرا سياسيا وقانونيا ودستوريا وفكريا وعاطفيا ٠

وعندما تتوسع قوى الانتاج وتتحسن اما نتيجة لاكتسابها مهارة أكبر وزيادة القدرة الانتاجية للعمال ، واما نتيجة للاكتشافات الجيولوجية وتوسع الاسواق فان قوى الانتاج تمر بتغييرات ويتغير الاساس الاجتماعى وتتحول الظروف القديمة للانتاج تدريجيا الى عوائق وتصبح عاجزة تماما عن مواجهة احتياجات القوى المنتجة والحياة الاجتماعية لان ظروف الانتاج القديمة لم تكن تتوافق الا مع القوى المنتجة التى بدأت فى الاختفاء ، وبانتشار القوى الانتاجية الجديدة تشتد حدة التناقض والاحتكاك والمعارضة بينها وبين ظروف الانتاج القديمة ، ويتوقف البناء العلوى عن الاستجابة للقوى الجديدة ، وتنشأ أزمة اجتماعية لان السلطات الحاكمة والعلاقات الطبقية والنظم الفكرية تكون أكثر تحفظا وتشبثا بالانماط القديمة ، ويدخل المجتمع فى فترة ثورية أعراضها انتشار السخط والقلق والحرب الطبقية وقيام مفكرين ورسل جدد

يحـــاولون فى لهجة تبدو غريبة أن يفسروا طبقا لمزاجهـــم ومعرفتهم وأخلاقهم هذه الازمة وكيفية اعادة تنظيم ظروف الانتاج على ضوء القوى الانتاجية الجديدة .

وعلى أية حال فان النظام الاجتماعى القـــديم لا يندثر ما لم تنم القوى الانتاجية الجديدة فى حجمها وتضجها وتصبح أساسا متينا للبناء العلوى الذى يقام تدريجيا فى ظل العاصفة والصدمة وبضغط الحرب الطبقية والتصادم بين المتناقضات الفكرية والاخلاقية .

وقد اكتسب ماركس نظرته الثورية الى المجتمع من هيجل الذى كان يرى أن الطبيعة والتاريخ تتضمنهما عملية تطور تسيرها وتلازمهـا فكرة (اله خفى) لتخلق وتهـدم وتخلق من جديد المرحلة تلو المرحلة وكل منهـا أعلى من الأخرى فى تقـدم أزلى ، وتخلق كل مرحلة عنصر العداء لها فيقوم بهدمها ويخلق فى الوقت نفسه مرحلة جديدة من مراحل أعلى منها وقد سمى هيجل هذه العملية بالتدرج المنطقى « وأسمى المراحل الثلاث » بالايجابية أو الموضوعية ثم الانكار أو نقض الموضوعية ثم نقض الانكار أو عملية التوفيق والتوليف .

ويتمسك ماركس بهذا القانون وينظر الى منطقيات هيجل على أنها تقرير صحيح للعملية الظاهرية للتطور ، ولكنه يضع مكان « الفكرة » القوى الاقتصادية باعتبارها القوة الديناميكية الفعالة التى تسود المجتمع البشرى وتاريخه ويقول ماركس : ما الذى يمكن التاريخ أن يثبته سوى أن الانتاج الفكرى يغير من طبيعته بالقدر الذى يتناسب مع التغير فى الانتاج المادى ؟

لقد كانت الآراء التى تسود كل عصر من العصور هى نفسها دائما آراء الطبقة الحاكمة فيه ، وعندما يتحدث الشعب عن آراء تحدث تغيرا ثوريا فى المجتمع فانهم بذلك انما يعبرون عن الحقيقة ، وهى أنه فى داخل نطاق المجتمع القديم تكون عناصر مجتمع جديد قد خلقت ، وان اختفاء الافكار القديمة انما يساير فى خطاه اختفـــاء الظروف القديمة للحياة ، فعندما كان العالم القديم يمر بمحنته الاخيرة تغلبت المسيحية على العقائد القديمة ، وعندما استسلمت الآراء المسيحية فى القرن الثامن عشر للآراء المنطقية حارب المجتمع الاقطاعى معركة فنائه ضد البورجوازية الثائرة فى ذلك الوقت ، ولم تعبر الحرية الدينية وحرية الضمير الا عن نفوذ المنافسة الحرة أو أنه مرة أخرى « ليس ادراك الانسان هو الذى يحدد وجوده الاجتماعى ، بل على العكس فان وجوده الاجتماعى هو الذى يحدد ادراكه » .

(ب) الحرب الطبقية ومعناها :

انقسم المجتمع الى طبقات منذ أن قامت الملكية الخاصة ، ويرتب كارل ماركس العناصر المختلفة للمجتمع طبقا لخواصها الاقتصادية لان العامل الاقتصادى له التأثير الاول ، والطبقة عبـــارة عن مجموعة من الاشخاص يستمدون وسيلة معـــاشهم من المصدر الاقتصـــادى نفسه وينقسم المجتمع الحديث بصفة أساسية الى طبقتين :

جماعة الاشخاص الذين يستمدون معاشهم من قوة العمل وهؤلاء يكونون الطبقة العاملة .

وجماعة الاشخاص الذين يستمدون معاشهم من الملكية (الارض - المنازل - المناجم - المصانع - وسائل المواصلات - البيوت التجارية) . وهؤلاء يكونون طبقة الرأسماليين .

وهناك تعارض فى المصالح بين الطبقتين وهذا التعارض لا يقبـــل المصالحة فهو أولا وقبل كل شىء ذو طبيعة اقتصادية ، والعمال باعتبار أنهم يمتلكون قوى العمل يرغبون فى بيع سلعتهم الوحيدة بأعلى سعر ممكن (الاجور) على حين أن أصحاب رأس المـــال يبذلون كل جهدهم لشرائها بأقل سعر ممكن ، وبما أن هذا تعارض اقتصادى فانه يكون جوهريا ، ولكنه فى بداية الامر لا يكون له تأثير قوى على أذهان الطبقة العاملة .

ويبدو فى الظاهر أن هذه المعارضة تشابه أى تعـــارض آخر فى الحياة المدنية بين المشترى والبائع لأية سلعة الا أن الخلاف فى جوهره كبير جدا لأن مالك سلعة العمل لا يكون فى وضع يسمح له بالمساومة على سلعته لانه اذا لم يبعها مات جوعا ، وبذلك يستطيع أصحاب رأس المال أن يخضعوا العامل لارادتهم ويكشف رأس المال القناع عن نفسه باعتباره قوة اجتماعية هائلة .

ويؤدى هذا التعارض فى بداية الامر الى تنظيم النقابات العمالية أو الى المرحلة الاولى للعداء الطبقى وتحدث منازعات ويقوم صراع صناعى ، ولكن هـــذا لا يتطلب ولا يتخذ صـــورة الحرب الطبقية ما لم تستبين الطبقات العاملة بأن حالتهـــا المزعزعة ليست عرضية ووقتية بل هى نتيجة حتمية للنظام الرأسمالى للمجتمع وان النقص الاقتصـــادى الذى تعانى منه لا يمكن اصلاحه طالما بقى هذا النظام .

وأخيرا فان هذا النظام يمكن أن يســـتبدل به نظام آخر تكون وسائل الانتاج فيه ملكا للمجتمع كله وتحت اشرافه ، وبمعنى آخر فان المنازعات المتفرقة المتباعدة والنشاط النقابى للعمال لا يتطور الى حرب

طبقية الا عندما تتعلم الطبقات العاملة كيف تفكر تفكيرا اشتراكيا اذ أنه في هذه الحالة وحدها يرسخ اعتقادها بأنها لا تستطيع الحصـــول على الحرية والمساواة فى نطاق النظام الاجتماعى القـــائم وبأن الاشتراكية وحدها هى التى تستطيع تحريرها ٠

وحتى عند بلوغ هذه المرحلة من التطور الفكرى فان الطبقة العاملة لا تواصل النضال بعد ذلك ما لم تكن مدركة أن باستطاعتها أو أن لديها القوة لتحقيق هذا التحرير بنفسها ، وهى تبحث عن ذلك المنقذ الخير أو عن شخصية بطولية تحقق لها ما تظن أنه ليس فى استطاعتها تحقيقه بجهودها ٠

وبالفعل كان هذا هو الحال فى بداية الحركة الاشتراكية عندما رأى زعماء الطبقات العاملة بوضوح أن الاشتراكية هى الطريق الوحيد للخلاص من البؤس الاجتماعى ، وعندما كانت الجماهير تشعر بأن النظام الاشتراكى للانتاج هو طريق الخلاص بالنسبة لهم ، ولكنهم كانوا أضعف من أن يتولوا قضيتهم بأنفسهم ٠

ويرى كارل ماركس أن هذه الفترة هى مرحلة المثـــالية من تطور البروليتاريا وهى الفترة التى عاش فيهـــا روبرت أوين فى بريطانيا وفورييه فى فرنسا والتى شيدت فيها المستعمرات الشيوعية فى أمريكا ٠

وقد تم التغلب على مرحلة المثالية عن طريق التطور الاقتصـــادى نفسه اذ أنه بنمو النظام الرأسمالى وتوسعه ازداد العمـــال فى عددهم وقوتهم ومقدرتهم التنظيمية وأهميتهم السياسية ، كمـــا ازداد ادراكهم لأهميتهم ٠ وقد أعطاهم تركيز الصناعات على وجه الخصوص القدرة على شل كيان الحياة المتمدينة وعلى جعل المجتمع بأسره يدرك أن القـــوة العـــاملة الحية هى روح النظام الاجتماعى كله ، وفوق ذلك فان تطور النظام الرأسمالى نفسه أوجد القـــوى المنتجة وخلق أشكالا من التنظيم الصناعى جعلت التحول الى الاشتراكية أسهل منه فى أى وقت مضى ٠

وهكذا أمكن التغلب على مرحلة المثالية وأمكن اكتساب وجهة نظر عملية تجاه التطورات الاجتماعية والامكانيات الاشتراكية ، وكان تفسير ذلك التطور وتعريف الطبقة العاملة به هو مهمة ماركس التى كرس لها كل حياته لان العمال اذا ما أدركوا ذلك فانهـــم بدافع من مصالحهم وظروف حياتهم لا بد أن يتـــولوا مهمة تحقيق الاشتراكية ولا بد أن تتخلص حربهم الطبقية من كل أنواع الضعف والتردد وأنصاف الحلول وتتخذ طبيعة النضال الثورى المنطلق الى الامام نحـو تحريرهم الكامل وحريتهم الاقتصادية والمساواة بين الجميع ٠

وعلى العكس مما كان المثاليون يعتقدون فان الحرب الطبقية بعيدة كل البعد عن أن تكون عائقا فى طريق الاشتراكية . بل لقد كانت الحرب الطبقية أكبر قوة محركة لها . وكانت هذه الحرب جزءا لا يتجزأ من العملية المنطقية للتاريخ . وان النظرة العـابرة الى تطور الحضـارة الاوروبية من العصور الوسيطة الى يومنا هذا لتؤكد ذلك ، فقد دعمت المرحلة الاقطاعية الحرب والتجارة تحت ضغط مستلزماتها الاقتصادية ، وأنشأت طبقة حرفية وتجارية أخذت تتحول تدريجيا الى معاداة أبويها وشيدت مجتمعا رأسماليا على أنقاض الاقطاع ، وأخذ المجتمع الرأسمالى بدوره ينتج قوى تعادى وتعارض وتناقض وجوده ، فقـد أوجد طبقة عاملة لاتملك شيئا أخذت تزداد تنظيما وتماسكا وادراكا لقوتها عن طريق تركيز وسائل الانتاج برأس المال والقضاء على المنتجين المستقلين بسبب نظام المصـانع المركزية وزيادة التركيز الصناعى ، وكان من المحتم أن تعادى هذه الطبقة العاملة النظام الرأسمالى لأن مصالح العمل ورأس المال يتعارضان تعارضا مطلقا ويدمر أحدهما الآخر ، ومن ثـم قامت الحرب الطبقية التى كانت ضرورة تاريخية وأداة فعـالة لهدم الرأسمالية وتدعيم كل الاتجاهات الاقتصادية الجديدة التى كانت تعمل من أجل الانتاج الجماعى والاشراف الاجتماعى على وسائل الانتاج .

وقد كانت الحرب الطبقية بمثابة عمل ثورى بالغ الاهمية اذ كانت القوة التى تهدم وتعيد البناء فى المرحلة الاخيرة من الرأسـمالية هى الطبقة العاملة التى كانت مصالحها الحيوية ترتبط بالقضاء على سيطرة رأس المال ونقل وسائل الانتاج الى المجتمع بأسره . وكانت الرأسمالية قد دمرت الانتاج المحدود النطاق الذى يقوم به الملاك المستقلون ، وبذلك جعلت العودة الى نظام الانتاج الذى كان قبل الرأسمالية أمرا مستحيلا ، وعلى ذلك فقد حان الوقت لتحطيم آخر قيود الملكية الخاصة ونزعملكية حفنة من أقطاب الرأسماليين لمصلحة الشعب كله .

وبذلك لم تعد الطبقة العاملة مجرد عمـال فقراء أو مجموعة من الأناسى العاجزين بل طبقة محاربة من المنتجين تبنى مرحلة أعلى جديدة من المجتمع البشرى .

(جـ) تطور الرأسمالية :

تحول كارل ماركس من الفلسفة الاجتماعية الى الاقتصاديات لأن حياتنا الفكرية « ما هى الا العالم المادى كمـا يعكسه العقل البشرى ويترجمه الى صورة فكرية » .

وقـد خصص ماركس خمسة عشر عاما من عمره لكتابه « رأس

المال » فى ثلاثة مجلدات يشتمل كل منها على حوالى سبعمائة صفحة ، والغرض من هذا الكتاب هو تحليل المجتمع الرأسمالى على ضوء ما تلقاه من هيجل وريكاردو والمدرسة البريطانية المعادية للرأسمالية فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، وكان ماركس يطمح الى أن يواصل ويكمل العمل الذى تركه هؤلاء الكتاب والذى خلفته حركة ميثاق الشعب ، أو يطمح الى أن يكتشف القوانين الديناميكية السائدة التى تحكم المجتمع الحديث ٠

ويعالج كتابه هذا نظام الانتاج الرأسمالى الذى يقوم على الحقيقة القائلة بأن العامل يبيع قوة العمل على أنها سلعة وقد افترض ماركس مثله فى ذلك مثل ريكاردو أن عمل الاحياء وحده هو الذى ينتج القيمة وأن الاجور هى الجزاء مقابل الانفاق من القوة العاملة وأن الاجور والربح يقفان موقف التعارض أحدهما من الآخر ٠

وزيادة على ذلك يفترض كارل ماركس مثل رافينستون وجراى وهودجسكين أن راس المال غير منتج وأن الربح والارباح انما تنبع من فائض القيمة أو من ذلك الجزء من القيمة الذى ينتجه العمل اليدوى والذهنى الذى لم يدفع له جزاؤه وانما وضع الرأسماليون أيديهم عليه، وهذا العمل الذى لم يدفع عنه أجر هو المصدر الرئيسى لرأس المال ، ومن ثم تشتعل رغبة الرأسماليين فى الاستحواذ على فائض القيمة ، وكانت هذه الرغبة هى القوة المحركة للطبقة الرأسمالية وبسبب هذه الرغبة الجامحة فى فائض القيمة فرض الرأسماليون ساعات عمل طويلة على العمال ، وعندما تمرد هؤلاء فى النهاية على هذا العمل الزائد عن الحد والذى يحطم صحتهم ، بحث الرأسماليون عن طرق جديدة للاستغلال ٠

وفى هذا البحث أدخلوا توزيع العمل وأوجدوا تعاونا أوثق بين الايدى العاملة فى الورش وأدخلوا أدوات أفضل وزادوا من تنظيم عملية الانتاج ، وعندما أثبتت هذه الطرق أنها غير كافية لتحطيم مقاومة العمال تم الالتجاء الى العلم واخترعت الآلات واستبدل بالكثير من العمال النساء والاطفال ، وتحولت الورش الى مصانع آلية فأصبح العمل آليا وزاد زيادة هائلة فضلا عن أن العمال الذين طردوا كانوا يكونون جيشا احتياطيا يمكن استدعاؤه فى أوقات الاضراب أو فى فترات الرخاء لمساعدة رأس المال على مسايرة التوسع المفاجىء فى الاسواق ، وفى هذه العملية تم القضاء على الصناع ورجال الحرف ، فانضم هؤلاء الى البروليتاريا ، وفوق هذا فانه لما كانت القوة العاملة اليدوية والذهنية هى وحدها التى تخلق القيمة ولما كان النظام الآلى قد أنقص القوة العاملة

الحية اللازمة للسلعة الواحدة فقد انخفضت قيمة السلعة وانخفض معها فائض القيمة أو الربح بالنسبة لكل سلعة ، ومن ثم مال معدل الربح الى الهبوط ، ولتعويض الانخفاض الذى حدث فى الربح توسع أصــحاب الاعمال فى الانتاج على نطاق أوسع وزادوا من رءوس الاموال وبحثوا عن أسواق تعطى ربحا أكبر ووصلوا بآلاتهــم الى أعلى درجات الكمال وذلك للاسراع بالعمـــل وزيادته لكى يستخلصوا منه آخر قطرة من فائض القيمة ، وقد كان ذلك ممكنا بالنسبة لكبار الرأسماليين وحدهم على حين اضطر صغارهم الى الاستسلام وتركوا الميدان خاضعين ليحتله عمالقة الصناعة ، وبعد ذلك يزداد تركيز رأس المال بخطى سريعة وتزداد قوته بالنسبة نفسها وتتم عملية نزع ملكية صــغار الرأسماليين عن طريق القوانين التى تحكم الانتاج الرأسمالى ذاته وعن طريق تركيز رأس المال.

والواحد من الرأسماليين يقتل دائما الكثيرين ومع التناقص المستمر فى عدد كبار الرأسماليين الذين يغتصبون ويحتكرون كل مزية عملية التحول هذه يزداد البؤس والقهر والاستعباد والحرمان والاســتغلال ، والى جانب ذلك تنمو ثورة الطبقات العاملة التى يتزايد عددها باستمرار ويتم تنظيمها وتوحيدها عن طريق النظام الآلى لعملية الانتاج نفسها .

وهكذا يصبح احتكار رأس المال عبئا على النمط الانتاجى الذى نما فى ظله وترعرع معه ويصبح تركيز وسائل الانتاج واشتراكية العمــال متناقضين مع الغطاء الرأسمالى الذى يكسوهما فلا يلبث هذا الغطاء أن يتمزق وتدق الاجراس ايذانا بموت الملكية الرأسمالية الخــاصة وتنزع ملكية من كانوا ينتزعون ملكية الغير .

وبطبيعة الحال تكونهذه هى الثورة الاجتماعية وتصل البروليتاريا المنتصرة الى التفوق السياسى وتكون هى نفسها الامة ويصبح عملهـــا الرئيسى الآن هو تغيير نظام الحكم والقوانين لكى تتمشى مع الثــورة الاجتماعية .

وهذا لا يمــكن أن يتحقق الا عن طريق دكتاتورية البروليتاريا فالتحول من الرأســمالية الى الاشتراكية لا بد أن يتطلب الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا كأداة سياسية له وتستخدم البروليتاريا تفوقهـــا السياسى لتنتزع بالتدريج كل رأس المــال من البورجوازية وتركز كل وسائل الانتــاج فى يد الدولة (البروليتاريا التى تنظم نفسها لتكون الطبقة الحاكمة) وتزيد من اجمالى القوى المنتجة بأسرع ما يستطاع .

وانه لمن المستحيل على أى انسان ألا يعجب بسعة الاطلاع والطاقة التأليفية والعمل الهائل الذى تنطوى عليه كتابات كارل ماركس فهـــو أعظم مفكر فى تاريخ الفكر الاشتراكى بعد أفلاطون وتوماس مور ، وان

الواحد ليشعر بأن قواه الذهنية تزداد قوة بدراسته لأعمال كارل ماركس التى تشتمل على نظام فكرى ممتاز وخصوصا الجـــانب التاريخى من أعماله ، ومع ذلك فنحن لا نعثر على العمل المنظم العظيم الذى حققه كارل ماركس فيما كتبه من اقتصاديات وانمـــا نعثر عليه فى تفهمه لحركة الطبقة العاملة ، فقد كان الاشتراكى الاول الذى استطاع أن يدرك مدى أهمية الدور الذى تؤديه البروليتاريا ٠

أما عن أخطائه فيمكن أن نقول عنها :

ان أخطاء العقول العظيمة انما هى دروس لا تقل الا بمقدار درجة واحدة عن الحقائق ذاتها ٠ ولا بد أن أعمال كارل ماركس تنطوى فعلا على شىء بالغ الاهمية ، وذلك بالنظر الى الحقيقة الواضحة وهى أنه برغم رفض نظرياته مرارا عدة لا تزال النــــجم الذى يهدى الحركة الثورية الدولية ٠

٣ ـ خطاب وقواعد :

عقد اجتماع الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٨٦٤ فى قاعة سانت مارتين فى لندن برياسة البروفيسور ادوارد سبنسر بيلى وتم فى هـــذا الاجتماع الحاشد انتخاب لجنة مؤقتة من زعماء النقابات العمالية فى لندن والأنصار القدامى لحركة الميثاق الشعبى وحركة أوين الاشتراكية وغيرهم لتقوم بوضع اعلان بمبادىء الاتحاد الدولى وقواعده ، وقد رفضت الصيغة التى تقدم بها أحد أنصار مازينى كما رفضت الصيغة التى تقدم بها أحد أنصار أوين ، وأخيرا كتب ماركس الاعلان الخاص بالمبـــادىء فى صيغة خطاب موجه الى الطبقات العاملة كما وضع القواعد الخاصة بالاتحاد وتمت الموافقة عليهما بالاجماع ٠

وقد ذكر ماركس الطبقات العاملة فى خطابه بأنه على الرغم من النمو التجارى الذى لم يسبق له مثيل فى الفترة مابين عامى ١٨٤٥ و١٨٦٤ فان أحوال العمال لم تتحسن ، وأشار الى ما قالته الصحف المعتدلة التى تمتلكها الطبقة المتوسطة فى بريطانيا اذ تكهنت فى عام ١٨٥٠ بأنه لو زادت التجارة الخارجية للمملكة المتحدة بنسبة خمسين بالمائه لاختفى الفقراء من بريطانيا ، وأشار الى ما أعلنه وليام جلادستون وزير الماليــة فى السابع من ابريل عام ١٨٦٤ اذ أعلن فى البرلمان ان اجمـــالى التجــارة الخارجية للمملكة المتحدة بلغ اربعمائة واربعة مليونا من الجنيهات فى عام ١٨٦٣ أى حوالى ثلاثة أمثال التجارة الخارجية فى عام ١٨٤٣ وخرج ماركس من ذلك بأن «ازدياد الثروة يقتصر كلية على الطبقات المالكة».

وبدأ ماركس بعد ذلك يوسع هذه العبارة المذهلة فأورد حقائق وأرقاما استخلصها كلها من التقارير الرسمية وخرج من كل ذلك بالنتيجة الحتمية وهى أن الاغنياء يزدادون غنى على حين أن الفقراء يزدادون فقرا ، وأصبحت الحقيقة الواضحة لكل مفكر غير متعصب فى جميع بلدان أوربا هى أن تحسين الآلات أو استخدام العلم فى الصناعة أو اتخاذ تدابير جديدة فى وسائل النقل أو الهجرة أو فتح أسواق جديدة أو حرية التجارة أو كل تلك العوامل مجتمعة لا تكفى أن تزيل البؤس الذى تعانيه الطبقات المنتجة لأنه على أساس القاعدة الحالية الزائفة فان كل تنمية جديدة للقوى الانتاجية للعمل لابد أن تتجه الى توسيع التعارض الاجتماعى والزيادة من حدة المتناقضات وأنواع الصراع الاجتماعى .

وقد حارب جيل أنصار حركة الميثاق ضد هذا البؤس ثلاثين عاما بمثابرة تدعو الى الاعجاب ، ونجح فى نهاية الأمر فى تحديد ساعات العمل بعشر ساعات فى اليوم مما أدى الى تحسينات جسمانية وخلقية وذهنية لدى العمال البريطانيين ، وكان هذا الانتصار ينطوى على ما هو أهم من ذلك اذ تكهن الاقتصاديون السياسيون بأن هذا الاجراء سوف يدق أجراس الموت بالنسبة للصناعة البريطانية ، فقد كان يبدو أن الرأسمالية لايمكن أن تعيش الا على امتصاص دماء الأطفال الذين يضحى بهم القانون الأعمى للعرض والطلب ، وبدلا من هذا القانون الأعمى كان أنصار الميثاق يريدون التحكم فى الانتاج عن طريق النظرة الاجتماعية البعيدة والاعتبارات الانسانية .

وعلى ذلك أصبح الواجب الكبير للطبقات العاملة هو السيطرة على القوة السياسية والافادة من جهاز الدولة فى تدعيم مصالحها ، وقد كانت الطبقات العاملة تمتلك واحدا من عوامل النجاح ألا وهو الكثرة العددية ، ولكن ذلك لا يكون له اعتبار فى ميزان القوى القومية مالم يتوحد هذا العدد وتقوده المعرفة .

كانت هذه هى الفكرة التى راودت العمال فى مختلف البلدان ممن اجتمعوا فى الثامن والعشرين من سبتمبر لتأسيس الاتحاد الدولى للعمال، ومع ذلك فهناك اعتبار آخر سيطر على هذا الاجتماع وهو أنه اذا ما كان تحرير الطبقات العاملة يتطلب منها اجماعا دوليا فكيف يمكنهم تحقيق هذه المهمة العظيمة وهناك سياسات خارجية تسعى وراء الشر وتضرب على وتر النعرات القومية والتعصبات العنصرية وتبعثر دماء الشعب وأمواله فى سبيل حروب القرصنة ؟ .

وقد تعلم العمال من ذلك أن واجبهم هو الألمام بأسرار السياسات الدولية ومراقبة الأعمال الدبلوماسية التى تقدم عليها حكوماتهم وذلك

لمعارضة تلك الاعمال اذا لزم الأمر بكل ما فى استطاعتهم من وسائل وان يتجمعوا فى مظاهرات تلقائية من أجل تحقيق أبسط قوانين الأخلاق والعدالة التى ينبغى لها أن تحكم العلاقة لا بين الاشخاص فحسب ، بل وبين الأمم أيضا ، وان الحرب من أجل تحقيق هذه السياسات الخارجية لتشكل جزءا من النضال العام من أجل تحرير الطبقات العاملة .

وكانت القواعد الخاصة بالاتحاد الدولى كما وضعها ماركس تسير على النحو التالى :

« ان تحرير الطبقات العاملة ينبغى أن يتم بوساطة الطبقات العاملة نفسها ، وان النضال من أجل هذا التحرر ليس معناه أنه نضال من أجل حقوق واحتكارات طبقية بل من أجل المساواة فى الحقوق والواجبات والاستبعاد الكامل لكل أنواع الحكم الطبقى ، وانخضوع العامل من الناحية الاقتصادية لمن يحتكر وسائل الانتاج أو مصادر الحياة لهو أساس العبودية بجميع صورها وأساس جميع أنواع البؤس الاجتماعى والحرمان الفكرى والاعتماد السياسى على الغير ، وعلى ذلك فان التحرر الاقتصادى للطبقات العاملة هو الغاية العظيمة التى ينبغى لكل حركة سياسية أن تجعل من نفسها أداة لتحقيقها ، وان تحرير العمال ليس مشكلة محلية أو قومية بل هو مشكلة اجتماعية تمس كل الأقطار التى تقوم فيها مجتمعات حديثة . ويتوقف حل تلك المشكلة على المشاركة العملية والنظرية بين جميع الأقطار المتقدمة .

وكان تنظيم قيام مثل تلك المشاركة الدولية بين العمال هو المهمة التى قام من أجلها الاتحاد الدولى للعمال . وقد نصح ماركس العمال بأن ينظموا أحزابا عمالية مستقلة لتطالب فى البرلمان بالاصلاح الاجتماعى والتشريعات المنظمة للمصانع ولتعارض أية سياسة خارجية تدعو الى الحرب مع شن حرب طبقية لا هوادة فيها الى أن يستحوذ العمال على القوة السياسية ويؤمموا وسائل الانتاج .

٤ ـ نشاط الاتحاد الدولى وفشله :

عقد الاتحاد الدولى للعمال مؤتمرات سنوية فى لندن فى عام ١٨٦٥ وفى جنيف فى عام ١٨٦٦ وفى بيرن فى عام ١٨٦٩ وفى لاهاى فى عام ١٨٧٢ وبعد ذلك انحلت هذه المنظمة من الناحية العملية ، وقد انضم الكثيرون من زعماء النقابات العمالية البريطانية الى الاتحاد الدولى فى بداية الأمر ، ثم بدأت هذه النقابات تسحب تأييدها للاتحاد تدريجيا بعد الموافقة على قانون الاصلاح الثانى ، ومع ذلك فقد ظل البريطانيون الى النهاية يشكلون أغلبية الأعضاء فى المجلس العام للاتحاد الدولى للعمال .

وكان من جراء انضمام الكثير من المنظمات الفرنسية والسويسرية والالمانية والبلجيكية والايطالية والروسية الى الاتحاد الدولى للعمال أن تحولت مؤتمراته الى ساحات للتطاحن بين الطوائف والعقائد التى كانت جميعا تتفق بالنسبة للهدف الاشتراكى ولكنها كانت تتصارع فيما بينها حول السياسة والطريقة التى تتبع ٠

وقد أحدثت مسألة « البرلمانية » الصدع الرئيسى فى الاتحاد الدولى للعمال اذ كان ماركس وأنصاره يدعون الى القيام بعمل برلمانى على حين كان الكثيرون من ممثلى العمال الفرنسيين والايطاليين والاسبانيين والروس يدعون لواحد من أمرين : فاما القيام بعمل اقتصادى ثورى ، واما تدبير مؤامرات سريعة بغية القيام بعصيان مسلح ٠

غير أن ماركس نفسه هو الذى ساهم فى تقوية وتدعيم الاتجاهات المعارضة للبرلمانية بتأييده لتفوق الاقتصاديات فى أهميتها على النواحى السياسية ومحاولته امداد الطبقات العاملة بوجهة النظر القائلة بأن احتكار وسائل الانتاج هو المصدر الحقيقى لكل الشرور الاجتماعية ، وكان تفسير ماركس للتاريخ على أساس اقتصادى هو السبب الرئيسى بطبيعة الحال فى هذا الاعتماد القوى على العمل الاقتصادى ، ولابد أن تكون الفكرة التى سادت فى ذلك الوقت ــ وهى أن فشل حركة الميثاق الشعبى انما يرجع أساسا الى قيامها بدعوة سياسية ذات جانب واحد ــ هى التى حفزت كارل ماركس الى أن يعمل على حفظ التوازن باعطاء ثقل متزايد للجوانب الاقتصادية والاجتماعية من الحركة العمالية ٠ وليس ثمة شك فى أن كارل ماركس كان داعية للنقابية العمالية الثورية الأمر الذى يتضح من القرار الذى قام بصياغته للمؤتمر السنوى للاتحاد الدولى للعمال الذى عقد فى جنيف عام ١٨٦٦ :

النقابات العمالية :

(١) ان راس المال قوة اجتماعية مركزة على حين لايمتلك العامل سوى قوته العاملة الفردية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يقوم العقد بين رأس المال والعمل على شروط متكافئة ، وان القوة الاجتماعية الوحيدة التى تقف الى جانب العمال هى كثرتهم العددية ولكن هذه الكثرة العددية تتشتت وتضعف عن طريق الخلافات وتتسبب فى هذا التشتت للقوة الاجتماعية للعمل وتدعمه المنافسة الحتمية للحصول على عمل ٠

وقد نشأت النقابات العمالية عن طريق المحاولات الاختيارية التى يقوم بها العمال من أجل مقاومة الأوامر التعسفية لرأس المال ولمنع المنافسة

المتبادلة على فرصة العمل أو كبح جماحها على الأقل وذلك للحصول على الشروط التى من شأنها أن ترفعهم قليلا فوق مستوى العبودية المحضة ، وعلى ذلك فان الهدف المباشر للنقابات العمالية ينحصر فىخوضهاللمعارك اليومية والمعتادة بين العمل ورأس المال أو ينحصر باختصار فى مسألتى الاجور وساعات العمل ، وهذا النشاط الذى تمارسه النقابات العمالية ليس نشاطا مشروعا فحسب ، بل هو ضرورى تماما ولا يمكن الاستغناء عنه طالما ظل النظام الحالى سائدا ، وزيادة على ذلك فان هذا النشاط ينبغى أن يعمم عن طريق قيام تحالف بين العمال من جميع الاقطار ·

(٢) لقد أولت النقابات العمالية الى الآن النزاع المباشر مع رأس المال اهتماما مفرطا ولم تصل بعد الى فهم تامل لرسالتها فى مقاومة النظام الحالى للانتاج ، ووقفت بعيدا عن الحركة السياسية والاجتماعية للطبقات العاملة ·

(٣) وانه لينبغى الآن للنقابات العمالية أن تتعلم وتعى الكيفية التى تعمل بها باعتبارها مراكز للطبقات العاملة من أجل تحررها الكامل دون أن تتخلى النقابات العمالية عن نضالها ايومى ضد جور الراسماليين واجحافهم ، كما ينبغى على النقابات العمالية أن تؤيد كل حركة اجتماعية وسياسية تضع ذلك فى اعتبارها ، وينبغى لها أن تنظر الى نفسها على أنها تمثل الطبقة العاملة بأسرها وتهتم بمصالح العمال غير المهرة أو العمال الذين يتلقون أجورا مجحفة ممن لايستطيعون القيام بأية مقاومة منظمة بسبب ظروفهم البائسة ، وسوف يؤدى ذلك حتما الى اجتذاب تلك الجمهرة الهائلة من العمال ممن لا ينتظمون فى هيئات أو منظمات وتقنعهم بأن النقابات العمالية أبعد ما تكون عن أن تشغل نفسها بالجرى وراء مصالح ذاتية ضيقة وانما تعمل على تحرير الملايين ممن وطئتهم الاقدام ·

وقد كان معارضو البرلمانية من أنصار الاتحاد الدولى للعمال يقبلون فى حماس على هذا الدور الاجتماعى الثورى البطولى الذى خصصه ماركس للنقابات العمالية باعتبارها مركزا للعمل الاقتصادى ويوافقون على فكرة ماركس الخاصة بجعل العمل البرلمانى وسيلة ثانوية فى المعركة ، وسرعان ما استبعد هؤلاء الوسائل الثانوية وركزوا على الوسيلة الأصلية وهى العمل الاقتصادى ، وكان من نتيجة ذلك أن ازداد الصراع بينهم وبين ماركس وأنصاره عمقا واتساعا ، وفى أثناء ذلك التعارض نشبت الاعتبارات النظرية والخلافات ، وأصبح الشك والهجاء والقدح

الأسلحة الرئيسية التى يستخدمها المعسكران المتعارضان ، ثم انفجر الصراع بكل ما فيه من عنف وحطم الغطاء الهش الذى كان قد تكون فى سبتمبر من عام ١٨٦٤ · وتفرقت الجمعيات التى كان الاتحاد الدولى يتكون منها ، وظلت هذه الجمعيات قائمة بعد ذلك لعدة سنوات كانت خلالها محاطة بالغموض الى أن اختفت تماما فى نهاية الأمر ·

وفى مارس من عام ١٨٧٢ أصدر القسم البريطانى من الاتحاد الدولى للعمال بيانا يتفق مع الخطاب الذى كان ماركس قد كتبه فى عام ١٨٦٤ مع اضافة المبادىء التالية :

(ان نتاج العمل ينبغى أن يكون من نصيب العمال وان أخوة العمال ينبغى أن تكون أساس المجتمع ، وينبغى على العمال من جميع الاقطار أن يتحدوا من أجل تحرير العمال والغاء الحكم الطبقى · ان العمال لا ينتمون الى بلد معين لأنهم فى كل مكان يعانون من الشرور نفسها) ·

وقد وقع على ذلك البيان جورج بينت و ج·ت· بلير والكسندر كلارك وتوماس ساندرز ·

وفى يوليو من عام ١٨٧٢ عقد مؤتمر وطنى فى نوتنجهام للنظر فى الموقف السياسى ولوضع برنامج محدود للاتحاد ، وقد تقرر تكوين حزب سياسى جديد يستطيع العمال تحرير أنفسهم عن طريقه وقد اشتمل البرنامج الذى وضعه جون هبلز وتايلور وكلارك على المطالب التالية :

حق الانتخاب للبالغين والتمثيل المتكافىء والتعليم الدنيوى الاجبارى المجانى (ابتدائى وثانوى وفنى وجامعى) والغاء معونة الدولة للكنائس والغاء الألقاب والحقوق المتوارثة وقضاة الصلح الذين لا تدفع لهم مرتبات والحكم الذاتى لايرلندا ووضع دستور اتحادى للامبراطورية البريطانية وتأميم الأرض والمناجم ووسائل الانتاج وانشاء بنك الدولة ·

وقد ظل القسم البريطانى من الاتحاد الدولى يسير بخطى بطيئة الى أن قضى عليه الارهاق اذ ان الطبقات العاملة كانت قد ابتعدت تماما عن كل دعوة للاشتراكية والحرب الطبقية حتى لم يعد ثمة ما يعيدهم مرة أخرى الى الميثاقية بما فى ذلك من عبقرية ماركس .

وكان رد الفعل المضاد للثورية المثالية فى الفترة الميثاقية كاملا ، وقد وجد توماس كوبر أحد أنصار الميثاق القدامى والذى جال فى شمالى انجلترا عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ أن العمال هناك صاروا فى ظروف مادية أفضل مما كانت عليه الحال فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ، ولكنه لاحظ بمزيد من الألم أن حالتهم المعنوية والفكرية قد تدهورت ·

« ففى عصرنا القديم أيام الميثاق كان الآلاف من عمال لانكشير يرتدون خرقا ممزقة حقا وكان الكثيرون منهم ينقصهم الطعام ولكن ذكاءهم كان يتضح فى كل مكان حيثما سرت ، فقد كنت تراهم فى جماعات يناقشون تلك العقيدة العظيمة ألا وهى العدالة السياسية ، أو كانوا فى جدال محتدم حول تعاليم الاشتراكية ، ولكنك الآن لا ترى أمثال هذه الجماعات فى لانكشير ، بل تسمع عمالا حسنى الزى يتحدثون عن المخازن التعاونية وأسهمهم فيها وترى غيرهم يسيرون كالبلهاء وهم يقودون كلاب الصيد الرمادية الصغيرة وقد غطوها بالقماش ، فهم على وشك الدخول فى سباق وهم يراهنون بالمال فى أثناء ذهابهم .

لقد توقف العمال عن التفكير وهم لا يريدون الاصغاء لأى حديث جدى أو هذا هو الحال بالنسبة للجزء الأكبر منهم على الأقل ، وبالنسبة لرجل ظل الجزء الأكبر من حياته يتوق الى تعليمهم والارتفاع بهم فان هذه الحال انما تبعث على مزيد من الألم » .

وبعد عام ١٨٦٧ بدأ ماركس يعبر عن آراء مماثلة تجاه الطبقة العاملة فى بريطانيا ولكنه لم يتهم الجماهير قط بل دارت المعركة بينه وبين الزعماء الذين اتهمهم ماركس بأنهم صنائع يتلقون الأموال من جلادستون ومن دزرائيلى .

٥ - منظمات العمال - الاحرار :

كانت هناك ثلاث منظمات سياسية فى الفترة ما بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٩٥ وكان هدفها جميعا هو الحصول على التمثيل البرلمانى للعمال ، وهذه المنظمات منها نقابة عمال لندن (١٨٦٦ - ١٨٦٨) وجماعة التمثيل البرلمانى للعمال (١٨٨٦ - ١٨٩٥) ، وكانت الفكرة الرئيسية التى تسود تلك المنظمات هى أن البرلمان عند مناقشته ووضعه للتشريعات التى تمس المسائل العمالية يحتاج الى خبرة ومعرفة فنية معينة لا تتوافر الا فى زعماء العمال وحدهم ، وعلى ذلك فمن الضرورى ارسال بعض هؤلاء الزعماء الى البرلمان .

وكان مؤتمر نقابات العمال الذى بدأ فى عام ١٨٦٨ ولا يزال على قوته الكاملة الى الآن ينتمى الى ذلك النوع نفسه من المنظمات ، اذ أن هدفه الاشراف على المصالح السياسية الخاصة بالعمال المنضمين الى المنظمات العمالية المختلفة ، وذلك عن طريق اللجنة البرلمانية التى يقوم المؤتمر بانتخابها سنويا لكى تعمل على تنفيذ قراراته السياسية بارسال الوفود الى الوزراء ومقابلة أعضاء البرلمان الذين يعطفون على العمال .

وفى فبراير عام ١٨٦٦ ظهرت نقابة عمال لندن الى الوجود وطبقا لبرنامج هذه النقابة فانها لم تكن تؤيد حق التصويت الانتخابى للجميع فحسب ، بل كانت تطالب أيضا بالتمثيل البرلمانى المباشر للعمال بوساطة العمـــال ٠

وقد اختفت هذه النقابة من المسرح بعد الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى عام ١٨٦٨ وحلت محلها جماعة التمثيل البرلمانى للعمال التى تولت مهمة الابتعاد عن النظريات المثالية والتوفيق بين مصالح العمال ومصالح بقية المجتمع ٠

وفى بداية عام ١٨٧٠ أجريت انتخابات برلمانية فرعية فى سوثوارك وكان مرشح هذه الجماعة هو أودجار الذى كان يلقى تأييدا من جون ستيوارت ميل وقد حصل أودجار فى الانتخاب بطريق الاقتراع على أربعة آلاف وثلثمائة واثنين وثمانين صوتا مقابل أربعة آلاف وستمائة وستة وثمانين صوتا حصل عليها مرشح حزب المحافظين ، وألفين وتسعمائة وستة وستين صوتا حصل عليها مرشح الأحرار ، وكانت هذه النتيجة بالاضافة الى الدعوة للتشريعات الخاصة بالنقابات العمالية بمثابة قوة دافعة لجماعة التمثيل البرلمانى للعمال جعلت منها هيئة سياسية فعالة لفترة من الوقت ، وبلغت هذه الجماعة أقصى قوة لها فى عام ١٨٧٤ عندما فاز اثنان من مرشحيها فى الانتخابات البرلمانية التى هزم فيها حزب الأحرار وشكل حزب المحافظين الحكومة برياسة ديزرائيلى ، وقد نفذ ديزرائيلى مشروع القانون الخاص بالنقابات العمالية مما بعث الرضا فى نفوس الطبقات العاملة التى تنطوى تحت لواء المنظمات العمالية ، وفى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٨٨٠ فاز ثلاثة من مرشحى العمال هم بورت وماكدونالد وبرود هرست ٠

وقد بعثت من جديد فكرة اقامة حزب عمالى فى مؤتمر النقابات العمالية الذى عقد فى عام ١٨٨٥ ٠ كما ظهرت الى الوجود فى الفترة مابين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٥ الأحزاب التى تؤيد الاشتراكية مثل الاتحـــاد الديموقراطى والجمعية الفابية والجماعة الاشتراكية ٠

كذلك تسبب التدهور الصناعى فى انتشار السخط بين صفوف العمـــال ، وقد توحدت هـــذه العـــوامل فى خلق اتجاه عمالى قوى فى البرلمان .

وفى عام ١٨٨٦ عندما كان عشرة من العمال يتخذون مقاعدهم فى البرلمان تكون الاتحاد الانتخابى للعمال ، وقد عمل هذا الاتحاد بالتآلف مع منظمات الأحرار وضد فكرة القيام بعمل اشتراكى وعمالى مستقل ، وقد كان ضعف حركة الأحرار فى ذلك الوقت وهزيمتها النهائية فى عام

١٨٩٥ ضربة قاضية للاتحاد الانتخابى للعمال ، ولكن قبل أن ينتهى ذلك الاتحاد كان العمال قد استطاعوا أن يدفعوا خمسة عشر من زعمائهم الى مقاعد البرلمان ومن بين هؤلاء كيرهاردى وجون بورنز اللذان انتخبا فى عام ١٨٩٢ وقد رشح الأول نفسه باعتباره من العمال المستقلين ورشح الآخر نفسه على أنه من الاشتراكيين الديموقراطيين ٠ وقد فقد مصطلحا « الاشتراكية » و « الاصلاح الاجتماعى » ماكان يصاحبهما من رعب فى نظر العمال وصار اصدار القرارات الاشتراكية فى المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية أمرا يسيرا اعتبارا من عام ١٨٩٣ والأعوام التالية ٠ ولكن جمهرة النقابات العمالية كانت ماتزال تنظر الى فكرة استقلال العمال التى كانت موجهة ضد الأحرار والمحافظين على السواء على أنها قمة التفكير الثورى وأبلغ تعبير عن الحرب الطبقية ٠

وعلى أية حال فانه من الخطأ أن نستنتج من اتخاذ المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية القرارات الاشتراكية أن نقابات العمال قد اعتنقت الاشتراكية فلم يعد هناك اليوم مثل ذلك التحول الجماعى للجماهير عن طريق الخطب النارية أو القرارات التى تصدر عن الاجتماعات ، ولم تكن تلك القرارات تسبل معنى أكثر من أن العمال كانوا يميلون الى تأييد الاصلاح الاجتماعى عن طريق التشريعات ، فقد كانوا يعلمون أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن ابدا أن يتضمنها مشروع بقانون تتخذ الأحزاب موقفا محدودا تجاهه وأنها ليست سياسة عملية ، وعلى ذلك فانها لا تستحق ضياع أى وقت فى معارضتها واثارة مجادلات طويلة حول امكانية حدوث تحول فجائى للمجتمع ٠

ومن ناحية أخرى فان قيام حزب عمالى مستقل يعارض حزب الأحرار وحزب المحافظين على السواء كان قضية هامة أخطر من أن يحسمها قرار من المؤتمر السنوى للنقابات العمالية ٠

الفصل الحادى عشر
إحياء الإشتراكية

١ ـ استنفاد الفكر التحررى :

سبق أن أشرنا فى الفصل الذى عالجنا فيه المميزات العامة للسنوات الستين الأخيرة الى أنه فى حوالى عام ١٨٨٠ وجد الفكر التحررى نفسه مقبلا على أزمة ، وبدأ الاعتقادبأن الحركة التحررية ليست فى وضع يسمح لها بأداء ما وعدت به من قبل ، ولم تكن شئون البلاد مرضية سواء على الصعيد الخارجى او الصعيد الداخلى وبدأ التدهور الصناعى يسير من سىء الى أسوأ ، ويزيد من عدد المتعطلين ، وأخذت الطبقات الحاكمة تنظر الى الحركة السياسية العمالية ودخول ممثلى النقابات العمالية الى البرلمان فى عام ١٨٧٤ والجهود التى كانت تبذل من أجل تنظيم العمال الزراعيين على أن ذلك كله بداية لفترة جديدة من الحرب الطبقية ٠

وكان الهجوم على التجارة الحرة مظهرا آخر من مظاهر تدهور الفكر التحررى اذ ظهرت الحركة التى تدعو الى مبدأ الحماية التجارية وبدأ المؤرخون يراجعون الآراء التحررية حول العلاقات فى داخل الامبراطورية وحول العلاقات الدولية وقد لاقى كتاب البروفيسور سيلى عن «توسع انجلترا» حماسا كان من المستحيل أن يلاقيه قبل ذلك بعشر سنوات واشتد تصميم ايرلندا فى فرض مطلبها الخاص بالحكم الداخلى وكلل بالنجاح ٠

وقد أثارت اجراءات القهر التى اتخذتها حكومة الأحرار ضد الايرلنديين الكثير من السخط بين صفوف الراديكاليين وضاعف من ذلك السخط الحرب التى شنت ضد مصر والتورط فى جنوب افريقية والموقف فى الهند وفى أفغانستان ٠

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يبدأ الهجوم على الاقتصاد السياسى القائم والمذهبية التحررية ، وجاء الهجوم الفاصل من جانب الماركسيين وأنصار الاصلاح الزراعى والمدرسة الجديدة للعلوم الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن جون ستيوارت ميل والفريد روسل والاس وسيدنى ويب ودافيد سايم وبلفوت باكس كانوا ينتمون الى مدارس مختلفة للاقتصاد الاجتماعى

فانهم جميعا كانوا يحاولون ـ كل بطريقته الخاصة ـ خلق تيارات فكرية جديدة اما لتأييد الاصلاح الاجتماعى أو لتأييد الثورة الاجتماعية .

٢ ـ ماركس وهايندمان :

عندما نتطلع بأفكارنا الى تلك السنوات نجد هايندمان وباكس وويب وموريس وبرنارد شـو منهمكين فى أبحـاثهم واختباراتهم ، وقد بدأت الزيارات لكارل ماركس ولاقت كتابات ميل اهتماما جديدا ، ولعى هنرى جورج الاستحسان ودرست الكتيبات الميثاقية القديمة والصحف الميثاقية الدورية دراسة مستفيضة وفحصت نواحى نشاط الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، وكانت تلك سنوات مثيرة حافلة بالدراسة والمناقشة والبحث .

وكانت مبادىء ماركس فى متناول البريطانيين الذين يعرفون الالمانية أو الفرنسية وحدهم ، وقد نشرت فى عام ١٨٨٠ مقالتان عن كارل ماركس فى المجلات الشهرية البريطانية وكانت احداها تؤيد معتقدات ماركس وكانت الاخرى تعارضها وكتب المقالة الاولى بلفورت باكس الذى كان قد اعتنق الاشتراكية نتيجة لمقابلاته للاجئين القادمين من « كميون باريس » ودراسته لكتاب « رأس المال » وفى ذلك الوقت نفسه بدأ هايندمان دراسة الطبعة الفرنسية من كتاب رأس المال ، وسارع بالتعرف شخصيا على كارل ماركس ، وكان غالبا ما يقوم بزيارته للحصـــول منه على مزيد من الارشادات ، وقد ترك ذكاء ماركس الخارق أثرا هائلا على هايندمان

وفى عام ١٨٠٠ قام هايندمان بزيارة ماركس عدة مرات وحصل منه على معـلومات تتعلق بالآمال التى تنتظر من الحـركة الثورية فى القـــارة الأوروبية ، وبعد ذلك كتب هايندمان مقالة بعنوان « فجر العصر الثورى » استغل فيها المعلومات التى حصل عليهـا من ماركس فى اتجـاه معارض للثورية ، ومنذ ذلك الوقت بدأ كارل ماركس ينظر الى هايندمان بالريبـة والشـك ، ثم وقعت حادثة أخـرى جعلت الانفصـام النهائى بينهما أمرا محتما .

ففى عام ١٨٨١ اعتقد هايندمان أنه أحرز من التقدم قدرا يؤهله لأن يفسر الماركسـية للمواطنين البريطانيين ونشر كتابه « انجلترا للجميع » الذى ضمنه معتقـدات أستاذه الرئيسية حول رأس المـال والعمل وقال هايندمان فى مقدمة الكتاب : « اننى مدين بالكثير من آراء ومادة الفصلين الثانى والثالث لكتاب عظيم ألفه مفكر مبتكر عظيم » .

وقد تجنب هايندمان ذكر اسم كارل ماركس أو كتاب رأس المـال لعلمـه بتعصب الانجليز فى ذلك الوقت ضد الاجانب وعلى الأخص ضـد كارل ماركس ، ولم يكن هايندمان يدرك رغبة كارل ماركس المفرطة فى أن

يلقى كتـابه اعترافا عاما اذ أن وجود ماركس نفسه صار فى نهـاية الأمر مرتبطا بمصير هذا الكتاب وكان من المؤكد أن ينظر ماركس الى أى شخص يتجاهل كتاب رأس المال على أنه لا يفهم أى شيء ، وسرعان ما فهم هايندمان خطأه وحاول ازالته فكتب فى عام ١٨٨٣ أحسن كتبه وهو « الأساس التاريخى للاشتراكية » الذى يعتبر دراسة جامعة عن أصـل الرأسـمالية والحركة العمالية الاشتراكية من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر، وأورد فيه مقتطفات من ماركس وانجيلز وروبرتوس ومن كل المدرسة الاشتراكية الالمانية ، ولكن القطيعة بينه وبين الماركسيين الالمان لم تختف تماما فى وقت ما ، وظل شعور ما بالمرارة يسود كلا الجانبين ، ويزيد من حدته فى بعض الأحيان نقص المشاركة الفكرية بصفة عامة بين الانجليز والالمان •

ومع ذلك يرجع الفضـل لهايندمان فى أن الماركسية استطاعت أن تضع أقدامها على التربة البريطانية لأنه على الرغم من أن ويب وشو وموريس كانوا متأثرين أو على الاصح كانوا مدفوعين بكتابات ماركس فان هايندمان هو الذى صار تلميذا لماركس وعول على نشر آرائه بمناسبة ودون مناسبة بل وأقام منظمة تقوم على عقائد ماركس •

٣ـ الهجوم على الاقتصاد السياسى :

كانت النظريات التى روج لهـا فى بريطانيا آدم سميث ودافيـد ريكاردو ومن فسروا أعمالهما أوعلقوا عليها تشكل بصفة أساسية المذهبية التى تقوم عليها مصالح الطبقات الصـناعية والتجارية البريطانية أو من يطلق عليهم الاشتراكيون اسم «البرجوازيين » وكان الخطأ الرئيسى الذى وقع فيه أولئك المفكرون هو أنهم نظروا الى الانسـان على أنه عامل ثابت ، وكانوا يعتقـدون أن الاقتصـاد السياسى يهيىء نمـوذجا خالدا للمجتمع المتمدين • وكان الاعتقـاد السـائد هو أن الانسان ومن ثم المجتمع تحركه الرغبة فى الحصـول على الربح الذى يستطيع عن طريقـه تحسين أحواله المادية وأنه اذا ما ترك دون أن يعوقه تدخل الدولة والتقاليد المتوارثة من العصور الوسطى فانه سـيصل حتما الى تلك السـعادة التى كان الجميع يتوقون اليها ، وكان مركزالكون فى نظرهم هو الفرد الذى يتمتع بالسيادة وينافس بحرية فى الأسواق •

ولكن الأزمة الاقتصادية والبؤس والشقاء وحركة الميثاق والسخط العام بدأت تقوض من دعائم تلك النظريات وفى سبعينات القرن الماضى كانت سلطة أنصار ريكاردو قد ولت وبدأت مدرسة جديدة فى الظهور مدرسة بذلت جهدا كبيرا لتجعل من الاقتصاد السياسى مجرد فرع من فروع علم الاجتماع وتجعله ينظر اليه على أنه لا يعدو أن يكون مرحلة

فى تطور المجتمع البشرى ولتخضع الكل للاخلاقيات ، وهذه المدرسة البريطانية الجديدة التى كان من روادها روسكين وكليف ليسلى ودافيد سايم وانجرام وتوينبى وكننجهام مدينة ببعض أصولها النظرية لتأثير الاشتراكيين المسيحيين الذين ظهروا قبل ذلك بعشرات السنين ومدينة بجزء ثان لكومت ومدرسة اليقينيين البريطانيين وبجزء ثالث للمدرسة التاريخية الالمانية التى أسسها كينز وروشر وكونز وشمولر .

كما ساعد هذه المدرسة الجديدة انتشار المعرفة البيولوجية التى كانت تقول بوجود نواحى تشابه وان تكن سطحية بين الكائن الحى والحياة الاجتماعية وكان هربرت سبنسر هو رائد هذا النوع من التفكير فى بريطانيا العظمى .

وكان جون ستيوارت ميل يكون حلقة الاتصال بين المدرستين القديمة والحديثة لانه كان كما قال فى تاريخ حياته « عقلا يتطلع دائما الى الامام وعلى استعداد دائم لأن يتعلم من أفكاره الخاصة أو من أفكار الآخرين على قدم المساواة » .

وقد تعلم جون ستيوارت ميل الشىء الكثير من الاشتراكية الفرنسية وتسببت قراءته للاعمال الخاصة بها بالاضافة لقراءته لاعمال كومت فى احداث أزمته الفكرية، وقد كان كومت نفسه مدينا بالكثير جدا للاشتراكيين ومما لا شك فيه أن كتابى جون روسكن « انتوذس لاست » و « مونيرا بولفيريس » كانا أثرا من آثار الارتباط لبعض الوقت بموريس وكنجلى ولورد لوفر فى خمسينات القرن الماضى وقد أدت تعاليم روسكن الاقتصادية الاجتماعية الى اتجاه جون ستيوارت ميل نفسه وان كان الهدف من تعاليم الأول محدودا بصورة أكبر مما هو الحال بالنسبة للآخر فقد أدت على وجه التحديد الى تبعية الفرد للمجتمع واحلال الخدمة الاجتماعية والتعاون محل الربح الفردى والمنافسة . وكان ميل يؤيد كليف ليسلى الذى تعلم من المدرسة التاريخية الالمانية كما كان ليسلى يؤيد سايم على حين حاول انجرام الذى كان هو نفسه من أنصار كومت أن ينظر الى تاريخ الاقتصاد السياسى من وجهة نظر أستاذه ، وقد أثر الكثير من هذه الحوافز والتيارات على أرنولد توينبى وكننجهام وشيلر وفوكسويل وهيوبنز والفريد مارشال الذين حاولوا خلق مدرسة بريطانية للتاريخ الاقتصادى موجهة ضد الاقتصاد السياسى .

وهذه النقطة الأخيرة هى المقياس المشترك لكل تلك العوامل التى سبق ذكرها ، وان نشأة هذه الحركة بكل تشعباتها التى حدثت فى المملكة المتحدة (كان انجرام وليسلى من الايرلنديين) بين عامى ١٨٦٠ و ١٨٩٠ لجديرة بأن نفرد لها عناية خاصة ولكننا لا نستطيع هنا أن نفعل أكثر من توضيح تلك الملامح التى لها علاقة بموضوعنا .

كانت الآنسة هاربيت مارتينو و ج.هـ.لويس هما اللذين قدما كومت للجمهور البريطاني ولكن جون ستيوارت ميل هو الذى جعل تأثير كومت يعمل فى الاقتصاد السياسى ، فعند دراسته لكتاب كومت «سبيل الفلسفة اليقينية » لم يملك ميل الا أن تصيبه الدهشة لاستهزاء المؤلف بالمنازعات العقيمة بين الاقتصاديين السياسيين من ناحية وبطريقة معالجته للاقتصاديات على أنها فرع من علم الاجتماع من الناحية الاخرى ، وقد وجد ميل فى هذا الكتاب آراء معينة ذكرته بالمدرسة الالمانية الكونيردجية كما ذكرته بريتشارد جونز . وعرض كومت المجتمع البشرى فى عملية تطور ترتبط فيها المجموعات المختلفة لظواهر الطبيعية بعضها بالبعض الآخر حتى ان التغييرات فى اية من هذه المجموعات تؤدى الى حدوث تعديلات فى المجموعات الأخرى ، وزيادة على ذلك فقد علمه كومت أن السبيل الى الاصلاح الاجتماعى انما ينحصر فى جعل الحياة تابعة للاخلاقيات .

وكانت المدرسة التاريخية الالمانية بنظرتها العصرية الى التطور الاجتماعى ونفورها من الصناعة الحديثة والمنافسة غير المحدودة ذلك النفور الذى نشأ عنه تقديسها للدولة باعتبارها السلطة الاخلاقية العليا فى الحياة الاجتماعية تعارض المدرسة الانجليزية الكلاسية للاقتصاد السياسى ، واتجهت الى تحليل القوى المتنوعة التى تعمل فى الفترات المختلفة من حياة الامم المتمدينة والتى تسببت فى قيام المشكلات الاجتماعية والتشريعات والتنظيمات السياسية .

ولم تكن العلاقات الاجتماعية فى نظر هذه المدرسة ظاهرة طبيعية بل هى خلق للمشيئة البشرية ، كما أن هذه العلاقات الاجتماعية تتحكم فيها المفاهيم الأخلاقية وآراء الانسان فى ظل مختلف الظروف التاريخية ، وبدافع من رغبتها فى حماية الضعيف والابقاء على تماسك المجتمع حبذت هذه المدرسة التشريعات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى والتنظيم بمعرفة الدولة بغية الحيلولة دون تحطم المجتمع بالمنازعات .

وقد اتجهت التيارات الفكرية الثلاثة ـ التعاليم الاشتراكية المسيحية (كما نشرها روسكين) ، وآراء مدرسة كومت ، وآراء المدرسة الألمانية للاقتصاديات الاخلاقية والتاريخية ـ الى الالتقاء فى سبعينات القرن الماضى وأثرت فى العلوم الاقتصادية البريطانية بطريقتين :

الاولى : احياء الدراسات التاريخية والاجتماعية والمثابرة على تحصيلها فقد شهدت بداية ثمانينات القرن الماضى نشر كتاب كننجهام (نمو الصناعة والتجارة الانجليزية) وكتاب «سيبوهم» «مجتمع القرية» وكتابهم هايندمان «الأسس التاريخية للاشتراكية» وكتاب توينبى «الثورة الصناعية» وكتاب بلفورت باكس ووليم موريس « الاشتراكية : نموها ونتائجها »

وكتاب بوث «الحياة فى لندن» ونشر كتابى ويب «تاريخ النقابات العمالية» و« الديمقراطية الصناعية » وغير ذلك من الدراسات التاريخية والاجتماعية التى كانت ترتبط اما بالجمعية الفابية والمدرسة اللندنية للاقتصاديات أو كانت ترتبط بالحركة الاشتراكية بصفة عامة ·

الاخرى : قيام اتجاه جديد فى النظرية الاقتصادية البريطانية أخذ على عاتقه مهمة خلع الاقتصاد السياسى عن العرش ، وكان أهم ممثل لهذا الاتجاه الجديد هو كليف ليسلى الذى قدر له ذكاؤه الحاد واطلاعه الواسع أن يحقق للمدرسة الجديدة ماحققه آدم سميث للمدرسة القديمة ، وعلى أية حال فقد عاقه سوء حالته الصحية من أن ينجز ماكان يسعى اليه ولم يترك ليسلى سوى مجموعة من المقالات وكانت فكرته الأساسية هى أن اقتصاد أية أمة بأكمله ما هو الا نتيجة لتطور طويل يتسم بالاستمرار والتغير معا وأن الجانب الاقتصادى فى هذا التطور ما هو الا عنصر معين أو مرحلة وأن القوانين التى جاء نتيجة لها ينبغى البحث عنها فى التاريخ.

وكان ليسلى يرى أن الوقت الذى يتدخل فيه التشريع الديمقراطى فى اتجاهات لا تتفق مع العقائد التى ترتبط بها مصالح كبار الرأسماليين والاقطاعيين قد بات وشيكا ، وأن الآراء الخاصة بالالزام الاجتماعى سوف تؤدى فى المجال الاقتصادى دورا أكبر مما أدته فى أى وقت مضى منذ أن أقام آدم سميث نظاما اقتصاديا كاملا يقوم على أساس رغبة كل فرد فى تحسين أحواله ·

وقد قام دافيد سايم وهو صديق لكليف ليسلى بمحاولة أكثر تناسقا لتشكيل الآراء الخاصة بهذا الاتجاه الجديد ، وكانت فكرته الرئيسية هى « أن الاقتصاديين القدامى يصرون على أن الفرد هو أفضل قاض يستطيع الحكم على مصالح نفسه ، وهذه عقيدة لا أنوى المجادلة فيها ، وكل ما أصر عليه هو أن هذا المبدأ ينبغى أن يعمم تطبيقه وأن المجتمع ينبغى أن يقف على قدم المساواة مع الفرد فيما يتعلق بمقدرته على الحكم على مصالحه الخاصة به » ·

وهذه اللهجة والطريقة فى التعبير انما هى فابية تماما ، وحق المجتمع فى حماية المصالح قد يعنى بطبيعة الحال أن تصبح مصالح الفرد ثانوية بالنسبة لمصالح المجتمع ، وقد يعنى احلال التعاون محل المنافسة ، والواقع أن أحسن انتقاد للمنافسة جاء من جانب دافيد سايم فهو يجادل قائلا : انه ما دام هدف أى منتج من الدخول فى أى فرع من فروع الصناعة الحصول على الربح فمن الطبيعى أن يستخدم كل ما فى استطاعته من وسائل لزيادة هذا الربح الى أقصى درجة ممكنة ، وهذا لايكون ممكنا الا اذا احتفظ لنفسه بالسوق كله دون أن يضطر الى اقتسامه مع الآخرين لأن القاعدة العامة :

هى أنه كلما ازداد مقدار المنافسة فى سوق معينــة قل الربح الذى يقسم بين المتنافســين وعلى ذلك يصبح هدف كل متنــافس هــو تخفيض عدد منافسيه ٠

وبمعنى آخر فانه لنجاح المنافسة ينبغى أن يكون هناك احتكار اما باحداث الموت الاقتصادى لعدد كبير من المتنافسين أو عن طريق رأس المال الكبير ، وذلك بأن يتجمع اقوى المتنافسين الذين يرفضون هذا الموت الاقتصادى ، ولا ينجح فى هــذه العملية سوى أولئــك المتنافسين الذين لا يبالون أى مبدأ أخلاقى ، فالمنافسة تؤدى الى تحطيم كل الأخلاقيــات ، ويبدو أنه ليس هناك من يخجل من ذلك ٠

وكان رأى سايم الأخير هو أن علم الأخلاق هو الأساس الحقيقى لعلم الاجتماع الذى يشكل الاقتصاد فرعا من فروعه ٠

وقد حاول روسكين أن يدعو بحمية أخلاقيــة سامية للتعــاليم التى دعا اليها سايم عن طريق التسبيب الجامد الواضح وأوجد روسكين لنفسه جمهورا كبيرا من الشباب والشابات الذين صاروا ساخطين على الاوضاع القائمة ٠

ومن المدرسة البريطانية الجديدة للاقتصاديات دخل الكثير من الرجال والنساء الى الحركة الاشتراكية وعلى الاخص الجمعية الفابية ٠

٤ ــ تأثير ميل والمصلحين الزراعيين :

الى جانب الاعمال التى قام بهــا الاتحاد الدولى للعمــال والى جانب العلوم الاقتصادية الجديدة حافظ المصلحون الزراعيون على النقد الاجتماعى حيــا ، وبنوا نظرياتهم لا على قانون الطبيعــة فحسب بل وعلى أسس اقتصادية أيضا ٠

وتشكل نظرية القيمة لدافيد ريكاردو نقطة البدء بالنسبة للاقتصاديات الماركسية كما أن نظريته الخاصة بالريع تشكل الاساس الذى قامت عليه النظريات الحديثة المتعلقة بالاصلاح الضريبى والاصلاح الزراعى ، وجاء بعد ريكاردو المصلحون الذين ربطوا نظريته الخاصة بالريع بمبادىء قانون الطبيعة وبحقوق الانســان ٠ وقد طالب هؤلاء المصلحون بفرض ضرائب باهظة على ريع الارض أو استنفاد هذا الريع كلية عن طريق الضرائب أو تأميم الاراضى ، وقــد ذهب الــكثيرون من المصــلحين الى أبعد من هــذا ، فطالبوا باستنفاد جميع الدخول التى تتخذ صــورة الريع وذلك عن طريق الضرائب ، وقــد كان جون ستيوارت ميــل فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٨ و ١٨٨٠ فى وضع يشابه سميث وبنتام وريكاردو فى الفترة ما بين عامى

١٧٨٠ و ١٨٤٨ ، وكان ميل الفيلسوف والمفكر الاقتصادى فى فترة الانتقال من نظرية الحرية الاقتصادية الى الاصلاح الاجتماعى ٠

وكان مفهوم جون ستيوارت ميل لملكية الارض يقارب مفهوم الاشتراكيين لها : فقد كان يرى أن هذه الملكية ليست مقدسة كما هو الحال بالنسبة للقيم المنقولة ، لأن الارض ليست من صنع الانسان ، ولكنها التراث الأصيل للجنس البشرى كله ، وكان ميل يرى أن الريع ناتج عن احتكار الطبيعة وأنه مجال مناسب لفرض ضرائب خاصة عليه وهو يقول فى هذا الصدد : « لنفرض أن هناك نوعا من الدخل يميل الى الزيادة باستمرار دون تضحيات أو جهود من جانب الملاك الذين يكونون طبقة من المجتمع حباها الاتجاه الطبيعى للأشياء ثروة تتزايد باستمرار على الرغم من السلبية التامة من جانبهم فاذا ما قامت الدولة فى هذه الحالة بامتصاص تلك الزيادة فى الثروة أو جزء منها فان ذلك لا يكون انتهاكا للمبدأ الذى تقوم عليه الملكية الخاصة لان ذلك لا يعنى أن شيئا ما قد أخذ من أى فرد بل هو مجرد استخدام لثروة وليدة الظروف لمصلحة المجتمع كله ٠

وهذا هو الحال تماما بالنسبة للريع ، فالتقدم العادى للمجتمع يميل فى كل الصور الى زيادة دخول الاقطاعيين وهم نائمون لا يؤدون أى عمل والآن هل لهم أى حق فى المطالبة بالحصول على هذه الثروات على أساس من العدالة الاجتماعية ؟ وهل كان يحيق بهم أى ظلم لو أن المجتمع منذ البداية فرض على هذه الزيادة التلقائية فى الثروة أقصى ما تتطلبه المقتضيات المالية من ضرائب ؟ »

وقد كانت المجادلات التى قدمها ميل تلقى موافقة من جميع المصلحين الزراعيين ، والعلاج الذى يقترحه ميل هو أن تفرض ضرائب على قيمة الارض وهو يقول : انه ينبغى كخطوة أولى تقويم الارض ، وبعد مرور فترة من الزمن يكون المجتمع خلالها قد ازداد فى عدد سكانه يعاد تقويم الارض بصورة تقريبية لحساب الزيادة التلقائية فى الريع منذ بدء التقويم ٠

ولسوف نرى فيما بعد كيف أن مبدأ الريع والاستنباطات المستمدة منه طبقت على الزيادات التى لا تقابلها أى جهود فى الثروات الصناعية والتجارية وبذلك شكلت الاساس الذى يقوم عليه الاصلاح الاجتماعى البريطانى ، ولكننا فى الوقت الراهن سنقتصر على موضوع ريع الأرض ومشروعات الاصلاح المتعلقة به ٠

وبعد عامين من نشر كتاب « المبادىء » الذى كتبه ميل قام أحد المصلحين الاسكتلنديين ويدعى باتريك دوف بوضع نظرية للاصلاح الزراعى قال فيها : ان الارض هى تراث الجنس البشرى كله ، وعلى ذلك فلا ينبغى أن تتحول الى ملكية خاصة أو تقسم الى ملكيات مفصلة وقال :

ان الملكية المشتركة هى الاساس الصحيح لذلك . وأضاف أنه من ناحية أخرى ظهر من أحداث عام ١٨٤٨ أن الشيوعية لا يمكن تحقيقها فكيف يتسنى اذن افادة الجميع من الارض ؟ ويجيب دوف على ذلك بقوله ، ان هذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تأميم الريع لأن ذلك يحقق دخلا يكفى مواجهة نفقات الحكومة ويساعد الدولة على الغاء جميع الضرائب الاخرى .

وقد كانت فكرة الاصلاح الزراعى شائعة بين الاحرار فى الفترة التى أعقبت حركة ميثاق الشعب حتى ان هربرت سبنسر الذى يعتبر أكثر الفلاسفة السياسيين المتطورين معارضة للاشتراكية لم يستطع أن يتخلص من تلك الآراء ، والى يومنا هذا لا تزال العقائد المتعلقة بفرض الضرائب على قيمة الأرض وتأميم الريع بل وحتى تأميم الأرض ذاتها تجد لها دعاة متحمسين بين السياسيين والمصلحين الذين لا يمتون الى الاشتراكية بأية صلة . وعندما أسس ميل اتحاد اصلاح نظام تملك الارض فى عام ١٨٧٠ عمل كثير من السياسيين والمفكرين التحرريين جنبا الى جنب مع المصلحين الاجتماعيين وأعضاء الاتحاد الدولى للعمال وقد قال ميل فى احدى ملاحظاته : « ان جزءا كبيرا فعالا من الطبقات العاملة قد اعتنق الرأى القائل بأنه من الخطأ أن تكون هناك ملكية خاصة للارض وان الارض ينبغى استردادها وادارتها لحساب الدولة على أن تدفع تعويضات للملاك » .

وكان اتحاد اصلاح نظام تملك الارض يطالب بأن تكون الزيادة التلقائية فى قيمة الارض وما تنتجه من نصيب أصحابها الحقيقيين ، وبمعنى آخر من نصيب المجتمع كله ، وحث هذا الاتحاد الأمة على أن تشرف على الارض « لان الدولة لها الحق نفسه فى الاشراف على الارض تماما كما أن لها الحق فى الاشراف على السكك الحديدية مثلا » .

ويمكن ابداء الملاحظات نفسها على اتحاد اصلاح قانون الاراضى وجمعية تأميم الارض والجمعيات الانجليزية والاسكتلندية التى تدعو الى فرض الضرائب على قيمة الارض والكثير من المنظمات الاخرى التى لها علاقة بالاصلاح الزراعى والتى كانت كلها تحررية بدرجة أقل أو أكثر ولكنها كانت تعارض الاشتراكية الكاملة .

كيف نفسر اذن هذا التناقض الواضح ؟

ان الاقتصاد السياسى فى نظر التحرريين يقوم أساسا على المنافسة على افتراض تكافؤ الفرص وهم يعارضون فى فرض أية قيود على التجارة أو أى احتكار للسلع الاقتصادية ، ولكن ملكية الارض تعتبر نوعا من الاحتكار لانها لا يمكن مضاعفتها كما أنها شىء لا غنى عنه للبقاء البشرى فاذا ما أصبحت فى يد عدد قليل من الملاك فان ذلك يخلق حالة تهدد المجتمع بأخطار

بالغة ، وعلى ذلك فالارض سلعة اقتصادية لا تنطبق عليها قاعدة المنافسة التى ينادى بها التحرريون ، ومن ثم ينبغى منع الفردية من السيطرة على الارض ، وينبغى أن تشرف عليها الامة بأسرها لا فرد (واحد) أو مجموعة من الافراد ، وبذلك تكون الارض مادة مناسبة لتدخل الدولة وليس ثمة علاقة بين القوانين والتنظيمات التى تستهدف تحقيق هذا الغرض وبين الاشتراكية .

ومن الناحية الأخرى يجيب الاشتراكيون عن ذلك قائلين : انه اذا ماكان تغيب عنصر المنافسة أو وجود الاحتكار مبررا لسيطرة الأمة على الأرض فلماذا لا ينطبق ذلك على الاحتكارات الصناعية والتجارية التى قامت نتيجة لنظام المنافسة ؟

ان الاتجاه الذى تسير فيه الحياة الاقتصادية الحديثة يبين فى وضوح أن نتيجة المنافسة ليست نشر الغنى بين أكبر عدد ممكن ، بل على العكس فان نتيجتها هى أن القلة تحتكر مصادر الحياة ، فرأس المال الآن يتخذ صورة الاحتكار ولن يكون هناك أدنى اختلاف بين رأس المال والأرض .

وهذا التسبيب الذى ينبنى على نظرية ماركس الخاصة بتركيز رأس المال نتيجة للمنافسة غير المقيدة دليل على بدء عملية التحول من الاصلاح الزراعى الى الاشتراكية ذلك التحول الذى تم بانفعل فى الفترة مابين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠ عندما هجر العمال الاذكياء الاجتماعات التى كان يعقدها هنرى جورج أحد الداعين الامريكيين للاصلاح الزراعى ، وذهبوا الى الاجتماعات التى كان هايندمان وسيدنى ويب يعقدانها .

وفى عام ١٨٧٩ نشر هنرى جورج كتابه « التقدم والفقر » الذى بيع فى الحال على نطاق واسع واكتسب هنرى جورج شهرة واسعة باعتباره من المصلحين الاجتماعيين وانتقلت شهرته الى المملكة المتحدة حيث كانت دعوة ميل للاصلاح الزراعى ودعوة جماعة الاصلاح الزراعى الايرلندية قد مهدتا السبيل أمام زعيم الدعوة الى نظام الضريبة الواحدة

وفى عام ١٨٨٢ عندما كان توزيع كتابه قد وصل الى مائة ألف نسخة فى المملكة المتحدة قدم هنرى جورج الى لندن وقام بجولة فى ايرلندا لالقاء المحاضرات هناك ، وكان يرافقه صحفى يدعى جونز الذى انضم فيما بعد الى الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى وعمل على نشر آراء ماركس فكتب اشعارا ثورية وقد اعتقلتهما الحكومة بسبب القلاقل فى ايرلندا ، ولكن سرعان ما أفرج عنهما وعاد هنرى جورج الى لندن حيث ألقى محاضرات عن نظام الضريبة الواحدة الذى كان يتمتع بشعبية كبيرة .

وليس ثمة شيء جديد ينقله كتاب هنرى جورج للقارىء الانجليزى ،

فالآراء الرئيسية فيه هى الحقوق الطبيعية ونظرية الريع لريكاردو وميل ومشروعات سبنسر ودوف ولكنه مكتوب بأسلوب محبب بليغ ، وعلى ذلك لم يفشل فى اجتذاب اهتمام كل أولئك الذين كانوا فى ذلك الوقت يبحثون عن نظريات ومشروعات للاصلاح الاجتماعى .

وقد جادل جورج فى كتابه قائلا : ان العمل لا يلقى جزاءه العادل فى أى جزء من أجزاء العالم المتمدين وشبح التعطل يهدد العمال فى كل مكان « وقد نسب الكثيرون تلك الظواهر الى المغالاة فى الانتاج على حين صورها غيرهم على انها أزمات اقتصادية ، وظن فريق ثالث أن تلك الظواهر انما ترجع الى ازدحام السكان ، ولكن كل هذه التفسيرات جانبها الصواب ، فلا يمكن أن تكون هناك مغالاة فى الانتاج طالما أن هناك أناسا مازالوا يقاسون الجوع ويرتدون ملابس بالية ويسكنون منازل متهدمة ، ولا يمكن أن يكون هناك نقص فى فرص العمل طالما أن الكثير من الاحتياجات البشرية مازالت تصرخ مطالبة باشباعها ، وطالما كانت هناك تلك الأيدى الكثيرة المستعدة لخلق السلع الضرورية ، ويمكن البحث عن السبب الرئيسى لتلك الشرور فى الحقيقة الواقعة وهى أن الأرض قد أغلقت فى وجه الشعب والأرض بالاضافة للعمل البشرى هى مصدر كل الثروات ، والواقع أن أهم شرط من شروط البقاء تحتكره فئة قليلة . لقد جاء الناس جميعا الى هذا العالم ومعهم حقوق متساوية لهم جميعا الحق المتساوى فى ذلك المصدر الهام الذى لا غنى عنه من مصادر الحياة، ولقد عمل الناس على زيادة ذلك المصدر ، ومع ذلك فقد حيل بينهم وبين استخدامه فى حرية ، وكلما ضاعفوا من كدحهم وثابروا لزيادة قيمة ذلك المصدر ازداد ما يتدفق على جيوب محتكرى الأرض الذين لا يساهمون بأى شىء من تلك الزيادة ومن هنا جاء السؤال التالى :

كيف اذن يستطيع الانسان استعادة حقوقه الطبيعية ؟

وقد قدم هنرى جورج اجابتين عن هذا السؤال : احداهما تختص بالأقطار الحديثة ، والأخرى تختص بالعالم القديم وهو يقول : انه لمن الأفضل بالنسبة لقطر فتح حديثا أن تعتبر الأرض ملكا للجميع وأن يسمح لأى شخص بأن يمتلك ويزرع كل ما يطلبه ، واذا كان لجزء من تلك الأرض التى يتم تمليكها ميزة خاصة فينبغى أن يدفع المالكون ايجارا للمجتمع ، وبالمثل فانه اذا ما تقدم أشخاص بطلب امتلاك بقعة من الأرض تتمتع بميزات خاصة فينبغى أن يحصل عليها من يقدم أعلى ايجار ، اما بالنسبة للاقطار القديمة فان أفضل علاج فرض ضرائب على الريع ولما كانت كل الضرائب التى تفرض على العمل والصناعة والتجارة عبئا وعائقا يحول دون تنميتها فى حرية فعلى ذلك ينبغى الغاء كل تلك الضرائب ، وبذلك تشكل الضريبة على الريع نظام الضريبة الواحدة .

وزيادة على ذلك اكد جورج أن الاشـــتراكية لاتقارن بالحرية الشخصية التى تعتبر أفضل شيء للانسان ، ولكى يتاح لكل فرد أن يتمتع بأقصى درجة ممكنة منها دون الاضرار بحرية اخوانه فلابد أن يلغى أحتكار الأرض لأن مثل هذا الاجراء ســـوف يزيل تدريجيا كل المساوى الاجتماعية التى يعانى منها العمل .

وفى الوقت الذى قامت فيه دعوة هنرى جورج نشر الفريدروسيل والاس كتابه « تأميم الأرض » الذى ظهر فى طبعتين وهذا الكتاب نداء للطبقات العاملة فى بريطانيا العظمى للقيام بمحاولة جدية لتأميم الأرض « التى هى الحق الواضح للشعب البريطانى » باعتبار أن ذلك أفضـــل وسيلة لاصلاح حالتهم البائسة وقد وجه والاس نقده الحاد الى «الفاطة الرئيسية التى فى نظامنا الاجتماعى والتى يمكن العثور عليها فى تلك الفكرة الرئيسية التى تحكمت فى كل التشريعات الاجتماعية والصناعية طوال الخمسين عاما الماضية ، وهى أن كل ما يدعم ويساعد انتـــاج الثروات وتكديس راس المال بوساطة الافراد لابد أن يترتب عليه الخير للمجتمع كاله فقد سادت هذه الفكرة جميع التشريعات ولكن أيا من تلك التشريعات لم يؤد الى انتشار الثروة أو المساواة فيها ولم يؤد الى تقليل تلك الطبقة الكبيرة التى ترفرف دائما على حافة التسول . وان زيادة عدد كبار الأغنياء أو كبار الرأسماليين وهو ما تساعد عليها التشريعات بعيدة كل البعـــد عن أن تنفع المجتمع بحـال بل ان ذلك يتعارض مع مصلحة المجتمع فى مجموعه .

ويقترح والاس بصفة أساسية أن تسترد الدولة ملكية الارض على أن يستأجرها الزارعون ويقول والاس : ان كل واحـــد منهم ينبغى أن يستأجر الأرض من الدولة طبقا لأى قوانين عامة أو تنظيمات توضع لهذه الأراضى المؤجرة ، ولا ينبغى للدولة بأية حال أن تتعـامل مـــع المستأجرين كأفراد ، وانما ينبغى أن يتم ذلك عن طريق محاكم خاصة تتولى تطبيق القوانين على الحالات الفردية ، وعلى ذلك لا تكون هناك حاجة لأن تتولى الدولة الادارة .

وفى عام ١٨٨٤ قدم هنرى جورج مرة أخرى الى لندن ودارت بينه وبين هايندمان مناقشة عامة فى قاعة سانت جيمس حول مســـألة الضريبة الواحدة والاشتراكية وكانت للاشـــتراكية فى ذلك الوقت منظمتان فى لندن وحضر أعضاؤها وأصدقاؤهم ذلك الاجتماع وأظهروا مشاركة واضحة للآراء التى دعا لها فى بلاغة الخصم الاشتراكى لهنرى جورج .

الفصل الثاني عشر
المنظمات الاشتراكية

١ – الاتحاد الديموقراطي :

لقد أفردنا مكانا بارزا لهنري هايندمان عند سردنا لتاريخ بعث الاشتراكية لأنه كان أول من نشر الراية التي كانت قد سقطت من أيدي انصار الميثاق وزعماء الاتحاد الدولي للعمال ، وكانت افكاره الرئيسية ناتجة عن تعاليم كارل ماركس وبرنتير أوبرين وبنيامين دزرائيلي الذين كانوا جميعا يعارضون التحررية والرأسمالية ، وكانت هـذه الافكار تحدث أثرها في عقل انجليزي واسع ثائر على النزعة التجارية .

وقد بدا هايندمان نشاطه التنظيمي في عام ١٨٨١ عندما عقد الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات مع مختلف الشخصيات المعروفة من الرجال والنسـاء ممن كان يعتقد أنهم يعطفون على اهدافه أو كانوا ثائرين على التحررية ، فقابل البروفيسور ادوارد سبنسر بيلي وهيلين تايلور (ابنة زوجة جون ستيوارت ميل) وجوزيف كووين وهربرت بوروزو عددا من انصار الميثاق القدامى وأعضاء الاتحاد الدولي للعمال، وقد اتصل بعضهم بالنوادي العمالية الراديكالية والاتحادات الايرلندية التي في لندن ، وقرروا في النهاية تشكيل حزب جديد وقد كان هايندمان يضع هذا الهدف نصب عينيه عندما نشر كتاب « انجلترا للجميع » الذي يعتبر بيانا يتضمن مبادىء الديموقراطية البريطانية والذي نشر لاول مرة في يونيو عام ١٨٨١ ، ثم أعيد نشره في طبعة شعبية رخيصة بعد ذلك بثلاثة شهور .

وهذا الكتاب يبرز الديموقراطية الاجتماعية في وضوح ويظهر مؤلفه على انه سياسي جاد نشيط في تكوين آرائه حول كل المشـاكل السياسية الرئيسية في البلاد ، وكان هايندمان يدرك أن العمل الذي تعهد بالقيام به ليس بالهين وأنه يتطلب الكثير من التضحيات ولـكنه كان يظن أن الظروف ملائمة لان الحياة الاقتصادية كلها كانت تتحرك في الاتجاه نفسه .

وفي الثامن من يونيو عام ١٨٨٠ عقد مؤسسو الحزب الجـديد

مؤتمرا تم فيه تكوين الاتحاد الديمقراطى وقد وضع هايندمان البرنامج التالى للحزب :

١ ـ أن يكون حق الانتخاب للجميع .

٢ ـ أن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات .

٣ ـ أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية .

٤ ـ أن تدفع مرتبات لأعضاء البرلمان .

٥ ـ أن يكون الفساد والرشوة فى الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون .

٦ ـ أن تلغى الصفة التشريعية عن مجلس اللوردات .

٧ ـ الحكم الداخلى لايرلندا .

٨ ـ الحكم الذاتى للمستعمرات والبلدان غير المستقلة .

٩ ـ تأميم الأرض .

وبدأ عدد أعضاء الاتحاد يتزايد الا أن تلك الزيادة كانت بطيئة ، ومن ناحية أخرى انضم الاشتراكيون البارزون تدريجيا الى صفوف الحزب ، وكان من بينهم بلفورت باكس الكاتب الفيلسوف ووليم موريس الشاعر الفنان الذائع الصيت واليانور ماركس كريمة كارل ماركس ، وكان من بين أعضائه من العمال جون وليامز وجيمس ماكدونالد وهارى كويلش (١٨٥٦ ـ ١٩١٣) الذى عمل محررا لصحيفة « العدالة » من عام ١٨٩٢ حتى وفاته ، وفى عام ١٨٨٣ قاموا بنشر كتيب صغير بعنوان « تبسيط الاشتراكية » وزع منه نحو مائة ألف نسخة ويمكن تلخيص الآراء التى وردت فى هذا الكتيب على النحو التالى :

لقد كانت القوة الاجتماعية والسياسية حكرا لاولئك الذين يعيشون عالة على عمل اخوانهم المواطنين ، والى عام ١٨٣٢ كانت اليد العليا للاقطاعيين ثم اشترك الرأسماليون والاقطاعيون فى الحكم فى الفترة مابين عامى ١٨٣٢ و ١٨٤٦ ولكنهما كانا يختلفان حول مسألة حرية التجارة ، وبعد عام ١٨٤٦ اختفت الخلافات بينهما ، وأخذا يتتابعان على حكم البلاد فماذا كانت نتيجة تلك السيطرة ؟ لقد كانت نتيجتها الفقر للطبقات العاملة والترف للأقلية وفساد الحكم فى ايرلندا والخراب فى الهند !

ولقد كانت قيمة الانتاج السنوى للمملكة المتحدة تصل الى ألف وثلاثمائة مليون جنيه استرلينى كان نصيب الاقلية من هذا المبلغ

يصل الى الف مليون من الجنيهات مابين ريع وارباح وفوائد على حين لم يحصل العمال الا على ثلاثمائة مليون جنيه فقط على الرغم من أن كل الثروة مصدرها العمل ؛ وينبغى ان تكون الجزاء على هذا العمل ، ولكن هذا المطلب العادل لايمكن أن يتحقق طالما كانت وسائل الانتاج محتكرة ، ولقد تم تأسيس الاتحاد الديموقراطى ليعمل على نشر هذه الآراء بين الطبقات العاملة وقد وجهت الاتهامات الى هذا الاتحاد بأنه يهاجم الملكية الخاصة ولكن « حاشى » له أن يفعل فهو يهاجم فقط الملكية الخاصة للاقلية التى تسلب الاكثرية ملكيتها التى تستحقها بجدارة .

وقد طلب الى الجماهير ان تعمل على تحقيق الاجراءات التالية :

١ ـ أن تقوم السلطات المركزية والمحلية باقامة مساكن صحية تؤجرها للعمال مقابل ايجار بسيط .

٢ ـ التعليم المجانى للجميع مع تقديم وجبة على الاقل للاطفال .

٣ ـ تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات فى اليوم .

٤ ـ فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التى تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

٥ ـ تشييد بنوك وطنية والغاء البنوك الخاصة تدريجيا .

٦ ـ تأميم السكك الحديدية والارض .

٧ ـ رعاية المتعطلين على أسس تعاونية تحت اشراف الدولة .

٨ ـ الاسراع باستهلاك الدين القومى .

وفى نهاية عام ١٨٨٣ قرر أعضاء الاتحاد اصدار صحيفة أسبوعية ووضع ادوارد كاربنتر الاموال اللازمة تحت تصرفهم ، وفى يناير عام ١٨٨٤ صدر أول عدد من أعداد صحيفة « العدالة » .

وقد استمر بقاء هذا الاتحاد تحت اسماء مختلفة حتى قيام الحرب العالمية الاولى نتيجة لجهود هايندمان التى لاتفتر وشجاعته التى لا تضعف ، وكان وليم موريس أشهر من تعاونوا مع هايندمان فى السنوات الاولى من قيام الاتحاد وكان اخلاص موريس لا حد له اذ تحمل النقص فى ايراد صحيفة « العدالة » فى سنواتها الاولى وكان يلقى المحاضرات عن الاشتراكية على نواصى الشوارع وفى الحدائق والنوادى العمالية .

وقد كتب موريس فى خطاب بعث به الى أحد أصدقائه فقال :

« اننى أعتقد ان الاشتراكية تتقدم وسوف تتقدم أكثر باطراد كلما انتشر التعليم ، وازاء هذا الاعتقاد أجد من واجبى أن أفعل كل ما فى وسعى لتدعيم تقدمها .

ان التناقض الهائل بين الأغنياء والفقراء لا يطاق ولا ينبغى أن يطيقه الاغنياء أو الفقراء على السواء .

ويبدو لى الآن أنه مادمت أشعر بذلك فلابد أن أعمل على تحطيم ذلك النظام الذى يبدو فى نظرى مجرد ظلم وعقبة فى الطريق ، كما يبدو لى أن هـذا النظام لا يمكن تحطيمه الا عن طريق السخط المشترك للاعداد الهائلة ذلك السخط الذى تقف الأعمال المتفرقة لعدد قليل من أبناء الطبقات العليا والمتوسطة عاجزة حياله وبمعنى اخر فان العداء الذى أوجده هذا النظام بين الطبقات سـيكون هو نفسه الاداة الطبيعية والضرورية لتحطيمه ، لقد تهاوى النظام الذى كان العبيد يباعون فيه ويشترون وتخلى عن مكانه للنظام الاقطاعى الذى نجد فى ظله السادة ورقيق الأرض ، ثم اكتسح ذلك النظام وحل محله النظام الحالى الذى يقوم على عقد اجتماعى بين الغنى والفقير ، ولسوف يتخلى هذا النظام بدوره عن مكانه للاشتراكية » .

وكان موريس جادا فى آرائه الاشتراكية الى أبعد الحدود ، وكان مستعدا اذا ما اقتضى الأمر أن يهب حياته للقضية التى آمن بها .

وقد كان الاشتراكيون البريطانيون فى ذلك الوقت مازالوا على اعتقادهم بأن الاشتراكية سوف تتطلب استخدام القوة الماديةلتحقيقها ، وكانت خطب بعض زعماء الاتحاد الديموقراطى تتخـذ صـورة عنيفة ، واعلنوا بكل جرأة صيحة المعركة القديمة لانصار ميثاق الشـعب « بالوسائل السلمية ما أمكن وبالقوة اذا لزم الامر » .

وفى الرابع من أغسـطس عام ١٨٨٤ عقد الاتحـاد الديموقراطى مؤتمره السـنوى الرابع الذى تمت فيـه الموافقة على اقتراح بتغيير اسمه الى الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى واحتفظ الاتحاد بهذا الاسم حتى عام ١٩٠٧ .

وقد ظل اعضاء الاتحاد يعملون معا فى توافق واخاء الى نهـاية مارس عام ١٨٨٤ ، ثم بدأ الخلاف والشقاق يظهران تدريجيا ، وبات واضحا أن الاتحاد يتكون من عنـاصر غير متجـانسة فمن مصـلحين اجتماعيين مؤيدين للبرلمانية ، الى اشتراكيين ديموقراطيين ثوريين ، الى اشتراكيين معارضين للبرلمانية . وفى نهـاية ديسمبر عام ١٨٨٤ أصبح التفكك كاملا وخرج موريس وكرين وباكس واليـانور ماركس

وغيرهم من الاتحاد ، وكونوا الجماعة الاشتراكية على حين ظل هايندمان وشامبيون وبورنز وواتسى ووليامز وغيرهم فى الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى .

٢ ـ الجماعة الاشتراكية :

قبل أن نواصل تاريخ الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى يحسن بنا أن نعطى فكرة عن الجماعة الاشتراكية . وقد خرج الاتحاد الديمقراطى من هذا الانقسام وقد أصابه نقص فى العدد وانكماش فى الموارد المالية والفكرية ، ولكنه اكتسب صفة التجانس وكان زعيماه هايند مان وشامبيون يتفوقان على غيرهما من الاعضاء من حيث السلطة والمعرفة والقدرات ، وكان من السهل عليهما أن يفرضا آراءهما على المنظمة كلها ولكن الوضع كان يختلف بالنسبة للجماعة الاشتراكية اذ كانت تفتقر الى وحدة الرأى والهدف ، وكان بعض أعضائها قد أداروا ظهورهم للاتحاد الديموقراطى لعدم ثقتهم فى هايندمان على حين كان البعض الآخر مقتنعا بأن المنظمة الاشتراكية لم تنضج بعد بدرجة تسمح لها بالقيام بأعباء الحزب السياسى ، وكان البعض يحتقرون العمل البرلمانى أو كانوا من الفوضويين المعروفين .

وكان موريس فى ذلك الوقت ينتمى الى فريق المعارضين للبرلمانية، وكان رأيه فى ذلك أن الاشتراكيين يتطلعون الى رؤية المجتمع يتحول الى شىء جديد يختلف عما كان عليه ، وهم يتطلعون الى ثورة أو تغيير جذرى فى النظم الاجتماعية ، ومن الناحية الاخرى فان الفرض من النظم البرلمانية هو المحافظة على المجتمع بشكله القائم ، وكان موريس يرى أن قيام حزب المحافظين يسن تشريعات تحررية انما يهدف الى خفض المطالب الشعبية الضرورية الى الحد الادنى وبذلك لا تنتهى عملية خداع الشعب .

واذا ما انعمنا النظر فى هذا الجدل فاننا نجد أنه ليس موجها ضد العمل البرلمانى فحسب بل وضد جميع أنواع الاصلاح التى تقل عن الثورة فهو يمكن أن ينطبق على التشريعات الخاصة بالمصانع والضمان الاجتماعى والحركة النقابية العمالية وكل الاجراءات التى تستهدف الاصلاح .

وقد كانت الغلطة الرئيسية التى وقع فيها موريس هى أنه نظر الى المجتمع على أنه ابتكار آلى ونظر الى الاصلاح على أنه بمثابة ترميم لبعض الاجزاء التالفة من الآلة . ومثل تلك النظرة الى المجتمع لاتسمح بأى علاج آخر سوى الاستبعاد الكامل للآلة القديمة واستبدال آلة جديدة بها من طراز مغاير تماما ، ولكن الحقيقة هى أن المجتمع ليس

ابتكارا آليا بل هو كائن حى دائم التغير والتطور وهو منظمة قابلة للتطور الى شكل أعلى عن طريق التشريعات والاجراءات الاخرى الممنوحة لطبقة جديدة تتزايد أهميتها وقوتها فى المجتمع ، وقد يكون تاثير أمثال تلك الاصلاحات الاجتماعية على البنيان الاجتماعى غير ملموس فى بادىء الامر الا أنه بتزايد مقدار الاصلاحات يتزايد التغيير فى صفات المجتمع بخطى واسعة حتى يصل الى تغيير ثورى يلمسه الجميع .

والانقلابات الاجتماعية العنيفة تكون نتيجة لاندفاع التحول الاقتصادى والاجتماعى الى مجال السياسة أو تكون نتيجة للمطالبة القاطعة من جانب جزء كبير من الامة بمنحه سلطة قانونية واعادة توزيع القوة السياسية طبقا لذلك ، وتكون الثورة الحقيقية قد بدأت تعمل فى قليل أو كثير من الصمت لفترة طويلة سابقة للانقلاب ولكنها تكون قد مهدت الى تغييرات معينة واصلاحات يتم تنفيذها خلال فترات متقطعة ، أما التورة بمعناها الدرامى أو العاطفى فلا تعدو أن تكون محاولة لتجميع التغييرات المعينة أو الاصلاحات وتنفيذها كلها دفعة واحدة والطبيعة الثورية للاصلاح لاتتوقف على حجمه وقوة اكتساحه بل تتوقف على اتجاهه وطبيعته ، ففى زمننا مثلا يكون الاصلاح ثوريا اذا ماكان يميل الى تقوية الطبقة العاملة واعطائها حق الاشراف على وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

ومما لاشك فيه أن الاشتراكيين والفوضويين الذين لم يستطيعوا بعد التغلب على المفهوم الآلى للمجتمع سيعارضون هذا التعريف للاصلاح الثورى ، وسيؤكدون أن كل مايميل الى تقوية سخط الطبقات العاملة ويثيرها ضد النظام القائم هو الذى يكون ثوريا ، أما الاصلاح الاجتماعى فيميل الى التقليل من سخط الطبقات العاملة وثورتها ، وعلى ذلك فهو يحدث تأثيرا مضادا للثورية . وطبقا لهذا الرأى ينبغى ان تزداد حالة الطبقات العاملة سوءا قبل أن تبدأ فى التحسن ، أما من وجهة النظر البيولوجية فان أحوال الطبقات العاملة ينبغى أن تتحسن تدريجيا حتى تهيئتهم للواجبات التى هى أسمى والتى تتطلبها مهمة المواطن الاجتماعية .

ومهما يكن من أمر فان موريس كان قلما يتمعن فى مثل تلك المسائل وليس ثمة شك فى أنه كان ذا شخصية من النوع البطولى فانه مثل السير توماس مور كان يستطيع أن يصعد الى المشنقة ويضع الحبل حول رقبته وهو مبتهج ولكنه على العكس من السير توماس مور كان فنانا انسانى النزعة أكثر منه مفكرا اجتماعيا وبعد أن ترك موريس الاتحاد الديموقراطى سقط فى أيدى الفوضويين

وانه لمن الصعب أن نجد منظمة اشتراكية يتجلى فيها مثل هذا القدر الكبير من الموهبة والتضحية بالنفس وهـذا النقص الكبير فى المقدرة التنظيمية والتنفيذية فى وقت واحد كما كانت الحال بالنسبة للجماعة الاشتراكية وقد اعطى موريس هذه الجماعة افضل ماعنده : فمن قصائد رائعة الى مقالات صحفية الى روايات تدعو للمثالية الى مساهمات مالية كبيرة . وكان بالفورت باكس هو العقل المفكر الذى يضع النظريات الخاصة بالجماعة ، وقد اشتركت معهما فى العمـل اليانور ماركس افيلنج التى كانت تماثل والدها فى طاقاتها واخلاصها، واشترك معهم أيضا زوجها الدكتور ادوارد افيلنج الذى ترجم جزءا من كتاب رأس المال الى اللغة الانجليزية ، كما كان فردريك انجيلز يقدم نصائحه للاشتراكيين البرلمانيين من أبناء هذه الجماعة .

وفى عام ١٨٨٥ أسسوا صحيفة « كومون ويل » التى صـدرت شهريا فى البداية ، ثم بدأت تصدر أسبوعيا بعـد ذلك وكان موريس محررا لتلك الصحيفة .

ولم تحرز الجماعة الاشتراكية أى تقدم اذ لم يزد أقصى عـدد لاعضائها عن عدة مئـات ، وفى حوالى منتصف عام ١٨٨٧ اسـتطاع الفوضويون السيطرة على الجماعة الامر الذى لم يدع لموريس أية فرصة للعمل بنجاح على اعادة الوحدة مع الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى ، ومنذ ذلك الوقت بدأت بوادر التحلل تظهر على الجماعة فقد انسحب الاشتراكيون البرلمانيون فى عام ١٨٨٨ ، واسـتطاع الفوضـويون أن يحرزوا انتصارا كاملا داخل الجماعة فى عام ١٨٨٩ ، وحرموا موريس تحرير صحيفة كومون ويل وأعطوا فرانك كيتز مهمة تحريرها وهو واحد من العمال الفوضويين .

وعلى الرغم من ذلك ظل موريس يتحمل العجز العالى للصحيفة الذى كان يصل الى أربعة جنيهات فى الاسبوع ، وفى اثناء ذلك اكتسب موريس الكثير من الحكمة ، واعترف بأن الفوضوية شىء مستحيـل وقال : ان الفوضويين أنفسهم هم الذين علموه هـذا الدرس على غير ارادتهم تماما كما علمه جون ستيوارت ميل دون أن يدرى أن الاشتراكية شىء ضرورى .

وفى خريف عام ١٨٩٠ قرر موريس الانسـحاب من الجمـاعة الاشتراكية ، وفى نوفمبر من العام نفسه بعث بخطاب الوداع الى صحيفة « كومون ويل » وقد لخص موريس فى هذا الخطاب آراءه الاشتراكية وموقفه تجاه الفوضويين واسترعى موريس الانظار الى الحقيقة وهى أنه على الرغم من أن مدة سبع سنوات تعتبر فترة قصيرة وعلى الرغم

من قلة عدد الداعين الى الاشتراكية وامكانياتهم المذهبية الضئيلة فقد أحرزت الآراء الاشتراكية تقدما كبيرا ، وقال : انه كان يأمل أن يقوم العمال أنفسهم بخلق زعماء من بينهم ، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق وقال: ان الجماعة الاشتراكية قد ضيعت الكثير من الوقت والجهد بسبب المنازعات التافهة والحاجة الى التروى والى عدم الأنانية على الرغم من انه كانت هناك دلائل على الشجاعة واستعداد لتقديم التضحيات وبرغم هذا كله ازداد نفوذ الاشتراكية وذلك لسبب بسيط هو أنه على الرغم من أن بناء المجتمع الحديث يبدو منيعا فى الظاهر فانه الآن على حافة السقوط .

ولما كان هناك ادراك بأن انتصار الاشتراكية أمر محتوم فقد قام فى الوقت الحاضر قدر كبير من النقاش حول السياسة المناسبة التى ينبغى اتباعها وان سياسة استخدام القوة المادية انما هى سياسة خرقاء لا تدور بخلد أحد سوى أولئك الذين يدعون اليها ، كما أن سياسة الاصلاح الاجتماعى قد تؤدى الى اشتراكية الدولة وهى أمر غير مرغوب فيه بالقدر نفسه ولكننا مع ذلك لاننا نناقض الحقيقة اذا ماقلنا ان روح العصر مناسبة تماما لسياسة الاصلاح وانه لمن واجب الاشتراكيين المخلصين أن يقصروا جهودهم على الدعوة الاشتراكية فى فترة تطلب فيها الاصلاحات فى أنواحى كافة ولن يكون الوقت مناسبا لمناقشة السياسات التى تتبع وخطوط العمل الا عندما يكون هناك عدد كبير من الناس قد اعترف بالاشتراكية .

وفى السنوات الاخيرة من عمره لم يقم موريس بأى دور فعال فى الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى أو فى الحركة الفوضوية ، وكانت جماعة صغيرة من الرجال والنساء قد كونت جمعية « همرسميث » الاشتراكية واعتاد موريس أن يلقى المحاضرات هناك أو يحضر المحاضرات التى يلقيها أصدقاؤه ، وقد نشرت هذه الجماعة عددا قليلا من الكتيبات كما وقعت على البيان الاشتراكى المشترك الذى تمت صياغته فى الاول من مايو عام ١٨٩٣ بمعرفة ممثلين عن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى والجمعية الفابية .

وقد استطاع ج.د.هـ. كول أن يغوص فى أغوار شخصية موريس حيث يقول : « لقد تحول موريس من انفن الى الاشتراكية لانه يرى أنه لا يمكن ان يكون هناك فن ولا يمكن أن تكون هناك سعادة للغالبية العظمى فى ظل الرأسمالية ، ولقد رأى بوضوح انه طالما كان الناس عبيدا لنظام الصناعى فلا يمكن أن يكون هناك فن جيد ولا يمكن أن تكون هناك حياة طيبة لجمهرة الشعب ، وربما لم يستطع موريس ان يرى فى وضوح طريقا للخروج من ذلك ولكن ذلك لم يكن من صميم

عمله . وكان مافعله موريس هو أنه وضع أمام أنظار الناس وفى وضوح المدى الذى بلغه انظام الصناعى من ضعة وعدم مساواة ومدى الدنس الذى ألحقه هذا النظام بالمدنية بالرغم من زيادة الثروة المادية ، وكان موريس يتوق الى أن تكون الاشياء التى ينبغى على الرجال صنعها جديرة حقا بأن يصنعوها وأن يكون فيها متعة لمن يصنعها ولمن يستخدمها على السواء ، وينبغى على أولئك الذين يرغبون فى أن يفهموا موريس أن يبدءوا بقراءة مقالته « آمال ومخاوف على الفن » التى بين فيها بوضوح مفهومه للعلاقة بين الفن والنظام الاجتماعى ، ثم يقرءوا بعد ذلك « حلم جون بول » وهو رسالة عن انجلترا حرة يعيش الرجال فيها رفقاء لا مجرد أيد تعمل فى نظام هدفه تحقيق الربح »

وكما نرى فان تأثير موريس مايزال حيا ، ويمكن ادراكه بين الاشتراكيين النقابيين وجماعة اشتراكية الكنيسة ورجال الأدب الذين يميلون الى الاشتراكية مثل كلوتون وجون درينك ووتر .

٣ ـ الاتجاه الاشتراكى الديموقراطى :

بدأ الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى عمله فى عام ١٨٨٥ كجماعة صغيرة ، ولكنه ألقى بنفسه على الفور فى خضم المعركة الخاصة بالقيام بعمل برلمانى برغم ما كان يعانيه من نقص فى الموارد المالية ، وبينما الوضع السياسى فى البلاد يبدو ملائما تماما لهذا الاتجاه اذ بات حل البرلمان واجراء انتخابات عامة أمرا وشيك الحدوث ، وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين كانوا قد حصلوا على حق الانتخاب فى السنوات السابقة فان وزارة جلادستون التى كانت تدير شئون البلاد منذ عام ١٨٨٠ كانت قد فقدت الكثير من مكانتها بسبب عدم الاستقرار فى ايرلندا والحرب المصرية ، ولم يكن لدى أى من حزب المحافظين أو الاحرار سياسة واضحة تجاه المستقبل ، وكان درزائيلى قد مات وحل محله فى رياسة حزب المحافظين لورد ساليزبورى الذى كان أساسا من الاحرار ، وصار السؤال السائد فى ذلك الوقت هو : ما الذى ينبغى أن يفعله حزب الاحرار ؟ وكان السياسى الوحيد الذى يملك اجابة جاهزة على هذا السؤال هو جوزيف شامبرلين نائب برمنجهام .

وقد حل البرلمان فى عام ١٨٨٥ وبدأ شامبرلين دعوته والقى خطابات عنيفة عن الاصلاح الاجتماعى وكان يرى أن تقوم التجررية على قدميها مرة أخرى عن طريق برنامج شعبى ، وكان شامبرلين يرى أن عدم المساواة فى توزيع الثروة القومية أكبر شر ينبغى علاجه، ووضع شامبرلين برنامجا يقوم على التعليم المجانى للجميع وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والاصلاح الزراعى وتحويل العمال الزراعيين الى

ملاك لقطع صغيرة من الارض والتوسع فى الحكم المحلى لتسهيل تنفيذ هذه الاصلاحات بمعرفة المجالس البلدية وحصول ايرلندا على نوع من الحكم الذاتى .

وبدا للسياسيين المتفائلين من أمثال هايندمان وشامبيون أن الحالة مناسبة لأن يتقدم الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى الى الأمام باعتباره أحد العوامل السياسية فى الموقف ، وقد حاول كلاهما أولا وقبل كل شيء التفاوض معشامبرلين ولكنه رفض النظر فىمقترحاتهما وعلى ذلك لجأ شامبيون الى صديق له يدعى هدسون وهو من رجال صناعة الصابون فأمده بالمال اللازم لترشيح جون بورنز فى الانتخابات كما أن حزب المحافظين بدافع من رغبته فى تفريق أصوات الاحرار قدم المال اللازم لترشيح اثنين آخرين من الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى، وقد دخل بورنز المعركة الانتخابية فى نوتنجهام وتقدم جون وليامز الى المعركة فى هامبستيد وجون فيلدنج فى كيننجتون وأجريت الانتخابات فى نوفمبر فلم يحصل بورنز الا على ٥٩٨ صوتا وحصل وليامز على ٢٧ صوتا ونال فيلدنج ٣٢ صوتا ، وأصبح واضحا أن الاشتراكية ما تزال أضعف من أن تؤدى دور الحزب السياسى .

وكانت نتيجة الانتخابات وبالا على الاتحاد الاشتراكىالديموقراطى اذ فقد الكثير من أعضائه وانخفضت موارده المالية بدرجة مزعجة ، ولكن سرعان ما أمكن التغلب على هذا الخسوف الذى أصاب الاتحاد لان المظاهرات التى قام بها المتعطلون فى عام ١٨٨٦ والدعوة التى قام بها الراديكاليون لتأييد الايرلنديين قدمت للاتحاد الاشتراكى الديموقراطى فرصة جذب الانظار اليه واستعادة مكانته ، ولم يمض وقت طويل حتى كان الاتحاد قد أفاد من هذه الفرصة وكان عاما ١٨٨٦و١٨٨٧ يتميزان عامة بما لهما من عدم الاستقرار الدولى ، فقد قامت المظاهرات والاضرابات وحرب الشوارع فى هولندا وفى بلجيكا ووصلت الدعوة العنيفة التى كان يقودها الشيوعيون ذروتها فى بعض أنحاء الولايات المتحدة بتفجيرات الديناميت فى شيكاغو ، وكان الوقت ملائما تماما لنشر القوى الشعبية وتنظيمها ضد النظام القائم .

وقد قام زعماء الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى بتسيير العمال المتعطلين فى مواكب ، وعقدوا الاجتماعات فى الخلاء ، وأعلن شامبيون فى واحد من تلك الاجتماعات أنه كان يتمنى لو أنه كان للرأسماليين عنق واحد حتى يمكن وضع حد لشقاء الشعب بضربة واحدة ، ولم يكن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى وحده فى الميدان اذ نافسته فيه حركة الدعوة الى فرض « تعريفة الحماية » التى قررت القيام بمظاهرات مضادة بغية اجتذاب الجماهير وتعليمها أن السبب الحقيقى فىالبؤس

الذى تعانيه انما يرجع الى التجـارة الحرة لا الى الرأسمالية ، وان العلاج الصحيح هو الحماية لا الاشتراكية ، وعندما علم زعماء الاتحـاد الاشتراكى الديموقراطى فى أواخر يناير عام ١٨٨٦ أن أنصـار مبدأ الحماية يفكرون فى القيام بمظاهرة فى ميدان الطرف الأغر قرروا على الفور تنظيم مظاهرة مضادة فى الموعد والمكان نفسيهما .

وفى الثامن من فبراير اتجه أنصار حركة الحماية والاشتراكيون الديموقراطيون على السواء الى ميدان الطرف الأغر ، وكان من الصعب فى ظل تلك الظروف تجنب قيام أحداث تخل بالامن ، وعلى ذلك فقد طلب البوليس من زعماء الاتحـاد الاشتراكى الديموقراطى أن يحـولوا مظاهرتهم الى هايدبارك حفظا للأمن العام ، وعندئذ أمسك بورنز بالعلم الاحمر وصاح بصوته الجهورى طالبا الى الجماهير أن تتبعه ، وفى أثناء سير المظاهرة فى حى بول ظهر بعض الشباب الاغنياء فى النوافذ والابواب واستفزوا الجماهير بحركات الاستهزاء وكان الرد السريع للمتظاهرين على ذلك هو قذف النوافذ بسيل من الحجارة ، وسرعان ما زادت حدة الاضطراب وهاجم المتعطلون المحـال الكبيرة ونهبوها ، وأسرع البوليس بتفريق الجماهير واعتقل هايندمان وبورنز وشامبيون وويليامز ، ولكن سرعان ماتم الافراج عنهم بكفالة .

ومهما يـكن من أمر فلم تـكن تلك هى النتيجـة الوحيـدة التى تمخضت عنها المظاهرة : ففى غضون أيام قلائل خصص عمدة لنـدن حوالى خمسة وسبعين ألف جنيه للمتعطلين . ولما كانت الصحف فى ذلك الوقت تعتمد فى بقائها على تحريك المشاعر واثارة الذعر فقـد فعلت كل مافى وسعها لتضخيم قوة الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى والتهويل فى مدى الاضرار التى يمكن أن يحدثها . وفى الخـامس من أبريل عام ١٨٨٦ وقف الزعماء الاشتراكيون الاربعة أمام هيئة المحلفين وفى العاشر من ابريل صدر الحكم ببراءتهم .

وفى النصف الاخير من عام ١٨٨٧ تحسنت أحـوال التجـارة وزادت فرص العمل وبدأ البوليس ينظر الى مظاهرات المتعطلين على أنها مضايقات ينبغى وقفها واتخاذ اجراءات مشددة ضدها .

وفى الثانى عشر من أكتوبر هاجم البوليس أحد هذه الاجتماعات فى ميدان الطرف الاغر واعتقل عشرين شخصا كما حدث الشىء نفسه فى هايدبارك ، ولابد أن يكون تغيير الحكومة قد ساهم فى هذا التحول الذى أصاب موقف البوليس تجاه مظاهرات المتعطلين ، فقد هزم الاحـرار وجاءت حكومة المحافظين وفرض وزير الداخلية فى هذه الحكومة حظرا على الاجتماع فى ميدان الطرف الاغر ، وقد اعتبر هـذا الاجراء خرقا

لحرية الخطابة واثار السخط بين صفوف الراديكاليين فى لندن ، فتضامنوا مع الاشتراكيين دفاعا عن الحرية .

وبالاضافة الى ذلك كان الاحرار ساخطين بسبب المعاملةالسيئة التى كان ائنائب الايرلندى وليام أوبرين يلقاها على أيدى سلطات السجن فى أثناء قضائه فترة عقوبته بالسجن فى ذلك الوقت ، وعلى ذلك قرر الراديكاليون فى لندن القيام بمظاهرة تأييدا لاوبرين فى يوم الاحد الثالث عشر من نوفمبر عام ١٨٨٧ فى ميدان الطرف الاغر وقد حاولوا فى بداية الأمر حث وزير الداخلية على التصريح لهم باستخدام الميدان لهذا الغرض ، فأرسلوا اليه وفدا برياسة كننجهام جراهام الاشتراكى والنائب الاسكتلندى ، واستقبل وزير الداخلية هذا الوفد ولكنه رفض طلبهم ، وعلى ذلك قرر الراديكاليون والاشتراكيون تحدى الحكومة ، وقام قائد بوليس العاصمة باغلاق الميدان بقوات من البوليس والجيش ، كما قام الجيش بحراسة جميع الكبارى المؤدية من جنوبى لندن الى ميدان الطرف الأغر ، وشكل البوليس حلقة حديدية حول الميدان .

وقد حاولت جماعة المتظاهرين القادمة من جنوبى لندن أن تخترق الحراسة المفروضة على كوبرى وستمنستر ولكنهم ردوا على أعقابهم ، وأصيب عدد منهم بجراح استلزمت نقلهم الى المستشفى ، وتقدمت جماعة المتظاهرين القادمة من شمالى لندن تحت زعامة جراهام وبورنز ، وقام كل منهما بمحاولة عنيدة لشق طريق لرجاله عبر الحصار الذى فرضه البوليس ، ولكن البوليس عاملهما أسوأ معاملة وعلى الأخص جراهام الذى أخذت دماؤه تنزف بغزارة ، وقام البوليس باعتقال جراهام وبورنز وقد عرفت هذه الاحداث فيما بعد باسم « الأحد الدامى » .

وفى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٨٨٨ قامت مظاهرة أخرى أصاب فيها البوليس عاملا يدعى سينل بجراح مميتة ، وقام الاشتراكيون فى لندن بتنظيم جنازة مهيبة له خطب فيها وليام موريس وهارى كويلش .

وبعد ذلك قدم جراهام وبورنز للمحاكمة وحكم على كل منهما بالحبس ستة أسابيع ، وقد تولى الدفاع عنهما هـ.هـ.أسكيث الذىكان محاميا فى ذلك الوقت، ثم سار رئيسا للوزارة فى عام ١١٩٤ وصار جون بورنز زميلا له فى الوزارة .

واذا ما عدنا الى الوراء وألقينا نظرة عابرة على هذه الفترة فانه يتبين لنا بوضوح أنها كانت فترة غليان واضطراب عظيمين ، كما ينبغى

أن نشير الى الآمال المرتقبة التى أثارتها تلك الفترة ، فعلى الرغم من أنها كانت نتائج حركات واثارات غير منتظمة وليس لها هدف عملى ، فان بعض الزعماء الاشتراكيين نظروا اليها على أنها يوم الوقفة بالنسبة للثورة الاجتماعية .

والواقع أن موريس وشامبيون حذرا الاجراءات المتهورة ، ومع ذلك فقد كان كلاهما يعتقد أن لتلك الأحداث دلالات ثورية ، وكان الدرس الذى استخلصه موريس منها هو أن واجب الاشتراكيين أن يعلموا الشعب ليتهيأ للثورة على حين استرعى شامبيون الأنظار الى عدم كفاية الحرب التقليدية عن طريق اقامة المتاريس . وقد كان شامبيون جنديا وكان يعلم الشيء الكثير عن الخدمة العسكرية مما أكسبه خبرة ممتازة للتفكير فى الحقائق الثورية وقد كتب قائلا :

ان الاضطرابات العمالية الاخيرة فى الولايات المتحدة وبلجيكا وهولندا انما تبين مدى مرارة الروح الثورية التى تشتعل الآن فى قلوب الطبقات العاملة ، كما تبين مدى استعداد أعدائها للالتجاء الى القوة الوحشية ، وأن الواجب الأول للقائد هو أن يحتفظ لنفسه بالمبادأة وبحق اختيار ميعاد المعركة ومكانها ، ولقد رأينا كيف أن مثيرى الشغب حتى الثوريين كانوا دائما يهملون هذا الاحتياط المبدئى ، وعلى ذلك كانت الحكومة هى التى تختار دائما الفرصة والظروف ، وليس هناك أى عذر يمكن أن يعفى من هذه الاخطاء الجسيمة ، ويبدو أن الأمور تسير على النحو التالى :

فى أوقات السلم يكون الاشتراكيون بجميع ألوانهم منهمكين فى توعدهم للظلم الاجتماعى ، ثم تقوم بعض الاحداث التى تثير غضبة شعبية ، وفجأة يطلب الى الثوريين أن يفوا بوعودهم ، وفى الغالب لاتكون لديهم الشجاعة لأن يقولوا : ان هذا ليس الوقت المناسب فعودوا الى بيوتكم ونظموا للنصر ، والغالب هو أن تعنيف الناس لهم يدفعهم الى القيام بعمل سابق لأوانه يترتب عليه الارهاب الذى لا هوادة فيه والسجن وحل المنظمات .

كذلك فانه يبدو أن بعض الرفاق لا يدركون المعنى الكامل للتقدم الحديث فى أسلحة الحرب : ففى الأزمان السابقة كان يمكن للمتاريس أن تنتج ، ولكنها الآن لا جدوى منها أمام الاسلحة الحديثة والبنادق السريعة الطلقات ، وينبغى لكى ننجح فى حرب الشوارع أن يكون لدينا اما أسلحة حديثة واما تأكيد قاطع بأن الجنود سوف يرفضون اطاعة أوامر ضباطهم ، ولقد انتهى الدور الذى كانت حرب الشوارع تؤديه .

وعلى أية حال فلا ينبغى أن نفترض أن شامبيون بتعبيره عن هذه

الآراء الصائبة قد نبذ سياسة استخدام القوة المادية ، بل انه علىالعكس من ذلك كان حريصا على أن يؤكد فى الوقت نفسه أن حرب الشوارع ينبغى أن تتخلى عن مكانها للديناميت الذى يوضع فى يد جماعات صغيرة من الرجال من ذوى التصميم الأكيد . ومع كل فلا ينبغى أن نعد شامبيون بصفة قاطعة من انصار استخدام القوة المادية ، فهو لم يكن يؤمن بالعنف كمبدأ . وكان العمل البرلمانى الناجح كافيا لارضائه .

وفى عام ١٨٨٧ ترك شامبيون الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وانضم الى هيئة القرن التاسع عشر التى كانت تعمل على خلق حزب عمالى مستقل ، وقد تدعمت هذه الفكرة بسبب قيام النقابية الجديدة التى تعتبر من ثمار الغليان الذى حدث فى عامى ١٨٨٦ و ١٨٨٧ وقد وضع شامبيون فى عام ١٨٨٩ خبرته العسكرية تحت تصرف عمال أحواض السفن المضربين للافادة منها فى نشر وتدريب جماعات كبيرة من الرجال وفى وضع مراكز للحراسة .

وقرب نهاية عام ١٨٨٧ كان الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى قد صار له ثلاثون فرعا معظمها فى لندن ولانكشير ، وتوسعت صحيفة « العدالة » وبدأت قوة الاتحاد تتزايد نتيجة لقيام الحركة النقابية الجديدة عام ١٨٨٨ ونتيجة للاضراب الناجح الذى قام به عمال السفن عام ١٨٨٩ ، ومنذ أن وقع هذا الحدث ازداد الاهتمام بالاشتراكية بصفة عامة ، كما ازداد انتشار الافكار الاشتراكية نتيجة لانشاء المجالس البلدية ، وتجدد نشاط الاتحاد الدولى للعمال فى عام ١٨٨٩ فى مؤتمرات باريس وبروكسل والاحتفال بعيد الاول من مايو واجراء انتخابات عامة فى عام ١٩٠٢ ، ومع ذلك فلم يزد عدد أعضاء الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى على خمسة آلاف فى عام ١٨٩٤ وحوالى تسعة آلاف فى عام ١٩٠٠ ، ثم ارتفع عدد الاعضاء فى السنوات العشر الأولى من القرن الحالى الى اثنى عشر ألفا . وكان تأثيره يتم دائما عن طريق غير مباشر ، فقد كان دائما يحث على العمل بما يقدمه من نقد ومن مقترحات بناءة.

وقد فشل الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى الانتخابات البرلمانية بصورة دائمة اذ تقدم فى عام ١٨٩٢ باثنين من المرشحين ولكنهما لم ينالا سوى ستمائة وتسعة وخمسين صوتا .

وفى عام ١٨٩٥بلغ مجموع ما حصل‌عليه المرشحون الاربعة للاتحاد ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثين صوتا ، وقد تقدم الاتحاد بثمانية مرشحين الى الانتخابات العامة التى أجريت فى يناير عام ١٩٠٦ ولكن أيا منهم لم ينجح فى تلك الانتخابات ولم يزد مجموع ما حصلوا عليه جميعا من أصوات على اثنين وعشرين ألف صوت .

٤ ـ برنامج الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وسياسته الانتخابية :

اتخذ الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى لنفسه برنامجين منذ انشائه، وقد تمت الموافقة على البرنامج الاول فى أكتوبر عام ١٨٨٤ وكان يسير على النحو التالى :

ان العمل هو مصدر كل الثروات وعلى ذلك فكل الثروات تنتمى للعمل ، وان الهدف من الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى انما هو اقامة مجتمع حر يقوم على مبدأ المساواة السياسية مع منح حقوق اجتماعية متساوية للجميع والتحرير الكامل للعمل ونحن نطالب بما يلى :

ـ انتخاب الموظفين أو المديرين عن طريق انتخابات يكون حق التصويت فيها للجميع .

ـ وضع التشريعات بوساطة الشعب .

ـ الغاء الجيش العامل وتكوين الميليشيا .

ـ اتخاذ القرارات بشأن الحرب والسلم بوساطة الشعب .

ـ التعليم الدنيوى الاجبارى المجانى .

ـ مجانية القضاء .

ـ الحكم الداخلى لايرلندا والمستعمرات .

تنظيم انتاج الثروة بوساطة المجتمع لمصلحة الجميع .

ـ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

ثم يلى ذلك البرنامج الذى كان الاتحاد الديمقراطى قد اتخذه لنفسه .

وقد أدخلت تعديلات كبيرة على برنامج الحزب اعتبارا من عام ١٨٩٣ الى أن اتخذ الشكل التالى :

ـ الهدف : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل وادارتها بمعرفة دولة ديمقراطية لمصلحة الجميع .

ـ التحرير الكامل للعمل من سيطرة رأس المال والاقطاع .

ـ المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين .

ثم يلى ذلك المطالب المماثلة لتلك التى اشتمل عليها البرنامج السابق .

وأخيرا طالب الاتحاد بالاجراءات التالية باعتبارها اصلاحات مسكنة أو مؤقتة لتسكين الآلام الناتجة عن الشرور التى فى المجتمع القائم .

ـ أن تقوم السلطات أو الهيئات العامة ببناء مساكن صحية للشعب على أن يكون الايجار لمجرد تغطية نفقات البناء والصيانة .

ـ أن يكون التعليم الدنيوى والفنى المجانى اجباريا لجميع الطبقات وتقديم الوجبات المجانية والملابس للأطفال فى جميع المدارس الوطنية .

ـ تحريم تشغيل الاطفال حتى سن السادسة عشرة مع توقيع عقوبات صارمة على أصحاب الاعمال الذين يخالفون ذلك .

ـ أن يكون يوم العمل المعتاد ثمانى ساعات أو أقل بشرط الا تتجاوز ساعات العمل ثمانى وأربعين ساعة فى الاسبوع ومعاقبة كل من يخالف ذلك .

ـ فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التى تتجاوز ثلثمائة جنيه فى السنة .

ـ تأميم السكك الحديدية واشراف المجالس البلدية على خدمات الغاز والكهربا والمياه .

ـ التوسع فى انشاء صناديق توفير البريد لكى تمتص كل المنشآت الخاصة التى تستمد ربحها من العمليات المصرفية .

ـ استهلاك الدين القومى .

ـ الملكية الجماعية للارض وتنظيم الزراعة بوساطة الدولة والمجالس البلدية على أسس تعاونية لمصلحة العمال .

ـ صرف معاشات للعمال المسنين والضعفاء على أن يعفى كل شخص يصل الى سن التقاعد من أعباء العمل مع منحه الحق فى أن تعوله الدولة .

ـ اقامة المستشفيات فى المدن .

ـ اشراف المجالس البلدية على تموين الفحم والمواد الغذائية .

ـ الغاء النظام الحالى لعول الفقراء والمتعطلين وتوفير العمل لهم .

ـ اشراف الدولة على خدمات الانقاذ البحرى .

- دفع مرتبات لأعضاء البرلمان وموظفى المجالس البلدية .
- أن تتحمل الدولة نفقات الإنتخابات .
- منح حق الانتخاب للجميع .
- تحديد مدة البرلمان بعدد من السنين .
- التمثيل التناسبى .
- الغاء النظام الملكى ومجلس اللوردات .
- الحكم الذاتى لجميع أجزاء الامبراطورية .

وقد كان أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى كقاعدة عامة لا يعطون اجراءات الاصلاح المسكنة الا القليل من الاهتمام لأنهم كانوا ينظرون اليها على أنها تسكن آلام الشرور الاجتماعية ، ولكنها لاتعالجها من جذورها .

وقد كان هناك قسم من أعضاء الاتحاد ينظر الى تلك الاصلاحات على أنها ضارة لانها تجعل النظام القائم محتملا ، ومن ثم فهى تهدىء الشعب وتجعله ساكنا . وكان هذا القسم يجادل على أساس أن واجب الاشتراكيين هو السماح للاوضاع القائمة بأن تزداد سوءا بقدرالمستطاع لكى تشتد الحرب الطبقية وتزداد فى مقدارها وقوتها الى أن تصل الى الثورة الاجتماعية .

ولم يكن موقف الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى من الاصلاح الاجتماعى يتقدم كثيرا عن الموقف الذى اتخذته حركة ميثاق الشعب . فقد أوصت المؤتمرات السنوية للاتحاد باتخاذ اجراءات الاصلاح المسكنة ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يخشون أن تؤدى تلك الاصلاحات الى تأجيل نشوب الثورة الاجتماعية . وقد أدى هذا الغموض الى سوء الفهم والمتناقضات التى تسببت فى انفصال الاعضاء الاسكتلنديين واللندنيين فى عامى ١٩٠٣ و ١٩٠٥ وقيامهم بانشاء منظمات جديدة تنافس الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى .

وقد نظم الانفصاليون الاسكتلنديون أنفسهم فى «الحزب الاشتراكى العمالى (١٩٠٣) » على غرار الحزب الاشتراكى العمالى الامريكى الذى كان يتزعمه دانيال دى ليون (مات عام ١٩١٤) الذى كان أستاذا للقانون الدولى فى جامعة كولومبيا وأحد الماركسيين المتطرفين ، وكون الانفصاليون اللندنيون « الحزب الاشتراكى لبريطانيا العظمى (١٩٠٥)» وعملوا فى مثابرة وتضحية على نشر آراء ماركس عن الاقتصاديات والحرب الطبقية .

ولم يستطع الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى أى وقت أن يصل الى قرار اجماعى بشأن السياسة الانتخابية التى يتبعها : فقــد كانت مبادىء الاتحاد التى تولدت عن نظرية الحرب الطبقية تشتمل على اتخاذ الموقف نفسه تجاه حزب الاحرار وحزب المحافظين مع اتخاذ روح العداء تجاههما على السواء ، فلا تحالف ولا تراضى مع الهيئات الاخرى وانما عمل مســتقل من جانب الاشــتراكيين الديمقــراطيين يعارض جميــع المرشحين غير الاشتراكيين سواء أكانوا ينتمون الى طبقة الرأســماليين أم الى الطبقات العاملة .

ومع ذلك فقد أبدى أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ميــلا الى التصويت الى جانب الراديكاليين فى الدوائر التى لا يتقــدم اليهــا مرشحون اشتراكيون ديمقراطيون . وقد أدى ذلك الى قدر كبير من الاستياء الذى كان يزيد من حدته ذلك الرأى المتوارث عن حركة ميثاق الشعب والذى يقول : ان الاحرار هم الاعداء الحقيقيــون الذين ينبغى ازالتهم من الطريق .

وقد تم التعبير عن هذا التذبذب فى الرأى فى المؤتمرين الثامن عشر والتاسع عشر للاتحاد اللذين عقدا فى عامى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ اذ تقــدمت اللجنة الى أول هذين المؤتمرين بالاقتراح التالى :

« يرى هذا المؤتمر أنه ينبغى دائما استخدام أصوات الاعضـــاء لمعارضة مرشحى حزب الاحرار وينبغى على أعضاء اتحادنا أن يعطــوا مرشحى حزب المحافظين أصواتهم دائما فى جميع الدوائر التى لا يتقدم اليها مرشحون اشتراكيون ديمقراطيون الا فى حالة واحدة هى اذا ماكان هناك مرشحون ينتمون الى القسم الراديكالى المتطرف من حزب الاحرار على أن يكونوا مستعدين للعمل على تحقيق مطالبنا العادلة » .

وبعد أن تحدث هايندمان وغيره من المبعوثين تأييدا لهذا القرار قدم ايرفنج وهو مبعوث من بورنلى التعديل التالى :

« انه بالنظر الى الحقيقة القائمة وهى أن الرأسماليين والاقطاعيين يظهرون ميلا الى التضامن فى الانتخابات للاضرار بمصالح الشعب فان المؤتمر يحث اللجنة التنفيذية على أن تقنع الاعضاء بأن يســتخدموا أصواتهم ضد الاحــرار والمحافظين على الســواء ، وأن يضعوا مصالح الاشتراكية وحــدها نصب أعينهم ما عــدا الحالات التى يكون فيهــا المرشحون من الراديكاليين المتطرفين » .

والفرق بين القرارين واضح بدرجة كافية : فقد كان القرار الاول موجها بصفة خاصة ضد الحركة التحررية التى يعتبر تحطيمها الواجب

الاول للاشتراكيين باعتبارهم ناخبين . وسياسة الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى هذه تكرار دقيق وان كان عن غير وعى للموقف الذى اتخذه فيرجوس أوكونور فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، أما القرار الآخر فهو اشتراكى ثورى تماما وهو يماثل آراء برونتير أوبرين فى ذلك الوقت .

وقد سحبت اللجنة قرارها تأييدا لقرار ايرفنج الذى تمت الموافقة عليه بالاجماع ، وعلى الرغم من ذلك عادت اللجنة فأكدت من جديد ايمانها بالقرار الذى كانت قد سحبته وقدمته مرة أخرى أمام المؤتمر السنوى التالى مما أثار مناقشة حادة .

وتحدث ايرفنج وبورنز فعارضاه وأعلن الاخير أن الاتحاد ليس لديه القوة للاضرار بالاحرار ولا التفويض لاجبار الاشتراكيين الديمقراطيين على التصويت الى جانب المحافظين . وأخيرا تمت الموافقة على القرار بأغلبية واحد وخمسين صوتا مقابل واحد وثلاثين ، الا أنه لم تكن له أية قيمة عملية .

٥ ـ العلاقة بين ((الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ، ونقابات العمال)) :

حدد الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى موقفه من الحركة النقابية العمالية البريطانية فى سبتمبر عام ١٨٨٤ . وكان جون بورنز هو المحرض الاول ضد زعماء النقابات العمالية الذين ارتموا مرة أخرى فى أحضان الحركة التحررية . وقد اتهمهم بالرشوة وعدم المبدأ ، ودعا العمال الى أن يستيقظوا من السبات الذى غطوا فيه منذ عام ١٨٤٨ .

وبعد ذلك بعامين نشرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بيانا موجها الى النقابات العمالية وجه لها فيه اللوم لانها نسيت كيف تحارب ولانها هادنت بل أبرمت تحالفا مع الرأسمالية ، وقالت : « ان النقابات لم تشر الى الصراع الطبقى القائم بالفعل والذى ينبغى أن يستمر بين العمل ورأس المال ، وأعلنت بصمتها هدنة حيث لا مكان للمهادنة ، وان النقابات العمالية لا تمثل الا مجرد جزء ضئيل من العمال ، ومع ذلك فقد ادعت أنها تتحدث باسم العمال ، ولسوء الحظ لم تفكر النقابات العمالية الا فى تحسين الوضع الاجتماعى للقلة المحظوظة التى تنتمى اليها وعميت عن شقاء الجماهير ، وعجزت عن أن تدرك أن المطلوب هو الثورة لا التحسن وكأن رفع الاجور أو تقليل ساعات العمل هو أسمى ماتتوق اليه . وينبغى على النقابات العمالية أن تفهم أن نظام الاجور نفسه هو الذى تجب محاربته . ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ينبغى أن تتوقف ، وينبغى أن يحل محلها العمل المتحد مع التوزيع المتساوى لنتائج هذا العمل » .

وقد كان هذا البيان بداية لفترة العداء بين النقابات العمـــالية والاشتراكية الديمقراطية ، ذلك العـداء الذى اسـتمر أكثر من عشر سنوات وأدى الى تطرفات جدلية .

وقد صب الاشتراكيون الديمقراطيون لعنتهم على النقاباتالعمالية بجذورها وفروعها على حين أعلن الزعماء القدامى للنقابات العمالية أنهم الحصن الذى يحول دون الثورة .

وعلى كل فقد تلاشت هذه التطرفات والعداوات تدريجيا ، ومع قيام الحركة النقابية الجديدة وتكوين حزب العمال المستقل توصـــل المعسكران الاشتراكى والعمالى الى فهم أفضـل وأوقع لمجال العمـل بالنسبة لكل منهما ، وظهر تيار من الآراء الودية تجاه النقابات العمالية بينجمعيات الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى التى فىشمالى انجلترا والتى بدأ أعضاؤها يلحون فى المطالبة بمراجعة آراء الاتحاد المتعلقة بالنقابات العمالية .

وفى المؤتمر السنوى السابع عشر للاتحاد الاشتراكى الديمقراطى (عام ١٨٩٧) أوصت اللجنة التنفيذية كل أعضاء الاتحاد بالانضمامالى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية لانها منظمات تتجه الى تحسين أحوال الطبقات العاملة ، وفى الوقت نفســه طلب الى الاعضاء أن يقدموا تأييدهم السياسى للنقابيين العماليين والتعاونيين باعتبار أن ذلكوسيلة لتدعيم هدف الاشتراكية وغايتها . وبعد مناقشة طويلة اسـتعرضت فيها جميع الآراء تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ستة وأربعـين صوتا مقابل صوتين .

وفى المؤتمر السنوى الثانى والعشرين (عام ١٩٠٢) لقيت مسألة العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى الديمقـراطى والنقـابات العمالية فى يد مستر آمن الشرح والتوضيح ، وقد تقدم هارى كويلسن محرر صـحيفة العمالة بالقرار التالى نيابة عن اللجنة التنفيذية .

« انه بالنظر الى الاتجاه المتزايد لدى النقابات العمـالية نحـو الدخـول فى السياسـة يوصى المؤتمر كل أعضـاء الاتحاد الاشـتراكى الديمقراطى بأن يجعلوا من أنفسهم أعضاء نشطين فى نقاباتهم العمالية قدر المسـتطاع وأن يتحـركوا لقيادة نشاطها السياسى فىاتجـاهات اشتراكية .

وفى الوقت الذى يعرب فيه المؤتمر عن تأكيده للرأى القائل بأن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ينبغى أن تكونالهدف من أية حركة عمالية حقيقية وبأن هذا الهدف لا يمكن الوصول اليـه

الا بحرب طبقية قوية الى أن تحرر الطبقة العاملة نفسها من الحكم الطبقى ؛ ويؤكد المؤتمر مرة أخرى الموقف الودى الذى يتخذه الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى تجاه النقابات العمالية والمنظمات المشابهة ويعترف بها على أنها هيئات متحدة للعمال الذين اتحدوا لمحاربة الرأسمالية ، وفى الوقت الذى ننحدر فيه الى اقامة تحالف مع النقابات العمالية الامر الذى قد يضطرنا الى تأييد أناس واجراءات لا يمكن الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى أن يوافق عليها فاننا نوصى الجمعيات المتفرعة من الاتحاد بأن تنمى العلاقات الودية مع النقابات العمالية ، ونؤكد لتلك النقابات أننا نشترك معها بعواطفنا فى نضالها من أجل الوصول الى أحوال أفضل . واننا مستعدون لان نضع أيدينا فى أيديهم لنعمل معا بمجرد أن تعلن عن رغبتها فى اتخاذ اجراءات اشتراكية » .

ولقد دلت المراحل النظرية التى مر بها الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩٠٢ على أنه قد حدثت فى الوقت نفسه تغييرات سياسية كبيرة فى بريطانيا العظمى وعلى الاخص فى صفوف العمال .

والواقع أنه من غير الممكن أن نواصل سرد تاريخ الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى اعتبارا من عام ١٩٠١ والاعوام التالية دون الاشارة بصفة مستمرة الى المنظمات الاشتراكية الاخرى والتى ما يزال ينبغى علينا أن نعالج تاريخها .

الفصل الثالث عشر
الجمعيّة الفابيّة

١ ـ أصلها وتسميتها :

لم تؤثر أية من الجمعيات الكثيرة الداعية الى الاصلاح الاجتماعى والتى ظهرت الى الوجود فى الفترة مابين عامى ١٨٧٠ و ١٨٩٠ تأثيرا واضحا نافعا على الرأى العام المثقف بالقدر الذى مارسته الجمعية الفابية ، ففى عام ١٨٨٢ اجتمع عدد من الاشخاص فى لندن بغية دراسة العلوم الاخلاقية ، وكان يتزعمهم توماس دافيدسون الذى ولد فى أسكتلنده واشتغل بالتعليم فى الولايات المتحدة وأخذ يزور بريطانيا من وقت لآخر . وكان دافيد سون فى البداية من الشيوعيين الفوضويين ثم صار من الاخلاقيين الذين يبنون كل تقدم على اصلاح الذات ، وقد اكتسب ثقة جماعة صغيرة من الانصار فى لندن تقدم لها بخطة تكوين جمعية زمالة « للحياة الجديدة » بغية اعادة بناء الحياة البشرية على أساس مبدأ الاخلاقيات السامية .

وبعد شهور قليلة توصلت الاغلبية التى لم تكن تزيد فى مجموعها على اثنى عشر شخصا الى أن الاصلاح الاجتماعى عن طريق التشريعات لايقل أهمية عن اصلاح الذات عن طريق التأملات الاخلاقية وعلى ذلك تركوا هذه الزمالة وبدءوا فى دراسة المشكلات الاجتماعية وتمخضت دراساتهم هذه عن تكوين الجمعية الفابية فى يناير عام ١٨٨٤ ، وقد اشتقت الجمعية اسمها من فابيوس فونكتاتور القائد الرومانى الذى تعهد أعضاء الجمعية باتباع تكتيكاته التى حددت على النحو التالى :

« يجب أن تنتظر اللحظة المناسبة تماما كما انتظر فابيوس صابرا فى حربه ضد هانيبال على الرغم من انتقاد الكثيرين له على تباطئه الا انه يجب أن تضرب بشدة عندما تحين الفرصة كما فعل فابيوس والا كان انتظارك عبثا لاجدوى منه » .

وكانت الجمعية الفابية اشتراكية فى ظاهرها على الرغم من أن اشتراكيتها لم تكن محدودة ، أو على الاقل لم تكن ذات طابع مميز . وكان أعضاؤها قد تأثروا بالدعوات التى قام بها هنرى جورج وهايندمان

كما تأثروا بكتابات جون ستيوارت ميل وبتيار المدرسة الحديثة للعلوم الاجتماعية بأكمله .

ولم يكن أى من اعضائها الاصليين يتميز بموهبة خاصة ترفعه فوق مستوى زعماء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى أو اية منجمعيات الاصلاح الاجتماعى التى كانت قائمة فى ذلك الوقت الا أنه بعد شهور قليلة من تكوينها بدات الجمعية الفابية تجتذب اليها اهتمام اثنين من المفكرين الشبان كانا يبحثان عن الضوء أكثر من اللهب وقدر لهما أن يهبا المنظمة الجديدة طبيعة خاصة وهما جورج برنارد شو وسيدنى ويب . وكان شو فى ذلك الوقت صحفيا مغمورا وقصاصا ناشئا ، أما ويب فكان كاتبا فى وزارة المستعمرات .

والجمعية الفابية مدينة لهذين العضوين بأهميتها فى تاريخ الفكر الاشتراكى البريطانى . وقد ساعدهما فى العمل سيدنى أوليفير وجراهام والاس ومسز آنى بيسانت وهوبرت بلاند ووليام كلارك .

وقد أوجد هؤلاء جميعا عقولا منتعشة متفتحة ناقدة أخذت تبحث فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كما أنهم جميعا كانوا يدركون أنه لايزال ينبغى لهم أن يتعلموا الشىء الكثير قبل أن يصيروا قادرين على التدريس والعمل . وقد قرءوا لماركس ولاسال وبرود هون واوين بالاضافة الى قراءتهم للاقتصاديين البريطانيين من آمثال سميث وريكاردو وميل وكليف ليسلى وكارنيس ، ثم أخذوا بعد ذلك يتخلصون تدريجيا من التقاليد الاشتراكية القديمة .

وقد استمرت فترة الدراسة والاعداد هذه من عام ١٨٨٤ الى عام ١٨٨٧ وبدأت برفض معتدل لبيانات الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى، وانتهت بالانفصال الكامل عن الاسس العقائدية وأساليب الدعاية التى تتبعها جميع المنظمات الاشتراكية . وكانت تلك هى السنوات التى اتخذ فيها الزعماء الفابيون موقفا يخالف المعتقدات الرئيسية لماركس وأوين وحركة ميثاق الشعب .

والواقع أن الجمعية الفابية لم تكن حزبا اشتراكيا ولا مدرسة للعقائد الاشتراكية ، بل كانت مجموعة من الرجال والنساء تعهدوا بالعمل على نشر آراء عملية عن المشكلات الاجتماعية المباشرة والعاجلة وبيان كيفية تضمين الاجراءات التشريعية والادارية لها . وطبقا لهذه الآراء فان الاشتراكية لاتكون حركة ثورية للطبقات العاملة بغية اقامة نوع جديد من المجتمع ولا هى حركة مضادة للبرلمانية ولكنها جاءت نتيجة لسلسلة طويلة من المشاكل القومية التى نشأت عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والروحية التى حدثت فى القرن الماضى والتى

ينبغى أن تتولى الامة علاجها اذا ما كانت ترغب فى رفع كفايتها واطراد تقدمها .

٢ ــ من أين وماركس الى ويب :

لقد أوضحنا منذ قليل أنه ينبغى النظر الى سيدنى ويب باعتبار أنه الرائد الحقيقى للفابية ، ولقد ساعدته كثيرا القدرات التحليلية والمهارة اللغوية لجورج برنارد شو كما ساعدته بدرجة أكبر المعرفة الاجتماعية والنخوة الاخلاقية والمواهب الادبية العظيمة التى كانت تتمتع بها مسز سيدنى ويب . وعلى ذلك فان أعماله العظيمة انما هى ثمرة الجهود المتعاونة لاذهان عدة ، ولكن ذلك هو الحال أيضا بالنسبة لكل الاعمال العظيمة لاى مخترع أو مكتشف أو فيلسوف أو عالم .

ومع ذلك فقد تعود الناس أن يقتفوا آثار الافكار أو الاعمال المعينة حتى يصلوا فقط الى المرأة أو الرجل الذى يكون قد عبر عنها أو قام بها على خير وجه أو فى الوقت المناسب .

وهذا هو المعنى الذى نقصده هنا عندما نتكلم عن العمل الرائد الذى قام به سيدنى ويب فيما يختص بالجمعية الفابية برغم انه لاينبغى تجاهل مساعدات ومساهمات جورج برنارد شو ومسز سيدنى ويب .

ولسوف نصل الى فهم أفضل لعمل سيدنى ويب اذا ما قارناه بعمل سلفيه المشهورين أوين وماركس :

ففى الوقت الذى بدأ فيه أوين دعايته الاشتراكية لم تكن الطبقات العاملة منظمة ولم تكن تدرك مدى القوة التى يمكن الوحدة أن تمنحها اياها ، وكانوا فى مجموعهم غير مثقفين ، ولم يكن لهم حول ولا قوة . وكانت الدولة تمثل حكم القلة وكانت أداة للاضطهاد والقهر وجهازا يختص بشئون الحرب والبوليس والضرائب . ولم يكن ينظر الى أى شىء يتخذ طبيعة المصلحة العامة أو التقدم أو العدالة الاجتماعية على أنه من شئون الدولة .

وفى ظل تلك الظروف لم يكن هناك مفر من أن يستنتج أوين أن خلاص الشعب لابد أن يتم بوساطة منقذ يضحى بنفسه او مثقف ومنظم بطولى يستخدم المصادر الجديدة التى فتح العلم آفاقها لمصلحة الطبقات العاملة ، وكان العمل البرلمانى يبدو شيئا عقيما لان الدولة لم تكن تعنيها مصلحة الجماهير . ولم يكن القيام بعمل من جانب النقابات العمالية ليجدى نفعا لان الطبقات المالكة والحاكمة كانت متحدة ضد الشعب ، وكان لابد ان يتغلب راس المال والنظام الآلى والنزعة العسكرية على اى جهد تبذله الطبقات العاملة لتحسين أحوالها .

وبالاضافة الى ذلك فقد كان الاغنياء والفقراء على السواء يبنون آراءهم ومشاعرهم وقوانينهم وآمالهم على خطأ أساسى وهو أن الانسان هو الذى خلق لنفسه صفاتها ، ولكن الحقيقة هى أن الظروف هى التى خلقت للانسان صفاته ، وهذه الظروف بدورها قد خلقت بوساطة الملكية الخاصة والمنافسة ، ومن ثم فقد ترتبت عليها الشرور الاجتماعية وكان لابد من احداث تغيير فى الظروف ، تغيير من الملكية الخاصة والمنافسة الى الشيوعية والتعاون ، وما كان لهذا التغيير أن يتحقق الا ببطل من أبطال التفكير العقلى يكون قد استحوذ على قلوب الجماهير واحترامها .

وعندما ظهر ماركس على المسرح متسلحا بالفلسفة التطورية والعلم الايجابى اللذين سادا فى عصره كانت الطبقات العاملة تشكل من قبل جيشا يحارب فى بسالة ضد الفوارق الكبيرة ومن أجل التحرر السياسى والاقتصادى ، كما خاضت القلة المالكة للارض هى الاخرى معركة خاسرة ضد المد الصاعد لتحررية الطبقات المتوسطة .

وبدأت الدولة تتخذ تدريجيا صورة المدافع عن عمل الطفل والمرأة على حين ترك العمال البالغون تحت رحمة السعر الذى يقدمه نظام المنافسة والعرض والطلب والصراع من أجل البقاء دون ماقوة مباشرة تؤثر فى التشريعات أو فى أحوال العمل ، وكان ذلك كله فى حقبة من الزمن تميزت بتكدس الثروات واستحواذ الطبقات المتوسطة على الحقوق السياسية .

وكانت نظريات ماركس هى التعبير الملائم عن هذه الفترة فهى تلخص الاحوال التى خلقتها حياة اقتصادية عنيفة فى منافستها ودستور غير ديمقراطى ومجتمع منقسم الى طبقات متعادية متحاربة .

ثم دخلت بريطانيا فى فترة تغييرية مابين عامى ١٨٦٥ و ١٨٨٥ . وبدأ الفكر يرحل عن مراسيه القديمة ولم يعد بالامكان تجاهل صحوة الطبقات العاملة ، وكان تأثيرها على التشريعات وعقود الاجور قد بدأ يتزايد بشكل واضح ، كما كان العمال قد نالوا حق التصويت والتشريع الخاص بالنقابات العمالية ، واتجه الدستور نحو الديمقراطية . وكانت التحررية القديمة بعقيدتها القائلة بأن المصلحة الفردية خير مرشد يقود الى طريق السعادة قد بدأت تتخلى عن مكانها للنظرية الجماعية الخاصة بقيام الدولة والمجالس البلدية بالعمل على تحقيق الاصلاح الاجتماعى .

ومع ذلك فلا ينبغى الافتراض بأن هذه التغييرات كانت محدودة بوضوح أو أنها كانت واضحة للجميع . فقد كانت هذه التغييرات ميولا أكثر منها حقائق واقعة ، ميولا كانت غالبا ما تصل الى التعادل مع

الانماط القديمة للفكر والعمل ، ولكن ويب استطاع أن يراها بدرجة كافية من الوضوح .

وفضلا عن ذلك فان التجربة ليست انعكاسا ذهنيا سلبيا للعالم الخارجى بل هى نتاج الظواهر الخارجية والعمليات الذهنية طبقا لقدرتها واستعدادها .

ومهما يكن من أمر فقد بدا لويب أنه لم يعد من المستساغ السماح لنظرية اشتراكية كانت تنبنى على أحوال الماضى بأن تستمر دون مراجعة أو تعديل ، فلا يمكن معالجة دولة ديمقراطية تهيأت لتولى واجبات الاصلاح الاجتماعى وطبقة عاملة لها سلطة ولها نفوذ اقتصادى وامة يتزايد وعيها الاجتماعى من وجهة نظر الثورة والصراع الطبقى ، وكان المفهوم الاشتراكى الاساسى يحتاج الى قاعدة جديدة ووسائل جديدة تكون أكثر توافقا مع الظروف الجديدة .

وكان لابد من توفيق بين الاشتراكية والديمقراطية وكان سيدنى ويب هو الذى تولى ذلك التوفيق الذى يمثل التحول من الماركسية الى الفابية أو من العقائد الاجتماعية الثورية الى الاشتراكية العملية .

ولا نكون قد جانبنا الصواب اذا ماقلنا : ان الاشتراكيين من الطراز الميثاقى أو الماركسى الذى كان فى فترة ماقبل الديمقراطية لم يكونوا يملكون الا أن يفكروا فى الثورة ، لانه كان من الضرورى اكتساح الدولة القديمة أولا لخلق جهاز سياسى يعمل على اعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية ، أما فى مجتمع ديمقراطى ودولة تعترف بواجبها فى تنفيذ التشريعات الاجتماعية فلم تكن هناك حاجة الى الثورة لخلق جهاز سياسى جديد لان مثل هذا الجهاز كان قائما بالفعل ، ولكنه كان فى حاجة الى الافادة منه . وعلى ذلك كانت المشكلة الحقيقية هى الكيفية التى يمكن بها الافادة من الدولة فى الحصول على اصلاح اجتماعى متناسق ، وقد ذهب أنصار مبادىء أوين بعيدا عن نطاق الدولة بغية اقامة مستعمرات جماعية تعاونية ، وأوضحوا خطوطها العامة حتى تفاصيلها بوساطة القلم .

وكان الماركسيون يحتقرون كل الرسوم والاستفسارات حول تفاصيل الدولة المستقبلة ، ولكنهم حرضوا الطبقات العاملة على الحرب ضد النظام القائم للوصول الى القوة السياسية والسيطرة على الدولة بغية ازالة النظام الرأسمالى الذى كان يعوق مولد المجتمع الجديد أو بالاحرى كان يعوق القوى الجماعية التى خلقها المجتمع القائم ، وكان ذلك يشكل المهمة الحقيقية للاشتراكيين .

أما ويب فكان يتقصى الشرور الاجتماعية المعينة التى فى المجتمع

ويضع علاجا لكل منها طبقا للمبادىء العامة للاشتراكية ، ويتولى مهمة اقناع الامة بأن ذلك العلاج عملي ومناسب لسن تشريعات به .

وعلى ذلك فقد كانت مهمة الاشتراكيين هى انحصول على المعرفة عن طريق أبحاث متخصصة حول المظاهر المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تعريف الاجهزة التشريعية والادارية بها ووضع معرفتهم وخبرتهم تحت تصرف جميع الهيئات السياسية ، ولم يكن هناك ثمة داع لان ينتظر الاشتراكيون قيام الثورة الاجتماعية .

لقد بدات الاشتراكية تتحقق منذ اللحظة التى صارت فيها الدولة غير بعيدة عن آراء الاصلاح الاجتماعى ، ومنذ اللحظة التى اعترف فيها أصحاب الاعمال بالمساومة الجماعية وخضعوا لتدخل الدولة والنقابات العمالية .

ولقد نصح أنصار مبادىء أوين الطبقات العاملة بأن تستبعد العمل السياسى والعمل النقابى وأن تكرس طاقتها وأموالها للانتاج الجماعى . كما نصح الماركسيون العمال بأن يغزوا القوة السياسية ويفيدوا من نقاباتهم لتحقيق الاهداف الاجتماعية الثورية .

أما ويب فيطلب الى العمال أن يفيدوا من أصواتهم الانتخابية ويبعثوا المصلحين الاجتماعيين الى البرلمان فى أعداد تكفى تشكيل الاغلبية وأن يكونوا بمثابة الزمام الذى يكبح جماح الحكومة وزيادة على ذلك فانه ينصحهم بالعمل على توسيع رقعة المبادىء الديمقراطية لتصل الى المصنع والورشة والمنجم والحقل .

لقد كانت اشتراكية أوين اشتراكية مثالية وكانت الاشتراكية الماركسية ثورية ونظرية ، أما الاشتراكية الفابية فهى السياسة اليومية من أجل التجديد الاجتماعى .

وكان مفتاح الأوينية هو العقيدة الخاصة بعلاقة الظروف بتكوين الصفات البشرية ، كما كانت الفلسفة التى خدمت ماركس فى تحليله للمجتمع الرأسمالى وتعبئة الجماهير للاشتراكية تتكون من نظرية قيمة العمل مع الحرب الطبقية كقوة محركة ، أما اشتراكية ويب فتقوم على توسيع نظرية الريع ونمو الوعى الاجتماعى لدى الامة .

وويب يتفوق كثيرا على ميل فهو قد تولى العمل الاشتراكى من حيث تركه ميل أى فى منتصف الطريق بين الفردية والاصلاح الاجتماعى ودفعه ويب الى مسافة أبعد بكثير .

ولقد رأينا كيف أن ميل كان يتلمس الطريق الى نظرية للاصلاح

الاجتماعى عن طريق قانون الريع ، ولكنه لم يذهب الى أبعد من الاصلاح الزراعى .

ومن ناحية أخرى ذهب ويب الى أبعد من ذلك واخترق مجال رأس المال المنقول ، ولما عاد ويب ببصره الى الوراء وألقى نظرة على سجل التقدم البشرى بدت له صفة اقتصادية رئيسية واحدة تقف من وراء جميع أنواع المجتمعات ، وهى أنه بمجرد أن يتقدم الانتاج بدرجة تكفى توافر مايزيد على مجرد ضروريات البقاء ينشب انصراع على الانتاج الفائض . وفى كل الازمان كان الافراد أو الطبقات الذين يملكون القوة الاجتماعية يستخدمون تلك القوة سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوا للاستحواذ على فائض الانتاج دون أن يتركوا للغالبية العظمى من اخوانهم شيئا يزيد من الناحية العملية على مجرد ضروريات البقاء طبقا للمستوى المحلى السائد .

ولقد كانت الميزات التى نمنع بها الرأسماليون ناتجة عن الجهد الاجتماعى، فقد ساهم كل الذين يؤدون خدمات للمجتمع فى نمو الحياة المتمدينة وتحقيق الأعمال العظيمة للعلم وزيادة الثروة وقيام أشكال تنظيمية أكثر كفاية . ومع ذلك فان هذا لم يكن يتضمن أن توزيع النتاج ينبغى أن يتم على أساس مبدأ المساواة .

ولكن كل عامل ينبغى أن يتوافر له حد أدنى لحياة متمدينة كما ينبغى أن يتلقى الكفاة جزاء أكبر كريع مقابل كفايتهم . وطالما كان الوعى الاجتماعى للأمة لم يتطور بدرجة تكفى أن يقوم الناس بواجبهم نحو المجتمع دون اعتبار لمقدار الجزاء الذى يلقونه فان التوزيع المتساوى كان شيئا مستحيلا ، وفى الوقت نفسه كان من قبيل العدالة المجردة أن ينال كل عامل يرغب فى ذلك حدا أدنى للحياة البدنية والذهنية يتناسب مع المستوى القائم للمدنية برجاء أبقائه على درجة من الكفاية ولتكون له المقدرة على الارتفاع فى سلم الحياة الاجتماعية وعلى كسب ربح عن القدرة .

وتتمخض تلك الاعتبارات عن سياسة اجتماعية تختلف عن تلك الخاصة بأوين وماركس على السواء :

ان الصراع لا ينبغى أن يقوم بين الآراء العقلية والآراء اللاهوتية، أو بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وانما ينبغى أن يقوم بين الغالبية الساحقة من الأمة وأولئك الذين يضعون أيديهم على الريع ، وبمعنى آخر بين أولئك الذين يقومون بالاختراعات والاكتشافات أو أولئك المنهمكين فى أبحاثهم العلمية والاجتماعية أو أولئك الذين ينظمون الصناعات ويصممون الآلات ويقومون بالعمل الجسمانى من ناحية وبين أولئك الذين يزدادون غنى نتيجة لكل تلك الخدمات الاجتماعية لمجرد أنهم يستثمرون رأس المال -

ولما كان الريع الناتج عن التباين أو الزيادة لا تقابله جهود انما هو نتيجة للعمل الاجتماعي والتطور العام فعلى ذلك ينبغي الافادة منه لمصلحة المجتمع كله ·

ان أية حكومة تكون جادة فى تصميمها على الاصلاح الاجتماعى ينبغى لها أن تحول اهتمامها الى الريع الزراعى والصناعى وتفيد منه لمصلحة المجتمع كله ، وذلك عن طريق الضرائب أو الاستيلاء عليه بمعرفة المجالس البلدية والتأميم ·

ولم يتوقف ويب قط عن دراسة الاشتراكية لأنه كان دائما على اتصال بحقائق الاشتراكية . ولم يعترف ويب بأية عقيدة ثابتة أو حقائق نهائية. ولم يكن يتشبث بأية نظرية بدرجة تجعله يأسف اذا ما انفصل عنها ، فهو ينظر بعقل منفتح الى كل تطور جديد فى النظرية الاشتراكية والنظرية الاقتصادية ·

ولايبدو أن ويب قد أخطأ الا فى ناحية واحدة وهى أنه لم يفهم تماما الدور التاريخى للطبقات العاملة فى تحقيق الاشتراكية · وقد عاقه تأثره الذهنى « بميل » والمدرسة الحديثة للاقتصاد السياسى من ناحية وايمانه الراسخ بالقوانين الديمقراطية البريطانية من ناحية أخرى ، عن أن يرى لب الحقيقة الذى تشتمل عليه النظرية الماركسية للصراع الطبقى :

فماركس لم يقدس البروليتاريا ولم ينظر اليها نظرة مثالية وانما أخذ الطبقات العاملة على ما كانت عليه بالفعل طبقة مضطهدة أغلقت أمامها سبل الفن والعلم والثقافة الذهنية · ومع ذلك فقد رأى ماركس فى وضوح تام أن المصالح المادية والاحتياجات والجهود الخاصة بأية طبقة اجتماعية تكون دافعا قويا الى التقدم اذا ما كانت تتفق مع التطور العام للمجتمع ، ولهذا الاعتبار وحده التجأ ماركس الى البروليتاريا وتعهد بأن يجعلها تدرك أحوالها وجهودها ·

ومن وجهة النظر هذه وحدها دون غيرها يمكن تبرير قيام سياسات عمالية مستقلة وبرامج عمالية اشتراكية ·

٣ ــ هدف الفابية وسياستها : ــ

يمكننا أن نحصل على فكرة واضحة عن أهداف الحركة الفابية بقراءة تقريرها الرسمى الذى قدمته الى المؤتمر الدولى للاشـــتراكيين والنقابات العمالية الذى عقد فى لندن عام ١٨٩٦ ·

وقد كان هدف الجمعية هو حث الأمة على أن تجعل دســـتورها السياسى ديمقراطيا تماما وأن تطبق الاشتراكية على الصناعة كيما تجعل أرزاق الشعب مستقلة تماما عن الرأسمالية ·

ولم تكن الجمعيه الفابية تقف بمعزل عن الجماعات الاخرى بل كانت تحت اعضاءها على الانضمام الى تلك الجماعات واشاعه الاهداف الفابيه بينها، كما كانت الجمعية الفابية تتخذ اتجاهات دستورية ولاتستخدم الاتلك الوسائل التي كانت مألوفة لدى الحياة السياسية في أنجلترا ، وكان مفهوم الاشتراكيه عند الفابيين يعنى التنظيم والاشراف على الصناعات الرئيسية فى البلاد وأمتلاك الأمة بأسرها لجميع أشكال الريع الاقتصادى للارض ورأس المال .

وكان الفابيون يعتقدون أن المشكلة ليست في تحقيق قدر أكبر من القوة السياسية للشعب بل في حق الشعب على الافادة من القوة التى فى يده بالفعل . ولم تكن الجمعية الفابية توجه دعوتها الى طبقة معينة ، بل كانت توجهها الى كل الرجال والنساء من جميع الطبقات ممن يدركون سرور المجتمع ويرغبون في علاجها .

وعلى ذلك فقد كانت الجمعية الفابية تعمل على اثارة ضمير المجتمع عن طريق تعريف الشعب بالآثام التى فى المجتمع تحت ظل النظام القائم . وكانت تفعل ذلك بجمع ونشر مقالات صادقة غير متحيزة ومدعمة بالاحصاءات التى نجمع من المصادر الرسمية .

وقد نبذ الفابيون عبارة « الغاء نظام الأجور » وكل ما شابه ذلك لأن الاشتراكية فى نظرهم لم تكن بأية حال تعنى الغاء نظام الأجور ، وانما نسعى الى وضع مستوى للأجور لجميع العمال الذين يعملون فى خدمة المجتمع بدلا من الأجور التى تحدد على أساس التنافس القائم بين الرجال والنساء المعوزين للحصول على عمل .

كذلك عارض الفابيون على طول الخط جميع المشروعات التى يقصد بها أن تضمن لأى فرد أو مجموعة من الأفراد كل الانتاج الناجم عن عملهم ، ولكنهم كانوا يعترفون بأن الثروة اشتراكية في مصدرها ، وعلى ذلك فينبغى أن توزع بطريقة اشتراكية ، الا أن تطور الصناعة قد جعل من المستحيل تمييز ذلك الجزء من الانتاج المشترك الذى قام به فرد معين أو التيقن من قيمته .

٤ ـ برنامج الفابية ومنهاجها : ـ

جاء فى « اعلان المبادىء » الذى تقوم الجمعية الفابية على أساسه ما يلى :

« تتكون الجمعية الفابية من الاشتراكيين ، وعلى ذلك فالجمعية تستهدف اعادة تنظيم المجتمع عن طريق تحرير الأرض ورءوس الأموال الصناعية من ملكية الأفراد أو الطبقات ونقل تلك الملكية الى المجتمع من

أجل مصلحة الجميع ، وبهذه الطريقة وحدها يمكن الشعب كله أن يتساوى في الافادة من المميزات الطبيعية والمكتسبة التي في البلاد .

وزيادة على ذلك تعمل الجمعية على نقل ادارة رأس المال الصناعي الى المجتمع حيث تتسنى ادارته بطريقة اشتراكية لأنه نتيجة لاحتكار وسائل الانتاج في الماضي ترتب على الاختراعات الصناعية وتحويل فائض الدخل الى رأس المال أن زادت ثراوت الطبقة المالكة . وأصبح العامل الآن يعتمد على هذه الطبقة في كسب قوته .

واذا ما نفذت هذه الاجراءات دون دفع تعويضات (على ألا يحول ذلك دون مساعدة من تنزع ملكيتهم بالقدر الذي يناسب المجتمع) فان الريع والأرباح ستضاف الى الجزء المخصص للعمل . وسيكون من المحتم أن تختفي طبقة العاطلين بالوراثة التي تعيش الآن على جهود الآخرين ، وبذلك يمكن الوصول الى تكافؤ حقيقي في الفرص .

وللوصول الى هذه الغايات فان الجمعية الفابية تتطلع الى انتشار الآراء الاشتراكية والتغييرات الاجتماعية والسياسية التي تترتب عليها بما في ذلك من المساواة في حقوق المواطنين من الرجال والنساء . وهي تعمل على تحقيق هذه الغايات عن طريق نشر المعرفة فيما يختص بعلاقة الفرد بالمجتمع بعناصرها الاقتصادية والأخلاقية والسياسية .

ولما كان زعماء الجمعية الفابية يعتقدون أنه من الممكن توجيه كل قوى العمل السياسي في بريطانيا ناحية الاصلاحات الاشتراكية البارزة فانهم يحثون كل الاعضاء على أن يمارسوا باستمرار تأثيرهم الكامل على الشئون السياسية الداخلية ، وان مجالس المقاطعات والمدن والقرى والاتحادات السياسية المحلية والنوادي لتوفر الكثير من الفرص للفابيين لا للعمل على بث الدعاية الاشتراكية فحسب ، بل وللقيام بعمل هام نحو تطبيق المبادىء الاشتراكية ، وعلى ذلك ينبغي للفابيين الانضمام الى بعض الاتحادات السياسية المحلية والعمل على أن يكونوا أعضاء في مجالسها التنفيذية وأن يكونوا من بين ممثليها لدى الهيئات المركزية في لندن والمملكة المتحدة .

وباختصار فان واجب الفابيين هو القيام بعمل سياسي حي والممارسة الكاملة لحقوق المواطنين من أجل الاصلاح الاجتماعي . وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن يتعرف الفابيون أفراد الجهاز الاداري في الأقاليم التي يقيمون بها وأعضاء البرلمان عن الدوائر التي تنتمي اليها أصواتهم الانتخابية .

وأخيرا ينبغي على الفابيين أن ينموا علاقات الصداقة بينهم وبين

المنظمات الاشتراكية الأخرى التى فى أقاليمهم وأن يقدموا لها كل مساعدة ممكنة ٠

ويبدو أن الجمعية الفابية تشكل معهدا للتخطيط الاجتماعى وهى تخلط دائما أوقية من التفكير النظرى بطن من التطبيق العملى ٠

والجمعية الفابية وقد تعلمت بالتجربة أن الاشتراكيين لا يمكنهم أكثر من غيرهم أن يتخذوا طرفا وحدهم فى كل شيء تعترف بان التصالح شرط ضرورى للتقدم الاجتماعى فى مجتمع ديمقراطى ٠

وهذه المناهج تميز الجمعية الفابية عن كل ما عداها من المنظمات الاسنراكية فى المملكة المتحدة ٠ فلأول مرة فى تاريخ الاشتراكية نرى اشتراكيين لا يرغبون فى عزل أنفسهم عن الأمة بتكوين مستعمرات شيوعية أو أخلاقية أو بتنظيم الطبقات العاملة الى دولة داخل الدولة بل ينمون الحياة القومية بآرائهم ويدعمون الدولة باجراءاتهم العملية ٠

ولقد كانت الجمعية الفابية أداة فعالة فى تكوين حزب العمال ومثلت فى لجنته التنفيذية بمبعوث واحد ٠

وعلى الرغم من أن الفابيين كما سبق أن أوضحنا كانوا بعيدين عن تكوين حزب سياسى خاص بهم كما كانوا أبعد ما يكونون عن تكوين حزب طبقى فانهم دعموا الفكرة الداعية الى اقامة حزب عمالى مستقل ٠

ولم تكن الجمعية الفابية بطبيعة الحال تتمتع بوحدة كاملة فى الفكر والهدف ، فمنذ عام ١٩٠٦ عندما قام هـ٠ج ويلز اعظم الكتاب القصصيين الاجتماعيين فى بريطانيا العظمى والذى كان عضـوا فى الجمعية الفابية برفع لواء الثورة ظهر قدر متزايد من المعارضة للسياسة القديمة ، وبدأ بعض أعضاء الجمعية يدعون الى تحويلها الى حزب اشتراكى على حين نادى غيرهم بارتباط أوثق بحزب العمال ٠ وفى السنوات القليلة الماضية بدأ بعض أعضائها الشبان يعملون من أجل الاشتراكية النقابية ٠

٥ ــ الأعمال الأدبية والعلمية :

كانت أولى ثمار الدراسات الاقتصادية والتاريخية والأبحاث التى قام بها المفكرون البارزون من أبناء الجمعية الفابية هى صدور « المقالات الفابية فى الاشتراكية » التى نشرت عام ١٨٨٩ ، ثم أعيد نشرها بعد ذلك عدة مرات الى أن وصل العدد الاجمالى الى اربعين ألف نسخة ، وقد ساهم سيدنى ويب وبرنارد شو بمقالات تعتبر ثلاث منها قطعا رائعة من الفكر الاشتراكى والتسبيب الاقتصـادى ٠ ويتفوق ويب فى التاريخ

الاقتصادى على حين يتفوق شو فى توضيحه لبعض المراتب الاقتصادية وفى تلخيصه لتاريخ الاشتراكية البريطانية ٠

كذلك نشرت الجمعية نبذا كانت تستهدف تثقيف الرجال والنساء الأذكياء الذين يريدون تلخيصا جيدا لبعض المسائل الاشتراكية أو يريدون ارشادهم فى تنفيذ اجراءات الاصلاح الاجتماعى ٠ وكانت تلك النبذ تنشر فى كتيبات كل منها فى حوالى أربع وعشرين صفحة وتباع ببنس واحد ، وقد نشر منها الى الآن مائة وتسعون ولابد أن يكون توزيعها قد بلغ الى الآن ما يزيد على مليون نسخة ، وقد كتب معظمها الخبراء ، ومنها مايستحق أن نذكره بصفة خاصة مثل : « الاشتراكية الحقيقية والزائفة » لسيدنى ويب وهى تعتبر تفسيرا لمعنى الاشتراكية الحديثة و « حقائق للاشتراكيين » وهى بيان احصائى عن توزيع الدخل القومى بين الطبقات وتأثير ذلك على أحوال الشعب و « الاشتراكية والعقول المتفوقة » لبرنارد شو ويعارض فيها مبدأ التساوى فى الدخل ، كما يعارض أن يضع أصحاب رءوس الاموال أيديهم على فائض العمل الاجتماعى على السواء و « الريع والقيمة » لبرنارد شو أيضا و « الأساس الضرورى للمجتمع » لويب و « العناصر المعنوية فى الاشتراكية » لسيدنى بول و « سياسات القرن العشرين » لويب و « الجمعية الفابية وتاريخها المبكر » لجورج برنارد شو و « قضية الحد الأدنى القانونى للأجور » لمسز سيدنى ويب و « شراء الدولة للسكك الحديدية » لاميل دافيز و « الحرب والعامل » لسيدنى ويب وهو يقدم فيها بعض الاجراءات العاجلة لمنع التعطل وتخفيف البؤس ٠

وقد وصل الاصلاح الفابى أوجه فى « تقرير الأقلية » الذى كتبته مسز ومستر سيدنى ويب على أنه تقرير أقلية الأعضاء فى اللجنة الملكية الخاصة بالنظر فى قوانين الفقراء ٠ ويشكل هذا التقرير نظاما للاجراءات الاجتماعية التى تستهدف ازالة الأسباب الملحة للفقر ومساعدة المعوزين لكى يصبحوا أكثر كفاية وأكثر فائدة للمجتمع ، وهو نظام للاصلاح الاجتماعى العملى كان يمكن قراءته والافادة به فى جميع أنحاء العالم لصياغة قوانين الاصلاح فى أوقات السلم ، ولكن الزمن قد خرج على نظامه المألوف فبعد الاطاحة بالامبراطوريتين الروسية والألمانية اللتين كانتا من أبرز العوامل المعوقة المتحفظة بدأ التطور الاجتماعى وسيظل يتحرك بسرعة متزايدة برغم أنه قد يتوقف من حين لآخر ، وأصبحت المسألة بصفة عامة لا تنحصر فى تخفيف حدة الفقر ، بل تجاوزت ذلك الى اصلاح نظام الحياة الاجتماعية بأسره ٠

٦ ـ القسم الفابى للأبحاث :

ان الاشتراكية الحديثة التى نعتبر التجربة الاجتماعية نقطة البدايه بالنسبة لها تتضمن البحث فى الكيان الاقتصادى للمجتمع • وطالما أن الاشـــتراكية تتخذ طبيعة عقائدية وتســـتهدف انزال الكارثة بالنظام الرأسمالى فان الهدف من البحث العلمى يكون مقصورا على الوصول الى تعميمات عريضة ، ولكن بمجرد أن تتغلب الاشتراكية على المرحلة العقائديه أو بمجرد أن تجد الاشتراكية الحديثة لنفسها فرصة العمـــل الفعلى فى دولة ديمقراطية يصبح البحث والاستقصاء متخصصا أو يصبح مقصورا على ظواهر معينة ، وتتـــحول الاشتراكية الى سلسلة من الاصـــلاحات الاجتماعيه يتطلب كل منها بحثا وافيـــا ويتخلى الداعون الى الاشتراكية عن مكانهم للباحثين الاجتماعيين •

ولقد كان الفابيون يحسون دائما بالحاجة الى قسم خاص للابحاث ولكن الجمعية لم تشرع فى مواجهة هذا الامر الا فى السنوات الاخيرة • وقد تم تشييد القسم الفابى للابحـــاث فى عام ١٩١٣ ، وبدأ منذ ذلك الوقت يجرى اختبارات مضنية حول النظم القائمة للاشراف على الصناعة والحركة النقابية بجميع تطوراتهـــا والحركة التعاونية وتنظيم الصناعة بوساطة السلطات العامة والمشاكل المتعلقة بالارض والريف •

وفى عام ١٩١٦ فتح باب العضـــوية فى قســـم الابحاث أمام كل الاشتراكيين والنقابيين ، وفى الوقت نفسه دعا قســـم الابحاث الهيئات العمالية الى الانضواء تحت لوائه بحيث تصبح فروعا له ، وعلى ذلك أصبح ارتباط هذا القسم بالجمعية الفابية اسميا أو شخصيا فقط •

وفى عام ١٩١٨ حدث تعديل فى دستور قسم الابحاث وأصبح نصف الاشراف على أعمال هذا القسم فى أيدى المنظمات العمالية وغير اسمه الى قسم الابحاث العمالى • وقد أصبح هـــذا القسم الآن (١٩١٩) الدرع الرئيسية لكل النقابات العمالية التقدمية ، كما صار بمثابة قسم للعلوم الاجتماعية تابع للحركة العمالية البريطانية • ولقد أنجز هذا القسم منذ قيامه فى عام ١٩١٢ قدرا هائلا من العمل •

وكانت المشكلات الرئيسية بالنسبة لقسم الابحاث تنقسم قسمين

أولهما فحص جميع التجارب فى مجال الانتـــاج والتوزيع والتبادل الجماعى وقد تم ذلك فى السنوات الاخيرة من غير أن تكون هنـــاك خطة اشتراكية أعدت سلفا ودون ما فكرة تستهدف تطبيق الاشتراكية عمليا وانما تم ذلك نتيجة لحاجة المجتمع المتزايدة الى التفادى من التأثيرات الضارة الناجمة عن الفردية •

والآخر فحص جميع ألوان نشاط الجمعيات المختلفة الخاصة بالطبقة العاملة والتى تحارب من أجل الاشراف على وسائل الانتاج والتوزيع أو تشغل نفسها باعادة تنظيم الانتـــاج والتوزيع بطريقة سلمية على أسس تعاونية ٠

ولقد جمعت مادة واسعة حول جميع تلك الموضوعات وتم طبعهـا أو يجرى اعدادها للطبع ، وهناك الآن أربع لجان فرعية تؤدى عملها بالفعل :

وقد تولت اللجنة الاولى اجراء استقصاء دقيق حول مشاعر ورغبات وأهداف ووسائل النقابيين البريطانيين الذين أمكن الاتصال بهم ، كمـا قامت بدراسة تفصيلية (من الوثائق والكتب بصفة رئيســـية) حول المنظمات النقابية الفرنسية بالاضـــافة الى دراسة أخرى على نطاق أضيق للانواع المختلفة للنقابية والنقابية الصناعية فى الولايات المتحدة ٠

كذلك وضع ٠ ج ٠ د ٠ هـ كول تقريرا عن «الحقائق التى يظهرها استقصاؤنا عن خواص المنظمات النقابية » ووضع هـ.جليبسى و و. ميلور تقريرا عن « طبيعة وحدود التنظيمات النقابية فى المملكة المتحدة » ٠

وفيما يختص بالنقابات العمـــالية تم اجراء مسح شامل للمنظمات النقابية العمالية فى المملكة المتحدة لدراسة مسألة اقامة تجميع أو اتحـاد للنقابات التى لا ضرورة لبقائها منفصلة ، كما تم اجراء بحث شخصى حول تنظيم النقابات العمالية فى ألمانيا مع الاشارة بصفة خاصة الى علاقة الفرع المحلى بمركز القيادة ، وقد أعد مذكرة شاملة بهـــذا الصدد و ٠ ستيفن ساندیرز ٠

كذلك أجرى أبحـــاثا خاصة عن تنظيم النقابات العمالية فى بلجيكا وفرنسا وأعد مذكرات بهذا الصدد س ٠ م ٠ لويد ، وقد تم أيضا اعداد مشروعات للنهوض بتنظيم النقابات العمالية فى بريطانيا العظمى وتجرى دراستها ومراجعتها عن طريق اجراء المزيد من البحث ٠

ويمكن الاستدلال على أهمية تلك الابحـــاث من المحاولات الذائعة الصيت (١٩١٣ و ١٩١٤) التى قام بها عمال المناجم وعمـــال السكك الحديدية وعمال النقل فى المملكة المتـــحدة بغية تكوين تحـــالف بينهم يستهدف الدفاع المشترك عن مصالحهم ٠ وقـــد كان من المـــكن لهذا التحالف الثلاثى بين عمال السكك الحديدية وعمال المناجم وعمال النقل أن يشل الحياة الاقتصادية فى البلاد فى حالة القيام باضراب عام يجرى إعداده جيدا ويعلن عنه بصورة فجائية ٠

وتقوم اللجنة الفرعية الثانية بدراسة الدساتير الفعلية والوضع الخاص بجميع اتحادات المنتجين التى فى المملكة المتحدة ، وتم وضع قائمة

بكل الاتحادات التى فشلت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، وأمكن الوصول الى جميع التفاصيل الدقيقة الخاصة بها · كما تم اعداد دراسات (من الكتب) حول الاتحادات المماثلة فى فرنسا وبلجيكا وايطاليا ·

ومهمة اللجنة الفرعية الثالثة هى دراسة الأعمال الفعلية التى تقوم بها الجمعيات التعاونية ونتائج تلك الأعمال ·

وتتولى اللجنة الفرعية الرابعة دراسة العمليات التجارية المختلفة التى تقوم بها المجالس البلدية ·

أما مشاكل الارض والريف التى تعتبر من أهم المشكلات بالنسبة لبريطانيا العظمى فقد قامت ببحثها لجنة خاصة وأعد ه . د . هاربين . تقريرا بشأنها ، وبالمثل يقوم قسم الأبحاث باجراء بحث دقيق حول التأمين العمالى سواء أكان بوساطة الدولة أم بوساطة الوكالات الخاصة ·

وقد قام سيدنى ويب وزوجته بصياغة تقارير للجنة الخاصة ببحث مسألة الاشراف على الصناعة فقدما تقريرا عن الانتاج التعاونى والمشاركة فى الأرباح (فى عام ١٩١٤) وعن « مشروعات الدولة والمجالس البلدية » (عام ١٩١٤) و « الاتحادات المهنية » (عام ١٩١٧) وهو فى أربعة أجزاء ، وقد نشرت جميع هذه التقارير فى صحيفة « نيوستيتسمان » وهى صحيفة أسبوعية أسسها بعض الزعماء الفابيين عام ١٩١٣ كما عولجت المشاكل المالية الناجمة عن الحرب فى مجلد بعنوان « كيفية دفع نفقات الحرب » وأشرف على تحريره سيدنى ويب ·

وقد كانت الأبحاث الخاصة بآخر تطورات الحركة النقابية العمالية تتم باشراف ج ـ د · هـ · كول الذى كتب « مقدمة فى النقابات العمالية » (١٩١٨) و « دفع الأجور » (١٩١٨) و « الحكم الذاتى للصناعة » (الطبقة الرابعة ١٩١٩) فربط بذلك الحركة الاقتصادية للطبقة العاملة البريطانية بأحدث الاتجاهات فى الفكر الاشتراكى · وبتأثير كول توسعت نظرية النقابات العمالية الى مسافات بعيدة خارج النطاق الذى وضعه لها سيدنى ويب وزوجته ·

ويقوم قسم الأبحاث أيضا بتوزيع نشرات شهرية تعالج كل المسائل التى تهم العمل والاشتراكية من وجهة النظر القومية ومن وجهة النظر الدولية على السواء فضلا عن الكتب السنوية للعمال (١٩١٦ و ١٩١٨) والتى تعيد النظر فى الحركة العمالية والاشتراكية بأكملها فى الداخل والخارج ·

٧ ـ النشاط التعليمى والحركة النسائية : ـ

لقد أولت الجمعية الفابية النشاط التعليمى بين الاشتراكيين اهتماما زائدا وقد أسست فى عام ١٩٠٦ مدرسة صيفية فابية كانت الدراسة فيها تشتمل على أربع فترات فى السنة يختلف طول الفترة الواحدة من أسبوع الى ثلاثة شهور • وكانت هذه المدرسة تمتلىء بأعضاء الجمعيةالفابية وأصدقائهم ممن يريدون الافادة من اجازاتهم فى تلقى المحاضرات عنمختلف الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •كماقامت الجمعية الفابية بتنظيم دراسات فى العلوم الاقتصادية والتاريخ الصناعى والحكم المحلى لأعضاء الجمعيات الاشتراكية •

وقد هيأ هذا النمو فى النشاط التعليمى السبيل أمام الجمعيةالفابية فى الجامعات لتقوم بمهمتها الحقيقية ، فلم تعد ترضىبمجرد مناقشة المسائل الخاصة بالعلوم الاجتماعية بل تعهدت بأن تجعل نفسها على اتصال أوثق بالتيارات الجديدة للحركة العمالية ، كما تولت القضاء على تعصبات بعض الفابيين القدامى ضد مايسمى باشتراكية البروليتاريا ، وبدأت تنظر الى الاشتراكية والنقابات العمالية والسياسات العمالية على أنها جداول تتفرع من حركة واحدة كبيرة نحو اعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية وديمقراطية .

وقد كونت الجمعيات الفابية الجامعية فى اكسفورد وكامبردجوأدنبرة وجلاسجو ومنشستر وبرمنجهام وليفربول وشيفلد اتحادا فدراليا بينها تديره لجنة تنفيذية تتكون من ممثل عن كل من تلك الجمعيات بالاضافة الى اثنين من الممثلين القوميين ، ويعتبر الاتحاد الاشتراكى للجامعيين العمود الفقرى لقسم الأبحاث •

وأخيرا قامت عضوات الجمعية الفابية فى عام ١٩٠٨ بتكوين « جماعة النساء الفابيات » ايمانا منهن بأن تحرير المرأة جزءلايتجزأ من الاشتراكية، وكان مؤيدو هذه الجماعة يرون أن هناك ارتباطا وثيقا بين تقدم المرأة ونمو الاشتراكية وأن هذا الارتباط فى حاجة الى توضيح ، كما كانوا يعتقدون أن التحرير السياسى والاقتصادى الكامل للمرأة أمر ضرورى لتطبيق الاشتراكية الحقيقية على الحياة العامة ، وكانوا يتطلعون الى الوقت الذى يصبح فيه كل فرد مستقلا من الناحية الاقتصادية مع حرية شخصية يتسع نطاقها باستمرار •

وكان الهدف الأساسى لجماعة النساء الفابيات هو دراسة وتقوية الوضع الاقتصادى للمرأة وجعلها تقف على قدم المساواة مع الرجل فى التقدم الى العمل مقابل أجر ، كما أنها تطالب بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وتؤكد أنه اذا ماظل الوضع الاقتصادى لنصف المجتمع ضعيفا

فانه طبقا لطبيعة الأشياء لابد أن يؤدى ذلك الى تعويق التقدم بالنسبة للنصف الآخر ..

ولم تكن الفابيات يعنين بتكافؤ الفرص أن يكون هناك تماثل تام فى الفرص سواء بين الجنسين أو بين أفراد الجنس الواحد وانما كن يعملن على ازالة التخبط الشائع فيما يختص بالحكم على مقدرة المرأة العاملة ، اذ أنه فى بعض الاحيان كانت هناك مبالغة كبيرة فى تقدير مدى عجز المرأةالعاملة، وفى أحيان أخرى كان هناك تجاهل تام لنواحى الضعف التى فى المرأة العاملة ، وكان هدف النساء الفابيات هو الوصول الى تحديد مدى مايتطلبه اختلاف الجنس من اختلاف فى طبيعة العمل .

وقد قامت جماعة النساء الفابيات بنشر كتيبات عدة تعالج المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر المرأة منها :

١ — « حياة العمل بالنسبة للمرأة » لمس ب.ل. هيتشينز وهو مجموعة من الاحصاءات تبين التناسب بين السن وعدد النساء العاملات.

٢ — « الأسرة تعيش على جنيه فى الأسبوع » لمسز بيمبر ريفيز وهو عبارة عن مجموعة من الميزانيات الخاصة بالأسرة .

٣ — « النساء والسجون » لمسز شارلوت ويلسون ومس هيلين بلاج وهو يعالج قانون العقوبات الانجليزى الخاص بالمرأة ويقدم الاقتراحات الخاصة باصلاحه .

٤ — « الاساس الاقتصادى لحركة النسائية » لمسز مابيل أتكينسون

٥ — « المرأة فى ميدان الزراعة : عملها وأجرها » لمسز شارلوت ويلسون .

وهكذا عملت عضوات جماعة النساء الفابيات بمختلف الطرق وبمثابرة من أجل الاستقلال الاقتصادى الذى كن يعتقدن أنه العلاج الوحيد لمختلف الشرور الاجتماعية وهن يقمن بالعمل على اثبات أن هذا الاستقلال ينبغى أن يوافق عليه كل أولئك الذين يعتقدون وجوب تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون ما اعتبار للجنس .

وقد قامت بكل هذا العمل الكبير وتقوم به جماعة صغيرة العدد اذ أنه فى عام ١٩١٤ كان عدد أعضاء الجمعية الفابية يقل عن ثلاثة آلاف عضو وكان دخلها يبلغ حوالى أربعة آلاف جنيه بخلاف الدخل الخاص بقسم الابحاث .

الفصل الرابع عشر
السياسات العمالية المستقلة

١ ـ الهجوم العنيف على العمال الاحرار :

منذ انتهاء المظاهرات الكبيرة التى قام بها العمال المتعطلون عام١٨٨٧ أصبح واضحا للعيان أن أيا من الحزب الاشتراكى الديمقراطى أو الجماعة الاشتراكية لم يستطع أن يمارس أى تأثير على الطبقة العمالية المنظمة فى بريطانيا العظمى ، وبدأ الاشتراكيون المستقلون وزعماء العمال فى بحث الموقف وتوصلوا الى أن تأكيد الأهداف والغايات الاشتراكية يقل كثيرا فى أهميته عن تنظيم العمال لاتخاذ سياسات عمالية مستقلة ٠وقد كتب فردريك انجيلز الذى قضى الجزء الأكبر من حياته فى بريطانيا عن هذا الموضوع فى مايو عام ١٨٨٧ فقال : « ان المشكلة العاجلة بالنسبة للاشتراكية البريطانية انما هى تكوين حزب له برنامج طبقى مستقل »٠ كما أن بيز كتب نيابة عن الجمعية الفابية قائلا : « ان هدفنا الرئيسى انما هو تكوين حزب عمالى قائم بذاته داخل البرلمان » وكانت هناك أفكار مماثلة تدور فى أسكتلندة وفى شمالى انجلترا ٠

وعندما تحدث كير هاردى فى مؤتمر النقابات العمالية عام ١٨٨٧ باعتباره مبعوثا عن عمال المناجم فى ايرشاير عارض بشدة قيام ارتباط بين ممثلى العمال وحزب الأحرار ووصف الأحرار بأنهم على عداء مباشر مع الطبقات العاملة ٠

ومنذ عام ١٨٨٧ بدأت محاولات متفرقة لتنظيم اتحادات العمال المحلية فى يوركشير لمقاومة حزب العمال الأحرار ، ولكن فكرة السياسات العمالية المستقلة لم تتخذ شكلا عمليا الا فى وسط انجلترا وفى أسكتلندة ٠

وفى عام ١٨٨٨ أجريت انتخابات برلمانية فرعية فى ميدلا نارك ، وتقدم اليها هاردى مرشحا عن العمال المستقلين ضد الاحرار والمحافظين على السواء واستطاع الحصول على سبعمائة واثنى عشر صوتا ، وبعد ذلك بشهور قليلة اجتمع الاشتراكيون الأسكتلنديون بزعامة كننجهام جراهام ودكتور ستيرلنج روبرتسون وجورج جيرى وكيرهاردى فى جلاسجو وكونوا حزب العمال الأسكتلندى ٠

وكان أهم مافى برنامج هذا الحزب أن يكون حق الانتخاب للجميع والغاء التصويت الجماعى وأن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات وأن تدفع الدولة مرتبات لأعضاء البرلمان ، والحكم الداخلى للقـــوميات أو الاقطار المنفصلة التابعة للامبراطورية البريطانية والغاء مجلس اللوردات وجميع الوظائف المتوارثة وتأميم الأرض والمعادن ، وعدم الدخول فى أية حرب دون موافقة مجلس العموم واجراء اصلاحات فى نظام الوظائف المدنية ، واستيلاء الدولة على السكك الحديدية والمواصلات المائية والترام ، واقامة نظام البنوك الوطنية وفرض ضرائب تصاعدية على الدخول ابتداء من بعد ثلثمائة جنيه فى السنة ، هذا بخلاف عدد كبير من التشريعات العمالية ·
وقد صدر بيان موجه الى عمال أسكتلندة يشرح لهم أهداف الحزب الجديد ، ويمكن أن تعطينا المقتطفات التالية فكرة عن الأسس التى كان الحزب ينوى السير عليها :

« لقد ظل العمال الأسكتلنديون متفرقين الى الآن فى المجال السياسى يحارب بعضهم البعض تحت رايات حزب المحافظين أو حزب الأحـــرار لأغراض حزبية ليست لها قيمة حقيقية بالنسبة للعمال ، واذا كـــان هناك واحد من العمال يساوره الشك فى هذا الأمر فليقدر مدى التحسن الحقيقى الذى قد يعود عليه لو أن برنامج حزب الأحرار بأكمله أو برنامج حزب المحافظين أو كليهما معا تحول غدا الى قانون ·

وقد يجادل البعض قائلين : ان مايسمى « حزب التقدم » سـوف يقر بالتدريج الاصلاحات العمالية ويعتبرها جزءا من سياسته كما أقر الحكم الداخلى لايرالندا ·

وردنا على ذلك هو أنه عندما يكون هناك أناس يموتون جوعا كالحال اليوم فلا يمكن أن نسمح بأى تأخير ، وانه اذا ما كان عمال أســـكتلندة يريدون التشريعات العمالية فينبغى عليهم كما فعل الايرلنديون أن يشكلوا من أنفسهم حزبا سياسيا ملموسا وألا يعطوا الاحزاب السياسية الاخـرى أية فرصة لتنعم بالراحة والطمأنينة الى أن تجاب مطالبهم ·

وان الخطوة الاولى نحو تحقيق هذه الغاية تشكيل حزب عمالى مستقل قائم بذاته يعمل على تجميع قوى العمال وكل أولئك الذين يعطفون على جهودنا فى انتخابات الاقتراع ·

وبالسير فى هذا الاتجاه وحده دون غيره استطاع الشعب الايرلندى أن يستحوذ على اهتمام البرلمان كله تقريبا واستطاع التخلص من بعض الاسباب الكبيرة لشكواه · ولسوف نتمكن نحن أيضا بالسير فى هذا الاتجاه من أن نجعل البرلمان يغير الاوضاع الحالية التى أصبح فى ظلها واحد « من بين كل عشرين مواطنا يقف فى عداد المتسولين ، وأصبح مليون من الرجال

عاطلين بلا عمل ، وأصبح خمس المجتمع لا يجد كفاينه من الملابس ، وانتشرت بين الطبقات العاملة تلك الامراض التى تعرف بأمراض سوء التغذية بالاضافة الى أن مايتردد ما بين ثلث ونصف الاسر التى فى البلاد يعيش على أساس تجميع كل ستة أفراد فى حجرة واحدة .

وباسم أولئك الذين يقاسون من هذه الشرور نناشدكم الانضمام الى صفوف الحزب العمالى البرلمانى الاسكتلندى والمساعدة على تحقيق برنامجه فى الانتخابات القادمة فى دوائركم » .

وكان الاتحاد العمالى فى براد فورد أول منظمة عمالية مستقلة كبيرة فى بريطانيا وقد جاء هذا الاتحاد نتيجة للاضرابات المحلية الواسعة النطاق التى قامت فى شتاء عام ١٨٩٠ . وقد نجح كيرهاردى وبورنز وويلسون فى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٨٩٢ ، وكانوا جميعا اما مرشحين عن العمال المستقلين واما مرشحين عن الاشتراكيين ، كما أن الجمعية الفابية كانت قد نشرت بيانا انتخابيا حثت فيه العمال على الاسراع بخطى الاصلاح عن طريق عمل مباشر يقوم به حزب حقيقى للطبقات العاملة .

وقد اتخذت الاجراءات فى خريف عام ١٨٩٢ لتوحيد مختلف المنظمات العمالية المستقلة فى حزب واحد ، وعقد مؤتمر فى براد فورد فى الثالث عشر والرابع عشر من يناير عام ١٨٩٣ انتهى الى تكوين حزب العمال المستقل .

٢ ـ تكوين حزب العمال المستقل :

اجتمع فى براد فورد نحو مائة وعشرين مبعوثا برياسة كير هاردى وكانت المشكلة الرئيسية المطروحة على بساط البحث هى أنه كان فى بريطانيا حزبان هما الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى وحزب العمال الأحرار ولكن الأول فشل فى اكتساب تأييد الطبقات العاملة وفشل الآخر فى اتباع سياسة عمالية فما سبب ذلك الفشل ؟

لقد كان الفشل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى الديمقراطى يرجع الى أنه فضل الهدف الاشتراكى على الحركة العمالية: فعلى الرغم من كل تأكيدات الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى لأهمية الحرب الطبقية لم يكن هذا الحزب منظما على أسس طبقية ، وانما نظم على أسس نظرية هى نظرية الاشتراكية التى كانت شرطا للموافقة على العضوية ، ولم يكن أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ينظرون الى العمال الذين يحاربون رأس المال عن طريق النقابات العمالية أو الى العمال التعاونيين الذين يعملون على أن يتم توزيع الأرباح على أسس جماعية نظرتهم الى رفقاء لهم .

أما بالنسبة للاتحاد الانتخابى للعمال فيرجع فشله الى أنه ضحى بالاستقلال السياسى للعمال ولم يكن يعدو مجرد كونه فرعا من حزب الأحرار ٠

وعلى ذلك فقد كان من الضرورى تكوين حزب جديد يعمل بصفة أساسية على فصل الطبقات العاملة عن الحركة التحررية ، ولا يمكن القول بأن كل المبعوثين الذين اجتمعوا فى برادفورد كانوا يدركون تماما المهمة الملقاة على عاتقهم الا أنه مما لا شك فيه أن الكثيرين منهم كانت تدفعهم رغبات من هذا القبيل لأنهم بعد مناقشة المقترحات الخاصة بتسمية الحزب الجديد رفضوا أن يسموه الحزب الاشتراكى العمالى كما أراد البعض ووافقوا على تسميته حزب العمال المستقل لانهم كانوا يشعرون بأنهم لو نجحوا فى فصل النقابات العمالية عن الحركة التحررية فسيكون من المحتم أن يتحرك النشاط الاصلاحى للعمال نحو الاشتراكية ٠

وبعد ذلك وافق المؤتمر على برنامج اشتراكى للحزب هدفه الملكية الجماعية والاشراف الجماعى على وسائل الانتاج عن طريق العمل البرلمانى والاصلاح الاجتماعى وحماية العمال والديمقراطية فى الحكم المحلى والمركزى ٠

وفى عام ١٨٩٤ اشترك حزب العمال المستقل فى ثلاثة انتخابات فرعية وحصل عند الاقتراع على أصوات بلغت فى مجموعها ٩٢٠٩ أصوات وكانت هذه بداية تبشر بالخير ، وقد كان ذلك النجاح النسبى حافزا لحزب العمال المستقل على أن يخوض تجربة انتخابية كبيرة فى عام ١٨٩٥ على الرغم من أنه كان ما يزال فى عامه الثانى ٠

٣ ـ الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس البلدية :

فى الخامس من يونيو عام ١٨٩٥ تمت الاطاحة بحكومة الاحرار التى كانت قد جاءت الى الحكم فى أعقاب الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٨٩٢ لان الحكومة كانت قد أصابها الوهن بسبب التفكك الذى ترتب على اعتزال جلادستون ، وكانت تلقى هجوما من الأصدقاء والأعداء على السواء مما حفزها الى انتهاز فرصة التصويت على قرار لوم ضد السير هنرى كامبل وزير الحربية لتقديم استقالتها ٠

وفى الثامن من يوليو عام ١٨٩٥ حل البرلمان وبدأت الحملة الانتخابية وقد رشح حزب العمال المستقل بزعامة هاردى وتوم مان ثمانية وعشرين من أعضائه فى تلك الانتخابات ٠ ومما لا شك فيه أن ذلك كان أكثر مما ينبغى لحزب ناشيء صغير العدد ، وقد سقط كل مرشحى حزب العمال المستقل حتى أن هاردى نفسه فقد مقعده فى البرلمان عن دائرة سوث ويست

عام ، ويبدو أن نتيجة هذه الانتخابات كانت سيئة بالنسبة لكل عناصر التقدم اذ هزم أيضا مرشحو الاحرار ومرشحو العمال الاحرار وفاز حزب المحافظين بالاغلبية وتولى مقاليد الحكم ٠

ومهما يكن من أمر فان هذا العمل الذى قام به حزب العمال المستقل لم يكن غير مثمر تماما لأنه هو الذى مهد السبيل الى النجاح عام ١٩٠٦ ٠

وبعد ذلك كرس أعضاء حزب العمال المستقل طاقاتهم لانتخابات المجالس البلدية واستطاعوا احراز نصر بارز فى هذا المجال ، اذ أنه فى فترة قصيرة تم انتخاب ثمانمائة من أعضاء الحزب لمختلف الهيئات المحلية ، وذلك فى انتخابات المجالس البلدية التى أجريت فى نوفمبر عام ١٨٩٧ ، ونال مرشحو حزب العمال المستقل ٣٨٪ من مجموع الاصوات فىالاقاليم التى خاضوا المعركة فيها ، وبدأ التقارب يزداد بين رجال النقابات العمالية وبين حزب العمال المستقل ، وبدأ هؤلاء يلجئون الى زعماء الحزب لاستشارتهم فى الامور السياسية أو ينتخبونهم لسكرتارية النقابات ،وبدأت العلاقات المتناسقة تنمو تدريجيا بين الجناحينالاقتصادى والسياسى للحركة العمالية على الرغم من أن الزعماء القدامى للنقابات العمالية ازدادوا اصرارا فى عدائهم للحزب الجديد ٠

٤ ـ صحيفة الكلاريون :

لقد كان روبرت بلاتشفورد محرر صحيفة « الكلاريون » أداة فعالة فى تكوين نواة حزب العمال المستقل فى برادفورد ، وقد ولد بلاتشفورد وتربى فى أسرة تنتمى الى الطبقة العاملة ، فتعلم من مدرسة الحياة القاسية معنى الفقر والسخط الذى يثيره نظام أجور العمال ، وكان بلاتشفورد فى بادىء الأمر يعمل فى صناعة الفرش ، ثم صار جنديا ، وأخيرا اتجه الى الصحافة وكان يدعو للديمقراطية والاصلاح الزراعى ، ولكنه كان ينتقد الاشتراكية ٠

وفى عام ١٨٩٠ تحول الى اعتناق النظريات الجماعية الجديدة بعد قراءته لكتيب وضعه هايندمان بالاشتراك مع موريس ، ورأى بلاتشفورد الذى كان يتطلع الى مشروع للاصلاح الاجتماعى أن الفكرة الجماعية هى ما كان يبحث عنه بالفعل ، وأدرك على الفور أنها أكثر عدلا وأكثر بساطة وأكثر اتقانا من خطته الخاصة ، كما أدرك أن الاشتراكية تختلف تماما عما كان يعتقد ، وترك بلاتشفورد صحيفة «صنداى كرونيكيل» وجاهر بأنه اشتراكى وأسس مع صديقه أ ٠ م تومبسون صحيفة الكلاريون (١٨٩١) وهى صحيفة أسبوعية كانت تعبرفى صراحة عن الاشتراكية وعن السياسات العمالية المستقلة بطريقة يسهل فهمها بوساطة العمال الاذكياء ممن

لا يجدون الوقت أو المران اللازم لقراءة أعمال الكتاب الاشتراكيين والاقتصاديين السياسيين ٠

وقد حظيت الكتيبات والكتب التى نشرها بلاتشفورد والعاملون معه بتوزيع واسع النطاق ٠ وان خير مثال للاشتراكية التى كانت صحيفة الكلاريون تقوم بالتبصير بها والدعاية لها هو كتاب «بريطانياللبريطانيين» الذى كتبه بلاتشفورد فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٢ وهى الفترة الحرجة التى دخلت فيها النقابات العمالية الى السياسات العمالية المستقلة ٠

ويعلن المؤلف فى كتابه هذا أن بريطانيا فى ذلك الوقت لم تكن تخص جميع البريطانيين وانما كانت تخص قلة من البريطانيين تسخر جمهرة الشعب كخدم وعمال لها ٠ ويرجع السبب فى أن هناك قلة غنية وكثرة فقيرة وفى أن الطبقات المالكة تعيش فى ترف لاجدوى منه وتعطل مهلك على حين تعيش الطبقات العاملة فى حالة من الكد المضنى والفقر المدقع والحرص البالغ ، يرجع السبب فى ذلك الى أن بريطانيا لم تكن تخص البريطانيين وهذه الاوضاع تتنافى مع العدل والعقل والمسيحية وهى وبال على الأغنياء والفقراء على السواء فضلا عن أنها تتعارض مع مصالح الأمة البريطانية والجنس البشرى ، والعلاج الوحيد لذلك الشر هو الاشتراكية التى تعنى ببساطة أن تكون بريطانيا للبريطانيين ٠

وبعد أن يعرض المؤلف مساوى النظام الاجتماعى القائم والمصادر التى تنبع منها الشرور الاجتماعية والاسباب التى تؤدى اليها والمعنى الحقيقى للاشتراكية وبعد أن يعرض الردود على الاعتراضات الرئيسية التى تثار عادة ضد الاشتراكية يعالج بلاتشفورد مسألة الحاجة الى حزب عمالى مستقل ، ويعتبر الفصل المخصص لهذا الموضوع نقطة الذروة فى الكتاب كله ٠ ويقول المؤلف مخاطبا العمال البريطانيين : « ان هدفى الرئيسى من هذا الكتاب هو اقناعكم بأنه فى حاجة الى حزب عمالى » ٠

ويجادل المؤلف من وجهة نظر أعداء الاشتراكية الذين كانوا دائما يعلنون أن المصلحة الذاتية لا المصلحة الجماعية أقوى حافز للجنس البشرى، ويوافق بلاتشفورد على هذا الرأى من قبيل الجدل فقط ثم يمضى قائلا : انه اذا ما كانت المصلحة الذاتية هى الحافز الرئيسى للطبيعة البشرية أفلا يستتبع ذلك أنه اذا ماكان شخص مايريد شيئا لمصلحته فمن الأفضل أن يقوم هو نفسه بعمل هذا الشىء ، والواقع أن ذلك كان الحال فى الحياة السياسية فقد استخدمت الطبقات العليا القوة السياسية لمصلحتها الخاصة وفعلت الطبقات المتوسطة الشىء نفسه ٠ وعلى ذلك فانه اذا ما كانت الطبقات العاملة تريد تحقيق مصالحها فينبغى عليها أن تحفظ عن ظهر قلب الدرس الذى يشتمل عليه هذان المثالان ، وتقوم بتشكيل حزب سياسى للطبقات

العاملة لأنه لا حزب المحافظين ولا حزب الاحرار يستطيع أى منهما أن يحقق للعمال أكثر مما يستطيع العمال أن يحققوه لأنفسهم ، أفليست المصلحة الذاتية هى العاطفة المسيطرة على القلب البشرى ؟ كيف اذن يمكن أى حزب أن يماثل حزب العمال فى اخلاصه وتفانيه فى خدمة العمال ؟ .

وبعد ذلك يتولى بلانشفورد مسألة التوفيق بين النقابات العمالية والحزب العمالى فيقول :

ما النقابة العمالية ؟ انها اتحادات للعمال للدفاع عن مصالحهم ضد جور أصحاب الاعمال . وبالمثل فان حزب العمال اتحاد للعمال للدفاع عن مصالحهم الخاصة ضد جور أصحاب العمل أو من يمثلونهم فى البرلمان وفى المجالس البلدية . والآن هل تنتخبون أصحاب الاعمال ليكونوا مسئولين فى نقاباتكم العمالية ؟ هل ترسلون أصحاب الأعمال ليكونوا ممثلين لكم فى مؤتمر النقابات العمالية ؟

لا شك أنكم ستضحكون من مجرد تقديم هذا السؤال فأنتم تعلمون أن صاحب العمل لايمكن أن يهتم بمصالحكم فى نقابة عمالية شكلت لحمايتكم منه ، والآن هل تظنون أن صاحب العمل سيكون أكثر نفعا لكم فى البرلمان أو مجلس المقاطعة منه فى النقابات العمالية ؟ انه صاحب عمل سواء أكان فى البرلمان أم فى مكتبه الخاص ، وهو يقدم مصالحه الخاصة على مصالح العمال ، ومع ذلك فأنتم تختارون بالفعل هؤلاء الرجال الذين لا تثقون فيهم كممثلين لكم فى النقابات ليكونوا سياسيين يضعون القوانين لكم . ان الحزب العمالى ماهو الا نوع من النقابة العمالية السياسية ، وان الدفاع عن النقابات العمالية يستلزم الدفاع عن التمثيل العمالى .

ودون أن يقرأ بلاتشفورد سطرا واحدا لماركس أو يدرس نظريته عن الحرب الطبقية يستطرد فى نقاش يعتبر تطبيقا كاملا لتلك العقائد فهو يقول :

« اذا ما كانت مصالح صاحب العمل تتعارض مع مصالحكم فى مجال العمل فما السبب الذى يجعلكم تفترضون أن مصالحه لا تتعارض مع مصالحكم فى مجال السياسة ؟ واذا ماكنتم تعارضون الرجل كصاحب عمل فلماذا تصوتون الى جانبه كعضو فى البرلمان ؟ ان كونه من حزب المحافظين أو من حزب الاحرار لايغير من الحقيقة وهى أنه صاحب عمل . وانه لمن الحماقة أن تكونوا من النقابيين العماليين وتحاربوا من أجل طبقتكم فى أثناء اضراب من الاضرابات وتكونوا أيضا من المحافظين أو الاحرار وتحاربوا ضد طبقتكم فى الانتخابات : ففى أثناء الاضرابات لايكون هناك محافظون أو أحرار بين المضربين بل يكون الجميع عمالا أما فى وقت الانتخابات فلا يكون هناك عمال وانما يكون هناك فقط محافظون أو أحرار .

اننا نريد بريطانيا للبريطانيين ، اننا نريد أن تكون ثمار العمل من حق أولئك الذين ينتجونها ، اننا نريد حياة انسانية للجميع . ان النزاع ليس قائمـا بين المحافظين والاحـرار بل بين الطبقـات التى تتمتع بحقوق خاصة وبين العمال » ٠

ويمضى بلاتشفورد قائلا : ان الاشتراكية اذا ما فهمت فهما صحيحا فستصبح النتيجة المنطقية للنقابية العمالية،فلقد كانت الاخيرة تساعد العامل على مقاومة الرأسمالى أما الاولى (الاشتراكية) فتستهدف الخلاص منه تماما٠ وان الدفاع الكافى يتضمن الهجوم ، ولهذا فان العمال فى حاجة الى حزب عمالى متحد قوى ليحارب من أجل العمال داخل البرلمان وخارجه ويقف الى جانب العمال دون النظر الى المحافظين أو الاحرار ٠

٥ ـ كيرهاردى :

كانت كل الدعاية التى قام بها حزب العمال المستقل متشبعة بروح كيرهاردى الـذى كان يمثـل أفضل ما فى الطبقـات العـاملة ٠ ولم تكن الاشتراكية والسياسـات العمـالية فى نظره موضوعات تحتـاج لأن يقوم بتسببيها وتأكيدها ، وعلى الرغم من أنه كان على علم قليل فانه كان سريع البديهة الى حد كبير ٠ وعلى الرغم من أن كيرهاردى ينتسب لأبوين متحررين فانه كان ذا طبيعة دينية عميقة وكان على قدر من الفطرة المسيحية ، وثار على الظلم الناجم عن تقسيم المجتمع الى فقراء وأغنياء ، كما ثار على تفكك الجنس البشرى الى أمم متعادية ودول متحاربة ٠

وكانت الاشتراكية والاخوة فى الانســانية بمثابة العقيـدة الدينية عنده فارتبط بهذين المبدأين بكل ماكان يشيع فى طبيعته من روحانية ، وقد شق هاردى طريقه فى هدوء دون أن يؤثر فيه نجاح أو فشــل أو لوم أو ثناء حتى حطم العمال الاحرار وأعطى العمال البريطانيين كيانا سياسيا مستقلا ٠

وقد ولد جيمس كيرهاردى فى الخامس عشر من أغسطس عام ١٨٥٦ لأب يعمل بصناعة السفن وعلمته أمه القراءة ، فكان ذلك كل ماتلقاه على يد الغير من تعليم ٠ وقد اضطر هاردى فى سن التاسعة الى أن يعمـل صبيا فى المناجم وظل يعمل فى باطن الارض ستة عشر عاما ، وكان يمضى أوقات فراغه فى القراءة والدرس ، ثم أخذ يتدرج على سلم الوظائف التى قدمتها له نقابته وهى اتحاد عمال مناجم ايرشاير ٠ وبعـد أن تخلص هاردى من العمل الجسمانى الشاق استطاع أن يكرس مزيدا من الوقت للدراسة وقرأ لكارليل وروسكين وميل ، وظل فترة من الوقت عضوا فى اتحاد الانجيليين ثم اجتذبته الدعوة الى الاصلاح الزراعى التى قام بها هنرى جورج فى الفترة

ما بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٤ تماما كما كانت الحال بالنسبة لكل النفوس الجريئة التى حاولت احياء الاشتراكية فى بريطانيا العظمى ، الا أنه فى الوقت الذى كان فيه هايندمان وويب وموريس منغمسين فى الدعاية الاشتراكية كان كير هاردى يحس بأن ازاحة الاحرار عن النقابات العمالية ينبغى أن يكون الخطوة الأولى ٠

وقد كان أول ظهور له فى هذا الدور على نطاق قومى فى مؤتمر النقابات العمالية فى سوانسى (١٨٨٧) اذ هاجم هنرى برودهرست سكرتير اللجنة البرلمانية والمساعد العمالى لجلادستون لتأييده مرشحين رأسماليين فى الانتخابات ٠

ومنذ ذلك الوقت نرى هاردى يتحرك فى طريقه المختار لا يحيد عنه يمينا أو يسارا ، فنراه مرشحا عن العمال المستقلين فى لانكشير ، ثم نراه عضوا فى البرلمان عن العمال المستقلين فى دائرة سوتويست هام ، ثم نراه كمؤسس لحزب العمال المستقل ٠

وكان هاردى هو الذى أنشأ صحيفة « لابورليدر » التى كانت الصحيفة الرسمية لحزب العمال المستقل : ففى عام ١٨٨٧ أسس هاردى صحيفة شهريةصغيرة سماها «مينر» ثم تغير اسمها فيما بعد الى «لابورليدر» وهو الاسم الذى تحتفظ به الآن وقد ظل هاردى يمتلك هذه الصحيفة ويحررها الى عام ١٩٠٤ حتى انتقلت ملكيتها الى الحزب ٠

وهكذا عمل كيرهاردى بقلمه ولسانه من أجل الاشتراكية والاخوة بين جميع الأمم مسترشدا بالضوء الذى كان يشع فى جنبات نفسه الى أن ذهب به الاجهاد فى العمل فى ٢٦ من سبتمبر عام ١٩١٥ ٠

ويستحق بروس جلاسير المكان الاول بين أصدقاء هاردى الذين كانوا يرتبطون ارتباطا وثيقا بنشأة حزب العمال المستقل ومبادئه ، وكان خير خلف لسلفه هاردى فى تحرير صحيفة « لابورليدر » ٠ وقد حظى جلاسير بقسط من التعليم المدرسى أوفر من القسط الذى ناله هاردى ، ودخل الى الاشتراكية ، باعتباره من الدارسين الاخلاقيين المفكرين لا باعتباره من العمال وان كان هو وهاردى ينتميان الى طائفة روحية واحدة تتسم بالتدين والصوفية لأن اشتراكية بروس جلاسير لم تكن مادية أو سياسية ، وانما كانت تعنى بالنسبة له عقيدة أخلاقية وحبا وخدمة للبشرية أكثر منها استحواذا على القوة السياسية وتغييرا لادارة الدولة ٠

وقد لخص جلاسير عقيدته فى آخر كتبه الذى يعتبر الانتاج النهائى لحياته وخبرته ككاتب وخطيب اشتراكى ٠

« ان الاشتراكية من الناحية التاريخية ترتبط بالعقيدة أكثر مما ترتبط بالدعاية السياسية ٠ وان الاشتراكية لتستمد أمثلتها ومثلها العليا من الانبياء والحواريين والقديسين والمتصوفين أكثر مما تستمدها من رجال الدولة والاقتصاديين والمصلحين السياسيين ٠ ان الاشتراكية لا تعنى فقط الاشتراك فى الثروة أو الاشتراك فى وسائل الانتاج والتوزيع وانما تعنى أيضا الاشتراك فى الحياة وفى القلوب وفى النفوس ، وان الاشتراكية فى نهاية الامر لا تعنى الاخذ بل تعنى العطاء ، ولا تعنى أن يقوم الناس على خدمتها ، بل تعنى أن تقوم هى على خدمة الناس ، وان المبدأ الأخلاقى للاشتراكية والذى يعتبر المبرر الحيوى الاصلى لها يتلخص فى ذلك المبدأ الانسانى والالهى القائل : « بأننا كلما أعطينا نعيش ، وبقدر ما نكون مستعدين لان نفقد الحياة بقدر ما تكتب لنا الحياة » ٠٠

ويلى جلاسير فى الترتيب جيمس رامزاى ماكدونالد الذى بدأ مدرسا اسكتلنديا ثم عمل صحفيا فىلندن ثم ارتفع الى المرتبة الاولى لكتاب وزعماء الحركة الاشتراكية ،وقد كانت الدراسات البيولوجية هى دراسته المحببة٠ ويبدو أن أعمال سبنسر وكتاب انتى « الداروينية والسياسية » كان لهما أكبر الأثر عليه ٠ وعلى الرغم من أنه قد تجاوز الخمسين من عمره فان ذهنه مايزال نشيطا ومتفتحا لتقبل تيارات جديدة من الفكر ٠

وقد انضم ماكدونالد الى حزب العمال المستقل فى عام ١٨٩٥ حيث تلقى ثقافته العمالية التى ساعدته على القيام بمهام سكرتارية لجنة التمثيل العمالى (أو الحزب العمالى) عند تأسيسها عام ١٩٠٠ وتنفيذها بكفاية واضحة ٠ وكانت كتبه وكتيباته الكثيرة مثل « الاشتراكية والمجتمع » (١٩٠٥) و « الاشتراكية والحكومة » (١٩١١) تشتمل على آرائه حول المشكلات العملية للحركة الاشتراكية العمالية ٠

ولما كان ماكدونالد ينظر الىالمجتمع على أنه « كائن حى » فانهيعارض الحرب الطبقية والعمل الثورى ويقول فى هذا الصدد : « ان شعار الاشتراكية ليس الوعى الطبقى بل الوعى الاجتماعى » (الاشتراكية والمجتمع ص ١٤٤) والاداة الصحيحة لانجاز الاشتراكية هى الدولة الديمقراطية التى تعنى الشخصية السياسية المنظمة لشعب له سيادة ، والدولة ليست أداة لطبقة من الطبقات بل هى أداة للمجتمع كله ٠

والواقع أنه لا يمكن تعريف الاشتراكية تعريفا أفضل من أنها تلك المرحلة من التنظيم الاجتماعى التى تتولى فيها الدولة وضع نظام تغذية مناسب للمجتمع ، والحكومة هى الاشارة التى تدل على أن التغير قد بدأ ٠ (الاشتراكية والحكومة) ٠

ويرى ماكدونالد أن الاشتراكية ينبغى أن تأتى عن طريق البرلمان أو لا تأتى على الاطلاق (النقابية ص ٨) • « وفى ظل الاشتراكية تصل الدولة الى درجة من التنظيم والاهمية لا يمكن أن تصل اليهما فى عهد المنافسة اذ تصبح الارض وكل وسائل الانتاج فى يد الدولة، ولكن لاينبغى الخلط بين الدولة والمجتمع ، فالدولة ليست سوى أداة من أدوات المجتمع التى تشترك جميعا فى تكوين المجتمع الحى» (الاشتراكية والحكومة ص ٣٧) •

ومن الواضح أنماكدونالد مصلح اجتماعى يعارض كل أنواع الصراع ويعتقد أن المجتمع يتحرك بالتطور الداخلى الذى يعبر عنه ويساعد عليه العقل البشرى ، ويبدأ هذا التطور الداخلى من مراحل أدنى الى مراحل أعلى للتنظيم تكون أكثر توافقا مع مصالح المجتمع كله ، وعلى ذلك فهو يرى ألا يكون هناك حزب اشتراكى محدود تحديدا دقيقا وألا تكون له برامج تؤخذ علىأنها عقيدة وانما يكفى أن تكون هناك حركة اشتراكية واسعة تنظر الى المشاكل العامة من وجهة النظر الاشتراكية طبقا للمرحلة التى تقترب منها (الاشتراكية والحكومة الجزء الثانى ص ١٣ ، ١٤) • وبما أن ماكدونالد كان يسترشد بتلك الآراء فقد كان خير سكرتير لحزب العمال فى السنوات الاولى من حياة الحزب اذ كانت النقابات العمالية التى كان يلزم فصلها عن حزب الاحرار تتخذ الآراء نفسها بصفة أساسية ، فكل ما كانت تريده النقابات هو الاصلاح والديمقراطية ، ولم يكن باستطاعتها حتى ذلكالوقت أن تتخذ برنامجا اشتراكيا محدودا فى وضوح يقوم على نظرية الحرب الطبقية أو أى أساس عقائدى آخر •

الفصل الخامس عشر
تكوين حزب العمال

١ ـ اضرابات فاشلة :

لقد أثبت حزب العمال المستقل أنه مجرد صورة معدلة من الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ولم يستطع الوصول الى هدفه الرئيسى وهوتجميع جماهير العمال حول قضية السياسات العمالية المستقلة · وعلى الرغم من أن التقدم الذى أحرزه حزب العمال المستقل بين صفوف المتحمسين من رجال النقابات العمالية ، كان مشجعا بالفعل فان الجماهير لم تستجب للدعاية الجديدة ، وبدا ذلك واضحا فى الانتخابات البرلمانية والانتخابات الفرعيــة التى أجريت فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٥ ، ١٨٩٨ ، ولم تكن نتائج الاقتراع فى تلك الانتخابات تعدو أن تكون انتصارات أدبية، وبذلك لم يكن لها أى تأثير على الجماهير ·

وكان على زعماء حزب العمال المستقل أن يبحثوا عن وسائل أخرى أو أن يتحينوا الفرص التى قد تساعدهم فى جهودهم ، ولم يطل بحثهم وانتظارهم اذ أن الاحداث فى مجال النقابات العمالية شكلت نفسها بصورة عملت على تدعيم أهداف حزب العمال المستقل ، فقد أضرب المهندسون وعمال المناجم فى ويلز مطالبين بظروف عمل افضل ، ولكنهم هزموا بعد نضال عنيد استمر عدة شهور ·

وفى عام ١٨٩٨ مات جلادستون واختفى بموته أحد الاعمدة الاساسية التى كان حزب الاحرار يقوم عليها ، وبعد ذلك تحطمت بصورة تلقائية قوانين النقابات العمالية الصادرة فى أعوام ١٨٧١ ، ١٨٧٥، ١٨٧٦ والتى كانت الحركة العمالية تعتبرها ميثاقا لحريتها ·

وفى الوقت نفسه كانت المتناقضات التى اشتملت عليها الحرب فى « جنوب افريقية » تهدد بقاء حزب الاحرار الذى كانت النقابات العمالية تنظر اليه على أنه الممثل السياسى لها ، وبذلك ثبت أن وسيلة العمل السياسى والاقتصادى التى كانت النقابات العمالية توافق عليها لا تعدو أن تكون حزمة من الأعواد الجافة المتكسرة التى لاتصلح لشىء سوى القائها

فى النار • كان ذلك هو الحال عندما دقت الاجراس ايذانا بوداع قرن مضى واستقبال قرن جديد •

٢ ـ مؤتمر النقابات العمالية فى عام ١٨٩٩ :

فى صيف عام ١٨٩٩ بدأت النقابات العمالية استعداداتها للمؤتمر السنوى الذى كان من المقرر أن يعقد فى بلايموث خلال الاسبوع الاول من سبتمبر ، وقد كان يشترط لانتخاب زعماء حزب العمال المستقل ليكونوا مبعوثين الى المؤتمر أن يكونوا ممن يعملون مقابل أجر أو من بين موظفى النقابات العمالية بناء على قرار كان مؤتمر عام ١٨٩٥ قد اتخذه لتخليص المبعوثين من سيطرة « المغامرين الاشتراكيين » •

وعلى ذلك التجأ زعماء حزب العمال المستقل الى الوسائل غير المباشرة لتوصيل أصواتهم الى مسامع برلمان العمال ، وقد تمت صياغة قرار يستهدف تدعيم التمثيل العمالى وقدمت اللجنة التنفيذية لجمعية عمال السكك الحديدية هذا القرار الى جيمس هولمز أحد المبعوثين الى مؤتمر النقابات العمالية ، ويطلب هذا القرار من اللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات العمالية أن توجه الدعوة الى جميع الجمعيات التعاونية والمنظمات الاشتراكية والنقابات العمالية وغيرها من منظمات الطبقة العاملة للتعاون فيما بينها على أسس يتفق عليها الجميع لعقد مؤتمر خاص للمبعوثين من جميع المنظمات المذكورة والتى ترغب المشاركة فى ابتكار الطرق والوسائل التى من شأنها أن تضمن زيادة عدد الاعضاء العماليين فى البرلمان المقبل •

وقد تمت مناقشة هذا القرار والموافقة عليه ، فكان ذلك بمثابة حجر الاساس لتكوين حزب عمالى •

ولتنفيذ هذا القرار شكلت لجنة تتكون من أربعة أعضاء يمثلون اللجنة البرلمانية وعضوين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى والجمعية الفابية • وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ، واتخذت قرارا بعقد مؤتمر عام ووضعت القرارات والقواعد الثمانى التالية كأساس للمداولات التى تدور فى المؤتمر :

١ ـ **هدف المؤتمر** : اتخاذ قرار يؤيد تمثيل الرأى العام العمالى فى مجلس العموم بوساطة أناس يعطفون على أهداف الحركة العمالية ومطالبها •

٢ ـ **الأعضاء العماليون فى مجلس العموم** : اتخاذ قرار يؤيد قيام مجموعة عمالية قائمة بذاتها فى البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة مع الموافقة على سياستها التى ينبغى أن تكون : الاستعداد للتعاون مع أى

حزب يكون مؤيدا للتشريعات التى تتفق بصورة مباشرة مع مصالح العمال. مع استعداد مماثل للارتباط بأى حزب لمعارضة أية اجراءات تميل الى اتجاه مخالف .

٣ ـ **تشكيل اللجنة :** سوف تتكون اللجنة من اثنى عشر ممثلا عن النقابات العمالية وعشرة ممثلين عن الجمعيات التعاونية بشرط أن تكون الجمعيات التعاونية من بين الهيئات المشتركة فى المؤتمر واثنين عن كل من الجمعية الفابية وحزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى .

٤ ـ **واجب اللجنة :** ينبغى أن تظل اللجنة على اتصال بالنقابات العمالية والمنظمات الاخرى التى تتقدم الى الانتخابات بمرشحين عماليين .

٥ ـ **المسئولية المالية :** تتولى اللجنة ادارة الاموال التى قد تتلقاها لمصلحة المنظمة، وسيطلب من كل هيئة مشتركة أن تدفع عشرة شلنات سنويا عن كل ألف من أعضائها أو كسر من الألف فضلا عن أن كل هيئة ستكون مسئولة عن نفقات مرشحيها .

٦ ـ **تقديم التقارير الى المؤتمر :** ينبغى على اللجنة أيضا أن تقدم التقارير سنويا الى المؤتمر السنوى للنقابات العمالية والاجتماعات السنوية للجمعيات الوطنية الأخرى التى لها ممثلون فى اللجنة .

٧ ـ **أسس التمثيل فى المؤتمر :** سيكون لكل جمعية مهما كان اسمها الحق فى أن ترسل مبعوثا عن كل ألفين من أعضائها أو الكسور وينبغى أن تدفع الجمعية عشرة شلنات عن كل مبعوث يحضر الى المؤتمر على أن تتقدم الجمعيات بأسماء مبعوثيها وعناوينهم قبل التاريخ المحدود للاجتماع بسبعة أيام ، ولن تصدر بطاقات اعتماد لأية جمعية لا تستوفى الشروط المذكورة .

٨ ـ **التصويت :** سيكون نظام التصويت بالبطاقات التى تصدر للمبعوثين طبقا لعدد أعضاء الجمعيات على أساس بطاقة لكل ألف عضو أو كسر من الألف . وقد وجهت اللجنة دعوة الى كل المنظمات المعنية لارسال مبعوثيها الى المؤتمر العام ، ووافقت معظم المنظمات على الدعوة باستثناء الجمعيات التعاونية ، وبدأت اللجنة تتخذ الاستعدادات الضرورية للمؤتمر .

٣ ـ لجنة التمثيل العمالى :

فى السابع والعشرين والثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٠٠ اجتمع مائة مبعوث فى لندن يمثلون أكثر من نصف مليون عامل ينتمون الى النقابات العمالية والمنظمات الاشتراكية ، وقد اختير لرياسة المؤتمر واحد من عمال لندن يدعى ستيدمان كان من قبل عضوا فى مجلس العموم ، وقد

افتتح ستيدمان المؤتمر بأن أعلن أنه كان الى السنوات العشر الاخيرة يعتقد أن العمال يستطيعون الوصول الى هدفهم وهو توافر ظروف أفضل عن طريق الجهود التى تبذلها النقابات العمالية ، ولكن النزاع الذى بدأ يحتدم فى نقابته منذ عشر سنوات حول مسألة تخفيض ساعات العمل جعله يقتنع بأن زعماء الحركة التقدمية الذين يؤمنون بضرورة القيام بعمل سياسى كانوا على صواب وانه كان مخطئا ٠

وبعد ذلك بدأ المؤتمر مداولاته حول القرار الذى وضعته اللجنة وانتهت المداولات الى ثلاثة خطوط رئيسية للتفكير : كان أولها يرغب فى أن تشتمل قائمة مرشحى الطبقة العاملة فى الانتخابات على كل أولئك الذين يعطفون على أهداف ومطالب الحركة العمالية ، وكان الخط الثانى يرى ضرورة قصر مرشحى العمال على أولئك الذين ينتمون الى المنظمات الممثلة فى اللجنة ، أما الخط الثالث فكان يرى جعلها مقصورة على الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يدعون الى الحرب الطبقية والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ٠

ولما كانت الآراء التى اشتمل عليها التيار الفكرى الثانى قد تجاوبت فى مجموعها مع مشاعر ورغبات المؤتمر فقد تمت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة ، وقام المؤتمر بانتخاب « لجنة التمثيل العمالى » التى كانت تتكون من سبعة يمثلون النقابات العمالية واثنين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وعضو واحد عن الجمعية الفابية ٠ وقد انتخب جيمس رامزاى ماكدونالد عضو حزب العمال المستقل ليكون سكرتيرا للجنة التمثيل العمالى، وبدأ يعمل على الفور لضم النقابات العمالية الى اللجنة ، ومع ذلك لم يزد عدد من اشتركوا من أبناء النقابات العمالية والاشتراكيين على ثلثمائة وخمسة وسبعين ألفا وتسعمائة وواحد وثلاثين شخصا فى عام ١٩٠٠ كان من بينهم ثلاثة عشر ألفا من حزب العمال المستقل وتسعة آلاف من الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وثمانمائة وواحد وستون من الجمعية الفابية ٠

ولم يكن باب القبول فى عضوية لجنة التمثيل العمالى مفتوحا فى ذلك الوقت أمام الأفراد ، بل كان مقصورا على المنظمات العمالية والاشتراكية ، وكان انضمام تلك المنظمات الى اللجنة يتم عن طريق اقتراح تتقدم به الى لجنة التمثيل العمالى ويجرى التصويت عليه ٠

٤ ــ نمو لجنة التمثيل العمالى :

لقد حل البرلمان فى سبتمبر عام ١٩٠٠ وأجريت الانتخابات العامة فى أكتوبر من العام نفسه ٠ وعلى الرغم من أن لجنة التمثيل العمالى كانت لا تزال ناشئة ولم تكن مستعدة للحملة الانتخابية فانها تقدمت الى هذه

المعركة بخمسة عشر مرشحا لم ينجح منهم سوى اتنين هما ريتشارد بيل وكير هاردى ٠

وفى عام ١٩٠١ بلغ عدد النقابات العمالية المنضمة الى لجنة التمثيل العمالى خمسا وستين نقابة على حين هبط عدد المنظمات الاشتراكية الى اثنتين نتيجة لانسحاب الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى صيف ذلك العام ، وقد بلغ مجموع الاعضاء فى ذلك الوقت أربعمائة وخمسة وخمسين الفا وأربعمائة وخمسين عضوا ثم ارتفع عددهم الى الضعف فى عام ١٩٠٢ اذ وصل عدد الاعضاء الى ثمانمائة وواحد وستين ألفا ومائتى عضو ٠

وفى يونيو عام ١٩٠٢ خلا مقعد فى البرلمان ونجح فيه مرشح العمال دون معارضة ثم انضم عضوان جديدان الى جماعة العمال فى البرلمان وذلك فى عام ١٩٠٣ ، كما انضم عضو جديد الى هذه الجماعة فى عام ١٩٠٤ ٠

وفى خلال تلك السنوات لم تبذل حكومة المحافظين أية محاولة جديدة لاصلاح قانون النقابات العمالية أو الوصول الى تفاهم مع العمال ، وكان كل اهتمامها يتركز على حركة اصلاح تعريفة الحماية التى بدأها شامبرلين وزير المستعمرات عام ١٩٠٣ والتى أدت الى قيام أزمة فى صفوف حزب المحافظين ٠

وفى عام ١٩٠٥ استقالت حكومة المحافظين وشكل سير هنرى كامبل الحكومة الجديدة من حزب الاحرار ٠ وقد أجريت الانتخابات العامة فى يناير عام ١٩٠٦ ، وكانت لجنة التمثيل العمالى فى ذلك الوقت لما تبلغ عامها السادس ، ولكنها تقدمت بخمسين مرشحا نجح منهم تسعة وعشرون ٠

وكان نجاح العمال الحدث المثير فى ذلك العام ، وبدأت الصحف والنوادى تنسى لفترة من الوقت الهزيمة الساحقة التى منى بها المحافظون وأصبحت لا تكاد تتناقش فى أى شىء آخر سوى الانتفاضة السياسية للطبقات العاملة ٠

وتحركت روح الامة فى أعماقها ٠

وكان مما يسترعى الانتباه أن المتحدثين والكتاب لم يشغلوا أنفسهم بالحركة العمالية بقدر ماشغلوا بالاشتراكية على الرغم من أن لجنة التمثيل العمالى لم تكن اشتراكية ٠ وبدأت الامة تدرك الحقيقة ، وهى أن قيام حزب عمالى مستقل انما يعنى اعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية ٠

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لجنة التمثيل العمالى تعرف رسميا باسم « حزب العمال » وقد عقد الحزب مؤتمره السنوى السادس فى لندن فى منتصف فبراير عام ١٩٠٦ ، وسادت مداولاته روح المحبة الزائدة ، وبدأ

الاشتراكيون وزعماء النقابات العمالية ينظر كل منهما للآخر على أنه رفيق له ، وتم الصلح بين العمال والاشتراكيين وأصبح واضحا فى النهاية أن الأثر الذى أحدثته الهزائم الماضية التى لحقت بالعمال قد اختفى الى الابد ٠

وقد أدى النصر البارز الذى أحرزته جماعة عمالية صغيرة على حزبى المحافظين والاحرار القويين وعلى مجلس اللوردات وعلى الرأسماليين الى ارتفاع آمال الطبقة العاملة الى آفاق عالية لم تصل اليها من قبل قط ، ولقد كان عام ١٩٠٦ فى مجموعه بمثابة أبرز عام مشهود فى تاريخ الديمقراطية والعمل البريطانيين ٠

وفى عام ١٩٠٧ جرت انتخابات برلمانية فرعية مثيرة فى دائرتين وقد تقدم بيتى كوران الاشتراكى مرشحا عن العمال فى دائرة جارو فخاض المعركة فى تلك الدائرة من زوايا أربع ، وفى دائرة كولون فالى تقدم فكتور جرايسون وهو شاب اشتراكى عديم الخبرة أعاد النمط الذى استخدمه الشباب فى الدعوة لحركة الميثاق عام ١٨٤٠ ، وقد نجح جرايسون على أساس برنامج اشتراكى محض ٠

ومن ناحية أخرى برهنت الدورة البرلمانية عام ١٩٠٧ على أنها خالية تماما من كل أثر للتشريعات الاجتماعية ، وأثارت استياء كبيرا فى صفوف الطبقات العاملة ٠ وبدأت الاوهام تتلاشى تدريجيا ، وساعد على ذلك ما أصاب عمال السكك الحديدية من هزيمة ٠ فبعد استعدادات شاقة عقد رجال السكك الحديدية العزم على أن يخوضوا المعركة من أجل توافر ظروف عمل أفضل وعلى الاخص لكى تعترف شركات السكك الحديدية باتحادهم٠

وفى خريف عام ١٩٠٧ أصبح الصراع الرهيب المنتظر يزعج الشعب وطلب من الحكومة أن تتدخل ،وظهر لويد جورج الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا لهيئة التجارة على مسرح الاحداث ، ونجح فى أن يفرض على زعماء رجال السكك الحديدية مشروعا للتصالح ٠

وفى السادس من نوفمبر أعلن أن الصراع قد انتهى ، ولكن الحقيقة هى أنه تأجل فقط لان رجال السكك الحديدية نظروا الى تلك النتيجة على أنها هزيمة لهم بل ان الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن ذلك انما جاء نتيجة لخيانة الزعماء ٠

وقد بدأ رد الفعل ضد البرلمانية ونظم التوفيق الصناعى يظهر تدريجيا ويتضح فى ثورة رجال النقابات العمالية على زعمائهم مما أدى فى نهاية الامر الى الحركة النقابية العمالية الثورية أو النقابية المعارضة للبرلمانية والتى سوف نعالجها فى فصل قادم٠ أما الآن فينبغى علينا أن نوجه اهتمامنا الى مشاكل السياسات العمالية المستقلة ومشاكل التنظيم التى أقلقت حزب العمال ٠

الفصل السادس عشر
مشاكل حزب العمال

١ ـ السياسات العمالية والاشتراكية :

فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر كان العمال الذين ينتمون الى المنظمات يعتبرون بصفة جوهرية من الاحرار على الرغم من انهم كانوا محايدين اسميا باعتبار أنهم من رجال النقابات العمالية ، وكانوا كقاعدة عامة يساعدون بأموالهم العمال الاحرار فى الانتخابات البرلمانية ، كما كانوا يتحملون نفقات مؤتمر النقابات العمالية الذى كان عليه أن يفعل الشيء الكثير فى مجال السياسة ٠

وبانضمام عدد متزايد من النقابات العمالية الى لجنة التمثيل العمالى أو حزب العمال أصبح من المحتم اجراء فحص دقيق للمبادىء التى تقوم عليها الاحزاب السياسية لأنه لو كانت لجنة التمثيل العمالى تنتمى للاحرار ما كانت هناك حاجة اليها ، ولكنه بالنظر الى أنها قامت وازدهرت فلا بد أن تكون قد قررت مبادىء تختلف عن مبادىء الحركة التحررية ٠ فما تلك المبادىء ؟ بدأت تلك الاختبارات والاستفسارات والمناقشات تظهر الى الوجود بمجرد قيام لجنة التمثيل العمالى ، وكان يقوم بها بصفة أساسية حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديمقراطى ٠

وكان أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى يدعون الى تحويل لجنة التمثيل العمالى على الفور الى حزب اشتراكى ديمقراطى ، وحاولوا أن يفرضوا عليها الاعتراف بالغايات النهائية للاشتراكية مع اتباع طريقتها وهى الحرب الطبقية ٠

وكان أعضاء الاتحاد الاشتراكى يرون أنه حتى لو أدى ذلك الى الانقسام فلن يخسروا شيئا لانه ليس ثمة ما يمكن الحزب العمالى أن يحققه ما لم يكن له غاية نهائية ٠

ومن الناحية الاخرى يمكن تحقيق الشيء الكثير عن طريق حزب اشتراكى ديمقراطى صغير يكون له برنامج محدود ٠ وفى المؤتمر الذى تم فيه تشكيل لجنة التمثيل العمالى (عام ١٩٠٠) تقدم جيمس ماكدونالد مبعوث الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى بالاقتراح التالى :

« ان يشكل ممثلو حركة الطبقة العاملة فى مجلس العمـــوم حزبا قائمـــا بداته يقـــوم على الاعتراف بالحرب الطبقية ، ويتخذ من تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل هدفا نهائيـــا له . ويشكل سياسته الخاصة به من أجل تأييد الاجراءات التشريعية العملية التى تتفق مع مصالح العمل ، ويكون مستعدا للتعاون مع أى حزب يؤيد مثل تلك الاجراءات أو يساعد فى معارضة الاجراءات التى لهـــا طبيعة مخالفة » .

كما قدم هارى كويلش محرر صحيفة « العدالة » اقتراحا مشابها بعد ذلك بعام (عام ١٩٠١) ، وقد تحدث كل المبعوثين عن النقابات العمالية وحزب العمال المستقل ، فعارضوا فى ربط مرشحى لجنة التمثيل العمالى بالاشتراكية .

ومن الناحية الاخرى وافق المؤتمر على القرار الذى تقدم به كيرهاردى وهو : « ان هذا المؤتمر يؤيد قيام جماعة عمالية قائمة بذاتها فى البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة بها مع الموافقة على سياستها التى ينبغى أن تكون : الاستعداد للتعاون مع أى حزب يكون مؤيدا للتشريعات التى تتفق بصورة مباشرة مع مصالح العمال مع استعداد مماثل للارتباط بأى حزب لمعارضة أى اجراءات تميل الى اتجاه مخالف » .

وقد رسم هذا القرار الخطوط العامة لسياسة الحزب فى البرلمان وكان يستهدف تكوين حزب عمالى داخل مجلس العموم تكون له سياسته ووسائله الخاصة ، ويعمل فى كل ما يتعلق بالمصلحة العامة للعمال بطريقة حرة لا تعوقها أى ارتباطات بالاحزاب الاخرى .

وفيما يتعلق بالمبادىء الاقتصادية للحزب الجديد وافق المؤتمر على القرار الذى تقدم به جيمس سيكستون مبعوث عمـــال ليفربول نيابة عن نقابته :

«ان هذا المؤتمر يعلن أنه بالنظر الى تجمعات رأس المال والى اتحادات أصحاب الاعمال فمن الضرورى لنقابات العمال فى البلاد أن تستخدم قوتها السياسية للدفاع عن بقاء العمال وضمان تحقيق مطالبهم ، وفى الوقت الذى يرفض فيه المؤتمر مجرد ادخال سياسات حزبية الى الحركة النقابية فانه يحث النقابات العمالية الى أن تتحد على أساس مستقل من أجل تحقيق الاهداف التالية :

١ ـ الدفاع عن الحقوق المشروعة لاتحادهم .

٢ ـ العمل على اقرار القوانين التى من شأنها أن تضع حدا لنظام

يتحمل فيه منتجو الثروة عبئا هائلا يخرج فى شكل ريع أو أرباح ويذهب الى أيدى غير المنتجين » ٠

وعلى الرغم من أن القرارين اللذين تقدم بهما كيرهاردى وجيمس سيكستون على التوالى يشتملان أساسا على المطالب والمبادىء التى كان يشتمل عليهما قرارا جيمس ماكدونالد وهاردى كويلش فان القرارين الاولين خاليان من القواعد العقائدية ، وعلى ذلك فقد حظيا بقدر أكبر من القبول لدى مبعوثى النقابات العمالية ، وعلى الرغم من ذلك قرر الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى فى مؤتمره السنوى عام ١٩٠١ الانسحاب من لجنة التمثيل البرلمانى ٠ وقد كان لانسحاب مبعوثى الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى أثران غير ملائمين :

أهمهما أن هذا الانسحاب تسبب فى مهاترات عدائية بين صحيفتى الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى وحزب العمال المستقل ، وأدى الى توسيع الخلاف بين الهيئتين الاشتراكيتين اللتين كان لا بد لهما أن تتعاونا من أجل نجاح الاشتراكية فى بريطانيا العظمى ٠

والآخر أن المكانين اللذين خلوا شغلهما العمال الاحرار من رجال النقابات العمالية ، وبذلك ضعف النفوذ الاشتراكى وتناثر هباء فى الوقت الذى كان فيه انضمام النقابات العمالية الى لجنة التمثيل العمالى يسير بخطى سريعة ٠

وقد امتلأت الحركة الجديدة بجماهير كانت فى حاجة الى التدرب على السياسات العمالية المستقلة والاصلاح الاجتماعى ، ولكن أعضاء الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى الذين كانوا يستطيعون تولى ذلك التدريب بذلوا جهودا لا تهدأ لكى يحولوا دون وصول عقائدهم الى من لا يؤمن بها ، وكان على العدد الصغير تسبيا من الاشتراكيين فى لجنة التمثيل العمالى أن يواجهوا مهمة حماية المنظمة الجديدة من أن تطغى عليها التحررية العمالية ٠ وسوف نرى الآن كيف حاول هؤلاء أن يحلوا هذه المشكلة ، وفى الوقت نفسه ينبغى أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى لم يعد باستطاعته كهيئة أن يرسل مبعوثيه الى المؤتمرات بصفة رسمية فان عددا من أعضائه كانوا يحضرون الاجتماعات سنويا على أنهم مبعوثون عن نقابات عمالية مشتركة فى لجنة التمثيل العمالى غير أن جهودهم كانت تعانى من الشك فى أنهم يحاولون تهريب آراء منظمة لم تعطف على لجنة التمثيل العمالى ٠

وقد تقدم الاشتراكيون بقرارات اشتراكية ديمقراطية الى المؤتمرات السنوية للجنة التمثيل العمالى ، وكانت هذه القرارات الاشتراكية تلاقى معارضة اذا ما كانت تعالج نقاطا اشتراكية محدودة ، ولكنها من الناحية

الاخرى كانت تلاقى قبولا وتتم الموافقة عليهـــا اذا ما كانت تعنى مجرد دعوة الاشتراكيين الى العمل فى تناسق مع الحركة العمالية البريطانية . وقد حدث ذلك فى المؤتمر السنوى الثامن (١٩٠٨) اذ أنه خلال المناقشة التى جرت حول تعديل دستور حزب العمال تقدم وليم اتكينسون باقتراح يقول : ان هدف حزب العمال هو :

« تنظيم وتدعيم حزب برلمانى تكون له وسائله الخاصة به ، ويكون هدفه النهائى أن يحصل للعمـــال على النتائج الكاملة لعملهم عن طريق الاطاحة بنظام المنافسة الرأسمالى الحالى والاستعاضة عنه بنظام للملكية الجماعية والسيطرة على وسائل المعيشة » .

وقد دعم أتكينسون تعديله هذا بأن أعلن أن أى حزب عمالى جدير بتلك التسمية لا ينبغى له أن يرضى بمجرد نظام للاجور . وقال : انه لا فائدة من اخفاء الحقيقة ، وهى أن العمال مقتنعون بأن الاشتراكية هى الوضع الصحيح للمجتمع . وأعرب عن اعتقـــاده بأنه اذا ما كان حزب العمال يرغب فى الاحتفاظ بتقدمه الى الامام وانجـــاز ذلك التقدم بسرعة فان احتمال تحقيق ذلك يزداد لو أنه أعلن للاقطاعيين والرأسماليين أنه لا يخشى أن يجاهر بمعتقداته وأنه ينوى تحقيقها قريبا .

وقد أيد ذلك التعديل ر . دافيس ثم جرايسون الذى كان فى ذلك الوقت عضوا فى البرلمان ، وأخيرا أيده هارى كويلش الزعيم الاشتراكى الديمقراطى الذى حضر الى المؤتمر مبعوثا عن المجلس التجارى لمدينة لندن و . ج جريبل (عن اتحاد عمال الاحذية) .

وعارض فى هذا التعديل بروس جلاسير مبعوث حزب العمال المستقل الذى أعرب عن رغبته فى أن يسترعى الانظار الى حقيقة هامة ، وهى أن ذلك القرار ليس مجرد اعلان يؤيد الاشتراكية وأن الموافقة عليه تعنى فى الواقع أن يستبعد الحزب كل النقابيين الذين ليســـوا على استعداد لأن يعلنوا تأييدهم للاشتراكية ، وأعلن نيابة عن حزب العمال المستقل أن الحزب ليست لديه أية رغبة فى فرض الاشتراكية على أولئـــك الذين ليسوا على استعداد لقبولها وقال : انه وزملاءه مبعـــوثى حزب العمال المستقل يريدون الاعراب عن ابتهاجهم بالعمل مع النقابات العمالية لانه كان من نتيجة ذلك التحالف أن لاقى حزب العمال مثل ذلك النجاح فى البرلمان .

وأعقبه ج . ر . كلاينيس عضو البرلمان (مبعوث المجلس التجارى لمدينة أولد هام) فأعلن أنه يؤمن بالملكية الجماعية والسيطرة على جميع المواد الضرورية لبقاء الحياة ، ولكن طالمـــا أن العمـــال التجئوا للعمل السياسى فلا بد أن يكونوا حريصين على ألا يشـــحذوا أسلحة العدو ،

وأعرب عن اعتقاده بأن فرض هذا الاعلان الخاص بالاهداف على الملايين التى تنتظم فى صفوف الحزب سيكون له أثر ضار ، وقال : ان الحزب يقوم الآن على تحالف ، وينبغى أن تحترم شروط ذلك التحالف ، كما أن ضرورة نجاح ذلك التحالف أمر لا يمكن تجاهله ٠

ثم تحدث أ ٠ هـ ٠ جيل عضو البرلمان فقال : انه كواحد من النقابيين من الطراز القديم يرغب فى معارضة ذلك التعديل ، ونسب ذلك الى أنه يرغب فى الاحتفاظ بذلك التحالف بالصورة القائم بها وقال : ان النقابيين العماليين يريدون القيام بشىء ما فى الوقت الحاضر ، وأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى يتحقق البرنامج الذى يسعى اليه المتطرفون ، أو التقدميون وقال : ان النقابيين العماليين ليسوا جميعا اشتراكيين ، والى أن يصبحوا كذلك فانهم ليسوا على استعداد لان يقدموا أرواحهم من أجل تدعيم حزب اشتراكى ، وأضاف أنه ليست ثمة صعوبة فى الوقت الراهن فى أن يعمل جناحا الحزب معا فى مجلس العموم ، وأعرب عن اعتقاده فى أن الجانبين يستطيعان العمل معا خلال العشرين عاما القادمة ويستطيعان تحقيق أعمال نافعة ٠

وفى نهاية المناقشات أجرى اقتراع على التعديل فوافق عليه واحد وتسعون ألفا وعارضه تسعمائة وواحد وخمسون ألفا ٠

ولكن المؤتمر نفسه وافق بعد ذلك بيومين على قرار اشتراكى اذ تقدم ج ٠ ج ستيفنسون بالاقتراح التالى (عن جمعية المهندسين) :

« يرى المؤتمر أن الوقت قد حان لان يكون لحزب العمال هدف محدود هو تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج والتوزيع والاستبدال بوساطة دولة ديمقراطية لمصلحة المجتمع كله والتحرر الكامل للعمل من سيطرة الرأسمالية والاقطاع مع اقامة مساواة اجتماعية واقتصادية بين الجنسين » ٠

وقال ستيفنسون : اننى سأحاول التحدث عن هذا القرار طبقا لتجربة النقابيين العماليين ٠ ان المنظمة المسئولة عن تقديم هذا القرار ظهرت الى الوجود منذ ستة وخمسين عاما لحماية مصالح أولئك الذين يتبعونها ولكن هل تحققت آمالهم ؟

اننا لا يزال لدينا متعطلون من جماعة المهندسين وما زال مستوى معيشتنا أقل كثيرا مما كان يرغب فيه أسلافنا ٠

وأضاف أنه يريد أن يقول : انه ليس من هدف جمعية المهندسين أن تطرد أى عضو من التحالف الذى يتكون منه الحزب ٠ وقال : ان المهندسين قد حققوا التشريع الطبى الخاص بهم قدر استطاعتهم ، ولكنهم

بزغم ذلك سوف يواجهون أنواعا من عدم المساواة لا يمكن ازالتها الا عن طريق الملكية الجماعية والاشراف الجماعى على الثروة العامة . وقال : ان مؤسسى منظمتهم منذ ستة وخمسين عاما مضت وضعوا كلمات خالدة فى مقدمة الكتاب الخاص بقواعد المنظمة وهى أنهم يأملون تدعيم مصـــالح العمال عن طريق النقابات العمـــالية الى أن يعترف المجتمع بمبدأ عام للتعاون يضمن لكل انسان الاستمتاع الكامل بثمار عمله .

ولم يشترك فى مناقشة هذا القرار سوى اثنين أيده أحدهما وعارضه الآخر ، ثم تمت الموافقة على القرار بأغلبية خمســمائة وأربعة عشر ألف صوت مقابل أربعمائة وتسعة وستين ألف صوت .

وقد أدت مناقشة القرارات الاشتراكية فى المؤتمر السنوى الثامن الى نتائج واضحة فقد وقف حزب العمـــال الى جانب الاصلاح الاجتماعى واعادة تنظيم المجتمع على أسس اشـــتراكية بخطوات تدريجية ، ولكنه لم يعتنق الاشتراكية الثورية فلم تكن له أهداف نهـــائية بل كانت له أهداف عاجلة ، ولم يشـــغل الحزب نفسه بالنظريات بل شغل نفسه بالاجراءات العملية .

٢ ـ اعلان استقلال العمال :

كان نمو لجنة التمثيل العمالى فى عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٣ وتشبع المنظمة الجديدة برجال العمال الاحرار ومحـــاولة بعض زعماء العمـــال والمسئولين فى النقابات العمالية القيام بتراجع سريع الى معسكر الاحرار ، كان ذلك كله حافزا لاعضاء حزب العمال المستقل فى لجنة التمثيل العمالى للقيام بتحديد مفهوم استقلال العمال فى عبارات واضحة لا يشوبهـــا الغموض والعمل على أن تقوم لجنة التمثيل العمالى باصدار اعلان حاسم يتضمن ذلك المفهوم .

وفى المؤتمر السنوى الثالث الذى عقـــد فى نيوكاسل عام ١٩٠٣ تقدم بيتى كوران بالقرار التالى : « انه بالنظر الى أن لجنة التمثيل العمالى تضم أنصارا من جميع القوى السياسية الخارجية ، وبالنظر أيضـــا الى الاساس الذى تم بمقتضاه تشكيل اللجنة التنفيذية يرى المؤتمر أنه من الضرورى لاعضاء اللجنة التنفيذية والمسئولين فى المنظمـــات المنضمة الى لجنة التمثيل العمالى أن يمتنعوا تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبى الاحرار أو المحافظين أو تدعيم مصـــالحه ، وعلى ممثلى العمال أن يشكلوا سياسة خاصة بهم يعملون بموجبها داخل وخارج البرلمـــان دون ما اعتبار للاقسام الاخرى التى يشتمل عليها عالم السياسة ، على أن تقوم اللجنة التنفيذية بارسال تقارير الى الاتحاد أو الهيئات المنضمة الى لجنة

التمثيل العمالى عن أى موظف يعمل فى اتجاه يخالف روح الدستور بالصورة التى عدل بها الآن » ·

وبعد مناقشات طويلة أجرى تصويت على القرار بوساطة البطاقات الانتخابية ، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ستمائة وتسعة وخمسين ألف صوت مقابل مائة وأربعة وخمسين ألف صوت · وكان الدستور المعدل لحزب العمال أو ما يسمى « ببرنامج نيوكاسل » يسير على النحو التالى :

(١) لجنة التمثيل العمالى

عبارة عن اتحاد للنقابات العمالية والمجالس التجارية وحزب العمال المستقل والجمعية الفابية ، كما أن الجمعيات التعاونية لها حق العضوية ·

(٢) الهدف

أن تتضمن عن طريق العمل الموحد انتخاب المرشحين للبرلمان الذين تساندهم جمعية أو جمعيات منضمة الى اللجنة والذين يتعهدون بتشكيل أو الانضمام الى جماعة عمالية قائمة بذاتها فى البرلمان تكون لها وسائلها الخاصة وسياستها الخاصة تجاه المشاكل العمالية وتمتنع تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبى الاحرار أو المحافظين أو تدعيم مصالحه وألا يعارضوا أى مرشح آخر تعترف به اللجنة ، وسوف يتعهد مثل هؤلاء المرشحين بأن يقبلوا هذا الدستور وأن يخلصوا لقرارات الجماعة التى تبغى تحقيق هذا الدستور أو يستقيلوا وألا يظهروا فى دوائرهم الانتخابية الا تحت اسم واحد فقط هو « مرشحو العمال » ·

(٣) اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة عشر عضوا تسعة منهم يمثلون النقابات العمالية وواحد يمثل الغرف التجارية وآخر يمثل الجمعية الفابية واثنان يمثلان حزب العمال المستقل . وتقوم المنظمات المختصةبانتخاب ممثليها فى هذه اللجنة فى أثناء انعقاد المؤتمر السنوى ·

(٤) واجبات اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بتعيين رئيس ونائب رئيس وأمين صندوق وتتخذ الترتيبات الملائمة لدفع مرتبات لموظفين دائمين كلما كان ذلك ضروريا ·

وتظل اللجنة التنفيذية على اتصال بالنقابات العمالية والمنظمات الاخرى المحلية والقومية التى تتقدم الى الانتخابات بمرشحين عماليين ·

وعندما تحين الانتـــخابات العامة تقـــوم اللجنة التنفيذية بوضع قائمة بالمرشحين المتقدمين للانتخابات طبقا لدستور لجنة التمثيل العمـــالى ، وتقوم بنشر تلك القائمة وتوصى الناخبين من أبناء الطبقات العاملة بأن يؤيدوا هؤلاء المرشحين • وسوف يمتنع الاعضاء تماما عن التعاون مع أى قسم من أقسام حزبى الاحرار ، أو المحافظين أو تدعيم مصالحه • وتقوم اللجنة التنفيذية بارسال تقارير الى المنظمات المنضمة للجنة اذا ما عارض كبار المسئولين فى أية من المنظمات أو الهيئات المذكورة بصـــورة علنية المرشحين الذين وافقت عليهم اللجنة أو اذا ما عمل أى من أعضاء اللجنة التنفيذية أو أعضاء البرلمان أو أى واحد من المرشحين فى اتجاه يناقض روح هذا الدستور •

الفصل السابع عشر
غليان الاشتراكية الثورية

١ ـ آثار اقتصادية وسياسية :

عندما ينمعن مؤرخ المستقبل فى سجلاته ومواده ويلجأ الى خياله البناء ليرسم له صورة صحيحة لبريطانيا العظمى فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٨ و ١٩٢٠ فانه سيرى سلسلة من التطورات الاجتماعية الثورية لا تعدو الحرب العالمية أن تكون مجرد حدث ثانوى فيها ، وتبدو اجراءات الاصلاح على أنها عدد كبير من الامتيازات التى استحوذت عليها الطبقات العاملة :

ففى تلك الفترة كان تنظيم المجتمع دستوريا وقانونيا يبدو كأنه فقد تماما كل أثر للاستقرار ، وانتشر الغليان والقلق بين جميع الصفوف : ووقع هجوم عنيف على الآراء المتفق عليها حول السياسة التجارية والمالية العامة وحول علاقة مجلس العموم بمجلس اللوردات ووضع المرأة فى الحياة السياسية وحول الحركة النقابية العمالية والاشتراكية مما جعلها جميعا تهتز بدرجات مختلفة من العنف حتى ان الاذهان المحافظة نفسها وهى التى تقف دائما ضد الدعوات الشعبية كانت تفكر وتتحدث عن الطرق الثورية وأعمال التمرد كما أن السيدات المتعلمات المهذبات التجأن الى الاعمال الارهابية والمؤامرات لتحقيق مطالب المرأة واستخدمت الطبقات العاملة المنضمة للمنظمات وغير المنضمة لهـا سلاح الاضراب على نطاق لم يسبق له مثيل ، وتحرك رأس المال والعمل فى كتائب احداها ضد الاخرى وصارت الامة كلها فى حركة دائبة .

وقد كان أبرز مظاهر هذا الفصل المذهل من التاريخ المعاصر هو الاستعانة بالحقائق والاحتياجات الاقتصادية وبأخلاقيات اجتماعية جديدة، وكانت الاقتصاديات والاحصائيات الاجتماعية والاسعار وتكاليف المعيشة واعادة تنظيم التجارة والضرائب والتشريعات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى تملأ أذهان الامة بأسرها ، وكان العامل الاقتصادى والمشكلة الاخلاقية يقفان وراء كل المسائل الدستورية والتشريعية والشعبية .

وقد كانت الحياة الصناعية البريطانية تمر بتغيرات عميقة منذ عام

١٨٨٠ اذ أنه تحت ضغط التقدم الالمانى والامريكى بدأ رجال الصناعة والتجارة والنقل البحرى فى بريطانيا يتبعون بالتدريج وسـائل جديدة للتنظيم تستهدف تنظيم المنافسة عن طريق الاتفاقيات المتبادلة والتجمع لتأمين الاقتصاديات فى الانتاج والتوزيع والتبادل بالاضـافة الى تحقيق مزيد من السيطرة على العمل ، ولكن هذه الطرق الجديدة للانتاج والتوزيع أحدثت أثرها فى الطبقات العاملة والقسم الادنى من الطبقة المتوسطة ·

ومنذ بداية القرن الجديد بدأ العمال البريطانيون يرفعون أصواتهم احتجاجا على طرق الاسراع بالانتاج كمـا بدأ القسم الادنى من الطبقات المتوسطة يعيش فى فزع خشية أن يفقد استقلاله ·

والواقع أنه منذ عام ١٨٨٠ وبصورة أكبر منذ عام ١٩٠٠ قام نظام جديد للمصانع ليست له علاقة بالنظام الذى كان قائما فى أوائل القرن التاسع عشر الا بمقدار علاقة الجيوش الحديثة بالجيوش القديمة ·

وقد ترتب على النظام الآلى لعملية الانتـاج الذى يتزايد باستمرار بالاضافة الى التطور الهائل فى وسائل النقل البحرى والبرى قيام تقارب وثيق بين عدد كبير من العمال غير المهرة الذين لم يعتادوا الحركة النقابية القديمة وبين العمال المهرة ، وبذلك أقيم تدريجيا جسر على الهوة التقليدية التى كانت تفصل بين نوعى العمال ، وشعر العمـال المهرة أن وضعهم الممتاز المنيع بدأ يواجه تهديدات خطيرة ، وبدأ الكثيرون منهم يفهمون معنى تضامن العمال ، وهو أن مصالح العمال كل لا يتجزأ مهما كانت صناعاتهم أو حرفهم أو مهنهم ، وبدأت الطائفية تختفى وشرع فى اقامة تحالفات بين العمال وائتلاف بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين ·

كذلك حدثت عملية مماثلة فى مجال التجارة والمال · فتجار الجملة يجعلون من تجار التجزئة مجرد وكلاء لهم يعملون مقابل عمولة ، وكبار رجال الصناعة يسيطرون بصورة متزايدة على تجار الجملة وتجار التجزئة على السواء ، والمخازن الكبيرة وكبار المستوردين والجمعيات التعـاونية تقوم بازاحة عدد كبير من أصحاب المحال الصغيرة من أماكنهم حتى انه ليبدو أن الازمنة الحديثة تميل الى أن تستبدل بالقسم الادنى المستقل من الطبقة المتوسطة طبقة من الكتبة والبائعين والموظفين تتلقى مرتبات مقابل عملها ·

وأخيرا فان مستر جوزيف شامبرلين ومسـتر لويد جورج اللذين يعتبران أكبر زعيمين سياسيين شعبيين فى السـنوات العشر الاولى من القرن الجديد علما الجماهير أن تفكر فى الاقتصاديات : فحركة اصلاح التعريفة الجمركية التى بدأها الاول فى مايو عام ١٩٠٣ لم تؤد الى تحريك

الفكر الاقتصادى فحسب ، بل وضـــعت ظروف المسألة البريطانية أمام أنظار الامة اذ أن زعمـــاء الحركة كانوا يتحدثون فى اجتماعات الطبقه العاملة عن مشكلة البطالة وحالة العمل السيئة نسبيا ، كما أن العناصر الاساسية للصناعة والزراعة كانت تبحث وتناقش ، وقام الاحرار بحملة ضد الاقطاع وامتلاك المناجم ومجلس اللوردات ردا على حركة اصـــلاح التعريفة الجمركية ٠

وبعد الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٠٦ استمر خطباء الاحرار فى وضع المسائل الاقتصـــاديه والاجتماعية فى المقدمة ، وقد ظهر لويد جورج على أنه المدافع الرئيسى عن التحررية ضد حركة اصلاح التعريفة الجمركيه وضد الاشتراكيين على السواء بعـد اليأس الذى أصابه نتيجة للنمو السريع لحزب العمال ، وقد أعلن لويد جورج فى خطاب ألقاه فى كارديف فى الحادى عشر من اكتوبر عام ١٩٠٦ :

« يجب أن تتذكروا أنه لم تبذل الى الآن أى جهـود حقيقية لمواجهة الرسالة التى يقوم بها الاشتراكيون بين العمال وعندما يبذل ذلك الجهد فمن المؤكد أنه سيلاقى أنصارا حتى بين العمال ٠ ان الادراك السليم يدعو الاحرار والعمال الى العمل معا قدر المستطاع ، ويهيب بنا ألا تسد طريق التقدم بالوقوف فى جماعات تتنازع اليوم حول المرحلة التى تأمل الوصول اليها بعد غد ، اننا فى حاجة الى مساعدة العمـــال فى توجيه سياسة الاحرار ، ولو أن الرجال ذوى الكفاية الذين يحسبون الآن أنهم يقدمون خدمة كبيرة للتقدم بمحـــاولتهم تحطيم الحركة التحررية كرسوا طاقاتهم ومواهبهم لارشاد وتدعيم وتشجيـع الحركة التحررية لأدوا بذلك خدمة أعظم وأبقى للتقدم ، وان لدى كلمة أقولهـــا للاحرار : فأنا أستطيع أن أخبرهم بذلك الشيء الذى سيجعل حركة قيام حزب عمالى مستقل تتحول الى قوة هائلة تكتسح البلاد ، فلو انه اتضح بعد فترة من الحكم أن برلمان الاحرار لم يفعل شيئا لمسايرة الحالة الاجتماعية للشعب بصـــورة جدية وازالة الهوان الذى يلحق بالامة من جراء الفقر والعوز اللذين ينتشران فى بلاد مملوءة بالثروة والغنى ، وأن هذا البرلمان تراجع عن شن هجوم جرىء على الاسباب الرئيسية لهذا البؤس وأبرزها الخمر والنظام اللعين لتملك الارض وأنه لم يحل دون تبديد ثروتنا القومية فى الانفـــاق على التسلح ولم يوفر عيشا كريما للمسنين المحتـــاجين وأنه سمح لمجلس اللوردات أن ينتزع من مشروعات القوانين كل ما تشتمل عليه من فضائل ، فسوف تنبعث صيحة حقيقية فى هذه البلاد تدعو الى قيام حزب جديد ٠ وسوف يشترك فيها الكثيرون منا نحن الذين فى هذا المكان ٠

أما اذا واجهت حكومة الاحرار الاقطاعيين وصانعى الخمور والامراء

بالحزم الذى واجهت به القساوسة ، واذا ما حاولت تخليص الامة من السيطرة المهلكة للاتحاد القائم بين الاحتكاريين ، فسيكون من العبث فى هذه الحالة أن يقوم حزب العمال بدعوة العمال الى ترك الحركة التحرريه التى تحارب فى بسالة لتخليص البـــــلاد من الاخطاء التى أثقلت كاهل العاملين فيها » ٠

وتشكل الافكار الرئيسية التى يشتمل عليهـــا هذا الخطاب مفتاح السر للاعمال التى قام بها لويد جورج بعد ذلك باعتباره وزيرا للماليه اذ أن قيام حزب العمال كان يعنى نهاية حزب الاحرار ، وعلى ذلك فقد كان من واجب زعماء الاحرار أن يوسعوا ويدعموا مذهبهم باتخاذ اجراءات الاصلاح الاشتراكية التى كانوا يعتقدون أنها عملية لان الحركة التحررية كانت قد صارت مجدبة ، وكان لا بد من استعادة خصبها بريها من أنهار الفكر الاشتراكى ٠ وما مشروعات القوانين المالية الصادرة فى الفترة مابين عامى ١٩٠٨ و ١٩١٤ الا ثمرة لتلك الجهود ٠

وقد أدى التمييز بين الدخول التى تكتسب بالعمـــــل والتى ليست كذلك وتحويل الميزانية الى أداة للاصلاح الاجتماعى ، والمناقشات الحاميه التى أثارتها الاجراءات المالية الجديدة والخطب العـــــاطفية الملتهبة التى ألقاها لويد جورج فى مختلف مراكز الطبقات العاملة والدعوة الى الاصلاح الزراعى وما تتضمنه حتما من اشارة الى العقائد الاشتراكية الاساسية . وأخيرا الصراع الدستورى الذى قام بين مجلس العموم ومجلس اللوردات والذى أعاد الى أذهان الامة صـــــور فترات الصراع والازمات الكبيرة فى تاريخ انجلترا ، أدى ذلك كله الى اضافة قوة جديدة الى الدعوة الاشتراكيه وازدياد حالة القلق السائدة فى البلاد ٠

وزاد من حدة ذلك عامل آخر هو الارتفاع المستمر فى الاسعار الذى بدأ اعتبارا من عام ١٨٩٦ ، وأخذ يتزايد بصورة واضحة اعتبارا من عام ١٩٠٧ مما أدى الى انخفاض كبير فى القيمة الحقيقية للاجور ، وقد قامت اللجنة التنفيذية لحزب العمال فى عام ١٩٠٩ باسترعاء نظر المبعوثين فى تقريرها الى المؤتمر السنوى التاسع الذى عقـــد فى بورتسموث الى تلك الحقائق ، كما أنه بعد ذلك بثلاث سنوات أظهرت النشرة الخامسة عشرة للاحصائيات العمالية فى المملكة المتحدة أن الزيادة فى الاجور فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١١ فى خمس حرف رئيسية (البناء والتعدين والهندسة والمنسوجات والزراعة) بلغت ٣١ر٠٪ على حين ارتفعت أسعار الجملة للمواد الغذائية بنسبة ٦ر١١٪ ، كما ارتفعت أسعار تجـــــارة التجزئة فى لندن بنسبة ٣ر٩ ٪ ٠

وفى عام ١٩١٣ أكد تقرير هيئة التجارة عن الاجور وجود التناقض

المؤلم بين الاجور والاسعار ، وبذلك وفر مادة رسمية للدعوة الثورية . وأصبح يبدو أن النصر الانتخابي والوسائل النقابية المألوفة قد انتهيا الى هزيمة اقتصادية ، ولم يفشل الكتاب والخطباء والثوريون في أن يوجهوا القوى المعنوية ضد العمل البرلماني والزعامة النقابية القديمة ، وبدأت أضواء اشتراكية الدولة تخفت أمام قيام السندكالية والاشتراكية النقابية والعمل المباشر .

وقد زادت الحرب العظمى من الخطى التي سارت بها كل تلك الاتجاهات والحركات أو زادت من درجة نضجها ، وقد دعم النظام المالي والتجاري في زمن الحرب عملية التجمع والتركيز الصناعي . وكونت بنوك التضامن وشركات الملاحة ومعامل الكيماويات ومصانع الفحم والحديد والصلب أحلافا فيما بينها أو ارتبطت كل منها بالاخرى . وزاد الاغنياء غنى على حين ازدادت حالة الطبقات المتوسطة سوءا ، وقد أطاحت الحرب في نهاية الامر بالتحررية التي كان لويد جورج يتوقع لها أن تخلص البلاد من الاشتراكية والسياسات العمالية المستقلة .

ولكن جزءا من تكهنات لويد جورج التي أعلنها في الخطاب الذي ألقاه في كارديف تحقق بالفعل ، فقد حذر لويد جورج أنه اذا ما اتضح بعد فترة من الحكم أن برلمان الاحرار لم يفعل شيئا لمسايرة الاحوال الاجتماعية للشعب بصورة جدية وازالة الهوان الذي يلحق بالامة، ولم يحل دون تبديد الثروة القومية في الانفاق على التسلح ، فسوف تنبعث صيحة حقيقية في هذه البلاد تدعو الى قيام حزب جديد ، وسوف يشترك الكثيرون منا في تلك الصيحة فلم يشترك الكثيرون من الراديكاليين في تلك الصيحة فحسب ، بل وانضموا أيضا الى حزب العمال المستقل والى المنظمات الاشتراكية الاخرى حتى ان المثاليين من المفكرين تولوا قيادة الحركة الاجتماعية الثورية ، أما أثر الحرب في رفع الاسعار فأوضح من أن نقول فيه أو نزيد .

وقد أدى التأثير المشترك لكل تلك التطورات الى تحريك العامل الاقتصادي وقيام فاصل بين الطبقات من ناحية واضعاف العمل البرلماني والديموقراطية السياسية المحضة من الناحية الاخرى .

٢ ـ الآثار التعليمية :

وفي الوقت نفسه كان تعليم القسم الاعلى من الطبقات العاملة ينمو بسرعة ، وقد أوجدت الدراسة الابتدائية والمدارس التكميلية وجمعيات المناظرات والطبعات الرخيصة لأحسن الكتب والدعاية الاشتراكية والفصول الدراسية التي كان الاتحاد التعليمي للعمال يديرها والتي

أسست عام ١٩٠٣ ويشترك فيهـــا ألف واحدى وسبعون من النقابات العمالية والنقابات الفرعيه والغرف التجارية بالاضافة الى ثلثمـائة وأربع وثمانين من الجمعيات التعاونية واللجـــان المختلفة وكلية روسكين فى أكسفورد ، أوجدت هذه جميعا جيلا من العمال الشبان يستجيب للتيارات الفكرية العصرية ، وأصبح لدى بريطانيا الآن ما لم يكن لديها من قبل . اذ أصبح لديها عمال مفكرون لهم رغبة قوية فى دراسة الاقتصـــاديات والتاريخ الاجتماعى والعلوم ، ونجد الآن فى المـــائتين والثلاثين فصلا الجامعية التى ينظمها الاتحاد التعليمى للعمـــال حوالى أربعة آلاف طالب منهمكين فى مناهج دراسية تستغرق ما لا يقل عن ثلاث سنوات ، كما أن هناك عدة ألوف أخرى تشترك فى الدراسات القصيرة التى شيدها اثنان من الامريكيين فى عام ١٨٩٩ لاعداد عدد يتردد بين ثلاثين وأربعين شخصا سنويا من أكفى المهندسين وعمال المناجم والسكك الحديدية وذلك بتعريفهم بأسس الاقتصـــاد السياسى والتطور والمنـــطق والتاريخ الصناعى وعلم الاجتماع ، وقد كان طلبة كلية روسكين من بين أوائل العمـــال المفكرين الذين استجابوا للتعاليم النقابية التى نشأت فى أمريكا (الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين) وفى فرنسا (الاتحاد العام للعمل) .

وقد لاحظت عند زيارتى لهذه الكلية فى تاريخ يرجع الى الخامس من مايو عام ١٩٠٥ وجود نوع من الاستياء بين بعض الطلبة بسبب الطريقة التى يدرس بها أساتذة كلية العلوم الاقتصادية اذ كان الطلبة يرغبون فى تعلم الاقتصاديات من كتاب رأس المـــال لكارل ماركس وعلى الاخص الطريقة التى طبق بها نظرية القيمة على العمل ، وقد تحول ذلك السخط الى صراع بعد انتخابات عام ١٩٠٦ وما صاحبهـــا من تحرك مفـــاجىء للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

وقد كون الطلبة الساخطون منظمة منفصلة أسموها «جماعة البلب» ثم انفصلوا نهائيا فى عام ١٩٠٩ وكونوا معهدا خاصا هو « كلية العمل المركزية » (تسمى الآن كلية العمل) أقيم فى أكسفورد فى بداية الامر ، ثم نقل الى لندن بعد ذلك ، ويمكن أن نتعرف روح هذا المعهد وأهدافه من مبادئه الاساسية التالية :

١ — ينبغى أن تقوم الكلية على أساس الاعتراف بتعارض المصالح بين رأس المال والعمل .

٢ — ينبغى أن يكون هدف المعهد هو نشر المعرفة التى لها طبيعة نافعة محدودة مثل التدريب اللازم لاعداد العمـــال للدعاية والدفاع عن مصالح طبقتهم ضد سيطرة آراء الطبقة الحاكمة والنظريات السائدة فى المجتمع الرأسمالى .

٣ — ينبغى أن يمتلك الكلية ويديرها ممثلون عن المنظمات العمالية مثل النقابات العمالية والجمعيات الاشتراكية والتعاونية ، ويعتبر اتحاد عمال مناجم جنوبى ويلز والاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية بمثابة الدعامة الرئيسية التى تقوم عليها كلية العمل على حين تشرف « جماعة البلب » على المناهج وروح التدريس فى الكلية بما يدعم التعليم المستقل للطبقة العاملة كمحاولة جزئية لتحسين وضع العمل فى الوقت الحاضر وللمساعدة على الغاء العبودية التى ينطوى عليهـا نظام الاجور فى نهاية الامر ٠

وقد أقيمت مدارس ثورية للطبقة العاملة فى أسكتلندة وجنوبى ويلز ووسط انجلترا كانت تدرس فيهـا أعمـال ماركس وأنجيلز وديتزجن وكوتسكى ولينين وتروتسكى كما كان المفهوم المـادى للتاريخ وتطبيق ماركس لنظرية القيمة على العمل من الموضوعات المفضلة فى مناهج تلك المدارس ٠

٣ ـ الحركة النقابية الثورية :

ينحصر الفرق بين الحركة النقابية الثورية وبين اشتراكية الدولة أو النظم الجماعية فى تأكيد الأولى للنقاط التالية :

(أ) تأكيد العامل الاقتصادى باعتباره الاساس الاول الذى تقـوم عليه التغييرات والاخلاق الاجتماعية ٠

(ب) تأكيد العداء الاقتصادى بين رأس المال والعمل ٠

(ج) تأكيد ضرورة قيام الطبقات العاملة بالعمل المباشر والنضال من أجل تحررها من نظام الاجور مع اشراف العمال على وسائل الانتاج ٠

(د) ان النقابة العمالية لا الدائرة الانتخابية هى مركز القـوة بالنسبة للعمال ٠

وقد كانت هذه الحركة النقابية الثورية لا تعرف التفاهم ، وكانت وسيلتها العليا فى تحقيق أهدافها هى الحرب الطبقية المسـتمرة التى لا تعرف المهادنة ، ويمكن أن نطلق على مبادىء هذه الحركة اسم « الصورة النقابية للماركسية » ٠

وعلى أية حال فلا ينبغى علينا أن نفترض أن الحركة النقابية الثورية حركة مادية تماما اذ كان لديها مفكرون روحانيون ، ولكنهم كانوا يؤمنون بأن المجتمع الرأسمالى مجتمع مادى ، وعلى ذلك فلا يمـكن بث الدعوة الروحية فى الشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية وانقـاذ الفرد ما لم يتم القضاء على الرأسمالية التى تتخذ من المال والنجاح المالى معيارا لكل شىء ٠

وكان حزب العمال الاشتراكى فى أسكتلندة أول هيئة عملت على نشر الآراء النقابية الثورية فى بريطانيا العظمى ، وقد كان أعضاء ذلك الحزب ينتمون فى بداية الامر الى الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى ولكنهم وقعوا تدريجيا تحت تأثير الحزب الاشتراكى العمالى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وانفصلوا فى نهاية الامر عن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى فى عام ١٩٠٣ ٠

وكان دانيال دى ليون زعيم الحزب الاشتراكى العمالى الامريكى من أنصار الماركسية وقد عمل طويلا من أجل تطبيق النظريات الماركسية على الحركة العمالية الامريكية ، ثم تحول ليون الى القيام بعمل اقتصادى من جانب الطبقات العاملة لشن الحرب الطبقية وتحقيق الاهداف الاشتراكية، ويرجع ذلك التحول الى استيائه من الآثار الفاسدة للسياسة الامريكية التى جعلت القيام بأى عمل برلمانى من جانب الاحزاب الاشتراكية أمرا لا جدوى منه بالاضافة الى ما ترتب عليها من افساد لزعماء النقابات العمالية . وكانت هناك آراء مماثلة قد بدأت تدور بخلد زعماء النقابات العمالية من الاشتراكيين الماركسيين منذ عام ١٩٠٣ ، وأدى ذلك الى تشكيل « الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين » الذى شكل عام ١٩٠٥ واتخذ لنفسه المبادىء التالية :

(أ) انه لايمكن للسلام أن يقوم طالما أن الجوع والعوز يسودان بين الملايين العاملة من أبناء الشعب ، وطالما أن القلة التى تكون طبقة أصحاب الاعمال تستحوذ على كل طيبات الحياة ٠

(ب) انه لا توجد ثمة مصلحة مشتركة بين العمال وأصحاب الاعمال ٠

(جـ) ينبغى أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يدخل الكادحون المجال السياسى والاقتصادى وينالوا كل نتاج عملهم وذلك عن طريق قيام منظمة اقتصادية للعمال لا يكون لها ارتباط بأى حزب سياسى ٠

ومع ذلك فان السياسات البرلمانية لم تستبعد تماما وانما جعلت خاضعة للعمل الاقتصادى العمالى ، ولكن السياسات الحزبية استبعدت فيما بعد ، وتحول الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين الى معارضة العمل البرلمانى حيث أن القيام بعمل برلمانى يتضمن قيام صلح مع الاحزاب السياسية لطبقة أصحاب الاعمال ٠

وقد جادل زعماء الاتحاد العالمى للعمال الصناعيين على أساس أن التنظيم الاقتصادى للعمال فى عدد هائل من النقابات العمالية قد أصبح طرازا قديما لان النقابة العمالية نشأت أساسا فى ظروف الصناعة الفردية

البسيطة نسبيا ، أما فى الوقت الحاضر-فان الصناعة قد تطورت على نطاق واسع جدا وهى تقوم على أساس تضامن قومى ودولى وان الشكل الحديث للصناعة لا يتطلب نقابات عمالية ، وانما يتطلب اتحـــادات صناعية أى منظمات عمالية تكون بالضخامة والاتحاد نفسيهما تمـاما كالحال بالنسبة للصناعة الرأسمالية نفسها ، فينبغى لعمال المناجم وكل العاملين فى هذا الميدان سواء فى ذلك المهندسون ورجال اطفاء الحريق والعمال بصفة عامة أن يشكلوا اتحادا واحدا جامعا لعمال المناجم ، كما ينبغى لعمال النقل أن يشكلوا اتحادا واحدا لهم بدلا من انقسامهم وتفرقهم الى مئات من الجمعيات العمالية المحلية والمركزية التى لها عدد كبير من المكاتب والمسئولين مما يترتب عليه تبديد الطاقة والمال ويؤدى بها الى عدم الكفاية والفشـــل ، وكان تركيز القوى المنظمة للعمل ضرورة ملحة لكى تستطيع الطبقة العاملة مواجهة القوى الموحدة لرأس المال .

وقد تسربت هذه الآراء التى روج لها الحزب الاشتراكى العمالى فى أسكتلندة الى الاعضاء الاذكياء المتحمسين فى النقابات العمالية البريطانية مما ضاعف الغليان الذى تحدثنا عنه فى القسم السابق من هذا الفصل ، وقد ظهرت الاعراض الاولى للروح الجديدة فى تمرد كثير من النقابيين على الموظفين المسئولين فى النقابات حتى انه اعتبارا من عام ١٩٠٨ والاعوام التالية صار من الصعب على المسئولين فى كثير من النقابات العمالية أن يحصلوا على تصديق أعضاء نقاباتهم على الاتفـــاقات والتســـويات التى يدخلون فيها مع أصحاب الاعمال ، وقد تشكلت جماعة البلب فى ظل تلك المؤثرات ، وكانت هذه الجماعة تشكل قسما من الاتحـاد العالمى للعمال الصناعيين .

وقد ساعد تيار السندكالية القادم من فرنسا على تدعيم وتقـــوية الآراء الخاصة بالحركة النقـــابية الصناعية التى تدفقت من أمريكا الى انجلترا عن طريق أسكتلندة : فبعد الهياج الذى أثارته قضية «دريفوس» وخيبة الامل فى الوزير الاشتراكى ميليران تحالف بعض الماركسيين وبعض الفوضويين وحولوا « السنديكات » الفرنسية أو النقـــابات العمالية الى اتحاد ثورى هو « الاتحاد العام للعمل » وكانت السندكالية الفرنســـية تقوم على أساس نظرى وفلسفى أكثر مما كانت الحـال بالنسبة للحركة النقابية الصناعية الامريكية ولكنهما كلتيهما كانتا من حيث الجوهر تمثلان التمرد نفسه على الاشتراكية ، والحركة البرلمانية العمالية وعلى النقابات العمالية التافهة التى يسيطر عليها الموظفون المسئولون فيها .

٤ — حركات الاضراب الجماعى :

كان الأثر الاول لكل العوامل المختلفة التى تكلمنا عنها قيام حالة من عدم الاستقرار العمالى وجدت لنفسها متنفسا فى النمو السريع للحركة النقابية والاضرابات القومية ، وقد كان مجموع عدد الاعضاء المنتمين الى النقابات العمالية البريطانية فى عام ١٨٩٩ يبلغ حوالى مليون وثمانمائة وواحد وستين ألف عضو ، ثم ارتفع ذلك العـــدد عام ١٩٠٩ الى حوالى مليونين وثلثمائة وتسعة وستين ألف عضو ، وأخيرا وصل فى عام ١٩٢٠ الى أكثر من ستة ملايين .

وزيادة على ذلك كان هناك اتجاه واضح نحو توحيد الجمعيـات العمالية الصغيرة فى جمعيات أكبر .

وكانت حركة الاضرابات قد خمدت خلال السنوات الثلاث الاولى من الحرب (١٩١٤ — ١٩١٦) ، ولكنها صحت مرة أخرى فى عام ١٩١٧، وقد تميزت بعض الاضرابات التى قامت فى ذلك العام بطبيعةاشتراكية ثورية .

كما أن الفترة مابين عامى ١٩١١ و ١٩١٣ ســـتظل فترة مشهودة فى تاريخ الحركـة العمـــالية البريطانيـــة اذ شـــهدت المملكة المتحدة خلالها لاول مرة الحرب الطبقية عندما تشابكت الايدى عبر الحـدود وعبر البحار بين عمال المناجم فى ويلز وفى أسكتلندة وبين عمال السكك الحديدية من الانجليز وعمال النقل فى أيرلندا ، وقـد تركت هــذه الانتفاضة برغم فشلها أثرا عميقا فى تاريخ بريطانيا السياسى والاجتماعى، فقد وضع اضراب عمالالنقل الايرلنديين حدا للبؤس الذى كانت تعانيه البروليتاريا فى دبلن وان كان قد أنهى أيضا حماسهم الثورى ، وكانت البيـانات التى أصـدرها لاركن وكونوللى تتميز بروح عالية من التضامن العمالى والاشتراكية والتضحية بالنفس ، ووضعت أسس التحـالف المشـهور بين العمـال الثوريين وجمعية « سبنفين » « وجيش المواطنين » الذين أدوا دورا هاما خلال مأساة عيد القيامة فى عام ١٩١٦ ، وسقط كونوللى مؤلف كتاب (العمل فى التاريخ الايرلنـدى) قتيـلا فى ذلك التمرد .

كذلك كان تكوين التحالف الصناعى الثلاثى بين عمال المنـاجم وعمال السكك الحديدية وعمال النقل فى أبريل عام ١٩١٤ واحدا من الآثار التى ترتبت على التشبع بالاشتراكية الثورية وقد بلغ مجمـوع عدد الاعضاء الذين كان يضمهم ذلك التحالف حوالى مليون ونصـف مليون العامل .

وزيادة على ذلك فان روبرت سيمالى رئيس اتحاد عمال المناجم

فى بريطانيا العظمى والعقل المدبر لهذا التحالف أعرب عن اعتقاده بأنه على الرغم من أن المشروع لا ينوى أن يضم فى الوقت الراهن سوى النقابات الثلاث المشار اليها فانه ربما وجد فيما بعد أن من الافضل توسيع مجال التحالف من أجل المصلحة العامة للعمال فى مجموعهم .

وكان عمال المناجم الذين يشكلون القوة الرئيسية فى التحالف يدعون الى تأميم صناعة التعدين وحاولوا تعريف الرأى العام بضرورة اتخاذ ذلك الاجراء ، وكانت « لجنة الفحم » من بين الوسائل المذهلة التى استخدمت لهذا الغرض ، اذ كانت هذه اللجنة قد تكونت فى ظل التهديد بالاضراب ، وانعقدت فى لندن برياسة سانكى وكان تمثيل العمال فى تلك اللجنة ينطوى على التحالف بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين ، وقد انتقلت مناقشات اللجنة من بحث مسائل الاجور والارباح الى ساعات العمل الى أصل الملكية وتأميم الارض والماركسية، وكان ذلك علامة بارزة فى طريق التطور الاجتماعى ، وقد وقع سانكى وثلاثة من رجال الاعمال على التقرير الاول للجنة الذى أعلن أن النظام القائم للملكية والعمل فى صناعة تعدين الفحم نظام لعين ، وينبغى أن يستبدل به نظام آخر اما بالتأميم واما باتباع نظام للتوحيد عن طريق الشراء القومى وعن طريق الاشراف المشترك .

وأصبح التأميم مسألة ملحة وسوف نرى معناه فى فصل قادم .

٥ ـ نشأة اشتراكية النقابات :

بذل آرثر بنتى و س.ج.هوبسون و ج.د.ه. كول محاولات مشهودة على صفحات صحيفة « العصر الجديد » لتفسير وتوجيه الغليان العمالى وأدى ذلك الى خلق الحركة الاشتراكية النقابية ، وينبغى أن ننظر الى بنتى على أنه رائد الفكرة النقابية الجديدة وان كان هوبسون وكول هما اللذين هيئاها لتناسب الفلسفة الاشتراكية، ويرى كول أن الحركة العمالية الجديدة هى التعبير الاصلى عن رغبة العمال الذين يتمتعون بقسط وافر من الذكاء والحمية فى السيطرة على الانتاج، وهو يجادل قائلا : ان الاحزاب الاشتراكية والعمالية والمدارس الداعية الى النظم الجماعية كانت تنظر الى المشكلة الاجتماعية أولا وقبل كل شىء على أنها مشكلة توزيع الدخل القومى ولما كان التوزيع العادل الذى يستهدف مصلحة العمل أمرا مستحيلا فى ظل النظام الرأسمالى للاقتصاديات فقد اقترح الاشتراكيون والزعماء التقدميون للعمال تحويل وسائل الانتاج من الرأسمالية الخاصة الى الدولة وكانت سياستهم هى تأميم الاحتكارات وكانوا يتطلعون الى حكومة غير متحيزة تسيطر على

الصناعة وتنظمها ، وتضمن للعمال نصيبا مناسبا من الثروة التى ينتجونها مع تحميل الصناعة اتاوات لمصلحة الضعفاء والعجزة .

ومن ناحية أخرى فان السندكالية كانت تطالب للعامل لا بمجرد أجور أعلى فحسب بل وطالبت أيضا بما أسمته السيطرة على الصناعة: فقد طالبت بالنظر الى الناس لا على أنهم مواطنون أو مستهلكون فحسب، بل على أنهم أساسا منتجون ، وطالبت بضرورة النظر الى عملهم على أنه الحقيقة الجوهرية فى حياتهم .

وقد ظهر هذا الاتجاه حتى فى النقابات العمالية القديمة لانه على الرغم من أن الاجور كانت لاتزال هى المسألة السائدة فى المنازعات مع أصحاب الاعمال فقد برزت الى المقدمة مجموعة أخرى من المنازعات تتعلق بأحوال العمل وتحديد ساعات العمل وتشغيل غير المنتمين الى النقابات العمالية ، وباختصار مسائل تتعلق بعملية الانتاج وهى التى ظلت طويلا تعتبر مجالا مقصورا على طبقة السادة ، وينبغى تطوير هذا الاتجاه نحو تحويل النقابة العمالية من مجرد المساومة على الاجور الى وحدة حية للانتاج حتى يصل الى الكمال .

ومن وجهة النظر هذه فان النقابات العمالية كانت بمثابة نواة التمثيل الصناعى فى المستقبل وان النظم الجماعية لتشكل البيروقراطية الصناعية . أما السندكالية فتؤدى الى الديموقراطية الصناعية ، واذا ماكان العمال يرغبون فى تحسين أحوالهم فينبغى عليهم أن ينسقوا قواهم وينظموا أنفسهم على أساس النقابية الصناعية ويستخدموا سلاح الاضراب ، حيث ان العمل السياسى لايستطيع أن يحقق سوى القليل وربما لايحقق شيئا على الاطلاق : فالاصلاحات التى قام بها الاحرار اعتبارا من عام ١٩٠٦ والاعوام التالية لم تفعل فى الواقع أى شىء لتحسين احوال العمل على الرغم من كل ما أضفاه السياسيون عليها من ثناء ، أما فترة الاضراب مابين عامى ١٩١١ و ١٩١٣ فقد رفعت الاجور وحسنت أحوال العمال وزادت من هيبة الطبقة العاملة المنظمة بمقدار يفوق كثيرا كل ما كان يمكن أن يحققه مايسمى بتشريعات الاصلاح الاجتماعى . واذا كان الاضراب قد فشل أحيانا فيرجع ذلك الى الطراز القديم لتنظيم النقابات العمالية ، فلقد ولى زمن النقابات الصغيرة وينبغى مواجهة الصناعات الكبيرة بنقابات عمالية أكبر .

وبينما يخصص كول جزءا كبيرا من كتابه لاعادة النظر فى الحركة العمالية فى فرنسا وأمريكا وألمانيا بغية اقتفاء آثار الاتجاهات الجديدة فان مؤلف كتاب « النقابات القومية » يقتصر على معالجة الحركة العمالية والاحوال الاقتصادية فى بريطانيا العظمى وحدها ، وكان مؤلف

ذلك الكتاب ومحرره قد نهلا من ينبوع الماركسية مما أكسب الكتاب وحدة وتسلسلا منطقيا لا يتوافران في كثير من الكتابات البريطانية وينبغي اعتبار ذلك الكتاب وثيقة من أهم الوثائق الخاصة بعدم الاستقرار العمالي الذي ساد الشئون الداخلية البريطانية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٣ وينبني النقد الذي يشتمل عليه الكتاب على النمط السندكالي للماركسية ، ثم تأتي بعد ذلك القوة المنطقية التي لا تضعف والتي تشابه تلك التي تتميز بها كتابات كارل ماركس ويشتمل الاسهام الايجابي لهذا الكتاب على عناصر عدة : فهو يصور الامة أكثر مما يصور طبقة معينة ، وهو يقدم الخطوط العريضة للتطبيق العملي للآراء السندكالية على الحياة الاقتصادية البريطانية ويمكن تلخيص الآراء الرئيسية السلبية والايجابية التي كان يشتمل عليها كتاب « النقابات القومية » وصحيفة « العصر الجديد » في عامي ١٩١٢ و ١٩١٣ على النحو التالي :

لقد كان العمال البريطانيون منهمكين طوال أجيال ثلاثة في نضال من أجل التحرر ولكنهم لم يدركوا قط المعنى الكامل لهدفهم ولم يدركوا أن التحرر معناه النجاة من عيش ملئ بالاضطهاد والشر والبدء في طريق صحيح للحياة • ولقد كان العمل هو أساس الحياة الاجتماعية ، ومن ثم فقد ترتب على ذلك أنه اذا ماكانت الظروف التي تتحكم في العمل سيئة فلا بد أن تكون طريقة الحياة كلها سيئة ولا بد أن يكون المعنى الحقيقي للتحرر هو أن يستبدل بتلك الظروف خطة جديدة للعمل ، ولقد كانت الظروف التي تتحكم في العمل تشكل نظام الاجور الذي كان نوعا من أنواع العبودية وعلى ذلك فان النضال من أجل التحرر ينبغي أن يستهدف الغاء نظام الأجور وبدلا من ذلك بدد العمال طاقاتهم في نضال من أجل الحصول على أجور أعلى ومن أجل تحسين نظام الاجور ، بل ان الاشتراكيين أنفسهم سواء في ذلك أعضاء الحزب الاشتراكي الديموقراطي وأعضاء الجمعية الفابية وأعضاء حزب العمال المستقل لم يحاربوا قط في ثبات ضد نظام الأجور ، بل لقد ذهب بعضهم الى حد معارضة العمل الاقتصادي من جانب العمال والبحث عن الخلاص في البرلمان على أساس أن القوة السياسية ستؤدي الى القوة الاقتصادية برغم أنه يتضح من أبرز دروس التاريخ أن الاقتصاديات تسبق السياسة • ولقد مرت الحركة العمالية البرلمانية بتجربة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة : ففي خلال الموجة الاولى من الرضا الغامر الذي أعقب الانتخابات العامة في عام ١٩٠٦ والاحترام الواضح الذي لاقاه حزب العمال في ذلك الوقت اعتقد عدد كبير من العمال أن التحرر بات وشيكا ، وقد عومل ممثلو العمال باحترام فريد في نوعه خلال دورتي البرلمان الاولى والثانية ، ولكن لم يلبث أن حدث تغير واضح

خلال الدورة البرلمانية الثالثة ،وبدأت مشاعر مجلس العموم تقســو بصورة واضحة على حزب العمال ، ثم قوبل الحزب بالانكار الفعلى منذ عام ١٩١٠ ، وأصبحت الحركة العمالية فى خارج البرلمان عاملا أكثر أهمية مما هى الحال فى داخل البرلمان ، فماذا كان معنى ذلك التحول ؟

فى الفترة مابين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٠ أو بمعنى آخر خلال السنوات العشر الاولى من تاريخ حزب العمال كانت الارباح والفائدة والريع وتكاليف المعيشة ترتفع على حين كانت الأجور الحقيقية تنخفض ، بل ان معـــدل الزيادة فى الاجور الاسمية نفسها كان يقل كثيرا عنه فى الأرباح ، وذلك على الرغم من كل مايسمى بالاصلاحات الاجتماعية والانتصارات العمالية فى الميدان البرلمانى ، وطبقا لتقرير هيئة التجارة عام ١٩١٣ وهو الذى يعطى تفاصيل خاصة عن الايجارات وأسعار التجزئة والاجور فى الفترة مابين عامى ١٩٠٥ و ١٩١٢ ، ارتفعت الاسعار بمقدار ١٣ر٧ ٪ وارتفعت الاجور بمقدار يتردد مابين ٢ ٪ و ٥ر٥ ٪ على حين زاد دخل الرأسماليين بمقدار ٢٢ر٥ ٪ سنويا ، وكانت هذه فترة الانتصارات العمالية فى البرلمان وفترة الاصلاح الاجتماعى الذى ادعى واضعوه بأنه لم يسبق له مثيـــل فى تاريخ التشريعات !

ولم يفاجأ السندكاليون أو الاشتراكيون النقابيون بذلك التناقض بين الانتصارات السياسية والفشل الحقيقى الذى كانت نتيجته السريعة خسوفا كليا أصاب حزب العمال فى البرلمان لانهم كانوا يعلمون سلفا أن البرلمان كان يستجيب دائما للقوة الاقتصادية ولا يبالى الضعف الاقتصادى واذا كانت الطبقة العاملة تريد القوة السياسية فينبغى عليهـــا أولا أن تكتسب القوة الاقتصادية فى المصنع والمنجم والحقل فأولئك الذين يمتلكون مصادر الثروة ويسيطرون عليها يشرفون أيضا على العمـــل الذى ينتج الثروة ، وباشرافهم على العمل يسيطرون على أساس المجتمع وبنـــائه السياسى العلوى ، والعمل لايمكن أن يستحوذ على أية قوة اذا ترك نظام الاجور دون أن يمس لان هذا النظام يعتبر أقوى عامل فى تدعيم السيطرة الرأسمالية ، فقد كان العامل يشترى بأجر يكفى مجرد البقاء على حين كانت كل الثروة التى ينتجها تئول الى أصحاب الأعمال حتى ان نصف الدخـــل القومى كان يبتلعه خمس السكان فقط • ولقد كانت القوة الاقتصادية ومعها كل القوة السياسية والاجتماعية تكمن فى الثروة والملكية فكيف اذن كان حزب العمال البرلمانى الذى فشل فى مهاجمة الاجور يستطيع أن يستحوذ على القوة ؟ من الواضح أنه لم يكن يستطيع ذلك •

وكانت هناك طريقة واحدة لتحطيم نظام الأجور وهى اصرار العمال على ألا يبيعوا عملهم مقابل أجر ، اذن فليتوقف العمال عن انفاق أموالهم

على العمل السياسى وعلى الاضرابات التى تستهدف مجرد تخفيف الشرور الرأسمالية ، ولينفقوا تلك الاموال على تنظيم أنفسهم بصورة كاملة قدر المستطاع حتى يحتكروا العمل ، وبذلك يكون هناك جيش العمال الذى يمتلك العمل الحى الذى يخلق القيمة من جانب والطبقة الرأسمالية التى تملك آلات الانتاج الميتـــة من جانب آخر . وسوف يؤدى ذلك الموقف الى صراع طويل عنيف تنتصر فيه الأغلبية فى النهاية اذا ماأحسن تنظيمها وأحسنت قيادتها وتوحدت تماما .

وسوف يضطر أصحاب وسائل الانتاج الميتة الى أن يسلموها للدولة مقابل تعويضات تتكون من راتب سنوى معقول مدة جيلين ، وبعد ذلك ستقوم الدولة باعتبارها وصية على المجتمع كله بتأجير وسائل الانتـــاج لنقابات صناعية مناسبة يبلغ عددها حوالى خمس عشرة نقابة ، وتغطى غالبية هائلة من العمال اليدويين والذهنيين ، وتقوم تلك النقابات بانتاج وادارة واستبدال منتجاتهم وتحيل الصعوبات والمشاكل الى لجنة عامـــة للنقابات الاتحادية التى يقوم بانتخابها المؤتمر السنوى للنقابات الصناعية ونواة هذه النقابات الصناعية موجودة من قبل ، وهى النقابات العمالية ، وكل ماتحتاج اليه هو أن تركز طاقاتها على ما يأتى :

(أ) تنظيم كل العاملين فى النقابات الصناعية كوســـيلة ونواة لاشتراكية النقابات .

(ب) أن يكون هدف وغاية الحركة النقابية هو الغاء نظـــام الأجور وامتلاك الدولة لجميع الأصول الصناعية .

وقبل أن نواصل توضيح النظريات الخاصة باشتراكية النقـابات قد يكون من الأجدى أن نحدد طبيعة النقابة القومية فالنقابة القوميـــة اتحاد لكل العمل من جميع الانواع من ادارى وتنفيذى وانتـــاجى فى أية صناعة معينة وهى تضم أولئك الذين يعملون بأذهـــانهم وأولئك الذين يساهمون بقوة العمل ، ومن حق الجميع من اداريين وكيماويين وعمال مهرة وغير مهرة أن يشتركوا فى عضويتها .

وقد اكتسبت اشتراكية النقابات الـكثير من القوة من كتاب كول «الحكم الذاتى فى الصناعة» (١٩١٧) الذى يعتبر امتدادا لكتابه الاول .

ويختلف كول عن الماركسيين الذين كانوا يعتقدون أن الدولة ماهى الا جهاز تنفيذى للطبقة الحاكمة ، وأن الدولة سوف تختفى عند الاطاحة بالرأسمالية ، كما يختلف عن الفوضويين الذين يسيرون على فلسفةقانون الطبيعة ، فيعتقدون أن الدولة والحال كذلك هى أساس الشر. يختلف كول عن هؤلاء وأولئك فى أنه يعرف الدولة بأنهـا النظام السياسى والحـكومى للمواطنين على اعتبار أنهم مستهلكون ، والمجتمع الذى تعتبر الدولة منظمة

حكومية خاصة به يتكون من عدد معين من الأفراد يعيشون فى منطقة جغرافية معينة ويجاور أحدهم الآخر ، ويرغبون فى الافادة والتمتع بجميع الأشياء التى تؤثر عليهم تأثيرا متساويا كمستهلكين ، وينبغى للدولة أن تعمل على جعلهم قادرين على أن يشبعوا تلك الرغبة ، واذا ماكانت الدولة نوعا من الرابطة بين المواطنين كمستهلكين فقط ووظيفتها الصحيحة هى حراسة مصالحهم فلا يمكن أن تكون لديها المؤهلات ولا السلطات لمعالجة مصالح المواطنين باعتبار أنهم منتجون أو متدينون . ويقول كول : ان الدولة لايكون لديها مؤهلات مماثلة فى مثل تلك المسائل التى تؤثر فى الناس بطرق مختلفة طبقا لاحتمال أنهم من عمال المناجم أو عمال السكك الحديدية ومن الكاثوليك أو البروتستانت ، وفى العادة يثار السؤال التالى :

لماذا تكون الدولة لديها المؤهلات للتعامل مع المستهلكين وحدهم دون المنتجين ؟

والاجابة عن هذا السؤال اذا ماكنت قد فهمت المؤلف فهما صحيحا هى أن المواطنين كمستهلكين تكون لهم مصالح متماثلة فهم جميعا يرغبون فى متابعة عملهم دون ماازعاج واستخدام الآلة البخارية والمبادلة على خدماتهم ومنتجاتهم والتمتع بفرص العبادة والترفيه واشباع احتياجاتهم البدنية والذهنية .

ومن الناحية الأخرى فان المواطنين كمنتجين أو أتباع عقيدة دينية لاتكون لهم مصالح متماثلة بأية حال ، وعلى ذلك فلا يمكن أن تكون لهم المنظمة نفسها أو الجهاز الذى يتولى تنظيم شئونهم ، والواقع أن المواطنين كمنتجين ينقسمون الى جماعات مختلفة ومتنوعة يكون أو قد يكون لكل منها رابطة خاصة به تكون مؤهلة لان تتولى معالجة المصالح الخاصة بالجماعة ، وعلى ذلك فان الدولة تبدو على أنها فى الواقع احدى المنظمات الكثيرة التى فى المجتمع ، وقد تكون أوسع تلك المنظمات جميعا ، ولكنها ليست أعلاها بأية حال .

ولما كانت القوة الاقتصادية تسيطر على السياسة وبما أن الدولة رابطة سياسية فان ذلك يستتبع أن الدولة قد ينظر اليها على أنها تابعة للروابط الخاصة بالمنتجين ، ومهما يكن من أمر فان الدولة ليست المنظمة العليا فى المجتمع ، واذا كان الامر كذلك فان نظرية سيادة الدولة تتهاوى الى الارض .

والهدف من ذلك الجدل هو أن كول يتوق الى أن يضع كل الروابط القومية على قدم المساواة بعضها مع بعض أو يتوق الى أن يحصل للنقابة القومية على الحقوق والسلطات التى كانت من حق الدولة وحدها .

٦ ـ التأميم والاشراف على الصناعة :

كان أول نتاج للغليان الثورى الاجتماعى مطالبة النقابات العمـالية بالاشراف على الصناعة مع تأميمها ، وهذا المطلب يتضمن حـلا وسطا بين الديموقراطية الاجتماعية وبين السندكالية ، وقد بدأ هذا المطلب يصبح ملموسا فى أثناء الحرب العالمية الاولى ثم أخذ يزداد فى أهميته وانتشاره بعد ذلك ٠

ومنذ احياء الاشتراكية فى عام ١٨٨٠ الى حوالى عـام ١٩٠٩ كان تأميم الارض ووسائل الانتاج هو الهدف الرئيسى والغاية النهائية للدعاية الاشتراكية ، ولكن هذا المطلب صيغ فى عبارات عامة ، وكان القليلون جدا من الاشتراكيين هم الذين كلفوا أنفسهم مشقة تعريف معنى كلمـة التأميم وكيفية تطبيقه وفى الوقت الذى كان فيه هناك اتفاق عـام حول الرأى القائل بأن الدولة ينبغى أن تمتلك وسائل الانتاج على اعتبار أنها تمثل الأمة كان الاشتراكيون ما عدا القليلين منهم يختلفون حول المسألة الخاصة بمن الذى ينبغى أن ينظم ويقود عملية الانتاج ؟

ويمكن أن نعثر على أول أثر لهـذا المطلب لا بصورته المثالية بل باعتباره اقتراحا عمليا فى موجة الغليان الثورى عام ١٨٤٩ عندما طالب بيتر شامبرلين بتأميم بعض الاراضى والمناجم ، وكان الداعية الثـانى للتأميم هو تشارلز هول الذى طالب بأن تكون الدولة هى المالك الشرعى الوحيد للأرض وينبغى أن تقوم بتقسيمها الى أنصبة متساوية على السكان العاملين بالزراعة أو الغالبية العظمى من الأمة ، ومع ذلك فلا يبدو أن هول كان يؤيد قيام الدولة بالادارة ، وانما كان يرغب فى أن تدفع الايجارات الى الدولة ، ويمكن تطبيق هذه الملاحظات نفسها على برنامج التأميم الذى وضعه برونتير أوبرين الذى كان يقوم على شراء الارض من الاقطـاعيين وتوطين الفلاحين فيها على أن يدفعوا الايجارات الى الدولة الأمر الذى اذا استند الى حق التصويت الانتخابى لجميع البالغين من الرجـال أدى الى الديمقراطية ٠

ومنذ عام ١٨٨٢ شاع استعمال لفظ التأميم ، ففى تلك السنة نشر الفريد زوسيل والاس كتيبا عن تأميم الارض ، وأعاد هـ ٠ م ٠ هايندمان نشر محاضرة سبنس التى ألقاها فى نيو كاسل وأعطاها العنوان التـالى (تأميم الارض) على الرغم من أن سبنس كان لابد أن يتبرأ منها لانه كان يريد أن تكون الارض ملكا لسكان «الكميون» لاملكا للدولة، وقد أعلن والاس فى وضوح أنه كان يرغب فقط فى أن يرى الدولة مالكة للأرض لا أن يراها تدير الزراعة ٠

ولم يكن هايندمان والمنظمات التى أقامها وهى الاتحاد الديموقراطى والاتحاد الاشتراكى الديموقراطى واضحين فيما يختص بمعنى التـــأميم ومجاله ، فقد كان لفظ التأميم مستخدما فى برامجهم المختلفة التى نشرت فى الفترة مابين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٥ بمعنى أنه ملكية الدولة وادارتهـا وبمعنى أنه ملكية الدولة فقط ، وقد استخدم برنامج الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى لفظ التأميـــم وهو يعنى «الســـيطرة عن طريق دولة ديموقراطية» .

والواقع أن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى لم يكن يفرق على الاطلاق بين التأميم وتطبيق الاشتراكية ، وفيما يتعلق بالمسائل النظرية كان حزب العمال المستقل وحزب العمال يعتمدان اما على الجمعية الفابية أو عـلى كتابات رامزى ماكدونالد الذى كان كما رأينا من أنصار اشتراكية الدولة.

أما سيطرة العمل على الصناعة فلم تكن موضع تفكير وكان المعتقد أن التحكم فى الدولة الديموقراطية وفى المجالس البلدية عن طريق الناخبين يشكل ضمانا كافيا ضد الاجراءات التعسفية من جانب الســلطات التى تتولى الادارة .

وقد غيرت الدعوة التى قام بها النقابيون الثوريون وأنصار العمـل المباشر بالاضافة الى الدعاية التى قام بها أنصار اشتراكية النقـــابات ونشاط أنصار سيدنى ويب من مفهوم التأميم ومذهب اشتراكية الدولة اعتبارا من عام ١٩١٠ ، وبدأ المطلب الخاص بالسيطرة على الصناعة بوساطة العمال أنفسهم عن طريق اللجان والمجالس الصناعية يلقى شعبية تتزايد بسرعة ، وأصبح التأميم واشتراكية الدولة ينظر اليهما على أنهما شــكل آخر للرأسمالية لاأفضل منها بأية حال مالم يكن يصاحبه سيطرة مشتركة على الصناعة بالمنظمات العمالية .

وقد ساهمت الحرب العـــالمية الاولى التى ضاعفت من قوة جميع الحركات الثورية فى جميع أنحاء العالم ، ساهمت بقدر كبير فى الانتشار السريع للطلب الخاص بالسيطرة على الصناعـــة ، وكانت حركة مديرى المحال تعبيرا جزئيا عن هذا المطلب وكان اضراب «كلايد» فى فبراير عام ١٩١٥ المظهر الاول لهذه الروح الجديدة ، اذ تحولت لجنة الاضراب الى لجنة العمال ، وقلد هذا النموذج فى مدن صناعية أخرى وحلت لجان العمـــال ولجان مديرى المحال محل اللجان التنفيذية القديمة للنقابات العماليـــة وشكلت من نفسها مراكز لحركات الاضراب الواسعة فى عام ١٩١٧ .

ومنذ عام ١٩١٥ بدأت المؤتمرات السنوية للنقابات العمالية تنظر الى مسألة اشراف العمال على الصناعة على أنها خطوة عمالية الى الامام نحو

مفهوم أعلى للعدالة الاجتماعية ، فقد تمت الموافقة بالاجماع فى مؤتمر النقابات العمالية فى بريستول عام ١٩١٥ على القرار التالى الذى تقدمت به اتحادات عمال البريد .

«يرى هذا المؤتمر أن تأميم الخدمات العامة لايستلزم افادة العمال والطبقات العاملة مالم يكن يصاحبه اشراف ديموقراطى يتزايد باستمرار ، على أن يتم هذا الاشراف عن طريق العمال والممثلين البرلمانيين لهم » .

كما أنه فى مؤتمر النقابات العمالية فى برمنجهام عام ١٩١٦ هاجم هارى جوسلبنج رئيس المؤتمر فى خطاب الافتتاح الأوتوقراطية الصناعيه وطالب بأن يكون للعمال نصيب فى ادارة المصانع ،وأعلن أن الديموقراطية الصناعية هى السبيل الوحيد الى الأمن الاجتماعى ، كذلك قام هذا المؤتمر نفسه بدعوة الحكومة الى تأميم السكك الحديدية ومنح نقابات عمال السكك الحديدية نصيبا من ادارتها بالقدر الذى يكفى أن يجعل لهم صوتا فى الاشراف على ظروف معاشهم وعملهم ، وقد طالب الاتحاد القومى لعمال السكك الحديدية فى عام ١٩١٧ بأن تتم ادارة السكك الحديدية المؤممة والاشراف عليها بصورة مشتركة بوساطة الدولة وممثلين عن عمال السكك الحديدية ، كما تقدم المؤتمر السنوى لاتحاد عمال المناجم بطلب مماثل فى عام ١٩١٨ اذ اتخذ المؤتمر القرار التالى :

«لقد حان الوقت فى تاريخ صناعة تعدين الفحم البريطانية لكى تتحول هذه الصناعة بأسرها لمصلحة الامة كلها من الملكية الخاصة والاشراف الخاص الى ملكية الدولة واشرافها مع قيام اشراف وادارة مشتركة بوساطة العمال والدولة » .

وقد كان مشروع قانون تأميم المناجم والمعادن الذى قام اتحاد عمال المناجم بصياغته عام ١٩١٩ ينبنى على هذا المبدأ نفسه ، وهو أن يشترك العمال والدولة فى ادارة صناعة التعدين .

وهكذا كان مطلب التأميم والسيطرة على الصناعة هو النتاج الايجابى للاضطراب والغليان اللذين سادا السنوات العشر الاخيرة .

الفصل الثامن عشر
العمال فى مجال السياسة

١ ـ ماحققه العمل البرلمانى :

ان العمل الاقتصادى من جانب العمال هو التربة التى تنمو فيها الآراء الثورية لانه يمس الانحرافات الاساسية للطبقات فى المجتمع الحديث وهو قادر على أن يضع القوى بعضها ضد بعض وهو يهتز مع الحياة نفسها وصراعاتها من أجل التقدم والتجديد ، وهو يقود حملة كاملة ضد الأنماط التقليدية للفكر والقول، وعندما نترك مجاله الملتهب الى العمل البرلمانى فاننا نجد أنفسنا مرة أخرى قد ارتبطنا بسرعة بسلسلة الاستمرار التى تتعلق بتحسين الاحوال وازالة أسباب الشكوى وادخال اجراءات الاصلاح ٠

وقد أضعفت اجراءات الاصلاح التى قام بها الاحرار (١٩٠٦ـ١٩١٣) والتى عبر عنها مشروع قانون المنازعات التجارية عام ١٩٠٦ ومشروع قانون تعويض العمال عام ١٩٠٧ ومشروع قانون معاشات المسنين عام ١٩٠٨ ومشروع قانون تحديد ساعات العمل فى المناجم بثمانى ساعات عام ١٩٠٨ ومشروع قانون هيئات التجارة عام ١٩٠٩ ومشروع قانون التأمين القومى عام ١٩١١ ومشروع قانون مناجم الفحم عام ١٩١٢ ومشروع القانون الخاص بالبرلمان عام ١٩١٢ ومشروع قانون النقابات العمالية عام ١٩١٣ ، كل هذه الاجراءات الاصلاحية أضعفت من استقلال حزب العمال البرلمانى وعرضته للنقد من جانب السندكاليين والاشتراكيين الثوريين ، ولم يكن حزب العمال الذى يتكون من العمال الاحرار والمصلحين الاجتماعيين والديموقراطيين والاشتراكيين يملك الا أن يؤيد حكومة الاحرار التى أضافت اجراءات الاصلاح الى كتاب التشريعات عاما بعد عام ٠

وعلى الرغم من أن مشروعات القوانين المختلفة التى ذكرناها لاقت هجوما عنيفا من جانب العناصر الثورية فى الحركة الاشتراكية العمالية فان الكثير من زعماء النقابات العمالية اعتبروا أنها تعود بالخير على الطبقة العاملة وكان لابد أن يقاوموا أية معارضة جدية لها من جانب ممثلى العمال فى البرلمان ، ومن الصعب أن يكون هناك شك فى أن قوانين الاصلاح

الصادرة مابين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٣ أدت الى تحسن فى أحوال العمل .

وقد ساعدت هذه التحسينات وأمثالها الطبقات العاملة على بناء منظمات قوية واقامة أحلاف صناعية ودراسة خطط بعيدة المدى للمستقبل. وقد ارتفع مستوى الحياة بأكمله بعناصره المادية والمعنوية والفكرية .

ولم يكن الهجوم الذى وجه الى حزب العمال فى الفترة مابين عامى ١٩٠٨ و ١٩١٣ بأنه أقام معاهدة تحالف سياسى مع الاحرار خاليا من الاساس لان غالبية الاعضاء التسعة والثلاثين الذين كانوا فى ذلك الوقت يكونون المجموعة العمالية البرلمانية كانوا قد تم انتخابهم بمساعدةأصوات الاحرار ، وكانت عملية انفصام الحركة العمالية عن الحركة التحررية عملية طويلة ومؤلمة .

وكانت أضعف نقطة فى الحركة العمالية هى صحافتها : فمنذ أكتوبر عام ١٩١٢ كان لحزب العمال صحيفة خاصة به هى صحيفة «دايلى سيتيزن» التى كانت تصدر فى منشستر ولندن ، وكان يقوم بتحريرها فرانك ديلتون ، وقد كانت هذه الصحيفة أساسا صحيفة سياسية نقابية تدافع بمهارة عن مصالح العمال فى منازعاتهم مع أصحاب الاعمال ، وكانت تؤيد الديموقراطية فى الناحية السياسية وتؤيد الاصلاح الاجتماعى فى الشئون الصناعية ، ولكنها لم تكن تحظى بتأييد الجماهير العاملة ، وأخيرا توقف صدورها فى يونيو عام ١٩١٥ غير أنها لم تترك أى فراغ لانها لم تكن لها صفة مميزة خاصة بها .

وفى خلال الحرب العالمية الاولى ساعد أعضاء البرلمان العماليون على اضافة القرارات القديمة التى كانت مؤتمرات النقابات العمالية وحزب العمال قد اتخذوها الى سجل التشريعات وأبرزها تلك التى تتعلق بانشاء وزارة للعمل ووضع حد أدنى للأجور الزراعية وتطبيق الديموقراطية على حق التصويت الانتخابى .

ومن المحتم أن تصبح وزارة العمل (أنشئت فى ديسمبر عام ١٩١٦) مركزا للاحصاءات والأبحاث المتعلقة بجميع المسائل التى تمس الاشتراكية وتتوقف أهمية هذه الوزارة على مقدرة الوزير الذى يتولاها وآرائه ، أما وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (يوليو عام ١٩١٧) فقد أدى الى رفع مستوى المعيشة لطبقة من العمال كانت لو تركت لنفسها لاتستطيع أن تفعل الا القليل جدا لتحسين أحوالها ومركزها .

وكان القانون الخاص بالتمثيل البرلمانى للشعب (فبراير عام ١٩١٨) تكملة للثورة الديموقراطية التى بدأت عام ١٦٨٨ والتى من أجلها قامت

المظاهرات فى بيترلو عام ١٨١٩ والتى كان أنصار حركة ميثاق الشعب يتوقون اليها فى حماس بالغ ٠

ويحكى هذا القرن الذى مر مابين أحداث بيترلو وقانون الانتخابات الاخير القصة المؤثرة لصحوة العمال ، ويمكن أن نطبق الشىء نفسه على موقف الطبقات الحاكمة تجاه العمال فى أثناء الحرب مع نابليون وفى أثناء الحرب العالمية الاولى : فمنذ قرن مضى عوملت الطبقات العاملة معاملة العبيد وحرم عليهم التطوع فى الحرب ٠ أما فى الفترة مابين عامى ١٩١٥ و١٩١٨ فكان ممثلو العمال يتولون مناصب الوزراء والمناصب الحكومية ويعملون كمبعوثين خصوصيين ومشرفين على المواد الغذائية والتموين اللازم للأمة ٠٠

وعندما تكونت الحكومة الائتلافية (مايو عام ١٩١٥) عين آرثر هندرسون زعيم الحزب العمالى فى مجلس العموم رئيسا لمجلس التعليم ، كما عين وليام بريس (من عمال المناجم) فى منصب وكيل وزارة الداخلية ، وعندما أعيد تنظيم الحكومة فى ديسمبر عام ١٩١٦ وأصبح لويد جورج رئيسا للوزراء دخل آرثر هندرسون وزارة الدفاع وأصبح جون هودج (من عمال الصلب) أول وزير للعمل ، وكان هذا الزحف العمالى المظفر أثرا من آثار التطور الصناعى فى القرن التاسع عشر ٠

٢ ـ موقف حزب العمال تجاه الشئون الخارجية والحرب :

لقد اتبعت منظمات الطبقة العاملة التقاليد التى كانت تسيطر عليها الراديكالية فى أواسط عصر فيكتوريا ، فكانت تتوق الى السلم والنيات الدولية الطيبة ونزع السلاح واتباع وسيلة التحكيم واستنكار التسلح وسياسة الحرب والقيام بمظاهرات التأييد للقوميات المضطهدة ٠

وفى عام ١٩٠٣ انضم حزب العمال الى المكتب الاشتراكى الدولى ، وبعد ذلك بسنوات قليلة عندما دخلت العلاقات بين ألمانيا والحكومات البريطانية فى مرحلة حرجة كانت وفود الطبقة العاملة البريطانية تقوم بزيارة ألمانيا ، كما كانت الوفود الألمانية تشهد مؤتمرات النقابات العمالية وحزب العمال ، كذلك كان ممثلو العمال فى البرلمان يراقبون بخوف متزايد التطور الخطير للتوتر بين الدولتين ٠

وفى المؤتمر السنوى الثانى عشر لحزب العمال والذى عقد فى الاسبوع الأخير من يناير عام ١٩١٢ فى برمنجهام تمت الموافقة على التذييل التالى :

« ان هذا المؤتمر اذ يؤمن بأن سياسة معاداة ألمانيا التى يتبعها سير ادوارد جراى باسم الحكومة البريطانية تسبب زيادة التسليح وسوء النية الدولية وخيانة القوميات المضطهدة فانه يحتج بشدة على هذه

السياسة ، ويرى المؤتمر أن هذه السياسة قد وصلت بالحكومة الحالية الى حد المخاطرة بالدخول فى حرب مع ألمانيا لمصلحة الممولين الفرنسيين فى مراكش والى التجاوز عن اعتداء ايطاليا على طرابلس والسرقة الروسية فى منغوليا ، وجعلتها تضع يدها فى يد روسيا للقيام بهجوم على استقلال ايران » .

وعندما رد رامزى ماكدونالد زعيم حزب العمال فى البرلمان على البيان المشهور الذى ألقاه سير ادوارد جراى فى الثالث من أغسطس عام ١٩١٤ حول الموقف الأوروبى بصفة عامة حث ماكدونالد بقوة على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل الابقاء على حياد بريطانيا .

وفى السابع من أغسطس أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب العمال الخطاب التالى وهو موجه الى الهيئات المنضمة الى الحزب :

« اننا نرجو أن يكون قد بلغكم أن اجتماعا خاصا للجنة التنفيذيه القومية لحزب العمال قد عقد فى الخامس والسادس من أغسطس للنظر فى الأزمة الاوروبية وتقرر ارسال القرارات التالية الى كل المنظمات المنضمة للحزب :

« ان الصراع بين الامم الاوروبية والذى تشترك فيه هذه البلاد انما يرجع الى اتباع وزراء الخارجية سياسات دبلوماسية تستهدف ايجاد توازن للقوى وان سياساتنا القومية القائمة على التفاهم مع فرنسا وروسيا لن تؤدى الا الى زيادة قوة روسيا سواء فى أوروبا أو فى آسيا وتعريض العلاقات الطيبة مع ألمانيا للخطر .

وزيادة على ذلك فان سير ادوارد جراى كما يتضح من الحقائق التى ألقاها فى مجلس العموم أقحم شرف الامة دون علم منها فى تأييد فرنسا فى حالة اشتراكها فى أية حرب جدية وأعطى تأكيدات قاطعة بتأييدفرنسا قبل أن يكون لمجلس العموم أية فرصة لبحث الموضوع ، وان الطبقة العاملة اذ تؤكد من جديد معارضتها لكل سياسة تؤدى الى الحرب ترى أن واجبها الآن هو صيانة السلام فى أقرب وقت ممكن بالشروط التى تهيىء أفضل الفرص لاقامة مشاعر الود من جديد بين العمال فى أوروبا .

وفى السابع من أغسطس قرر الحزب ألا يدلى برأى فى الاقتراع على الثقةبالحكومة، فأدىذلك الىاستقالة رامزىماكدونالد من رياسةالحزب وحل محله آرثر هندرسون . ويمكن القول بأنه منذ ذلك الوقت جمع الحزب صفوفه لتأييد قضية الحلفاء باجماع عملى لان القلة التى انشقت كان تأثيرها غير ملحوظ على الحياة السياسية العمالية .

وفى الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩١٤ أعلنت هدنة صناعية عن طريق قرار تمت الموافقة عليه فى اجتماع لممثلى النقابات العمالية وحزب

العمال ، وقد اوصى ذلك القرار ببذل جهود عاجلة لانهاء جميع المنازعات التجارية القائمة ، كما أوصى بضرورة بذل محاولات جدية من جانب كل من يعنيهم الأمر لايجاد تسوية ودية لأية صعوبات تقوم خلال الحرب قبل الالتجاء الى الاضراب أو وقف العمل ٠

وقد احترمت هذه الهدنة حتى عـــام ١٩١٧ ثم قامت فى صفوف العمال حركتان بارزتان احداهما اضراب شـــامل والاخرى حركة تدعو للسلام ، ونرجع هاتان الحركتان الى قيام الثورة الروسية ٠

ويرجع السبب الى حد كبير فى عدم انقسام الصفوف فى أثناء الحرب الى النشاط الاصلاحى الاجتماعى الذى قامت به لجنة طوارىء الحرب التى قام بتعيينها مؤتمر خاص لمختلف المنظمات العمالية عقد فى الخامس من أغسطس عام ١٩١٤ بدعوة من سكرتارية حزب العمال ، وقد اتبعت تلك اللجنة أسلوب النقد المنصف وسعت الى تحقيق الأهداف البناءة فقامت بوضع اجراءات محكمة لحماية الكادحين من التقلبات والمصاعب التى قد تأتى فى أذيال الحرب والتى تزيد الحالة سوءا بالنسبة لمن لا يملكون أى شىء ، وحملت الحكومة وسلطات المجالس البلدية على تنفيذها ٠

وكانت هذه اللجنة تجتمع عدة مرات فى الاسبوع فى بداية الأمر ، ثم أخذت تجتمع مرة فى الاسبوع ثم مرة كل أسبوعين ، وكانت تعـالج أيضا مسائل المنح والمعاشات العسكرية واستيراد القمح وتوزيع الملاحة النهرية وتمويل الحرب والمشاكل العمالية بعد الحرب ٠

وكانت هذه اللجنة تشتمل على كل عناصر الحركة العمالية : فمن مصلحين معتدلين الى أعضاء الجناح اليسارى ، ومن أنصار سياسة الحرب الى أنصار السلام ٠

وكان آرثر هندرسون أول رئيس لهذه اللجنة ثم خلفـــه روبرت سيميلى بعد انضمامه الى الحكومة الائتلافية وظل ج ٠ ميدلتون السكرتير المساعد لحزب العمال يعمل سكرتيرا للجنة طوال بقائها ، ولكن ســيدنى ويب كان العقل البناء للجنة ، وقد كانت هذه هى المرة الاولى التى يتصل فيها اتصالا مباشرا بدقائق الحركة العمالية وبفضل اقتراحه ظلت اللجنة تسبق السياسة الحكومية على الدوام فيمـــا يتعلق بجميع الاصـــلاحات الاجتماعية التى تؤثر على الحياة اليومية للسكان المدنيين ٠

وقد ظلت اللجنة طوال مدة الحرب تعمل كأداة مباشرة للاتصـــال بمختلف الهيئات المحلية فى البلاد ، وبذلك عملت كقوة مركزية جاذبة وحفظت الطبقة العاملة من الانقســـام الى فئات متعـــارضة بالرغم من

الاختلافات المتزايدة فى الآراء تجاه سياسة الحرب وقوانين المؤن وتجاه السلام وغير ذلك ·

وكان من نتيجة ذلك أنه فى عام ١٩١٨ كان حزب العمال البريطانى على العكس من معظم الأحزاب الاشتراكية والعمالية فى أوروبا وأمريكا لايزال متحدا وكان فى حالة ذهنية تسمح له بأن يستجيب لضرورة اعادة تنظيمه ليصبح حزبا عماليا اشتراكيا وبأن ينمى الجانب النسائى منه ويتولى القيادة فى مجال الاشتراكية والعمل الدوليين ·

الفصل التاسع عشر
إعادة تنظيم الأحزاب الاشتراكية

١ ـ الحزب الاشتراكى البريطانى :

وقعت الأحزاب الاشتراكية أيضا فريسة للاضطراب الذى أصاب الحركة العمالية منذ عام ١٩٠٨ . وكان الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى يغلى بالسخط قبل ذلك بعدة سنوات :

ففى عام ١٩٠٣ انفصلت عنه بعض فروعه فى اسكتلنده ، وفى عام ١٩٠٥ حذت حذوها بعض الفروع فى لندن وشكلت منظمة منفصلة ، وقد قام زعماء الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى فى عام ١٩٠٨ بتغيير اسم منظمتهم الى الحزب الاشتراكى الديموقراطى وذلك فى محاولة لازالة روح القلق التى سادت صفوفه وكان هناك الكثير من السخط حتى فى صفوف حزب العمال المستقل الذى انفصلت بعض فروعه وأجرت اتصالات مع الحزب الاشتراكى الديموقراطى وغيره من منظمات الاشتراكيين الساخطين وعلى الاخص «جماعة الكلاريون» وفى محادثاتهم هذه اعتنقوا فكرة اقامة حزب اشتراكى جديد .

وفى عام ١٩٠٩ شكلت لجنة للتمثيل الاشتراكى فى منشستر ونجحت تدريجيا فى عقد مؤتمر كبير بغية اقامة حزب اشتراكى متحد ، وقد عقد المؤتمر فى منشستر فى الثلاثين من سبتمبر والأول من اكتوبر عام ١٩١١ وأعلن فيه قيام الحزب الاشتراكى البريطانى ، وفى الاسبوع الاخير من مايو عام ١٩١٢ عقد الحزب الاشتراكى البريطانى مؤتمره السنوى الأول فى منشستر واتخذ لنفسه برنامجا كان فى بعض أجزائه اشتراكيا ديموقراطيا ، وفى بعضها الآخر نقابيا ثوريا ، ولكن التقاليد القديمة والزعماء القدامى أثبتوا أنهم أقوى من أن يتيحوا للروح الجديدة أن تؤكد وجودها ، وعلى ذلك فقد كان الحزب الاشتراكى البريطانى يماثل الى حد كبير الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى أو الحزب الاشتراكى الديموقراطى القديمين .

وعندما جاءت الحرب أنزل الحزب الاشتراكى البريطانى العلم الأحمر مثله فى ذلك مثل معظم الاحزاب الاشتراكية فى الاقطار المشتركة فىالحرب

وكانت سياسته تقوم فى بداية الأمر على تأكيد غامض للدولية واتهامات محدودة ضد العسكرية البروسية واصرار أكيد على تحقيق سياسة عاجلة تضمن توافر مؤن غذائية مناسبة وازالة البؤس الناجم عن الحرب ٠

ثم بدأت الآراء فى هذا الحزب تتجمع تدريجيا فى جماعتين رئيسيتين :

احداهما بقيادة هايندمان ودان ايرفنج وغيرهما من الأعضاء القدامى وقد اتخذت موقفا وطنيا محدودا وأكدت ضرورة الدفاع القومى و «ارادة النصر» وان كانت قد واصلت اتخاذ موقف المنتقد للحكومة فى جميع معاملاتها ٠

أما الجماعة الاخرى والتى كان فيرتشايلد وماكلين وواتسى وانكبن يعبرون عن آرائها فقد دعت الى اتفاق دولى بين العمال فى جميع البلدان لانهاء الحرب فى أقرب لحظة ممكنة ، وأعلنت أنها تؤمن بأن الحرب انما هى النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالى الحديث فى السباق الجنونى للحصول على الأسواق ، وبأن كل الدول المشتركة فى الحرب مسئولة عن نشوبها ، وقد عقدت عدة مؤتمرات فرعية فى الجزء الأول من عام ١٩١٥ ناضل فيها كلا القسمين من أجل الحصول على السيادة دون أن يصل أى منهما الى نتيجة محدودة الا أنه فى المؤتمر القومى للحزب الذى عقد فى سالفورد فى عيد الفصح عام ١٩١٦ (أول مؤتمر منذ قيام الحرب) بلغت الازمة ذروتها اذ كان عداء الوفود للسياسة الداعية الى «ارادة النصر» من الوضوح بدرجة جعلت عشرين مبعوثا يمثلون القسم الداعى لها ومن بينهم هايندمان ينسحبون من المؤتمر متذرعين بخلاف حول مسألة ثانوية تتعلق باجراءات المؤتمر ثم انسحبوا بعد ذلك من الحزب أيضا ٠

ومنذ مؤتمر سالفورد اتخذ الحزب الاشتراكى البريطانى مكانه فى الجناح اليسارى مع من تبقى من مشايعى الاشتراكية الدولية ، ولم يؤثر انفصال هايندمان وثورن وباكس تأثيرا كبيرا على قوة الحزب ٠

وعند اندلاع الثورة الروسية الثانية (فى نوفمبر عام ١٩١٧) التى جاءت بلينين وتروتسكى الى الحكم اتخذ الحزب الاشتراكى البريطانى موقفه فى وضوح الى جانب الطبقة العاملة الثورية والفلاحين فى روسيا الذين انتظموا تحت راية البلشفيين ، ولم يحد الحزب عن موقفه هذا قط ٠

وفى مؤتمر الحزب عام ١٩١٨ قرئت رسالة تقدير من م ٠ ليتفنتوف الذى كان يعمل فى ذلك الوقت وزيرا مفوضا لروسيا البلشفية لدى بريطانيا ، ووقف المؤتمر كله فى اصرار الى جانب العهد الجديد فى روسيا ٠

وفى أواخر العام نفسه حكم على جون ماكلين عضو اللجنة التنفيذية للحزب الذى كان قد قضى عقوبة السجن ثمانية عشر شهرا لقيامه بالدعايه ضد الحرب ، حكم عليه بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات لدفاعه الحماسى عن القضية البلشفية ، كما أن مؤتمر عام ١٩١٩ أكد مرة أخرى موقف الحزب الاشتراكى البريطانى الموالى للبلشفية : فقد أعلن ذلك المؤتمر أنه من المحتم أن تتمخض الحرب العالمية عن مولد ثورة عالمية تمسك فيهـا الطبقات التى اضطهدت واستغلت حتى الآن بمقاليد الحكم فى جميع الاقطار وتطيح بحكم الطبقات الرأسمالية والاقطاعية وتقيم حكم العمال والفلاحين عن طريق مجالس السوفييت وتطوى صفحة النظام الرأسمالى ٠

وقد أجرى استفتاء فى الحزب حول مسألة مشايعة الحزب للدولية الثالثة (الشيوعية) التى قامت فى موسكو ، وقد تقرر بأغلبية ساحقة الانفصال عن الدولية الثانية والانضمام الى الدولية الثالثة ، وقد أيد الحزب الاشتراكى البريطانى النظام السوفييتى باعتبار أنه الشكل الحكومى الذى يحل محل الديموقراطية البرلمانية الرأسمالية وان كان الحزب يتمسك بالأسلحة البرلمانية كوسيلة لتحقيق الحرب الطبقية ٠

والواقع أن الحزب على استعداد لاستخدام أى سلاح يصل الى يده طبقا لمقتضيات الظروف ومن الطبيعى أن الحزب لايتوقع للثورة الاجتماعية أن تتم عن طريق البرلمان ولكنه ينظر الى البرلمان على أنه نقطة ارتكاز للقيام بهجوم على النظام الرأسمالى ٠

وقبل نشوب الحرب العالمية بفترة وجيزة قرر الحزب الاشتراكى البريطانى الذى ظل يمارس نشاطه تحت أسماء مختلفة طوال اثنى عشر عاما خارج حزب العمال أن ينضم مرة أخرى الى صفوف ذلك الحزب ، وقد تم ذلك بالفعل فى المؤتمر السنوى لحزب العمال الذى عقد فى منشستر عام ١٩١٧ ، ومنذ ذلك الوقت شكل الحزب الاشتراكى البريطانى بمساعدة الكثير من المجالس التجارية المحلية والاحزاب العمالية شكل الجناح اليسارى الثورى لحزب العمال ، وقد تقدم الحزب الاشتراكى البريطانى الى الانتخابات العامة التى أجريت فى نوفمبر عام ١٩١٨ بحوالى خمسة وعشرين مرشحا تحت رعاية حزب العمال ولكن أيا منهم لم ينجح فى تلك الانتخابات ٠

٢ ـ الحزب الوطنى الاشتراكى :

عندما انفصل هايندمان وثورن وايرفنج وواتسولى وجونز وستوكس عن الحزب الاشتراكى البريطانى قاموا بتكوين الحزب الوطنى الاشتراكى واتخذوا من صحيفة «العدالة» الاسبوعية القديمة أداة لهم ، وقد نجح فى

الانتخابات العامة التى أجريت فى ديسمبر عام ١٩١٨ ثلاثة من أعضاء هذا الحزب هم دان ايرفنج وكولونيل وليام ثورن وج · جونز وبذلك كان لهذا الحزب الناشىء الصغير ثلاثة ممثلين فى مجلس العموم وقد انضم هذا الحزب الى حزب العمال ·

٣ ــ حزب العمال المستقل :

لقد مر حزب العمال المستقل بأزمة عنيفة خلال سنوات الاضطراب الا أنه فى عام ١٩١٣ أصبح يبدو أن الحزب قد خرج من العاصفة سالما ، وقد عقد حزب العمال المستقل مؤتمرا فى برادفورد فى ابريل عام ١٩١٤ شهدته وفود أخوية من الخارج بالاضافة الى وفود عن حزب العمال واللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والجمعية الفابية والحزب الاشتراكى البريطانى اعترافا منها بأعمال حزب العمال المستقل ، وفى ذلك الوقت كان سبعة من مرشحيه هم ج ·ر· كلاينيس وكيرهاردى و ف · و · جوويت ورامزى ماكدونالد وجيمس باركر وتوم ريتشاردسون وفيليب سنودن يتخذون مقاعدهم فى البرلمان كجزء من الاعضاء التسعة والثلاثين الذين كانوا يكونون حزب العمال البريطانى ·

ونتيجة لموقفه الداعى الى السلام قاسى هذا الحزب من الخسوف فى أثناء الحرب ، وقد بدا أثر ذلك الخسوف واضحا فى الانتخابات العامة التى أجريت فى ديسمبر عام ١٩١٨ اذ أن أبرز أعضائه وهم سنودن وماكدونالد وجوويت فقدوا مقاعدهم فى البرلمان ، ولكن الحزب عوض تلك الخسارة بأربعة ممثلين جدد فى البرلمان ، ومنذ عام ١٩١٨ زاد عددأعضاء الحزب بدرجة كبيرة ، وأصبح الحزب ملاذا لكل ذوى النفوذ والسمعة الطيبة والعلم من الرجال والنساء الذين فقدوا ايمانهم بحزب الاحرار والذين يرغبون فى أن تكون الاتجاهات الانسانية والصواب أساسا تقوم عليه الحكومات ·

وقد استحوذت مسألتا دكتاتورية البروليتاريا والنمط السوفييتى للحكومة على اهتمام حزب العمال المستقل فى نهاية عام ١٩١٩ ، وكان الحزب يرى أن السبب الحقيقى لتدهور الحكم البرلمانى أو الديمقراطية لايرجع الى ضعف فطرى فى النظام البرلمانى ، وانما يرجع الى عدم كفاية التعليم والحالة السيئة للدعاية الاشتراكية ، وعلى ذلك ينبغى توجيه جهود الاشتراكيين نحو ازالة تلك الاسباب واذا مااقترنت الديمقراطية بتعليم متناسق ودعاية فعالة فانها سوف تسير سيرا حسنا حتى فى فترة الانتقال من النظام الرأسمالى الى الاشتراكية ، وعلى ذلك فلا يلزم أن تكون الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا أمرا ضروريا ، وانما يتوقف الالتجاء

اليها على سياسة الرأسماليين أنفسهم لاعلى المقتضيات السياسية للاشتراكية .

وينبغى على الاشتراكيين ألا يسمحوا للمصالح والخطط الرأسمالية أن تنحرف بالدعاية والأساليب الاشتراكية عن أهدافهما لأن ذلك لايؤدى فى البلاد التى تتمتع بقسط وافر من الديموقراطية السياسية الا الى تقوية سواعد المعارضين للاشتراكية كما أنه لا يؤدى فى البلاد المزودة بالاسلحة الحربية الحديثة الى الثورة وانما يؤدى الى مذبحة .

وبالمثل عارض حزب العمال المستقل النظام السوفيتى لأن الظروف التى شيد فى ظلها هذا النظام فى روسيا كانت ظروفا غير طبيعية ، ولأن النظام نفسه لم يصل بعد الى صورة نهائية ، وعلى ذلك فان الحزب لم يجد أى مبرر للتخلى عن موقفه القديم ، وهو أنه لايمكن وضع أساس مأمون لدولة اشتراكية الى أن تحدث الدعاية الاشتراكية أثرها فى الرأى العام ، والى أن يتم اختيار الاشتراكيين كممثلين فى الهيئات العامة .

وفيما يختص بالعمل المباشر كان حزب العمال المستقل يرى أن ايا من العمل الاقتصادى أو العمل البرلمانى لا يستطيع وحده أن ينجز العمل الذى تتطلبه الاشتراكية فكلاهما ضرورى وينبغى وضعه فى مكانه الصحيح من خطة الهجوم الشامل الذى تشنه الديمقراطية ضد الرأسماليه وكان الحزب يعارض فى أن يكون العمل المباشر بديلا عن العمل البرلمانى ولكنه كان يعتبر أن العمل المباشر واحد من الاسلحة الكثيرة التى قد تضطر الطبقات العاملة الى استخدامها تحت ضغط رد الفعل المضاد لها.

٤ ــ الحزب الاشتراكى العمالى :

قام الأعضاء الاسكتلنديون الذين انفصلوا عن الاتحاد الاشتراكى الديموقراطى فى عام ١٩٠٣ بتكوين منظمة خاصة بهم على غرار الحزب الاشتراكى الامريكى ، بل لقد كانت هذه المنظمة من الناحية العملية فرعا من الحزب الامريكى وكان نشاط هذا الحزب خلال السنوات الثمانى الاولى من قيامه ينحصر أساسا فى الدعاية ونشر العقائد الماركسية الخاصة بالحرب الطبقية طبقا لتفسير دانيال دى ليون لهذه العقائد . وقد حذا أعضاء هذا الحزب حذو أستاذهم (ليون زعيم الحزب الاشتراكى الامريكى) فكالوا التهم لكل المنظمات الاخرى : للطبقة العاملة سواء فى ذلك المنظمات الاشتراكية أو النقابات العمالية ، واتهموها بأنها غير مناضلة ، وليس لديها وعى طبقى ، ورفضوا الاندماج مع أولئك الذين يقيمون أسوارا تحمى الرأسمالية .

وقد كانت دعوتهم هذه خالية من الواقعية اذ لم يكن لها الا علاقة

طفيفة جدا بالظروف الفعلية لبريطانيا العظمى . وبعد عام ١٩١١ استحوذت الاضطرابات والتكتيكات العسكرية العمالية على هذا الحزب فبدأ ينشط فى القيام بالاضرابات ، وبذلك بدأ يلامس الواقع واختلط مع النقابات العمالية ، وبدأ يحيد عن حدة آرائه السابقة .

ولم يجد الحزب الاشتراكى العمالى الذى كان بارعا فى استيعاب المفهوم المادى للتاريخ الذى وضعه ماركس أية صعوبة فى ادراك الدوافع الاقتصادية للحرب العالمية الأولى ، واعتبر أنها التعبير العنيف عن المنافسة الصناعية والبحرية بين بريطانيا العظمى وألمانيا ، وكان كل أعضاء هذا الحزب من معارضى الحرب .

وكانت نظريات الحزب الاشتراكى العمالى أقرب ما تكون الى نظريات لينين وتروتسكى ، وعلى ذلك كان من الطبيعى أن تعطى انتصارات الثورة البلشفية الكثير من التشجيع لهذا الحزب .

الفصل العشرون
إعادة تنظيم حزب العمال

١ ــ أسباب اعادة التنظيم :

كان حزب العمال الى بداية عام ١٩١٨ يتكون من هيئات ينتظم فى صفوفها طائفة من أفضل العمال مع خليط بسيط من الاشتراكيين من أبناء الطبقة المتوسطة . وكان الاشتراكيون لا يقومون بأى دور على الاطلاق فى اجتماعات الحزب ومؤتمراته ، وكانت أصواتهم لا تكاد تكون مسموعة فى المداولات والمجالس العمالية . والواقع أن مؤتمرات حزب العمال لم تكن تختلف الا قليلا عن مؤتمرات النقابات العمالية .

وكان الغليان الاشتراكى الثورى وما صاحبه من اضطرابات وحمى الاضراب والتقلبات العنيفة التى هزت أوروبا فى السنوات الاخيرة قد جعلت اعادة بناء المجتمع أمرا ضروريا وحفزت أذهان قادة الطبقات العاملة على أن يجعلوا حزب العمال الأداة السياسية لاعادة البناء لأنه كما قال ماركس لا بد أن يأتى الوقت الذى يتحول فيه الصراع الطبقى الى صراع سياسى ، سياسى بالمعنى الصحيح لا بمعنى البرلمانية المحدود، حول كل الأمور التى تختص بتكوين المجتمع .

وكان القليلون هم الذين يعارضون فى أن اعادة البناء لا يمكن أن يبدأ الا على أسس اشتراكية ذلك لان تطور الحياة الاقتصادية بأسره كان يميل الى ذلك الاتجاه ، فقد ماتت الفردية وكانت اداتها وهى حزب الأحرار آخذة فى التآكل ، وزيادة على ذلك فان الحرب العالمية الأولى حولت الدولة الى أكبر وكيل عن الأمة فى الانتاج والتوزيع اذ كانت الحكومة تسيطر بطريق مباشر أو غير مباشر على الانتاج والتوزيع طوال مدة الحرب .

وفوق هذا كشفت الحرب عن الثورة الهائلة التى لدى المجتمع الحديث ، وبينت أن الفقر ليس أمرا حتميا على الاطلاق وانه شر يمكن القضاء عليه .

وقد أعلن أحد الزعماء العماليين المعتدلين فى عام ١٩١٨ ان السبب الحقيقى للاضطراب الواضح بين العمال فيما يتعلق بالمسائل الاشتراكية

هو تعرف الطبقات العاملة على أسباب بؤسها ، فقد اعتاد أبناء تلك الطبقات ان يقنعوا عندما كان يقال لهم : ان أى اصلاح يتكلف ملايين قليلة سنويا سيؤدى الى افلاس الدولة ، أما الآن فان أكثر الناس جهلا يفهم أنه ما دامت الدولة قد استطاعت أن تنفق ثمانية ملايين من الجنيهات يوميا على تدمير البشرية فانها تستطيع على الأقل أن تجد بعض الملايين لاعادة بناء الانسانية .

ولاعادة البناء على اسس اشتراكية كان حزب العمال فى حاجة الى معرفة اجتماعية واقتصادية ، وكان هناك رجال ونساء لديهم تلك المعرفة وهم مفكرو الطبقة المتوسطة الذين خرجوا على طبقتهم وسعوا لقبولهم أعضاء فى حزب العمال ، ولكن أبواب الحزب المباشرة لم تسمح لهم بالمرور فى حرية لأن الدستور القديم لحزب العمال وضع اساسا من أجل العمال اليدويين . وشكلت الامور نفسها على الصورة التى تكهن بها ماركس عندما أعلن أنه « فى الاوقات التى يقترب فيها الصراع الطبقى من ساعته الحاسمة ينضم جزء من ابناء الطبقة المتوسطة ، أولئك الذين رفعوا انفسهم الى مستوى يستطيعون معه أن يفهموا من الناحية النظرية الحركة التاريخية فى مجموعها ، ينضم الى الطبقة الثورية ، الطبقة التى تمسك بالمستقبل فى يديها » .

وللسماح لهؤلاء بالانضمام لحزب العمال ليمدوه بالمعرفة اللازمة باعتباره الأداة المناسبة لاعادة البناء كان لا بد من اعادة تنظيم الدستور أو وضع دستور جديد للحزب ، وقد كان ذلك ضرورة ملحة لأن المظاهرات التى قامت تطالب بمنح حق الانتخاب للجميع وسعت قاعدة الحياة الحزبية بحيث شملت الامة كلها فلقد أصبحت الامة البريطانية كلها تتمتع بحقوق السيادة ، واصبح البرنامج السياسى لحركة ميثاق الشعب قانونا للبلاد ، وأصبحت مهمة حفدة الميثاقيين أن يتولوا مسألة « الأهداف النهائية » التى وضعها أجدادهم .

٣ ـ مقومات الدستور الجديد :

فى اغسطس من عام ١٩١٧ الذى يعتبر عاما مشهودا فى تاريخ الحركة العمالية عين حزب العمال لجنة فرعية لتقوم باعداد مشروع لاعادة التنظيم وقد باشرت اللجنة عملها على الفور وتمت صياغة الدستور الجديد وقدم الى المؤتمر الخاص لحزب العمال الذى عقد فى السادس والعشرين من فبراير عام ١٩١٨ ، فوافق عليه وفتحت أبواب الحزب على مصراعيها أمام البروليتاريا المفكرة ومنحت الطبقات العاملة البريطانية برنامجا اشتراكيا .

وقد كانت أهم التعديلات فى الدستور الخاص بحزب العمال تتعلق بالأهداف النهائية للحزب وقيد الاعضاء فيه كما يتضح فيما يأتى :

ـ أن يضمن لكل المنتجين بأيديهم أو بأذهانهم الثمار الكاملة لصناعاتهم والتوزيع العادل قدر المستطاع على أساس من الملكية العامة لوسائل الانتاج بالاضافة الى تطبيق أفضل نظام ممكن للادارة الشعبية والاشراف على كل صناعة أو خدمة .

ـ أن يدعم بصفة عامة التحرير السياسى والاجتماعى والاقتصادى للشعب ، وعلى الأخص أولئك الذين يعتمدون مباشرة على جهودهم اليدوية أو الذهنية فى الحصول على وسائل معيشتهم .

وكانت التعديلات الأخرى الهامة تتعلق بالعضوية : فبينما كان حزب العمال الى عام ١٩١٨ عبارة عن اتحاد كنفدرالى للنقابات العمالية والهيئات الاشتراكية التى كان كل منها ينضم الى الحزب بأغلبية الاصوات وفر الدستور الجديد السبيل الى قيد عضوية الأفراد وقدم تسهيلات خاصة للناخبات فى الانضمام الى صفوف الحزب .

ولما كان الحزب قد ضمن دستوره اعلانا بالملكية العامة لوسائل الانتاج فانه بذلك قد أصبح حزبا اشتراكيا .

الفصل الحادى والعشرون
بريطانيا العظمى فى طريق التحول

١ ـ من المشروعات الفردية الى المشروعات الجماعية :

لقد شهدت الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٨ تغييرات فى البنيان الاجتماعى أعمق من تلك التى شهدتها الفترة ما بين عامى ١٩٠٣ و١٩١٤، وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية الجديدة قد بدأت فى السنوات العشر الأولى من هذا القرن فان الأمة لم تشعر بتلك الثورة الا فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

وقد كانت ادارة الورش والبيوت المالية والتجارية تتم حتى ذلك الوقت بوساطة الشركات الفردية أو العائلية وكانت الصناعات الكبيرة لا تزال قليلة ، ثم أدت منافسة الصناعات الالمانية والامريكية للصناعات البريطانية فى عشرينات هذا القرن الى الاسراع بعملية تجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مشروعات كبيرة .

وفى ثلاثينات هذا القرن كانت التغييرات الثورية فى استخدام العلم وعملية الانتاج ووسائل النقل بالاضافة الى الصراع المشتعل بين رأس المال والعمل فى صناعة النقل والصناعات الهندسية وصناعة التعدين ، كانت هذه التغييرات كلها حافزا حاسما الى التجمع الذى أصبح الطابع المميز للحياة الصناعية فى ظل الحضارة الحديثة .

وكان على راس هذه التغييرات التى لم يسبق لها مثيل فى البنيان الاقتصادى ووسائل الانتاج الأزمة التى حلت بالصناعات الاساسية التى كانت عادة توفر الجزء الاكبر من الصادرات البريطانية اذ انه نتيجة لاعادة وتوزيع النشاط الصناعى ونتيجة لانكماش الطلب من أقطار معينة، وهى تأثيرات ترجع كلها الى الحرب العالمية الاولى، واجهت صناعات الفحم والقطن والحديد والصلب البريطانية منافسة عنيفة فى كل مكان فى داخل البلاد وفى خارجها ، وبدأت نسبة البطالة ترتفع اعتبارا من عام ١٩٢١ حتى بلغت درجة خطيرة ، وكان من نتيجة ذلك أن حدث هبوط مستمر فى مستوى المعيشة بالنسبة للجزء الاكبر من العمال .

ونتيجة لذلك تحول العمال الذين كانوا لايمتلكون أى شىء سوى

قدرتهم على العمل ممن كانت تضمهم النقابات العمالية بالاضافة الى رجال ونساء كانوا لا ينتمون الى الطبقات العاملة ولكنهم رأوا أن حل الأزمة يتوقف على تنفيذ اجراءات الاصلاح الاجتماعى ، تحول هؤلاء جميعا الى الاشتراكية وانضموا الى حزب العمال وقد كان تحول العمال المنضمين للمنظمات العمالية الى الاشتراكية ظاهرة بارزة فى الفترة مابين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٨ .

٢ ـ صناعة التعدين كمركز للعاصفة :

قامت عدة منازعات كبيرة فى الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٦ كما حدث بالنسبة للسكك الحديدية عام ١٩١٩ اذ أضرب خمسمائة وسبعة عشر الف عامل ، وكما حدث فى عام ١٩٢٢ عندما أضرب ثلثمائة وتسعة وستون ألفا من عمال البناء ولكن أية من تلك المنازعات لا يمكن أن تصل فى قوتها وفى أهميتها الى تلك الدرجة التى بلغتها المنازعات التى قامت فى صناعة الفحم ، وهناك عدد من العوامل ساعدت على عدم استقرار الاحوال فى حقول الفحم : منها عدم كفاية الطرق المتبعة فى استخراج الفحم وعدم رغبة الحكومة فى الاعتراف بمبدأ التأميم وعدم الموافقة على تقرير لجنة سانكى بنصه وروحه والتحول من الحرب الى السلم اذ أن صناعة الفحم البريطانية كانت تحت سيطرة الدولة طوال مدة الحرب بالاضافة الى أن أسواق الحلفاء كانت مفتوحة أمامها مما ترتب عليه أرباح طائلة أفاد منها عمال المناجم ، ولكن توقيع معاهدة الصلح فى فرساى جعل كل تلك المميزات تختفى تدريجيا من الوجود وتدهورت صادرات الفحم وهبطت أسعاره .

كما أن النشاط بدأ من جديد فى المناجم الفرنسية والبلجيكية وبدأت الصناعات الالمانية تقف على قدميها مرة أخرى ، واستخدمت كل طاقاتها لرفع الانتاج وزيادة الصادرات الى أقصى درجة ممكنة لمواجهة التعويضات التى تدفع للحلفاء .

وفوق هذا كله فان اتفاق (سبا) الذى وقع عام ١٩٢٠ فرض على المانيا أن تقدم لفرنسا مليونى طن من الفحم شهريا ، وقد كان خريف عام ١٩٢٠ هو البداية الحقيقية للأزمة التى أصابت صناعة الفحم البريطانية . وفى النصف الاخير من عام ١٩٢٠ بدأ عمال المناجم البريطانيون يشعرون بأن كل الضمانات تنزلق من تحت أقدامهم ، وفى الثامن عشر من أكتوبر ألقى العمال بأدوات العمل بعد أن أصابهم اليأس وتقدمت الحكومة بقانون للسلطات الاستثنائية ونفذته بالفعل فى الثامن والعشرين من أكتوبر ، وأصبح ذلك القانون أقوى سلاح فى يد السلطات الحكومية .

وفى الخــامس عشر من فبراير عام ١٩٢١ أعلنت الحكومة الغــاء اشرافها على صناعة الفحم ونفذت ذلك بالفعل فى الحادى والثــلاثين من مارس عام ١٩٢١ ، وبذلك استعاد ملاك المناجم اشرافهم الكامل عليهــا ، واقترحوا فى الحال اجراء تخفيضات كبيرة فى الأجور .

وقد عارض عمال المناجم هذا الاقتراح وتركوا العمل وبدات الطبقة العاملة كلها تشعر بالعطف على عمال المناجم ، وتحرك التحالف الثــلاثى للعمــل وحــدد يوم الجمعــة الخامس عشر من أبريل عام ١٩٢١ موعدا تتوقف فيه جميع المواصلات فى البر والبحر ، وعبأت الحكومة القــوات المسلحة وأعلنت حالة الطوارىء ، وساد التوتر فى لندن مما جعل هناك احتمالا فى أن تتدخل الحكومة لمصلحة العمال الا أنه فى اللحظة الأخيرة فى منتصف ليلة الخامس عشر من ابريل أقام فرانك هودجز سكرتير نقابة عمال المناجم جسرا على شقة الخلاف بين الطرفين، وفتح باب المفاوضات بين الجانبين مما ساعد عمال السكك الحديدية والنقل على أن ينسحبوا من الاشتراك فى الاضراب .

وقد وجهت الاتهامات الى الزعماء بأنهم خانوا الطبقة العــاملة ، وأصبح يوم الخامس عشر من أبريل عام ١٩٢١ نقطة سوداء فى تاريخ التقدم العمالى ، وأصبح ذلك اليوم يعرف باسم «يوم الجمعة السوداء» وعلى أية حال واصل عمال المناجم معركتهم فى مثابرة واصرار الى شهر يونيو ثم اضطروا الى الاستسلام تحت ضغط الموت جوعا .

وفى النصــف الاخير من عام ١٩٢٣ تحســنت حالة الصناعات التعدينية نتيجة لقيام فرنسا باحتلال وادى الروهر الذى به حقول الفحم الالمانية الرئيسية مما ترتب عليه اصابة صناعة التعدين الالمانية بالشلل . وعندما أعيد فتح حقول الفحم فى الروهر عادت الازمة من جديد ، ولم يكن أصحاب المناجم يعرفون أى علاج آخر سوى تخفيض الاجور وزيادة ساعات العمل ، وقد جادل العمال فى ذلك قائلين : ان زيادة حالة العمال سوءا لن يصلح من الامر شيئا وان العلاج ينحصر فى اعادة تنظيم هذه الصناعة على أسس عقلية تزيد من الكفاية الانتاجية ، كما أنه ينبغى على الدولة أن تقدم مســاعدات مالية الى تلك الصناعة ، ورفض رئيس الوزراء فكرة المعونة المالية ، ولكنه وافق على تشكيل لجنة ملكية لبحث مشاكل صناعة الفحم ، ورفض العمال ذلك لانهــم كانوا لا يزالون يذكرون مصير لجنة سانكى . وبدأ كلا الفريقين يستعد لأسوأ الاحتمالات ، وعندما فشلت كل المفاوضات تحرك المجلس العام وأصدر زعماء عمــال السكك الحديدية والنقل أمرا بالتوقف عن العمل اعتبارا من منتصف ليلة الجمعة الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٢٥ ، وكان لذلك أثره المبــاشر على رئيس

الوزراء ، فوافق يوم ٣١ من يوليو على تقديم مساعدة من الدولة لصناعة الفحم .

وفى السادس من مارس عام ١٩٢٦ قدمت اللجنة الملكية تقريرها الذى أوصت فيه باعادة تنظيم انتاج الفحم وتسويقه والابقاء على نظام العمل سبع ساعات فى اليوم ، ووقف معونة الدولة وتخفيض الاجور ، ولم يوافق أى من أصحاب المناجم أو عمالها على ذلك التقرير ، وبدأ الاضراب العام يلوح فى الافق من جديد .

وقد اعتبرت الحكومة وذوو النفوذ من أبناء الطبقة الحاكمة رجالا ونساء أن الاضراب اعتداء على الحكومة الدستورية وعلى القانون والنظام وأنه لا يؤدى الا الى الخراب والفوضى .

وفى الثلاثين من أبريل وقع الملك مرسوما باعلان حالة الطوارىء ، وفى اليوم الاول من مايو أضرب أكثر من مليون من عمال المناجم وفى ذلك اليوم نفسه عقد مؤتمر خاص للجان التنفيذية للنقابات العمالية وتمت فيه الموافقة على قرار بالتوقف الشامل عن العمل اعتبارا من منتصف ليلة الرابع من مايو، وقد نفذ الاضراب فى الموعد المحدود، وكانت استجابة العمال له تفوق كل ما كان منتظرا .

وقد سارع هيربرت صامويل بالعودة من ايطاليا الى لندن ، وبعد مقابلة بينه وبين وزير المناجم قدم مذكرة الى المجلس العام ضمنها الشروط التى يعتقد أنها يمكن أن تكون الاساس لاستئناف المفاوضات ، وبعد أن ناقش المجلس العام تلك المذكرة وأدخل عليها بعض التعديلات وافق على رأى سير صامويل ، وقرر وقف الاضراب وأصدر أمرا الى المضربين بأن يعودوا الى العمل .

وقد أطاع عمال السكك الحديدية والنقل والطباعة ذلك الأمر بالتدريج ، ولكن عمال المناجم رفضوا ذلك واستمروا فى الاضراب طوال ستة شهور ، ثم انتهت قدرتهم على التحمل واستسلموا فى بداية نوفمبر عام ١٩٢٦ بعد أن تحطموا وهدهم الجوع .

٣ ـ نشأة الحزب الشيوعى :

كان من بين مظاهر الصراع فى الفترة ما بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢١ نشأة الحزب الشيوعى الذى كان يعتبر نفسه القسم البريطانى من «الدولية الثالثة» ولكن التأثير المباشر لهذا الحزب لم يكن يتناسب مع الجهود التى يبذلها حتى انه فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ عندما كانت الظروف ملائمة تماما لنمو حزب عمالى ثورى كانت الزيادة فى عضوية هذا

الحزب مخيبة للأمل ، وكان عدد أعضائه فى عام ١٩٢٨ يتردد ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف عضو ، ومع ذلك فقد كان للحزب الشيوعى تأثير كبير غير مباشر على العناصر الساخطة فى النقابات العمالية وان كان الكثير من تلك العناصر قد ظل بعيدا عن الحزب الشيوعى ، وقام بتشكيل منظمات خاصة به ، وقد كان الشيوعيون برغم قلة عددهم يقفون فى قلب المعركة فى كل مكان ·

وقد تم تأسيس الحزب الشـــيوعى البريطانى فى عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ : ففى الحادى والثلاثين من يوليو عام ١٩٢٠ عقد مؤتمر فى لندن من الحزب الاشتراكى البريطانى والحزب الاشتراكى العمالى الاسكتلندى وغير ذلك من الجماعات المماثلة وذلك للنظر فى تشكيل حزب شيوعى ، وكانت المنافسه الرئيسية فى ذلك المؤتمر تدور حول مسألتين : أولاهما مشايعة « الدولية الثالثه » والاخرى الانضمام الى الحزب العمالى ، وقد انتهت المسألة الاولى سريعا وتمت الموافقة على قرار يؤيد مشايعة الدولية الثالثة ، ولكن المسألة الاخيرة أدت الى خلافات خطيرة فى الرأى اذ عارضت أقلية قوية فى الانضمام الى حزب العمــــال ، ولم يجتمع ممثلو المنظمات المذكورة مرة ثانية الا فى نهايه يناير عام ١٩٢١ عندما اجتمعوا فى مؤتمر عقد فى ليدز وتوصلوا الى قرار يؤيد الانضمام الى حزب العمال ، وقاموا بتكوين الحزب الشيوعى لبريطانيا العظمى ، وبعد ذلك تقــدمت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى بطلب الانضمام الى حزب العمال ، وتم بحث هذه المسألة بحثا نهائيا فى المؤتمر السنوى لحزب العمال الذى عقد عام ١٩٢٤ وبعد مجادلات طويلة أجرى اقتراع على القرارات الثلاثة التالية :

(أ) رفض الطلب المقدم من الحزب الشيوعى للانضمام الى حزب العمال وتمت الموافقة على ذلك بأغلبية ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وثمانين ألف صوت مقابل مائة وثلاثة وتسعين ألف صوت ·

(ب) عدم التصديق على ترشيح أى من أعضاء الحزب الشيوعى كمرشح للعمال فى الانتخابات البرلمانية أو المحلية ، وتمت الموافقة على ذلك القرار بأغلبية مليونين وأربعمائة وستة وخمسين ألف صوت مقابل ستمائة وأربعة وخمسين ألف صوت ·

(جـ) ان أى عضو بالحزب الشيوعى لايصلح لأن يكون عضوا بحزب العمال وقد تمت الموافقة عليه بأغلبية مليون وثمانمائة وأربعة آلاف صوت مقابل مليون وخمسمائة وأربعين ألف صوت ·

وبعد ذلك بعام وافق المؤتمر السنوى لحزب العمال على قرار يطلب الى النقابات العمالية أن تمتنع عن ارسال أعضـــاء من الحزب الشيوعى كمبعوثين عنها الى اجتماعات ومؤتمرات حزب العمال ·

٤ ـ حزب العمال :

كانت القوة الانتخابية لحزب العمال تتقدم دون توقف أو ارتداد الى الوراء كما يتضح من الجدول التالى :

الانتخابات	عددالمرشحين	عددالناجحين	مجموع الاصوات التى حصل عليها العمال
١٩١٨	٣١٦	٥٧	٢ر٢٤٤ر٩٤٥
١٩٢٢	٤١٤	١٤٢	٤ر٢٣٦ر٧٣٣
١٩٢٣	٤٢٧	١٩١	٤ر٣٤٨ر٣٧٩
١٩٢٤	٥١٤	١٥١	٥ر٤٨٧ر٦٢٠

ويستمد حزب العمال الاصوات التى يحصل عليها من أعضاء النقابات العمالية وربما تصل نسبة أصوات العمال الى ٩٠٪ من مجموع الاصوات التى يحصل عليها الحزب ، أما بقية الاصوات والتى تبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ فيحصل عليها من أصحاب المهن من الرجال والنساء ٠

وقد كان التقدم الانتخابى لحزب العمال واضحا جدا فى المراكز الصناعية والتجارية على حين لا تزال رقع واسعة من الارض فى المقاطعات لم تمسها بعد السياسة العمالية ، وليس ثمة شك فى أن الحزب سيولى فى المستقبل الاقاليم الزراعية مزيدا من الاهتمام ٠

وقد كان تنظيم النساء العاملات يتم بعناية تحت اشراف الدكتور فيليبس ، وقد بلغ عدد المبعوثات الى المؤتمر السنوى للنساء العاملات الذى عقد فى بورتسموث فى مايو عام ١٩٢٨ ستمائة وثلاثا وستين مبعوثة يمثلن أربعمائة وستة وسبعين قسما نسائيا وواحدا وسبعين قسما وحزبا عماليا محليا ومائة وست عشرة نقابة وجمعية تعاونية وجمعية اشتراكية ٠

وكان أبرز حدث فى التاريخ السياسى للعمال تولى حزب العمال الحكم فى يناير عام ١٩٢٤ ، فعلى الرغم من أن مدة الحكم لم تستمر الا الى أكتوبر من العام نفسه وعلى الرغم من أن حزب العمال فى ذلك الوقت لم يكن يتمتع وحده بأغلبية كبيرة فان توليه الحكم تترك أثرا لا يمحى على الفكر الاشتراكى، وقد ارتبط بهذا الحادث رامزى ماكدونالد الذى تولى رياسة الوزارة بالاضافة الى مهام وزارة الخارجية وفيليب سنودن الذى تولى منصب وزير الخزانة وجون ويتلى كوزير للصحة وسيدنى ويب كرئيس لهيئة التجارة ٠

وقد عملت حكومة ماكدونالد على استقرار السلم الدولى وتدعيمه . فاعترفت بالحكومة السوفييتية ووقعت على بروتوكول جنيف وعلى مشروع اتفاق للتجارة والصداقة مع الحكومة السوفييتية .

وفى الاسبوع الاول من اكتـــوبر عام ١٩٢٤ أحرج موقف حكومة العمال نتيجة للعمل المشترك من جانب حزبى المحافظين والاحرار ، وفى التاسع من أكتوبر حل ماكدونالد البرلمان ، وبعد حملة انتخابية حامية استمرت عشرين يوما أجريت الانتخابات فى ٢٩ من أكتـوبر عام ١٩٢٤ وكان من نتيجتها أن فاز حزب المحافظين فوزا ساحقا .

الفصل الثانى والعشرون

الفترة من عام ١٩٢٩ الى ١٩٣٩

١ ـ الصعوبات التى تواجهها الحكومات العمالية :

ان الصعوبات الحقيقية التى تواجهها الحكومات العمالية والاشتراكية تبدأ دائما وفى كل مكان بعد لحظة النصر بصرف النظر عن احتمال أن النصر نتيجة لقيام ثورة أو نتيجة لاتباع الوسائل الدستورية وتنشأ هذه الصعوبات عن مصدرين :

(أ) الآمال المبالغ فيها والمطالب العاجلة للطبقات العاملة باجراء تحسينات سريعة .

(ب) معارضة الطبقات المالكة لأية سياسة تستهدف الاصلاح الاقتصادى البعيد المدى الذى يدعو اليه الاشتراكيون . وينبغى لأية حكومة عمالية أن تعد العدة وتتهيأ لمثل تلك الصعوبات حتى لو كانت تتمتع بأغلبية مطلقة .

وهذه الصعوبات تصبح أمرا لا يمكن التغلب عليه اذا كانت الحكومة تعتمد فى الاغلبية اللازمة لها على حزب آخر ، وقد كان ذلك هو الحال بالنسبة لحكومة ماكدونالد فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، كما كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة لحكومة ماكدونالد عام ١٩٢٤ .

وكان يمكن تجربة عام ١٩٢٤ أن تقوى من اصرار الزعماء العماليين من طراز كيرهاردى وجون ويتلى فيتقدموا الى الامام بجسارة ولا يسمحوا لأى شىء أن يعوق جهودهم الرامية الى تنفيذ البرنامج الانتخابى بالقدر الذى تتطلبه الاحتياجات الخاصة بالجماهير الكادحة ، فقد كان أمثال هؤلاء الناس يحبون العامة وهذا الحب هو الدافع الذى لا يخطىء والذى يسير نشاطهم الاشتراكى ، أما تأثير تلك التجربة على رامزى ماكدونالد وفيليب سنودن ، فكان على النقيض من ذلك اذ أنه أضعف ايمانهما بالاصلاح الاجتماعى على الصورة التى كانت تطالب بها الجماهير وزاد من احترامها للمعرفة الاقتصادية الواسعة والمهارة المالية التى كان يتمتع بها كبار رجال التجارة والصناعة .

ولم تستطع حكومة العمال أن تنفذ التعديل الخاص بقانون المنازعات

التجارية كما لم تستطع أن تحسن حالة عمال المنـــاجم أو تعدل مشروع قانون التأمين ضد البطالة بصورة فعـــالة والذى كانت النقابات العمالية تطالب به بشدة وبعد الاتنى عشر شهرا الاولى لتولى حكومة العمال مقاليد الامور بدأت خيبة الأمل تتزايد بين الجماهير الكادحة لان نسبة المتعطلين كانت مستمرة فى الارتفاع ٠

٢ ـ الازمة الاقتصادية :

لقد كانت سنوات ما بعد الحرب العـــالمية الاولى فترة من النشاط الاقتصادى الواسع واعادة البناء الصناعى واعادة التجهيز الفنى فى المصانع فى الولايات المتحدة وبصورة جزئية فى وسط أوربا وغربيها أيضا ٠

وقد تمتعت هذه الاقطار برخاء كبير فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ وكان الطلب كبيرا فى كل مكان وعلى الاخص فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولم يكن الطلب من جانب المصدرين وحدهم . بل كان أيضا من جانب التجـــار المحليين ، وقد نمت الزراعة والصناعة بدرجة عظيمه حتى فاقتا الاستهلاك الذى يتزايد باستمرار مما أدى فى نهاية الامر الى تضخم الانتاج السلعى وزيادة المضاربة فى السندات الصناعية والمالية . ثم حدث انهيار فى الاسعار والارباح فى خريف عام ١٩٢٩ وأعقب ذلك حتمية فرض قيود على الانتاج مما أدى الى زيادة سريعة فى البطالة وتهافت على الارصدة التى فى البنوك وتأجيل الدفع ، وقد أدى انهيـــار البناء الاقتصادى الامريكى الى هز الائتمان الدولى ، كما انتقلت عدم الثقة الى المراكز المالية فى أوربا ، وسرعان ماأصبحت ملموسة بصورة مؤلمة فى وسط أوربا فى النمسا وألمانيا لأنه بالاضافة الى ضعفهما الاقتصادى كان النمو السريع للحزب النازى يعمـــل على شل كيان التجارة لان النازيين لم يخفوا عزمهم الاكيد على رفض دفع تعويضـــات الحرب وعلى تحطيم معاهدة فرساى واجراء تغييرات ثورية فى الداخل ٠

وفى سبتمبر عام ١٩٣٠ ارتفع التمثيل البرلمانى للحزب النازى من ١٤ عضوا الى ما يزيد على ١٠٠ عضو فى الانتخابات العامة التى أجريت فى ذلك الحين ، وأصبحت الفوضى هى النظام الذى كان يسود فى ذلك الوقت ، وأصبح يبدو أن الحياة العامة فى ألمانيا تفقد استقرارها ٠

وقد برهن نجاح النازى فى انتخابات سبتمبر سنة ١٩٣٠ على أنه كان كارثة اذ بدأ الدائنون الاجانب وبخـــاصة الامريكيون والفرنسيون والهولنديون الذين كانوا قد قدموا قروضا قصيرة الاجل الى ألمانيا يطالبون فى الحاح باجراء تسوية سريعة لتلك القروض ، كما أن المودعين الوطنيين فى داخل البلاد سحبوا كل ما كان باستطاعتهم سحبه من أرصدتهم فى

البنوك الوطنية حتى ان المؤسسات المصرفية الكبيرة بدأت تستنفد تدريجيا أرصدتها السائلة ، وقد اضطر واحد من أكبر البنوك الرئيسية فى برلين الى أن يغلق أبوابه بعد أن اضطر الى دفع ٥٠٠ مليون مارك الى الدائنين الاجانب فى فترة لم تتجاوز أربعة أشهر أو خمسة شهور .

والى هنا ينبغى علينا أن نعود الى الشئون البريطانية لان رد فعل الكارثة الالمانية لم يكن ملموسا فى أى من المراكز المالية بالقدر الذى حدث فى لندن ، ويرجع ذلك الى سببين :

الاول : أن جزءا كبيرا من أرصدة لندن الاسترلينية جمد فى شكل قروض طويلة الاجل فى ألمانيا .

الآخر : أن فقدان الثقة بصفة عامة الذى سببته الازمة الامريكيه والتفكك الالمانى والخوف من أن تكون لندن قد تورطت الى حد كبير فى الخسائر المالية الالمانية ، كل ذلك أغرى الدائنين الذين كان لهم غطاء ذهبى كبير فى بنوك لندن بأن يستردوه ، وقد احترم بنك انجلترا كل التزاماته ، وبذلك كان يخسر الكثير من الذهب الذى لديه الى أن بلغ السحب حدا لا يطاق فى صيف عام ١٩٣١ حتى ان محافظى البنك اضطروا الى الالتجاء الى نيويورك وباريس للحصول على قروض ذهبية ، وكانت هذه علامة بؤس ضاعفت من التوتر العام وملأت بعض الناس بالخوف على ثبات الجنيه الاسترلينى والتشاؤم من احتمال افلاس بريطانيا .

٣ ـ حكومة العمال :

تجمعت الآثار الناجمة عن الازمة الصناعية الامريكية والخسائر المالية والاضطرابات السياسية فى النمسا وألمانيا والتوسع الكبير فى انتاج الصناعات البريطانية فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الاولى ، تجمعت كل هذه العوامل لتخلق البطالة التى كانت فى ذلك الوقت مشكلة المشكلات بالنسبة للطبقات العاملة البريطانية ، وقد زاد عدد المتعطلين قرب نهاية عام ١٩٣٠ فبلغ أكثر من مليونين وثلثمائة ألف متعطل ، وفى عام ١٩٣١ بلغت نسبة البطالة بين العمال المشتركين فى التأمين ضد البطالة ٢١٪ ، بل وبلغت ٢٥٪ فى بعض الصناعات الهامة ، وقد زادت النفقات المنصرفة على التأمين ضد البطالة زيادة أكبر كثيرا من ايراداتها مما أتاح الفرصة أمام المعارضين للعمال لسحب الثقة من الحكومة العمالية .

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ شكلت الحكومة لجنة ملكية لبحث البطالة ، وقد صرح سير ريتشارد هوبكنز أحد المسئولين بوزارة الخزانة بأن النفقات المنصرفة على البطالة تدفع من أموال مقترضة ، وأدى ذلك


Bibliotheca Alexandrina
04228749